

طبقات الأصوليين

GUF15113

كتاب المادة
Master Textbook

المحتويات

- الدرس الأول : طرف من نشأة علم أصول الفقه ٢٤-٧
- الدرس الثاني : املقولات الأصولية للصحابه والتابعين ومن بعدهم، وأسباب تدوين هذا العلم ٤١-٢٥
- الدرس الثالث : بداية التدوين لعلم أصول الفقه وأسباب ذلك ٦٣-٤٣
- الدرس الرابع : اتجاهات التأليف في علم أصول الفقه بعد الشافعي ٨٠-٦٥
- الدرس الخامس : طرق أخرى من طرق التدوين في علم أصول الفقه ٩٩-٨١
- الدرس السادس : الحركة العلمية والأصولية في القرن الثالث الهجري، وترجمة للإمام الشافعي ١١٩-١٠١
- الدرس السابع : ترجمة الإمام إسحاق الشاشي، وأبي حامد المروذي، والقفال الشاشي ١٣٩-١٢١
- الدرس الثامن : أبو عبد الله البصري، وأبو بكر الجصاص ١٦٠-١٤١
- الدرس التاسع : الإمام أبو زيد الدبوسي، والإمام أبو الحسين البصري ١٧٧-١٦١
- الدرس العاشر : الإمام ابن حزم الظاهري، ومذهبه، وآراؤه الأصولية ١٩٧-١٧٩
- الدرس الحادي عشر : الإمام القاضي أبو يعلى الحنبلي ٢١٦-١٩٩
- الدرس الثاني عشر : الإمام القاضي أبو الوليد الباجي المالكي ٢٣٥-٢١٧
- الدرس الثالث عشر : الإمام الجويني، والإمام فخر الإسلام البزدوي، والإمام السرخسي ٢٥٤-٢٣٧

طبقات الأصوليين

- الدرس الرابع عشر : الإمام الغزالي، والإمام أبو الخطاب الكلوذاني ٢٧٤-٢٥٥
- الدرس الخامس عشر : الإمام فخر الدين الرازي، والإمام سيف الدين الآمدي ٢٩٣-٢٧٥
- الدرس السادس عشر : الإمام ابن الحاجب، والإمام القرافي، والإمام البيضاوي ٣١٣-٢٩٥
- الدرس السابع عشر : الإمام ابن الساعاتي، والإمام تقي الدين ابن دقيق العيد ٣٣٣-٣١٥
- الدرس الثامن عشر : العلامة علاء الدين عبد العزيز البخاري، والعلامة ابن قيم الجوزية ٣٥٣-٣٣٥
- الدرس التاسع عشر : الإمام تقي الدين السبكي، والإمام جمال الدين عبد الرحيم الأسنوي ٣٧٢-٣٥٥
- الدرس العشرون : الإمام أبو إسحاق الشاطبي، والإمام بدر الدين الزركشي ٣٩١-٣٧٣
- الدرس الحادي والعشرون : ابن اللحام، والكمال بن اھمام، وجمال الدين الملحي، وابن النجار، والشوكاني ٤١٠-٣٩٣
- الدرس الثاني والعشرون : العلامة محمد الخضري بك، والشيخ محمد الأمين الشنقيطي، والشيخ الإمام محمد أبي زهرة، والشيخ الأستاذ علي حسب الله، والشيخ العلامة محمد أبي النور زهير ٤٣٠-٤١١
- قائمة المراجع العامة : ٤٣٤-٤٣١

طرف من نشأة علم أصول الفقه

عناصر الدرس

- العنصر الأول : مدخل إلى علم أصول الفقه ٩
- العنصر الثاني : علم أصول الفقه في عصر رسول الله ﷺ ١٣
- العنصر الثالث : تجليات أصول الفقه في عهد الصحابة { ١٩

مدخل إلى علم أصول الفقه

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وعلى آله وصحبه ،
ومن والاه ، أما بعد :

تعريف علم أصول الفقه :

فنبداً أولاً بتعريف علم أصول الفقه باختصار ؛ لأن الحكم على الشيء فرع عن
تصوره ، ونعرّف بعد ذلك معنى التدوين ، ثم نعرف بعد ذلك معنى المنهج
والمنهجية ؛ لأن ذلك لازم من لوازم التدوين ، فأصول الفقه هو أدلة الفقه
الإجمالية ، وكيفية الاستفادة منها ، وحال المستفيد ، وهذا تعريف الإمام البيضاوي.
وعرفه الطوفي بأنه : " العلم بالقواعد التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام
الشرعية الفرعية من أدلتها التفصيلية .

فهو علم يعنى بوضع القواعد التي بمراعاتها يسان عقل المجتهد عن الخطأ في
الاستدلال ، كما تصون قواعد النحو بمراعاتها اللسان عن الخطأ في النطق بأواخر
الكلمات العربية .

ومعنى ذلك أن هذه القواعد إذا لم تراع حقيقة لا يحصل الصون والحفظ عن
الخطأ ، فالتكلف في الاستدلال ، وفساد الاستدلال إنما يحدثان بسبب عدم تحكيم
القواعد الأصولية غالباً .

فكما أن قواعد النحو هي منطق اللغة واللسان ، وكما أن قواعد التفكير هي
منطق العقل ، فقواعد الأصول هي منطق الشرع ، والأصول له فائدته ،

وموضوعه ، ومسائله التي درستوها في دراسة علم أصول الفقه من قبل ، فراجعوها جيداً.

قال ابن دقيق العيد : "أصول الفقه هو الذي يقضي ، ولا يقضى عليه.

تعريف التدوين :

أما تعريف التدوين ، فهو : كتابه مسائل العلم ، أو الموضوع المبحوث في مصنف على ترتيب خاص ، فالتدوين الأصولي هو عرض أبواب الأصول ، ومسائل العلم ، أو بعضها وبحثها في تأليف خاص مسمى باسم خاص ، والتدوين غير الكتابة ، فقد توجد الكتابة ، ولا يوجد التدوين دون العكس ، فإذا وجد التدوين ، وجدت الكتابة فبينهما عموم وخصوص مطلق فكل تدوين كتابة ، وليس كل كتابة تدويناً.

فرسالة الإمام مالك إلى الإمام الليث بن سعد في عمل أهل المدينة وغيره من مسائل أصولية ، ورد الليث عليه ليس تدويناً لعلم الأصول مع أن هذا كتاب ، أما كتاب (الرسالة) للإمام الشافعي فهم تدوين ، وهو أعم من الكتابة ، فيشملها أيضاً.

فالتدوين : هو ضم كثير من المعلوم مكتوباً ، أو محفوظاً ، أو غيرهما بعضها إلى بعض في كتاب كبير هو الديوان ، وكتابة الحديث مثلاً كانت موجودة في زمن النبي ﷺ وليست تدويناً له.

فقد كان يكتب الحديث عبد الله بن عمرو ، فعن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : ((كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله ﷺ أريد حفظه ، فنهتني قريش ، وقالوا : أكتب كل شيء تسمعه ، ورسول الله ﷺ بشريتكلم في الغضب والرضا؟ فأمسكت عن الكتابة ، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فأومأ بإصبعه إلى فيه ، فقال : اكتب فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه إلا حق)).

وجاء حديث أكتب لأبي شاه، وكتب النبي ﷺ لعمر بن حزم، أما ما أمر به عمر بن عبد العزيز من جمع السنة، وكتابتها فهو التدوين، وإن كان تنفيذه تم فيما بعد في صورة صحف، أو كتب كـ(الموطأ) للإمام مالك، و(صحيح البخاري)، وغيرهم.

إذاً فالمقولات الأصولية المتفرقة، والتي قيلت لمناسبات خاصة، أو غيرها لا تعد تدويناً لعلم أصول الفقه، لكنه يستفاد منها في التدوين والتأليف، وهي أيضاً ممهدة للتدوين، والتأليف، والتصنيف.

تعريف التصنيف:

أما التصنيف فهو مأخوذ من الصَّنَف، والصَّنَف، ومعناه: النوع، والدرب، وجمعه أصناف، وصُنْف، والصَّنَف بالكسر وحده معناه الصفة، فيقال: صنفه تصنيفاً يعني جعله أصنافاً، وميز بعضها عن بعض.

كما جاء في (القاموس المحيط) للفيروزآبادي، وقال المناوي في (التعاريف): الصنف الطائفة من كل شيء، أو النوع يقال: صنف متاعه جعله أصنافاً، ومنه تصنيف الكتب، فالتصنيف يتضمن الترتيب، والتمييز، والتبويب؛ ففيه معنى زائد على التدوين، ولأجل هذا المعنى قسم كثير من الباحثين أطوار كتابة السنة إلى ثلاث مراحل: الأولى: مرحلة الكتابة، والثانية: مرحلة التدوين، والثالثة: مرحلة التصنيف.

ويمكن أن تكون أطوار علم الأصول مرتبة أيضاً على هذا النحو، لكن يسبق الكتابة معرفة القواعد، وتطبيقها عملياً بالسليقة.

المنهج، والمنهجية، وتعريفهما:

- والمنهج: هو الطريقة التي يعتمد عليها الباحث للوصول إلى هدفه المنشود يقال: أنهج الطريق أي: استبان، وصار نهجاً واضحاً بيناً، ومعنى المنهجية: العلم الذي يدرس الطرق، أو ذلك الفرع من المنطق الذي يحلل المبادئ، والإجراءات التي تحكم البحث، والاستقصاء في مجال معرفي معين.

ويمكن أن نقول: المنهجية هي العلم الذي يدرس كيفية تكوين المناهج، وتطورها، وتشغيلها فهو علم يتعلق بدراسة التفكير، وبهذه الدلالة يتحدد معنى المنهج بأنه طرق البحث وإجراءاته في مجال معرفي.

بينما تتحدد معنى المنهجية بالعلم الذي يدرس هذه الطرق والإجراءات ويتولى تحديد الصفات، والخصائص التي تتميز بها طرق البحث كالقصد، والوضوح، والاستقراء. والمنهجية فرع من فروع المنطق يدرس المنهج بوجه عام، ويدرس المناهج الخاصة للعلوم المختلفة، كما يفيد (المعجم الفلسفي)، ومن يذهب إلى أن علم المناهج وعلم المنطق مترادفان الدكتور عبد الرحمن بدوي في (الموسوعة الفلسفية) ومعناه قواعد التفكير في العلوم الجزئية، وإذا كانت المنهجية تحدد القواعد العامة لطريقة التفكير، فإنها تتضمن بالضرورة التصور، والتخطيط المسبق، والرؤية الكلية للعناصر.

كما ينبثق عنها مناهج تفصيلية تحدد طريقة الوصول إلى أهداف محددة من خلال إجراءات عملية، وأساليب تنفيذية، ولا نتصور عملاً وتنفيذاً لأمر من الأمور لا يسبقه تصور، وتفكير مسبق.

فالمنهج هو الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم، بواسطة طائفة من القواعد العامة تهيمن على سير العقل، وتحدد عملياته الفكرية حتى يصل إلى نتيجة معلومة.

فكلمة المنهج تستعمل بدلالات متعددة فتطلق ويراد بها النظام المعرفي، أو الرؤية الكلية للكون، والحياة، والإنسان كما يقال: المنهج الإسلامي، أو المنهج المركسي، ويقصد به علم متخصص من العلوم كما يقال: المنهج التربوي في الإسلام، ويقصد به المذهب أو المدرسة الفكرية الخاصة بباحث، أو مفكر، أو عالم، أو بفتة من المفكرين، أو العلماء يقال: منهج الشافعي في الأصول، أو منهج المعتزلة في الكلام.

ويقصد به أيضاً نوع البحث الذي يتضمن طرقاً وإجراءات محددة يقال: كان المنهج المستخدم في الدراسة هو المنهج التاريخي، أو المنهج التجريبي. والمنهج والمنهاج الدراسي: هو خطة الدراسة؛ أي: مجموعته المواد، والخبرات التعليمية الموضوعية لتحقيق أهداف التربية.

والمنهج العلمي: هو الطريقة العلمية في البحث التي تقوم على الملاحظة، ووضع الفرضيات، واختبارها، والتوصل إلى النتائج، وتعميمها؛ أي: الحكم عليها بحكم كلي على صورة قاعدة.

علم أصول الفقه في عصر رسول الله ﷺ

وأقدم سؤال أيهما أسبق علم الفقه، أم علم أصول الفقه؟ وأبادر بالجواب: بأنه إن قصد أيهما أسبق في التدوين، فإن علم الفقه كان أسبق في تدوينه وتصنيفه من علم أصول الفقه.

وأما من حيث أصل النشأة، فإن العلمين قد وجدا معاً إذ لا فروع بدون أصول، ولا أصول إلا إن كانت لها فروع، ومن المعلوم أن من مصادر القواعد

الأصولية: القرآن والسنة بل هما المصدران الأساسيان، وما عداهما إنما ينبثق منهما، أو يدور في فلكهما.

وكثير من الآيات دالة على معان أصولية، كما ورد في دلالة ﴿فَاعْتَبِرُوا﴾ [الحشر: ٢] على القياس، ودلالة الآية: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ﴾ [النساء: ١١٥] على حجة الإجماع، ودلالة قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ﴾ [التوبة: ١٢٢] إلى آخر الآية، وقوله: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ﴾ [الحجرات: ٦] إلى آخرها على العمل بأخبار الآحاد، ودلالة ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٠٨] على سد الذرائع، وكثير غير ذلك.

وقد اجتهد رسول الله ﷺ اجتهداً مبتنئاً على أصول بينها ﷺ أو فهمت بشكل واضح؛ ليكون ﷺ قدوة لأصحابه والمسلمين من بعده.

فمثلاً نأخذ تنبيهه ﷺ على عدد من القواعد الأصولية، فقد نبه ﷺ على أصول الاستنباط في كثير من اجتهاداته، ففاس ليسن، وأعمل المصلحة ليسن، وعمل بخبر الواحد ليسن.

ثم فهمت كثير من القواعد الأصولية من تصرفه ﷺ في اجتهاداته وبيانه للأحكام الشرعية، فمثلاً بين ﷺ أن الجزئي يندرج في الكلي، وأنه يجب العمل بالعام قبل البحث عن المخصص، وأن للعموم صيغة في الحديث الوارد، فعن أبي هريرة > أن رسول الله ﷺ قال: ((الخیل لرجل أجر، ولرجل ستر، وعلى رجل وزر)).

والحديث طويل، وفيه: وسئل رسول الله ﷺ عن الحمر؛ أي: عن زكاتها، فقال: ((لم ينزل عليَّ فيها شيء إلا هذه الآية الجامعة الفادة: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ (٧) وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧، ٨]).

وقد ظهرت مبادئ علم أصول الفقه مبكرة مع بداية نزول التشريع ، وذلك في عهده ﷺ.

ونظر إلى تصرف آخر ، وتنبيه آخر من رسول الله ﷺ على معنى أصولي ، فقد نبه ﷺ على الاستدلال بالقياس.

ويتبين ذلك في الحديث ، الذي رواه جابر بن عبد الله عن عمر بن الخطاب < قال : ((هششت فقبلت وأنا صائم ، فأتيت النبي ﷺ فقلت : صنعت اليوم أمراً عظيماً ، فقبلت وأنا صائم ، فقال رسول الله ﷺ : أرأيت لو تضمضت بماء ، وأنت صائم؟ قلت : لا بأس فقال رسول الله ﷺ : ففيم؟)) يعني : ففيما يكون البأس في هذه.

فإن هذا مقيس على ذاك ، وكان يكفي أن يقول : لا بأس فقط ، لكنه ﷺ قاس لينبه على الأخذ به.

بل أخذ بقياس الشبه ، كما جاء في الحديث عن أبي هريرة < : ((أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ولد لي غلام أسود ، وإنني أنكرته ، فقال : هل لك من إبل؟ قال : نعم ، قال : ما ألوانها؟ قال : حمر ، قال : هل فيها من أورك؟ قال : نعم ، قال : فأنى ذلك؟ قال : لعله نزع عرق قال : فلعل ابنك هذا نزع)) ، يعني : نزع عرق.

وعلل ﷺ الأحكام ؛ لينبهنا على النظر في التعليل ، كما جاء في الحديث عن كبشة بنت كعب ، وكانت تحت ابن أبي قتادة ، ((أن أبا قتادة دخل فسكبت له وضوءاً ، فجاءت هرة ، فشربت فأصغى لها الإناء حتى شربت ، قال كبشة : فرآني أنظر إليه قال : أتعجبين يا بنة أخي قلت : نعم ، فقال : إن رسول الله ﷺ قال : إنها ليست بنجس إنها من الطوافين عليكم ، والطوافات)).

وعلل الاستئذان بالنظر، والنهي عن الصلاة في معاطن الإبل، وكثيراً من الأحكام، وكان يكفي أن يؤتى بالحكم مجرداً عن أي توجيه، أو تعليل.

فلما علل ووجه، وبين الأسباب والعلل كأنه ينبهنا على الالتفات إليها، كما نبه ﷺ على أن تغير مناط الحكم يغيره، وأن الحكم يدور معه وجوداً، وعدمًا.

كما جاء في الحديث عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت: ((كانت في بريرة ثلاث سنن، فكانت إحدى السنن الثلاث أنها أعتقت، فخبرت في زوجها، فقال رسول الله ﷺ: ((الولاء لمن أعتق، ودخل رسول الله ﷺ والبرمة تفور بلحم، فقرب إليه خبز، وأدم من أدم البيت، فقال رسول الله ﷺ: ألم أر برمة فيها لحم؟ فقالوا: بلى يا رسول الله، ولكن ذاك لحم تصدق به على بريرة، وأنت لا تأكل الصدقة، فقال رسول الله ﷺ: هو عليها صدقة، وهو لنا هدية)).

فلما تغير مناط الحكم، وحدثت استحالة تحولت الصدقة إلى هدية عوملت معاملة الهدية، وأعمل ﷺ الاستقراء بل أعمل الاستقراء التام.

وقد جاء في الحديث عن عروة أن مروان بن الحكم، والمسور بن مخرمة أخبراه ((أن رسول الله ﷺ قام حين جاءه وفد هوازن مسلمين، فسألوه أن يرد إليهم أموالهم، وسيبهم، وقد كان أخذها المسلمون منهم قبل أن يسلموا، فقال لهم رسول الله ﷺ: أحب الحديث إلي أصدقه، فاختاروا إحدى الطائفتين: إما السبي، وإما المال، وقد كنت استأنيت بهم، وقد كان رسول الله ﷺ انتظرهم بضع عشرة ليلة حين قفل من الطائف، فلما تبين لهم أن رسول الله ﷺ غير راد إليهم إلا إحدى الطائفتين قالوا: فإننا نختار سبينا، فقام رسول الله ﷺ في المسلمين، فأثنى على الله بما هو أهله، ثم قال: أما بعد فإن إخوانكم هؤلاء قد جاءونا تائبين، وإنني قد رأيت أن أرد إليهم سيبيهم فمن أحب منكم أن يطيب

بذلك فليفعل، ومن أحب منكم أن يكون على حظه حتى نعطيه إياه من أول ما يفيء الله علينا فليفعل، فقال الناس: قد طيبتنا ذلك لرسول الله ﷺ لهم - يعني لهوازن - فقال رسول الله ﷺ - وهو الشاهد - : إنا لا ندري من أذن منكم في ذلك ممن لم يأذن، فارجعوا حتى يرفع إلينا عرفاؤكم أمركم، فرجع الناس فكلهم عرفاؤهم - هذا استقراء - ثم رجعوا إلى رسول الله ﷺ فأخبروه: أنهم قد طيبوا، وأذنوا)).

وراعى رسول الله ﷺ سد الذرائع في مواضع متعددة، فقد ثبت أن النبي ﷺ أعمل سد الذرائع، كما في تركه بناء الكعبة على بناء إبراهيم، ونهيه معاذ بن جبل عن الإخبار بدخول من قال: لا إله إلا الله الجنة، فقد ورد في الحديث عن عروة عن عائشة > ((أن الرسول ﷺ قال لها: يا عائشة لولا أن قومك حديثو عهد بجاهلية لأمرت بالبيت فهدم، فأدخلت فيه ما أخرج منه، وألزقته بالأرض، وجعلت له بابين باباً شرقياً، وباباً غربياً فبلغت به أساس إبراهيم)).

فذلك الذي حمل ابن الزبير } على هدمه قال يزيد: وشهدت ابن الزبير حين هدمه وبناءه، وأدخل فيه من الحجر، وقد رأيت أساس إبراهيم حجارة كأسنمة الإبل، قال جرير: فقلت له: أين موضعه؟ قال: أريكه الآن، فدخلت معه الحجر، فأشار إلى مكان، فقال: ههنا، قال جرير: فحزرت من الحجر ستة أذرع، أو نحوها.

وفي الحديث عن عمرو بن ميمون، عن معاذ < قال: ((كنت ردف النبي ﷺ على حمار يقال له: عفير. فقال: يا معاذ هل تدري حق الله على عباده، وما حق العباد على الله؟ قلت: الله، ورسوله أعلم قال: فإن حق الله على العباد أن يعبدوه، ولا يشركوا به شيئاً، وحق العباد على الله ألا يعذب من لا يشرك به شيئاً، فقلت: يا رسول الله أفلا أبشر به الناس؟ قال: لا تبشرهم فيتكلموا)).

بل قد وردت في السنة عبارات اتخذها الأصوليون مصطلحاً لهم بعد ذلك ، فمن ذلك التطوع ، فقد ورد في الحديث المتفق عليه عن طلحة بن عبيد الله قال : ((جاء رجل إلى رسول الله ﷺ من أهل نجد نائراً الرأس يسمع دوي صوته ، ولا يفقه ما يقول حتى دنا فإذا هو يسأل عن الإسلام ، فقال رسول الله ﷺ : خمس صلوات في اليوم ، والليلة ، فقال : هل علي غيرها؟ قال : لا إلا أن تطوع قال : وذكر له رسول الله ﷺ الزكاة قال : هل علي غيرها؟ قال : لا إلا أن تطوع قال : فأدبر الرجل ، وهو يقول : والله لا أزيد على هذا ، ولا أنقص قال رسول الله ﷺ : أفلح إن صدق)).

واتخذ الأصوليون بعد ذلك مصطلح التطوع ، وكذلك الفقهاء ، ومن ذلك لفظ الواجب ، فقد أخرج مالك وغيره عن أبي سعيد أن رسول الله ﷺ قال : ((غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم)).

وأخرج مالك أيضاً عن أبي هريرة أنه كان يقول : ((غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم كغسل الجنابة)).

ومن ذلك لفظ المكروه ، وإن استعمل عند الأصوليين بمعنى ، وقد استعمل في تصرف النبي ﷺ وكلامه في هذا المعنى ، وفي غيره.

قد استعمل في المكروه الاصطلاحي الأصولي ، واستعمل أيضاً في الحرام ، إلا أن الأصوليين خصصوه بأحد المعنيين كما لا يخفى.

فعن أبي سعيد قال : ((لما فتحت خيبر ، فوقعنا أصحاب رسول الله ﷺ في تلك البقلة الثوم ، والناس جوعاً ، فأكلنا منها أكلاً شديداً ، ثم رحنا إلى المسجد ، فوجد رسول الله ﷺ الريح ، يعني رائحة الثوم. فقال : من أكل من هذه الشجرة الخبيثة شيئاً فلا يقربنا في المسجد ، فقال الناس : حرمت حرمت أو حرمت حرمت

حُرِّمَتْ، فبلغ ذاك النبي ﷺ فقال: أيها الناس إنه ليس لي تحريم ما أحل الله لي، ولكنها شجرة أكره ريحها)).

ومن تلك الألفاظ أيضاً المحرم، فعن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ طلع له أحد، فقال: ((هذا جبل يحبنا، ونحبه اللهم إن إبراهيم حرم مكة، وأنا أحرم ما بين لابتيتها)).

{ تجليات أصول الفقه في عهد الصحابة

بعد وفاة الرسول ﷺ حدثت قضايا، ووقعت نوازل لا عهد للصحابة { بها من قبل، وازدادت الوقائع والنوازل بعدما كثرت الفتوح، وتوسعت الدولة الإسلامية، فكان لا بد لأهل الحل والعقد أن يجتهدوا لاستنباط الأحكام الشرعية، وقد اجتهد الصحابة في هذه الحوادث، وقد صدروا في اجتهادهم عن أصول، وقواعد تحكم ذلك الاجتهاد دون أن يصرحوا بها، ويفصحوا عنها غالباً، وقد تجري على ألسنتهم قواعد مهددت بعد ذلك للتدوين والتصنيف لكن ما لم يصرحوا به تمكن معرفته عند التأمل في طريقتهم في الاستنباط.

قال إمام الحرمين: "نحن نعلم قطعاً أن الوقائع التي ذرت فيها فتاوى علماء الصحابة، وأقضيتهم تزيد على المنصوصات زيادة لا يحصرها عد، ولا يحويها حد، فإنهم كانوا قائسين في قريب من مائة سنة، والوقائع تترى، والنفوس إلى البحث تتطلع، وما سكتوا عن واقعة صائرين إلى أنه لا نص فيها، والآيات، والإخبار المشتملة على الأحكام نصاً، وظاهراً بالإضافة إلى الأقضية، والفتاوى كغرفة من بحر لا ينزف، وعلى قطع نعلم أنهم ما كانوا يحكمون بكل ما يعين لهم من غير ضبط وربط، وملاحظة قواعد متبعة، وقد تواتر من شيمهم أنهم كانوا

يطلبون حكم الواقعة من كتاب الله، فإن لم يصادفوه فتشوا في سنن رسول الله ﷺ فإن لم يجدوها اشتوروا؛ يعني: عقدوا شورى، ورجعوا إلى الرأي، والذي يوضح ما ذكرناه أنهم مع اختلاف مذاهبهم في مواقع الظنون، ومواقع التحري ما كانوا ينكرون أصل الاجتهاد والرأي، وإنما كان بعضهم يعترض على بعض، ويدعوه إلى ما يراه هو، ولو كان الاجتهاد حائداً عن مسالك الشريعة لأنكره منهم منكر"، وانتهى كلام إمام الحرمين.

ولا بد من إيضاح كلام إمام الحرمين بالأمثلة والوقائع على اجتهاد الصحابة { مع التنبيه على مأخذ هذا الاجتهاد من أصول الفقه، فأما اجتهادهم فيما فيه نص فواضح، وهو محل وفاق لا يختلف فيه أحد، وهم أسوة الدنيا بعدهم في هذا الأمر، أما ما لم يرد فيه نص واضح الدلالة، أو كان فيه نص تخفى دلالته، فهذا هو محل الاجتهاد، وقد اجتهدوا كما نبهنا على ذلك إمام الحرمين.

بعض من اجتهادات الصحابة وتوجيههم:

أولاً: اجتهاد الصحابة { في عقوبة شارب الخمر في عهد عمر بن الخطاب، فقد شاور الناس في شارب الخمر وحده لما احتقر الناس العقوبة، وانغمسوا في الشرب، فقال علي بن أبي طالب < : إذا شرب سكر، وإذا سكر هذى، وإذا هذى افترى، فحده حد المفترى؛ يعني القاذف.

وهو بذلك يستعمل القياس، وهو قياس أوسع من القياس الأصولي للأركان الأربعة المعروف، وإن لم يصرح به، وذلك بإلحاق شارب بالخمر بالقاذف. أو يكون ذلك مبنياً على المصلحة كما نبه على ذلك الإمام الغزالي في (شفاء الغليل)، لكن على أي حال هم صدروا عن قواعد وضوابط في هذا الحكم.

ثانيًا: فتوى عبد الله بن مسعود أن عدة الحامل المتوفى عنها زوجها وضع الحمل، ويستدل لذلك بأن سورة النساء القصوى؛ يعني سورة الطلاق نزلت بعد آية عدة الوفاة؛ وهذا يعني قاعدة الخطاب المتراخي ينسخ حكم الخطاب المتقطع، يدل على ذلك قول جابر: كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار، أو مما غيرت النار.

ثالثًا: أدعوك أن تنظر إلى هذا القياس الذي أعمله ابن عمر فيما أخرجه البخاري ومسلم، وغيرهم عن نافع أن ابن عمر { أراد الحج عام نزل الحجاج بابن الزبير، الفتنة المعروفة التي كانت بمكة، ف قيل له: إن الناس كائن بينهم قتال، وإننا نخاف أن يصدوك، فقال: لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة، إذن أصنع كما صنع رسول الله ﷺ إني أشهدكم أنني قد أوجبت عمرة، ثم خرج حتى إذا كان بظاهر البداء قال: ما شأن الحج والعمرة إلا واحد أشهدكم أنني قد أوجبت حجًا مع عمرتي، وأهدى هديًا اشتراه بقديد، ولم يزد على ذلك فلم ينحر، ولم يحل من شيء حرم منه، ولم يخلق، ولم يقصر، حتى كان يوم النحر فنحر، وحلق، ورأى أن قد قضى طواف الحج، والعمرة بطوافه الأول، وقال ابن عمر { : كذلك فعل رسول الله ﷺ.

والشاهد أنه في البداية أراد أن يحرم بعمرة، حتى إذا صد عن البيت فعل، كما فعل رسول الله ﷺ بالحديبية؛ لأنها كانت عمرة، ولم ينو الحج؛ لأن رسول الله ﷺ لم يصد عن الحج.

ثم تفكر في الأمر، وقال: ما شأن الحج والعمرة إلا واحد؟ وهذا هو القياس، ولعله من القياس في معنى الأصل نوع من أنواع القياس اسمه القياس في معنى الأصل.

رابعاً: قايس علي بن أبي طالب وزيد بن ثابت في المكاتب، وقايسه في الجد، والإخوة فشبهه علي بسيل انشعب منه شعبة، ثم انشعبت من الشعبة شعبتان، وقايسه زيد على شجرة انشعب منها غصن، وانشعب من الغصن غصنان، فقولهما في الجد: إنه لا يحجب الإخوة، وقاس ابن عباس الأضراس بالأصابع، وقال: أعتبرها بها، وهذا هو معنى القياس.

وقال عبد الله بن مسعود: وقد سئل عن المفوضة: أقول برأيي فإن يكن صواباً فمن الله، وإن يكن خطأ فمني ومن الشيطان، والله ورسوله منه بريء.

وعن عبد الله بن مسعود قال: من عرض له منكم قضاء، فليقض بما في كتاب الله، فإن لم يكن في كتاب الله فليقض بما قضى فيه نبيه ﷺ فإن جاء أمر ليس في كتاب الله، ولم يقض فيه نبيه، فليقض بما قضى به الصالحون، فإن جاء أمر ليس في كتاب الله، ولم يقض به نبيه، ولم يقض به الصالحون، فليجتهد رأيه فإن لم يحسن فليقم، ولا يستحي.

وكان ابن عباس إذا سئل عن شيء، فإن كان في كتاب الله قال به، وإن لم يكن في كتاب الله، وكان عن رسول الله ﷺ قال به، فإن لم يكن في كتاب الله، ولا عن رسول الله ﷺ وكان عن أبي بكر وعمر قال به، فإن لم يكن في كتاب الله، ولا عن رسول الله، ولا عن أبي بكر، وعمر اجتهد رأيه، وهذا ترتيب للأدلة، وتقديم للأولى فالأولى.

وعن مسروق قال: سألت أبي بن كعب عن شيء فقال: أكان هذا؟ قلت: لا، قال: فأجمنا؛ يعني: اتركنا نستريح حتى يكون، فإذا كان اجتهدنا لك رأياً.

وانظر إلى سد الذرائع في فتاوى صحابة النبي ﷺ واضحة جلية في مناظرة بين ابن مسعود وأبي موسى، فقد أخرج البخاري ومسلم، وغيرهم عن شقيق قال:

كنت جالساً مع عبد الله، وأبي موسى الأشعري، فقال له أبو موسى: لو أن رجلاً أجنب فلم يجد الماء شهراً، أما كان يتيمم ويصلي فكيف تصنعون بهذه الآيات في سورة المائدة ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً﴾ [النساء: ٤٣].

فقال عبد الله: لو رخص لهم في هذا لأوشكوا إذا برد عليهم الماء أن يتيمموا الصعيد، تأمل لو رخص لهم في هذا لأوشكوا إذا برد عليهم الماء أن يتيمموا الصعيد، قلت: وإنما كرهتم هذا لذا؟ قال: نعم سداً للذريعة، فقال أبو موسى: ألم تسمع قول عمار لعمر: ((بعثني رسول الله ﷺ في حاجة، فأجبت فلم أجد الماء، فتمرغت في الصعيد كما تتمرغ الدابة، فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال: إنما كان يكفيك أن تصنع هكذا، فضرب بكفه ضربة على الأرض ثم نفضها، ثم مسح بهما ظهر كفه بشماله، أو ظهر شماله بكفه ثم مسح بهما وجهه)) فقال عبد الله: أفلم تر عمر لم يقنع بقول عمار.

ففي هذا الحديث بناء الأحكام على سد الذرائع، ورد الحديث إذا أنكره صاحب الواقعة، أو بعضه، وهي محل اجتهاد، وقد لزم المتذكر، ولم يلزم الناسي، ولم يقدح في عدالة الناسي، ولا المتذكر، وفيه اجتهاد الصحابة في النوازل في حياة الرسول ﷺ وأن هذا الاجتهاد يصيب ويخطئ، وأن النبي ﷺ لا يسكت عن الخطأ في الاجتهاد، وإنما يصوبه، وينبهه عليه.

وهناك أمثلة كثيرة تدل على عمل الصحابة وعملهم بمناهج الاستدلال، والاستنباط، ومراتب الأدلة من حيث الاحتجاج بها، ولكن نظراً لسلامة اللغة في عهدهم، واعتدال الفطرة، وحسن المقصد لم يكونوا في حاجة إلى وضع قواعد للاستنباط يرجعون إليها.

وقد أعملوا المصلحة، ونصوا عليها، أو نهوا عليها تنبيهاً، واضحاً بياناً فقد ورد إعمال المصلحة في كثير من اجتهادات الصحابة.

ومن ذلك ما جاء في جمع القرآن، فقد أورد البخاري عن زيد بن ثابت قال: بعث إلي أبو بكر لمقتل أهل اليمامة، وعنده عمر، فقال أبو بكر: إن عمر أتاني فقال: إن القتل قد استحر يوم اليمامة بقراء القرآن وإنني أخشى أن يستحر القتل بقراء القرآن في المواطن، فيذهب قرآننا كثيراً، وإنني أرى أن تأمر بجمع القرآن، قلت: كيف أفعل شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ؟ فقال عمر: هو والله خير.

وهذا نص على المصلحة هو والله خير شيء لم يفعله رسول الله ﷺ وعمر يقول ناظراً إلى المصلحة من ذلك، فقال: هو والله خير فلم يزل عمر يراجعني في ذلك حتى شرح الله صدري للذي شرح له صدر عمر، ورأيت في ذلك الذي رأى عمر، قال زيد: قال أبو بكر: وإنك رجل شاب عاقل لا نتهمك قد كنت تكتب الوحي لرسول الله ﷺ فتتبع القرآن فاجمعه.

امقولات الأصولية للصحابة والتابعين ومن بعدهم، وأسباب تدوين هذا العلم

عناصر الدرس

- العنصر الأول : امقولات الأصولية التي صدرت من الصحابة، ودلالاتها باختصار ٢٧
- العنصر الثاني : الوثائق الأصولية بعد عصر الصحابة وقبل التدوين ٣١
- العنصر الثالث : أصول الفقه في عصر الأئمة المجتهدين ٣٧

المقولات الأصولية التي صدرت من الصحابة، ودلالاتها باختصار

فقد جرت على ألسنة الصحابة مقولات أصولية متعددة في ثنايا اجتهاداتهم، مما ينبئ عن مراعاتهم للقواعد، وإن لم تكن مدونة، أو مسماة بما اصطلاح عليه بعد ذلك.

ومن ذلك ما جاء عن الشعبي قال: لما بعث عمر شريحاً على قضاء الكوفة، قال له: انظر ما يتبين لك في كتاب الله، فلا تسأل عنه أحداً، وما لم يتبين لك في كتاب الله، فاتبع فيه سنة رسول الله ﷺ وما لم يتبين لك فيه السنة، فاجتهد فيه رأيك.

ومن أشهر المقولات الأصولية التي صدرت من الصحابة { كتاب عمر بن الخطاب لأبي موسى الأشعري، وهو يعتبر مقطوعة أصولية نادرة، وكتاب عمر إلى أبي موسى رواه عدد من أصحاب الكتب، وأثنى عليه ابن القيم، وقال: هذا كتاب جليل تلقاه العلماء بالقبول، وبنوا عليه أصول الحكم، والشهادة، والحاكم، والمفتي، وهما أحوج شيء إليه، وتأمله، والتفقه فيه.

وإليك قطعة من هذا الكتاب فعن أبي المليح الهذلي، قال: كتب عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري: أما بعد فإن القضاء فريضة محكمة، وسنة متبعة، فافهم إذا أدلي إليك، فإنه لا ينفع تكلم بحق لا نفاذ له، لا يمنعك قضاء قضيته راجعت فيه نفسك وهديت فيه لرشدك أن تراجع الحق، فإن الحق قديم، ومراجعة الحق خير من التماسي في الباطل، الفهم الفهم فيما يختلج في صدرك مما لم يبلغك في الكتاب والسنة، اعرف الأشباه، والأمثال، ثم قس الأمور عندك فاعمد إلى أحبها إلى الله، وأشبهها بالحق فيما ترى.

قال السيوطي: هذه قطعة من كتابه، وهي صريحة في الأمر بتتبع النظائر، وحفظها يقاس عليها ما ليس بمنقول، وفي قوله: فاعمد إلى أحبها إلى الله وأشبهها بالحق إشارة إلى أن من النظائر ما يخالف نظائره في الحكم لمدرک خاص به، وهو الفن المسمى بالفروق، وهو ملحق بعلم أصول الفقه، وهو العلم الذي يذكر فيه الفرق بين النظائر المتحدة تصويراً ومعنى المختلفة حكماً وعلة، وفي قوله: فيما ترى إشارة إلى أن المجتهد إنما يكلف بما ظنه صواباً، وليس عليه أن يدرك الحق في نفس الأمر، ولا أن يصل إلى اليقين، وإلى أن المجتهد لا يقلد غيره.

وقد جاء عن جملة كثيرة من الصحابة اجتهد بالرأي فيما لا نص فيه، فعن ابن عباس أنه أرسل إلى زيد بن ثابت، أفي كتاب الله ثلث ما بقي؟ فقال: أنا أقول برأبي، وتقول برأيك يعني ليس هناك نص قاطع الدلالة، إنما هو استنباط من آيات المواريث في شأن الأم والأب في المسألة المعروضة.

أما الاجتهاد الجماعي، والإجماع، وترتيب الأدلة، وتجلياته في عصر الصحابة أكثر من أن تحصى، ومن ذلك على سبيل المثال: ما رواه مالك بن أنس عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد بن الميثب عن علي قال: ((قلت: يا رسول الله الأمر ينزل بنا لم ينزل فيه قرآن، ولم تمض فيه منك سنة؟ قال: اجمعوا له العالمين، -أو قال-: العابدين من المؤمنين فاجعلوه شوري بينكم، ولا تقضوا فيه برأي واحد)).

وهذا وإن كان غريباً من حديث مالك، وإبراهيم البرقي وسليمان ليسا ممن يحتاج بهما، فالوقائع المتكاثرة، والروايات المتعددة عن سيرتهم العملية تشهد بصحة ذلك، بل بلغت درجة التواتر المعنوي.

ويؤيد ذلك ما أخرجه البيهقي، والدارمي عن ميمون بن مهران قال: كان أبو بكر < إذا ورد عليه خصم نظر في كتاب الله، فإن وجد فيه ما يقضي به قضى

به بينهم، فإن لم يجد في الكتاب نظر هل كانت من النبي ﷺ فيه سنة، فإن علمها قضى بها، وإن لم يعلم خرج، فسأل المسلمين فقال: أتاني كذا، وكذا فنظرت في كتاب الله، وفي سنة رسول الله ﷺ فلم أجد في ذلك شيئاً، فهل تعلمون أن نبي الله ﷺ قضى في ذلك بقضاء؟ فربما قام إليه الرهط، فقالوا: نعم قضى فيه بكذا وكذا فيأخذ بقضاء رسول الله ﷺ قال جعفر: وحدثني غير ميمون أن أبا بكر < كان يقول عند ذلك: الحمد لله الذي جعل فينا من يحفظ عن نبينا ﷺ وإن أعياه ذلك دعا رؤوس المسلمين، وعلماءهم فاستشارهم، فإذا اجتمع رأيهم على الأمر قضى به.

قال جعفر: وحدثني ميمون أن عمر بن الخطاب < إذا عرض له قضاء، فإن وجد أبا بكر < قد قضى فيه بقضاء قضى به، وإلا دعا رؤوس المسلمين، وعلماءهم فاستشارهم، فإذا اجتمعوا على الأمر قضى به.

وأخرج البيهقي بسنده، عن الشعبي عن شريح أن عمر بن الخطاب < كتب إليه: إذا جاءك أمر في كتاب الله ﷻ فاقض به، ولا يلفتك عنه الرجال، فإن آتاك ما ليس في كتاب الله، فانظر سنة رسول الله ﷺ فاقض بها، فإن جاءك ما ليس في كتاب الله، ولم يكن فيه سنة من رسول الله ﷺ فانظر ما اجتمع عليه الناس فخذ به، فإن جاءك ما ليس في كتاب الله، ولم يكن فيه سنة من رسول الله ﷺ ولم يتكلم فيه أحد قبلك، فاختر أي الأمرين شئت إن شئت أن تجتهد برأيك ثم تقدم فتقدم، وإن شئت أن تأخر فتأخر، ولا أرى التأخر إلا خيراً.

وهذا واضح في ترتيب الأدلة، وواضح في حجية الإجماع، وواضح في التنبيه على خطر الاجتهاد، وواضح أن من لم يعلم ينبغي عليه أن يتأخر.

وأخرج البيهقي عن حريث بن ظهير قال: قال عبد الله بن مسعود < : أيها الناس قد أتى علينا زمان لسنا نقضي ، ولنا هنالك فإن الله ﷻ قد بلغنا ما ترون ، فمن عرض له منكم قضاء بعد اليوم ، فليقض فيه بما في كتاب الله ﷻ فإن أتاه أمر ليس في كتاب الله ﷻ فليقض فيه بما قضى به رسول الله ﷺ فإن أتاه أمر ليس في كتاب الله ﷻ ولم يقض به رسول الله ﷻ فليقض بما قضى به الصالحون ، فإن أتاه أمر ليس في كتاب الله ، ولم يقض به رسول الله ﷻ ولم يقض به الصالحون فليجتهد رأيه ، ولا يقولن أحدكم : إني أخاف ، وإني أرى فإن الحلال بين ، والحرام بين ، وبين ذلك أمور مشتبهة ، فدع ما يريبك إلى ما لا يريبك .

وكذلك أخرج البيهقي أيضاً عن مسلمة بن مخلد أنه قام على زيد بن ثابت ، فقال : يا بن عم أكرهنا على القضاء ، فقال زيد : اقض بكتاب الله ﷻ فإن لم يكن في كتاب الله ﷻ ففي سنة النبي ﷺ فإن لم يكن في سنة النبي ﷺ فادع أهل الرأي ، ثم اجتهد ، واختر لنفسك ، ولا حرج .

وأخرج أيضاً عن عبيد الله بن أبي يزيد قال : سمعت عبد الله بن عباس { إذا سئل عن شيء هو في كتاب الله قال به ، وإذا لم يكن في كتاب الله ، وقاله رسول الله ﷺ قال به ، وإن لم يكن في كتاب الله ، ولم يقله رسول الله ﷺ وقاله أبا بكر ، وعمر } قال به ، وإلا اجتهد رأيه ، وقال عمر لعلي ، وزيد : لولا رأيكما لاجتمع رأيي ، ورأي أبي بكر كيف يكون ابني ، ولا أكون أباه ؟ يعني : الجد جعل الجد أباً .

وعن عمر أنه لقي رجلاً ، فقال : ما صنعت ؟ قال : قضى علي وزيد بكذا قال : لو كنت أنا لقضيت بكذا قال : فما منعك ، والأمر إليك ؟ قال : لو كنت أردك إلى كتاب الله ، أو إلى سنة نبيه ﷺ لفعلت ، ولكنني أردك إلى رأي ، والرأي مشترك

فلم ينقض ما قال علي، وزيد، وفي هذا دليل على أن الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد في المسائل، التي هي محل الاجتهاد، وليس فيها نص قاطع من كتاب أو سنة.

ودلالات هذه النصوص، التي أوردناها على القواعد الأصولية بينة واضحة.

الوثائق الأصولية بعد عصر الصحابة وقبل التدوين

وننتقل إلى الحديث عن الوثائق الأصولية بعد عصر الصحابة، وقبل التدوين والتي مهدت بدورها لتدوين علم أصول الفقه، وليست هي السبب الأوحد، ولكنها سبب من الأسباب، ففي هذا العصر ازدادت حركة الاجتهاد، وكانت أكثر مما كان الأمر عليه من قبل وذلك لاتساع الدولة الإسلامية، وكثرة الأحداث، والنوازل، وقد أخذت المناهج الفقهية تتبلور، وتتضح، وكان من النتائج لذلك أن ظهرت المدارس الفقهية خاصة ما أسموه بمدرسة أهل العراق، ومدرسة الحجاز، أو مدرسة أهل الرأي، ومدرسة أهل الحديث.

وقد تميزت مدرسة أهل العراق بكثرة اعتمادها على الرأي، واستعمالها للمقاييس لندرة النصوص، وكثرة الكذب ثم، واشتراطهم شروطاً شديدة في قبول الحديث، فقلت النصوص فاحتاجوا إلى الرأي.

كما تميزت مدرسة الحجاز بكثرة اعتمادها على الحديث والآثار، ولا شك أن كلا من الرأي، والقياس، والحديث، والآثار مناهج أصولية، وسيأتي لنا حديث عن مدرسة أهل الرأي، وأهل الحديث، ومدى صحة هذه الإطلاقات.

لكن كلامنا الآن في الوثائق الأصولية بعد عصر الصحابة، وقبل التدوين، وأخص بالحديث وثيقتين:

الوثيقة الأولى: هي مقالة واصل بن عطاء في وجوه الأدلة.

واصل بن عطاء رأس الاعتزال، وقد وردت عنه مقولة فيها كثير من الأصول، التي يعتمد عليها في بناء الأحكام على الأدلة، فقد أورد أبو هلال العسكري في كتاب (الأوائل): أن واصل بن عطاء أول من قال: الحق يعرف من وجوه أربعة: كتاب ناطق، وخبر مجتمع عليه، وحجة عقل، وإجماع.

وأول -أي: واصل بن عطاء- أول من علم الناس كيف مجيء الأخبار، وصحتها، وفسادها، وأول من قال: الخبر خبران خاص وعام، فلو جاز أن يكون العام خاصاً جاز أن يكون الخاص عاماً، ولو جاز ذلك لجاز أن يكون الكل بعضاً، والبعض كلاً، والأمر خبراً، والخبر أمراً، وأول من قال: إن النسخ يكون في الأمر والنهي دون الأخبار، وكان هذا تمهيداً وتقدمة لتدوين علم أصول الفقه.

وقد رد الإمام الشافعي على كثير من مقالة واصل بن عطاء، وكأنه يقصده بأبواب متعددة في كتاب (الرسالة)، فكانت هذه المقالة وغيرها سبباً من أسباب دعوة عبد الرحمن بن مهدي للإمام الشافعي بكتابة كتاب (الرسالة)، أو بتدوين علم أصول الفقه في كتاب (الرسالة).

الوثيقة الثانية: هي رسالة مالك بن أنس إلى الليث بن سعد، وقد أوردتها القاضي عياض في (ترتيب المدارك): "من مالك بن أنس إلى الليث بن سعد سلام عليك، فإني أحمد الله إليك الذي لا إله إلا هو، أما بعد:

عصمنا الله، وإياك بطاعته في السر والعلانية، وعافانا وإياك من كل مكروه. اعلم -رحمك الله- أنه بلغني أنك تفتي الناس بأشياء مخالفة لما عليه جماعة الناس عندنا، وبيلدنا الذي نحن فيه، وأنت في إمامتك، وفضلك، ومنزلتك من

أهل بلدك ، وحاجة من قبلك إليك ، واعتمادهم على ما جاءهم منك تحقيق بأن تخاف على نفسك ، وتتبع ما ترجو النجاة باتباعه ، فإن الله تعالى يقول في كتابه : ﴿وَالسَّيِّئُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ﴾ [التوبة: ١٠٠] ، الآية ، وقال تعالى : ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴿١٧﴾ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾ [الزمر: ١٧ ، ١٨] ، فإنما الناس تبع لأهل المدينة إليها كانت الهجرة ، أو بها نزل القرآن ، وأحل الحلال ، وحرم الحرام إذ رسول الله بين أظهرهم يحضرون الوحي والتنزيل ، ويأمرهم فيطيعون ، ويسن لهم فيتبعون ، حتى توفاه الله ، واختار له ما عنده - صلوات الله عليه ورحمته وبركاته.

ثم قام من بعده أتبع الناس له من أمته ممن ولي الأمر من بعده ، فما نزل بهم مما عملوا أنفذوه ، وما لم يكن عندهم فيه علم سألوا عنه ، ثم أخذوا بأقوى ما وجدوا في ذلك في اجتهادهم ، وحادثة عهدهم ، وإن خالفهم مخالف ، أو قال امرئ غيره أقوى منه ، وأولى ترك قوله ، وعمل بغيره.

ثم كان التابعون من بعدهم يسلكون تلك السبيل ، ويتبعون تلك السنن ، فإذا كان الأمر بالمدينة ظاهراً معمولاً به لم أر لأحد خلافه للذي في أيديهم من تلك الوراثة ، التي لا يجوز لأحد انتحالها ، ولا ادعاؤها ، ولو ذهب أهل الأمصار يقولون : هذا العمل ببلدنا ، وهذا الذي مضى عليه من مضى منا ، لم يكونوا من ذلك على ثقة ، ولم يكن لهم من ذلك الذي جاز لنا.

فانظر رحمك الله فيما كتبت إليك فيه بنفسك ، واعلم أنني أرجو ألا يكون دعائي إلى ما كتبت به إليك إلا النصيحة لله تعالى وحده ، والنظر لك ، والظن بك فأنزل كتابي منك منزلته ، فإنك إن فعلت ، فاعلم أنني لم آلك نصحاً ، وفقنا الله ، وإياك لطاعته وطاعة رسوله في كل أمر ، وعلى كل حال ، والسلام عليك ورحمة الله ، وكتب يوم الأحد بتسع مضيئاً من صفر".

ورد الليث على مالك برسالة أخرى أطول منها، وكان من جواب الليث عن هذه الرسالة أن قال - وأختار منها ما يصلح أن يكون شاهداً لما نحن بصدده من بيان علم أصول الفقه، أو القواعد الأصولية من خلال المقولات الأصولية، التي مهدت لكتاب (الرسالة).

قال الليث: "وإنه بلغك عني أنني أفتي بأشياء مخالفة لما عليه جماعة الناس عندكم، وأنه يحق عليّ الخوف على نفسي لاعتماد من قبلي فيما أفيتهم به، وأن الناس تبعاً لأهل المدينة، التي إليها كانت الهجرة، وبها نزل القرآن، وقد أصبت بالذي كتبت من ذلك إن شاء الله، ووقع مني بالموقع الذي لا أكره، ولا أشد تفضيلاً مني لعلم أهل المدينة الذين مضوا، ولا آخذ بفتواهم مني، والحمد لله.

أما ما ذكرت من مقام رسول الله ﷺ بالمدينة، ونزول القرآن عليه بين ظهرائي أصحابه، وما علمهم الله منه، وأن الناس صاروا تبعاً لهم، فكما ذكرت"، وأوردها ابن القيم بأوفى من هذا مما يهم نقل بعضه، والتنبيه عليه في هذا المقال، قال ابن القيم، وقال الحافظ أبو يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي في كتاب (التاريخ والمعرفة) لهم، وهو كتاب جليل غزير العلم جم الفوائد:

"حدثني يحيى بن عبد الله بن بكير المخزومي قال: هذه رسالة الليث بن سعد إلى مالك بن أنس، سلام عليك، فإني أحمد إليك الله، الذي لا إله إلا هو أما بعد، وفيها وأنه بلغك أنني أفتي بأشياء مخالفة لما عليه جماعة الناس عندكم، وأنه يحق عليّ الخوف على نفسي لاعتماد من قبلي على ما أفيتهم به، وأن الناس تبعاً لأهل المدينة، التي إليها كانت الهجرة، وبها نزل القرآن، وقد أصبت بالذي كتبت به من ذلك إن شاء الله، ووقع مني بالموقع الذي تحب، وما أجد أحداً ينسب إليه العلم أكره لشواذ الفتى، ولا أشد تفضيلاً لعلماء أهل المدينة الذين مضوا، ولا آخذ لفتياهم فيما اتفقوا عليه مني، والحمد لله رب العالمين لا شريك له.

وأما ما ذكرت من مقام رسول الله ﷺ بالمدينة ، ونزول القرآن بها عليه بين ظهري أصحابه ، وما علمهم الله منه ، وأن الناس صاروا به تبعاً لهم فيه ، فكما ذكرت .

وأما ما ذكرت من قول الله تعالى : ﴿ وَالسَّيِّئُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ [التوبة : ١٠٠] فإن كثيراً من أولئك السابقين الأولين خرجوا إلى الجهاد في سبيل الله ابتغاء مرضات الله ، فجندوا الأجناد ، واجتمع إليهم الناس فأظهروا بين ظهرانهم كتاب الله ، وسنة نبيه ، ولم يكتموا شيئاً علموا ، وكان في كل جند منهم طائفة يعلمون كتاب الله ، وسنة نبيه ، ويجتهدون برأيهم فيما لم يفسره لهم القرآن والسنة ، وتقدمهم عليه أبو بكر وعمر وعثمان الذين اختارهم المسلمون لأنفسهم .

ولم يكن أولئك الثلاثة مضيعين لأجناد المسلمين ، ولا غافلين عنهم ، بل كانوا يكتبون في الأمر اليسير لإقامة الدين ، والحذر من الاختلاف بكتاب الله ، وسنة نبيه فلم يتركوا أمراً فسر القرآن ، أو عمل به النبي ﷺ أو ائتمروا فيه بعده إلا فإذا جاء أمر عمل فيه أصحاب رسول الله ﷺ بمصر ، والشام ، والعراق على عهد أبي بكر وعمر وعثمان ، ولم يزالوا عليه حتى قبضوا لم يأمرهم بغيره ، فلا نراه يجوز لأجناد المسلمين أن يحدثوا اليوم أمراً لم يعمل به سلفهم من أصحاب رسول الله ﷺ والتابعين لهم ، مع أن أصحاب رسول الله ﷺ قد اختلفوا بعد في الفتيا في أشياء كثيرة ، ولولا أنني قد عرفت أن قد علمتها كتبت بها إليه .

ثم اختلف التابعون في أشياء بعد أصحاب رسول الله ﷺ سعيد بن المسيب ونظراؤه أشد الاختلاف ، ثم اختلف الذين كانوا بعدهم فحضرتهم بالمدينة وغيرها ، ورأسهم يومئذ ابن شهاب ، وربيعه بن أبي عبد الرحمن ، وكان من

خلاف ربيعة لبعض ما قد مضى ما قد عرفت، وحضرت، وسمعت قولك فيه، وقول ذوي الرأي من أهل المدينة يحيى بن سعيد، وعبيد الله بن عمر، وكثير بن فرقد، وغيرهم كثير ممن هو أسن منه حتى اضطررك ما كرهت من ذلك إلى فراق مجلسي.

وذاكرتك أنت، وعبد العزيز بن عبيد الله بعض ما نعيب على ربيعة من ذلك، فكنتما من الموافقين فيما أنكرت تكرهان منه ما أكره، ومع ذلك بحمد الله عند ربيعة خير كثير، وعقل أصيل، ولسان بليغ، وفضل مستبين، وطريقة حسنة في الإسلام، ومودة بإخوانه عامة، ولنا خاصة رحمه الله، وغفر له، وجزاه بأحسن من عمله، وكان يكون من ابن شهاب اختلاف كثير إذا لقيناه، وإذا كاتبه بعضنا، فرمما كتب إليه في الشيء الواحد على فضل رأيه وعلمه بثلاثة أنواع ينقض بعضها بعضاً، ولا يشعر بالذي مضى من رأيه في ذلك، فهذا الذي يدعوني إلى ترك ما أنكرت تركي إياه.

ومن ذلك أن زيد بن ثابت كان يقول: إذا ملك الرجل امرأته، فاختارت زوجها فهي طليقة، وإن طلقت نفسها ثلاثاً فهي طليقة، وقضى بذلك عبد الملك بن مروان، وكان ربيعة بن عبد الرحمن يقول: وقد كاد الناس يجتمعون على أنها إن اختارت زوجها لم يكن فيه طلاق، وإن اختارت نفسها واحدة، أو اثنتين كانت له عليها الرجعة، وإن طلقت نفسها ثلاثاً بانت منه، ولم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره، فدخل بها ثم يموت، أو يطلقها إلا أن يرد عليها في مجلسه فيقول: إنما ملكتك، واحدة فيستحلف، ويخلى بينه، وبين امرأته.

ومن ذلك أنك تذكر أن النبي ﷺ لم يعط الزبير بن العوام إلا لفرس واحد، والناس كلهم يحدثون أنه أعطاه أربعة أسهم لفرسين، ومنعه الفرس الثالث، والأمة كلهم على هذا الحديث أهل الشام، وأهل مصر، وأهل العراق، وأهل

إفريقيا لا يختلف فيه اثنان فلم يكن ينبغي لك ، وإن كنت سمعته من رجل مرضي أن تخالف الأمة أجمعين.

وقال : كتبت إليك ، ونحن صالحون معافون ، والحمد لله نسأل الله أن يرزقنا ، وإياكم شكر ما أولانا ، وتما ما أنعم به علينا ، والسلام عليك ورحمة الله .

وقد أوردت بعضاً من هذا الكتاب ، الذي كتب به الليث بن سعد يرد به على كتاب مالك بن أنس يوافقه في بعض ما كتب ، ويخالفه في البعض الآخر لما يتضمن هذا الكتاب من معان أصولية كثيرة ، كالكلام في عمل أهل المدينة ، والأخذ بقول الصحابي ، وترتيب الأدلة ، ومن يؤخذ بقوله من المجتهدين ، ومن يترك قوله ، وبعض الضوابط لهذا الأمر ، والاعتراف بفضل كل ذي فضل في العلم ، وإن انتقد بعض رأيه ، ومراجعة المجتهد ، ونقضه ، ومراجعته من مثله في العلم عند مخالفته النص ، أو الإجماع كما هو ظاهر في آخر الكتاب ، أو تقديم رأي عليه متى وضحت دلالته عنده .

وبالجملة فالكتابان حافلان بالمعاني الأصولية ، ويعتبران من المقولات الأصولية المهمة الممهدة لتدوين علم أصول الفقه بعد ذلك .

أصول الفقه في عصر الأئمة المجتهدين

والمقصود بالأئمة المجتهدين : هم أصحاب المذاهب المتبوعة بعد عصر التابعين كأبي حنيفة ، ومالك بن أنس ، والشافعي ، وأبي ثور ، والليث بن سعد ، وغيرهم من علماء الأمة الأولين .

وقد قال ابن حزم عن هذه الفترة ، وسمات الاجتهاد فيها كلاماً يحسن أن نذكره ، قال ابن حزم : ثم أتى بعد التابعين فقهاء الأمصار كأبي حنيفة ، وسفيان ، وابن

أبي ليلي بالكوفة، وابن جريج بمكة، ومالك وابن الماجشون بالمدينة، وعثمان البتي وسوير بالبصرة، والأوزاعي بالشام، والليث بمصر فجروا على تلك الطريقة من أخذ كل واحد منهم عن التابعين من أهل بلده فيما كان عندهم.

واجتهادهم فيما لم يجدوا عندهم، وهو موجود عند غيرهم، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها، وكل ما ذكرنا مأجور على ما أصاب فيه حكم النبي ﷺ أجرين، ومأجور فيما خفي عنه منه أجراً واحداً.

وفي هذا العصر بدأت القواعد الأصولية في الظهور بصورة أوضح، حيث تكثفت في هذه الفترة الاختلافات الفقهية، وتشعبت الآراء، وهذا راجع إلى تنوع المناهج، وطرائق الاجتهاد.

وفي هذه الفترة ظهر كثير من المصطلحات الأصولية بمسمياتها على السنة بعضهم، ووصفت بها مناهجهم وعرفت، وهذه نقلة نوعية في أصول الفقه مهدت أيضاً لتدوينه.

وقبل أن أشير إلى بعض هذه المصطلحات التي ظهرت بمسمياتها على ألسنتهم أبين معنى الاصطلاح.

فالاصلطاح في اللغة: مصدر اصطلاح بمعنى اتفق، ويعرفه العلماء بأنه عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول.

وقيل: هو إخراج اللفظ عن معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهم، وهذان التعريفان ذكرهما الشريف الجورجاني في كتابه (التعريفات)، ويعرفه أبو البقاء الكفوي اللكنوي في (الكليات) بأنه: هو اتفاق القوم على وضع الشيء.

وقيل: إخراج الشيء عن المعنى اللغوي إلى معنى آخر لبيان المراد.

ومن المصطلحات الأصولية التي جرت على السنة العلماء في هذه الفترة، والقياس، والاستحسان، والعرف. جاءت في عبارات الإمام أبي حنيفة، وجاء أن أصحابه، كانوا ينازعونه القياس، فإذا قال: أستحسن لم يُلْحَق به أحد فلفظ القياس، ولفظ الاستحسان ظاهر في هذا القيل.

وجاءت مصطلحات المصالح المرسلة، وعمل أهل المدينة، والقياس، والاستحسان، وسد الذرائع عن مالك وأصحابه، وكثيراً ما يقول في (الموطأ): الأمر عندنا، والسنة عندنا يريد بذلك عمل أهل المدينة.

وجاءت مصطلحات النص، وخبر الآحاد، والإجماع إذا لم يعرف له مخالف، والقياس الذي يشهد له الأصل بالاعتبار جاءت هذه المصطلحات عن الشافعي، وأثر عنه قوله: إذا صح الحديث فهو مذهبي.

وقوله: إذا صح الحديث فاضربوا بقولي عرض الحائط، وقوله: من استحسن فقد شرع، وعبارات نصوص الكتاب، والسنة، والمصالح المرسلة، والقياس بشرط أن يكون له أصل من الكتاب، أو السنة، أو المصلحة، وأقوال، وآثار الصحابة.

والمراسيل جاءت عن الإمام أحمد، وقد امتاز بكثرة الروايات، والاعتماد على الآثار.

قال ابن الفرض في (النكت): وقد جرت لفظة الاستحسان لإياس بن معاوية، ومالك بن أنس في كتابه، وللشافعي في مواضع، وعن ابن القاسم قال مالك: تسعة أعشار العلم الاستحسان.

وقال أصبغ بن الفرج، وهو من أصحاب مالك: الاستحسان في العلم يكون أبلغ من القياس، ذكره في كتاب (أمهات الأولاد) من المستخرجة، ونقله ابن حزم في

(الإحكام)، وأبو حنيفة - رحمه الله تعالى - يقول: قد علمت بالنص أن الحين بعض الدال.

وقال الشافعي: ويمتنع أن يسمى القياس إلا ما كان يحتمل أن يشبه بما احتمل أن يكون فيه شبهاً من معنيين مختلفين، فصرفه على أن يقيسه على أحدهما دون الآخر، ويقول غيرهم من أهل العلم: ما عدا النص من الكتاب أو السنة فكان في معناه فهو قياس.

وقال الشافعي: وفي منع الماء ليمنع به الكلاً، الذي هو من رحمة الله عام يحتمل معنيين، أحدهما: أن ما كان ذريعة إلى منع ما أحل الله لم يحل. وكذلك ما كان ذريعة إلى إحلال ما حرم الله، هذا كلامه.

وفي هذه النقول، التي ذكرناها مصطلحات أصولية جرت على ألسنتهم، واستعملت بمعناها، ولا زالت تستعمل بمعناها في دواوين كتب الأصول.

وخلاصة ما ذكرناه فيما سبق:

أن أصول الفقه في عهد رسول الله ﷺ كان بيناً واضحاً من خلال كتاب الله، ومن سنة رسول الله ﷺ. ومن اجتهاد رسول الله ﷺ اجتهاداً مبتنئاً على أصول معلومة منبه عليها؛ ليكون قدوة لأصحابه، وللمسلمين من بعده.

وقد نبه النبي ﷺ على قواعد أصولية، فنبه على الاستدلال بالقياس، وأخذ بقياس الشبه، وعلل الأحكام لينبها على النظر في التعليل.

فنبه على أن الاستحالة، وأن تغير مناط الحكم يغيره، وأن الحكم يدور معه وجوداً وعدمًا، وأعمل الاستقراء، واعتبر سد الذرائع، وقد وردت في السنة عبارات أتخذها الأصوليون مصطلحاً لهم بعد ذلك.

فمن ذلك: التطوع، والواجب، والمكروه، والمحرم.

وتجلى أصول الفقه في عهد الصحابة { في اجتهادهم، وعباراتهم، فاجتهاد الصحابة فيما فيه نص واضح، وهو محل وفاق.

واجتهادهم فيما لا نص فيه، أو فيما ورد فيه نص خفيت دلالتة، وهو محل الاجتهاد أعملوا القياس، وسدوا الذرائع، وأعملوا المصلحة، وراعوها، وكذلك في عصر التابعين، وأتباع التابعين - رضي الله عن الجميع.

وقد أثر وثائق أصولية في هذا العصر لها دلالتها في التمهيد للتدوين الأصولي، وتكلمنا عن مقالة واصل بن عطاء في وجوه الأدلة، ورسالة مالك بن أنس إلى الليث بن سعد، ورد الليث برسالة أخرى يوافق فيها مالكاً في بعضها، ويبين وجهة نظره في البعض الآخر، وقد أوردت الجميع لما يتضمن من معان أصولية كثيرة نبهنا عليها.

بداية التدوين لعلم أصول الفقه وأسباب ذلك

عناصر الدرس

- العنصر الأول : النزعات الفقهية قبل تدوين علم أصول الفقه ٤٥
- العنصر الثاني : الأسباب الداعية لتدوين علم أصول الفقه ٥٢
- العنصر الثالث : كتاب (الرسالة) ومنهج الإمام الشافعي ٥٦

النزعات الفقهية قبل تدوين علم أصول الفقه

والمجتهدون اختلفوا في نزعاتهم الاجتهادية، ولاختلافهم جهات متعددة؛ منها: جهة الوقوف عند ظاهر النص والمعنى المباشر الذي يدل عليه. وثانياً جهة الغوص في المعاني والحكم والأسرار المفهومة من النصوص. وعدم الوقوف عند ظاهر ما تدل عليه، والكلام فيما وقع وفيما لم يقع.

ولم يكن المجتهدون الأولون يتكلمون بعبارات التعليل والقياس وما إلى ذلك؛ وإنما هي عبارات استعملها متأخرو المجتهدين، وكان الأولون يذكرون المعاني دون العلل والقياس، ولكن المراد لا يختلف، والمجتهدون جميعاً من هذه الناحية كانت لهم نزعات أذكرها فيما يلي:

أرباب المعاني:

والناس أيضاً مختلفون فيما يتناولون من الأمور، وما يسلكون من طرق البحث والاستنباط:

فريق منهم: لا يبخس الألفاظ ودلالاتها ما لها من حق، ولكنه يتغلغل في معانيها، ويسبر أغوارها، ويتحرى مراميها.

وفريق آخر: لا يضيع عنده حق المعاني، ولكنه يرفع ذلك بقدر، ويهاب التغلغل في التعليل والقياس، ويقف عند ما تدل عليه الألفاظ؛ هذا هو شأن الناس في أمورهم، وهكذا كان شأن المجتهدين الفقهاء الذين يرون التعليل والاعتماد على القياس في تناولهم للأحكام الفقهية واجتهادهم في استنباطها؛ كلهم يعطي الألفاظ أتم الرعاية، وكلهم يقيس الأشياء بنظائرها؛ ولكنهم مختلفون في المعاني التي ذكرت.

ففرق منهم يسعى إلى فهم روح التشريع ، وتذوق معانيه ، والغوص على علله وحكمه ، وشوطه في هذه الناحية أبعد من شوط الفرق الآخر الذي يحرص على ما ظهر من المعاني ، ولا يريد الابتعاد عنه بالمقدار الذي يبتعد به الفريق الأول.

وللفريق الأول في هدي رسول الله ﷺ أعظم معين ؛ فقد كان حريص على توجيههم إلى المعاني ، وتذوق أسرار الشريعة ؛ فقد قال لمن سألته : يا رسول الله ، أيأتي أحدنا شهوته ويكون له فيها أجر ، قال : ((أرأيتم لو وضعها في حرام أكان عليه وزر فكذلك إذا وضعها في الحلال كان له أجر أفتجزون في الشر ولا تجزون بالخير)). وقال لمن أخبره أن امرأته ولدت غلاماً أسود وأنه أنكره ، قال له ﷺ : ((هل لك من إبل؟ قال : نعم ، قال : ما ألوانها؟ قال : حمر ، قال : هل فيها من أورك؟ قال : إن فيها لورقاً ، قال : فأني آتاها ذلك؟ قال : عسى أن يكون نزع عرق ، قال : فهذا عسى أن يكون نزع عرق)).

وفي مسألة القبلة للصائم ، جاء في الحديث جابر بن عبد الله ، عن عمر بن الخطاب < قال : "هششت يوماً ؛ فقبلت وأنا صائم ، فأتيت النبي ﷺ فقلت : صنعت اليوم أمراً عظيماً فقبلت وأنا صائم ، فقال رسول الله ﷺ : ((أرأيت لو تضمضت بماء وأنت صائم ، قلت : لا بأس فقال رسول الله ﷺ : ففيم)) يعني ففيما يكون هنا بأس - وهذا مثل هذا.

وقال للخنزيرة حين سألتها عن الحج عن أبيها : ((أرأيت لو كان على أبيكي دين فقضيته أكان ذلك ينفعه؟)) قالت : نعم ، قال : ((فدين الله أحق)).

وعن ابن عباس عن أخيه الفضل : "أنه كان ردف رسول الله ﷺ غداة النحر ؛ فأتته امرأة من خثعم ، فقالت : يا رسول الله ، إن فريضة الله في الحج على عباده أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يركب أفأحج عنه؟ قال : ((نعم ؛ فإنه لو كان على أبيكي دينٌ قضيته)).

وأمر المسلمين ألا يُصلوا العصر إلا في بني قريظة ؛ فعن نافع عن ابن عمر { قال: "قال النبي ﷺ يوم الأحزاب: ((لا يُصلين أحد العصر إلا في بني قريظة))"، فأدرك بعضهم العصر في الطريق ؛ فقال بعضهم: لا نُصلي حتى نأتيها، وقال بعضهم: بل نُصلي لم يرد منا ذلك ؛ فذكر ذلك لرسول الله ﷺ فلم يعنف واحداً منهم.

فوقف بعضهم عند ظاهر الأمر وتفهم الآخرون المعنى وعملوا بما رأوا أنه مرماه ؛ فما عابهم، وهذه هي سنة القرآن الكريم في مخاطبة العقول ودعوتها إلى التدبر والنظر في جميع الأمور.

أما الفريق الثاني: فأثر ما يراه احتياطاً في الوصول إلى حكم الله، وطلب السلامة لنفسه في ذلك، ومن طبيعة الاتجاه الأول أن يحل صاحبه متى اطمئن إلى غزارة علمه وقوة إدراكه على البحث والنظر فيما ورد بالكتاب والسنة من جهة دلالة اللفظ ودلالة المعنى ؛ مع الغوص والتعمق، ثم الإقدام على الفتية وعدم التهيب، ومن طبيعة الاتجاه الثاني أن يحمل صاحبه على التهيؤ وتمني أن لو كفاه الأمر غيره.

وكان على الاتجاه الأول أم المؤمنين عائشة، وعمر، وعلي، وابن مسعود، وزيد، وابن عباس ؛ وغيرهم من فقهاء الصحابة المكثرين، كما كان عليه فقهاء المدينة السبعة ؛ وبخاصة ابن المسيب الذي كان يسمى سعيدياً الجريء ومسرور، وعلقمة، والزهري، وربيعه، وإبراهيم النخعي، وحماد، وأبو حنيفة وأصحابه، وابن أبي ليلى والأوزاعي، والشافعي، والمزني، وأبو ثور؛ وكثيرون من الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار غير ما ذكرنا.

وكان على الاتجاه الثاني مثل: أبي الدرداء، وابن سيرين، وأحمد بن حنبل، وبعض فقهاء الأمصار، ثم انتهت نزعة التهيب ولم يبق لها إلا أثر ضئيل حتى في الأطوار المتأخرة بعد ذلك.

أما الرأي الذي لا يقف عند دلالة ما نزل به الوحي ، ويعتمد على استحسان العقول فذلك هو الرأي المذموم الذي حمى الله ﷻ منه جميع المجتهدين في الإسلام ، ويكاد يحصل اليوم إجماع أو شيء كالأجماع بين الذين كتبوا في تاريخ التشريع الإسلامي ، على أن الفقه الإسلامي منذ نشأته تقاسمته مدرستان ؛ مدرسة أهل الرأي ، ومدرسة أهل الحديث ؛ وقد انتقل هذا التقسيم الثنائي بعض الباحثين ؛ منهم : عبد الحميد الإدريسي في مقالة بعنوان (في نقد مقولة أهل الرأي وأهل الحديث) ورأى أن الأصح تقسيم اتجاهات الفقه إلى اتجاهين اثنين ؛ اتجاه مقاصدي ينفذ إلى روح النصوص ومعانيها ، واتجاه ظاهري ينظر إلى ظواهر النصوص وألفاظها ، ويقف عند ذلك لا يتعداه ، وهؤلاء ينكرون ما للمعاني من دلالة ، ولا يقولون لا بتعليل ولا قياس ، ولا يعتمدون إلا على ظاهر النص ، ويرون أنه لا حاجة إلى القول بالتعليل والقياس ، والنصوص عندهم تفي بالأحكام ، ما دامت هذه الحياة ؛ فما أوجبه الله تعالى من طريق الوحي بدلالة لفظه الظاهرة فهو واجب ، وما نهى عنه من هذا الطريق فهو المحرم ، وما عدا ذلك فمباح ، ومنه المكروه والمندوب ؛ فلا اجتهد إلا للوصول إلى حكم الوحي ، وفي تفهم في المراد من لفظه ، وليس هناك اجتهد آخر لعدم الحاجة إليه.

أولاً: هذا الاتجاه لا يقتصر على أهل الظاهر ممن يزعمون إنكار القياس ، بل يشمل غيرهم ممن شأنهم على خلاف منهج المدرسة الأولى ، ووجهته في ذلك أنه من المحتمل أن يسبق إلى الذهن من التقسيم إلى مدرسة الرأي ومدرسة الحديث أن فهم الدين واستنباط الأحكام الشرعية منه قاصر على هذين الطريقين ، الاعتماد على الحديث وحده أو على الرأي وحده ، وهذا الذي يحتمل أن يسبق إلى الذهن خطأ واضح.

ثانيًا: أن الذين يذهبون إلى تقسيم الفقه إلى هاتين المدرستين لا يتفقون على تحديد موحد لرجال كل واحدة منهما ؛ فلئن كانوا يعتبرون أبا حنيفة زعيم أهل الرأي ؛ فإنهم يختلفون في أهل الحديث من هو ؛ فبعضهم يذهب إلى أن مالكا بالمدينة هو زعيم أهل الحديث ، وبعضهم يرى أنه أحمد بالعراق ، ويختلفون في الشافعي ؛ فمنهم من يعدة من هؤلاء ، ومنهم من يعدة من أولئك ، وكثيرٌ منهم يرى أن جمع بين منهج المدرستين ؛ كما هو مالك عند آخرين يجمع بين الرأي والحديث ، أو محمد بن الحسن تلميذ أبي حنيفة الذي ينظر إليه الكثير على أنه من أصحاب الحديث داخل أهل الرأي ، أو سحنون زعيم أهل الرأي داخل مدرسة الحديث ؛ فهذا إشكال في التقسيم إلى مدرستين ؛ مدرسة أهل الرأي ، ومدرسة أهل الحديث.

ثالثًا: يزعم أصحاب هذه المقولة أن للبيئة والواقع تأثيراً بالغاً في نشوء هاتين المدرستين ؛ فالحجاز في نظرهم بيئة حديث وبيئة أثر ؛ لأنها منبع الرسالة ؛ فكان طبيعياً أن تنشأ بها مدرسة الأثر وتزدهر ، والعراق على العكس من ذلك بيئة تكثر فيها الحوادث والفتن ، ويقل فيها الحديث والأثر ، ويكثر فيها الوضع والكذب على رسول الله ﷺ وفي رأي الكاتب أن هذا خطأ لوجوه كثيرة ؛ منها: وجود أهل الأثر بالعراق كأحمد والأوزاعي وغيرهم ، ووجود أهل الرأي دائماً في اعتقاد هؤلاء بالمدينة كربيعة وغيره.

ومن هنا نعلم غلط هؤلاء حين يقولون ، مسايرة لرأيهم هذا: إن مالكا لو كان بالعراق لاتبع منهج العراقيين ، ولو كان هؤلاء بالمدينة لاتبعوا منهج الحجازيين وهذا خطأ بناءً على ما ذكرنا من أن التوسع مثلاً في الأخذ بفقه الحيل والافتراض لا علاقة له ببيئة العراق ، وكذا الإكثار من سد الذرائع والاحتياط ؛ لا علاقة له

بيئة المدينة ؛ فمالك أيضاً كان يأتي ، بل القضية قضية اجتهاد ترتبط بالمجتهد وقناعاته ، وما أداه إليه اجتهاده.

فكل من المدرسة المالكية والمدرسة الحنفية كان يجمع بين الأثر والرأي ، ويمزج النقل بالعقل ، ويجتهد ما استطاع في إصابة الحكم الشرعي الذي يراه ويعتقد أنه مناط قصد الشارع وحكمته. ومن ثم يوظف ما عنده من أدوات منهجية عقلاً ونقلاً بما يفيد في ذلك.

فالاختلاف الواقع بين المذاهب الفقهية في أساسه لا يرجع الاختلاف في أصول الاستنباط وأدلة استقاء الأحكام ؛ إذ هذه في حقيقة الأمر لا يختلف أحدها من مذهب لآخر ، وإنما الاختلاف بالنظر إلى مجموعها ؛ فجوهر الإشكال إنما يكمن في منهج الترتيب من حيث التقديم والتأخير ، ومنهج الترجيح من حيث الاعتبار والإهدار في حالة الاقتران بالنسبة لتلك الأصول ؛ فلا انفراد لواحد منها بأصل أو دليل لا يوجد في غيره ؛ فمعظم القضايا الإشكالية في مجال أدلة الفقه الإجمالية نجد التسليم بأصولها وأسسها عند كل إمام من الأئمة المجتهدين.

فعلى سبيل المثال الكل يأخذ بأخبار الآحاد ولا أحد ينكره ، وكذا الشأن بالنسبة لأقوال الصحابة ، والقياس ، والمصالح ، والاستحسان ، والذرائع ، والأعراف وغير ذلك ، ومالك كان يأخذ بالمصلحة المرسلة ويتوسع فيها أكثر من أبي حنيفة ، وكان مالك يرى القياس في الحدود والكفارة وأبو حنيفة لا يراه وهو زعيم الرأي ، وأهله بزعمهم لا أحد غيره ، بل بالغ مالك في القياس ، وأكثر منه إلى حد أنه كان يقيس على الفروع الثابتة بطريق القياس ، وهو مسألة القياس على القياس.

ومالك أكثر من اعتبار الذرائع والأعراف إلى درجة المبالغة في ذلك، وهذا كله من مسالك الرأي ومنازع العقل، ولعل هذا ما جعل ابن رشد بالمقابل يعتبر مالكا زعيم أهل الرأي والقياس، بل أمير المؤمنين في ذلك، وأبو حنيفة كان لا يقول بدليل الخطاب الذي هو مفهوم المخالفة ولا يعتبره، وتخصيصه لكثير من الآثار بأصول الشرع وقواعده العامة؛ منهجاً كان مالك يعتبره؛ بل إن كثيراً من الأحكام عند العراقيين بنيت على أحاديث لم تكن عند أهل الحجاز، بل كانوا يعتمدون على أحاديث ضعيفة أو منكرة، وهذا ردّاً على من يقول أنهم كانوا يتشدّدون في شروط قبول الأخبار لكثرة الوضع واحتمال الكذب فلذلك فروا إلى الرأي.

وبالجملة؛ فإن هذا كله مما يدل على أن القضية قضية اجتهاد محض ليس إلا، اجتهاد في ترتيب الأدلة وترجيح بعضها على بعض، وما يظهر من اختلاف بين الأئمة أصحاب المدارس الفقهية؛ فإنما الجميع محومون على قول واحد، هو قصد الشارع عند المجتهد حسب تعبير الإمام الشاطبي، كما أنه لا يمكن أن نتحدث عن مدرستين؛ مدرسة الرأي ومدرسة الأثر، بل يتعين أن نتحدث عن مدارس فقهية مختلفة، ومتعددة بتعدد أصحابها وتفاوت قدراتهم واختلاف اتجاهاتهم في الاجتهاد والفهم، وترتيب الأدلة وترجيح بعضها على بعض؛ وإلا فإنه لا يمكن لأحد أن يفهم الوحي بلا عقل، أو يتبع الأثر دون رأي، وذلك حال المدارس الفقهية على اختلافها.

فأي ما كان الحال؛ فإن الاتجاهين موجودان في كل فقيه، وفي كل مدرسة، لكن العبرة للغالب، ومن غلب عليه توجه نسب إليه، وإن كان لا يخلو اجتهاده من اعتبار ما هو غالب عند غيره، وكان لوجود الاتجاهين هكذا أثر كبير في التمهيد لكلمة فاصلة في منهجية الاجتهاد.

الأسباب الداعية لتدوين علم أصول الفقه

هناك جملة من العوامل دعت إلى تصنيف الإمام الشافعي لأول مدونه أصولية ، وهي كتاب (الرسالة) منها :

أولاً: أنه كان لاختلاف الفقهاء المجتهدين في كثير من الفروع الفقهية الأثر البالغ في منح الفقه في منتصف القرن الثاني ، ويرجع ذلك إلى اختلاف الأحوال وتباين مناهج الاجتهاد عند هؤلاء الأئمة ، وهذا ما حدا بالإمام مُحَمَّد بن إدريس الشافعي إلى تدوين هذا العلم الجليل ، وبخاصّة لما طلب منه ذلك عبد الرحمن بن مهدي.

ثانياً: تخفيف هوة الخلاف بين مدرستي العراق والحجاز ، وإن شئت قلت : بين مدرسة أهل الرأي وأهل الحديث.

ثالثاً: الخلل الكبير الذي حدث للغة العربية ؛ حيث فسد اللسان ، واختلطت كثير من الألفاظ الأعجمية بكلام الناس ، وكان لهذا أثره في عملية الاستنباط.

رابعاً: ظهور الوضع في الحديث ، والاستدلال بالضعيف من الحديث عند بعض الفقهاء.

خامساً: وهو السبب الرئيس ؛ وهو ظهور انحرافات فكرية وعلمية في منهجية الاستدلال والاستنباط في مختلف المذاهب والفرق ؛ مما دعا الإمام عبد الرحمن بن مهدي أن يطلب من الإمام الشافعي أن يضع كتاباً في معاني القرآن ، ويذكر فيه كذا وكذا وكذا مما ذكره الإمام في كتاب (الرسالة).

فلا تكاد تجد مسألة في (الرسالة) إلا وهي تثبيت لمعنى صحيح ، ورد على معنى انحراف الفكر في تناوله في عصر الشافعي ؛ فعلى سبيل المثال يتناول الشافعي العام

الذي يراد به العام، والخاص الذي يراد به الخاص، والعام الذي يراد به الخصوص، والخاص الذي يراد به العموم، وهو بذلك يرد على مقالة واصل بن عطاء الذي عرضنا لها في الدرس السابق.

ويتناول الشافعي القياس؛ ليرد به على فريقين: المغالين فيه، والجافين عنه، ويضعُ الشروط اللازمة للقياس الصحيح عنده، وتناول الإجماع؛ ليرد بع على طائفتين الغالين فيه من جهة عدم التحري في نقله، أو زعمهم أن قول أهل بلده أو معظم الفقهاء يكون إجماعاً، والطائفة الثانية الجافون عنه المنكرون له، وهو أول من استدل على حجية الإجماع بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

وقد ردّ على المالكية في إجماع أهل المدينة، وتناول الاستحسان ليرد به على الحنفية الذين توسعوا فيه، وتناول خبر الآحاد ليرد على منكري العمل به، كما ورد في مقولة واصل بن عطاء، والذين يعملون بأخبار الآحاد متفاوتون كثيراً في مقدار الأخذ به من خلال الشروط التي وضعها كل منهم لقبول الخبر، وكذا في طريقتهم في التعامل معها عند التعارض والترجيح.

ويكاد العلماء يجمعون على أن أول من عني بتدوين أصول الفقه فيما اشتهر بين العلماء هو أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي - رحمه الله - فأملى كتابه المعروف بـ (الرسالة) وكتبه عنه الربيع بن سليمان المراضي، وللشافعي أيضاً كتاب (أحكام القرآن)، و (اختلاف الحديث)، و (إبطال الاستحسان) وكتاب (جماع العلم) وكتاب (القياس) الذي ذكر فيه تضليل المعتزلة ورجوعهم عن قبول شهادتهم، ثم تبعه المصنفون في الأصول بعد ذلك كما سيأتي فيما بعد.

وقد جمع في (الرسالة) بين أمرين إجمالاً :

الأمر الأول : تحرير القواعد الأصولية وإقامة الأدلة عليها من الكتاب والسنة ، وإيضاح منهجه في الاستدلال ، وتأنيده بالشواهد من اللغة العربية.

الأمر الثاني : الإكثار من الأمثلة لزيادة الإيضاح ، والتطبيق لكثير من الأدلة على قضايا في أصول الشريعة وفروعها مع نقاش للمخالفين تزيينه جزالة العبارة ، وتزيده قوة وتكسبه جمالاً ؛ فكان كتابه قاعدة محكمة ، ومنهجه فيه طريقاً واضحاً سلكه من ألف في هذا العلم وتوسع فيه.

ولقد فتح الشافعي بذلك عين الفقه ، وسن الطريق لمن جاء بعده من المجتهدين ليسلكوا مثل ما سلك ولتيموا ما بدأ ، قال الإمام أحمد بن حنبل : "لم نكن نعرف الخصوص والعموم حتى ورد الشافعي" ، وقال الجويني في (شرح الرسالة) : "لم يسبق الشافعية أحد في تصانيف الأصول ومعرفتها" ، وقد تبع الشافعية أبو محمد علي بن حزم في كتابه (الإحكام في أصول الأحكام) بل كان أكثر منه سرداً للأدلة النقلية مع نقدها وإيراداً للفروع الفقهية مع ذكر مذاهب العلماء فيها وما احتجوا به عليها ، ثم يوسع ذلك نقداً ونقاشاً ، ويرجح ما يراه صواباً.

غير أن أبا محمد ، وإن كان غير مدافع في سعة علمه ، واطلاعه على النصوص وتمييز صحيحها من سقيمها ، والمعرفة بمذاهب العلماء وأدلتها ، وإيراد ذلك في أسلوب رائع ، وعبارات سهلة واضحة ؛ لم يبلغ مبلغ الشافعي ، وقد كان الشافعي أخبر منه بالنقل ، وأعرف منه بطرقه ، وأقدر على نقده ، وأعدل في حكمه ، وأدرى بمعان النصوص ومغزاها ، وأرعى لمقاصد الشريعة وأسرارها ،

وبناء الأحكام عليها ، مع جزالة في العبارة تذكر بالعربية في عهدها الأول ، ومع حسن أدب في النقد ، وعفة لسان في نقاش الخصوم والرد على المخالفين .

وقد اشتمل كتاب (الرسالة) على أكثر مباحث الإمام الشافعي الأصولية ، لكنه لم يشتمل عليها كلها ، بل للشافعي مباحث مستقلة غيرها في الأصول .

أقوال أخرى في أول من دون علم أصول الفقه :

وهناك أقوال أخرى في أول من دون علم أصول الفقه في مصنف ؛ فكثير من أصحاب المذاهب ادعوا أن أول من صنف في هذا العلم إمامهم أو إمام منهم ، وقد ادعى بعض الحنفية هذه الدعوة ونسبوا أولية التصنيف للإمام أبي حنيفة وصاحبيه محمد بن الحسن وأبي يوسف .

والجواب عن ذلك أن نقول :

أولاً : إنَّ ما قام به هؤلاء ليس هو أصول الفقه بمعناه المصطلح عليه ، وإنَّما هي كتب جامعة لأمّهات المسائل الفقهية ، نعم هي لا تخلو من ذكر بعض الضوابط وبعض القواعد الأصولية ، لكنها لم توضع ابتداء لجمع علم الأصول مستقلة كما فعل الشافعي .

ثانياً : أنه لا يمنع أن يكون قد أملى غير الشافعي بعض المباحث الأصولية على الطريقة الجدلية للانتصار للمذاهب ، والرد على المخالف ، كأخذ الحنفية بالاستحسان والرأي ، وأين هذا مما قام به الشافعي - رحمه الله - حيث وضع للناس قانوناً كلياً في كتاب (الرسالة) وضمنه قواعد الاستنباط ؛ فتكلم عن العام والخاص والمشارك والمفصل ، وبحث الإجماع وبين حقيقته ، وتكلم عن

الاستحسان، والناسخ والمنسوخ، والسنة ومراتب الاستدلال بها، إلى غير ذلك من المباحث الأصولية التي رتبها بما لم يسبق إليه - رحمه الله.

فالواقع والموجود في أيدي الناس الآن يشهد أن الإمام الشافعي هو واضع أول كتاب مصنف في صرح هذا العلم، وقد أفاض الشيخ محمد أبو زهرة في بيان ذلك، وناقش المخالفين مناقشة هادئة كما قال مقنعة في كتابه (أصول الفقه) فليراجعه من أراد المزيد.

كتاب (الرسالة) ومنهج الإمام الشافعي

قال الشيخ أحمد شاكر: وكتاب (الرسالة) ألفه الشافعي مرتين؛ ولذلك يعده العلماء في فهرس مؤلفاته كتابين؛ الرسالة القديمة والرسالة الجديدة؛ أما الرسالة القديمة فرجح أنه ألفها في مكة؛ إذ كتب إليه عبد الرحمن بن مهدي وهو شاب أن يضع له كتاباً فيه معاني القرآن، ويجمع قبول الأخبار فيه، وحجة الإجماع، وبيان الناسخ والمنسوخ من القرآن والسنة؛ فوضع له كتاب (الرسالة).

قال علي بن المديني: قلت لمحمد بن إدريس الشافعي أجب عبد الرحمن بن مهدي عن كتابه؛ فقد كتب إليك يسألك وهو متشوق إلى جوابك، قال: فأجابه الشافعي بكتاب (الرسالة) وهذا كتاب (الرسالة) الذي كتبت عنه بالعراق، وإنما هي رسالته إلى عبد الرحمن بن مهدي، وأرسل الكتاب إلى ابن مهدي مع الحارث بن سريج النقال الخوارزمي ثم البغدادي، وبسبب ذلك سمي النقال.

قال الشيخ أحمد شاكر: والظاهر أن عبد الرحمن بن مهدي كان إذ ذاك في بغداد، دخلها سنة ثمانين ومائة من الهجرة.

ولكن الفخر الرازي يقول في كتاب (مناقب الشافعي): اعلم أن الشافعي < صنف كتاب (الرسالة) ببغداد، ولما رجع إلى مصر أعاد تصنيف كتاب (الرسالة) وفي كل واحد منهما علم كثير.

قال الشيخ أحمد شاکر: وأما كان فقد ذهبت الرسالة القديمة، وليس في أيدي الناس الآن إلا الرسالة الجديدة وهي هذا الكتاب أي الذي يحققه الشيخ أحمد شاکر وقد حققه.

وقد تبين لنا من استقراء كتب الشافعي الموجودة التي ألفت بمصر أنه ألف هذه الكتب من حفظه، ولم تكن كتبه كلها معه، قال في كتاب (الرسالة): وغاب عني بعض كتبي، وتحققت بما يعرفه أهل العلم مما حفظت فاقتصرت خوف طول الكتاب؛ فأتيت ببعض ما فيه الكفاية دون تقصي العلم في كل أمره، ويقول في كتاب (اختلاف الحديث): قد حدثني الثقة أن الحسن كان يدخل بينه وبين عبادة بن حطان الرقاشي. ولا أدري أدخله عبد الوهاب بينهما؛ فزال من كتابي حين حولته من الأصل أم لا، والأصل يوم كتبت هذا الكتاب غائب عني.

قال الشيخ أحمد شاکر: والظاهر عندي أيضاً أنه أعاد تأليف كتاب (الرسالة) بعد تأليف أكثر كتبه التي في (الأم)؛ لأنه يشير كثيراً في (الرسالة) إلى مواضع مما كتب هناك؛ فيقول مثلاً: وقد فسرت هذا الحديث قبل هذا الموضع، والراجح أنه أملى كتاب (الرسالة) على الربيع بن سليمان المرادي إملاء كما يدل على ذلك قوله فخفف فقال: ﴿عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرَضِي﴾ [المزمل: ٢٠] قرأ إلى قوله: ﴿فَاقْرَءُوا مَا يَتَرَمَّنُّهُ﴾ [المزمل: ٢٠] فالذي يقول: قرأ هو الربيع يسمع الإملاء ويكتب، فإذا بلغ إلى آية من القرآن كتب بعضها، ثم يقول الآية، أو إلى كذا، فيذكر ما سمع الانتهاء إليه منها، ولكن هنا صرح بأن الشافعية قرأ إلى قوله: ﴿فَاقْرَءُوا مَا يَتَرَمَّنُّهُ﴾.

والشافعي لم يسم (الرسالة) بهذا الاسم، إنما يسميها الكتاب أو يقول: كتابي أو كتابنا، وكذلك يقول في كتاب (جماع العلم) مشيراً إلى (الرسالة) وفيما وصفنا ها هنا وفي الكتاب قبل هذا، ويظهر أنها سميت (الرسالة) في عصره بسبب إرساله إياها لعبد الرحمن بن مهدي، وقد غلب عليها هذه التسمية، ثم غلبت كلمة رسالة في عُرف المتأخرين على كل كتاب صغير الحجم مما كان يسميه المتقدمون جزءاً، فهذا العرف الأخير غير جيد؛ لأن الرسالة من الإرسال، وهذا كتاب (الرسالة) أول كتاب ألف في أصول الفقه، بل أول كتاب ألف في أصول الحديث أيضاً.

قال الفخر الرازي في (مناقب الشافعي): كانوا قبل الإمام الشافعي يتكلمون في مسائل أصول فقهه، ويستدلون ويعترضون، ولكن ما كان لهم قانون كلي مرجوع إليه في معرفة دلائل الشريعة، وفي كيفية تعارضاتها وترجيحاتها؛ فاستنبط الشافعي علم أصول الفقه ووضع للخلق قانوناً كلياً يرجع إليه في معرفة مراتب أدلة الشرع؛ فثبت أن نسبة الشافعي إلى علم الشرع كنسبة أرسطاطاليس إلى علم العقل.

وقال بدر الدين الزركشي في كتاب (البحر المحيط في الأصول): الشافعي أول من صنف في أصول الفقه صنف فيه كتاب (الرسالة) وكتاب (أحكام القرآن)، و(اختلاف الحديث)، و(إبطال الاستحسان) وكتاب (جميع العلم) وكتاب (القياس).

قال الشيخ أحمد شاكر: وأقول: إن أبواب الكتاب ومسائله التي عرض الشافعي فيها للكلام على حديث واحد والحجة فيه وشروط صحة الحديث وعدالة الرواة ورد الخبر المرسل والمنقطع إلى غير ذلك، هذه المسائل عندي أدق

وأعلى ما كتب العلماء في أصول الحديث ، بل إن المتفقه في علوم الحديث يفهم أن ما كتب بعده إنما هو فروع منه وعالة عليه ، وأنه جمع ذلك وصنفه على غير مثال سابق له .

شرح كتاب (الرسالة):

وقد عني أئمة العلماء السابقين بشرح هذا الكتاب ، كما ظهر لنا من تراجم بعضهم ، ومن كتاب (كشف الظنون) والذي عُرف أنهم شرحوا كتاب (الرسالة) للشافعي خمسة نفر:

الأول: أبو بكر محمد بن عبد الله ، كان يُقال : إنه أعلمُ خلق الله بالأصول بعد الشافعي تفقه على ابن سريج .

والثاني: أبو الوليد النيسابوري الإمام الكبير حسان بن محمد بن أحمد بن هارون القرشي الأموي ، تلميذ ابن سريج ، وشيخ الحاكم أبي عبد الله ، وصاحب (المستخرج على صحيح البخاري) .

والثالث: القفال الكبير الشاشي محمد بن علي بن إسماعيل .

والرابع: أبو بكر الجوسكي النيسابوري الإمام الحافظ محمد بن عبد الله الشيباني تلميذ الأصم وأبي نعيم وشيخ الحاكم أبي عبد الله وصاحب (المسند على صحيح مسلم) .

والخامس: أبو محمد الجويني الإمام عبد الله بن يوسف والد إمام الحرمين .

ولكن هذه الشروح التي ذكرنا لم يعلم عن وجود شرح منها في أي مكتبة من مكاتب العالم في هذا العصر ، وسبق أن قلنا قد اشتمل كتاب (الرسالة) على أكثر

مباحث الشافعي الأصولية، لكنه لم يشتمل عليها كلها، بل للشافعي مباحث مستقلة غيرها في الأصول؛ فمن ذلك كتاب (جماع العلم) الذي اشتمل على حكاية قول الطائفة التي ردت الأخبار كلها، وحكاية قول من رد خبر الواحد، ومناظرة في الإجماع وغير ذلك.

وقد كان تأليفه له بعد كتاب (الرسالة) ومن ذلك كتاب (اختلاف الحديث) وقد ألفه بعد كتاب (جماع العلم) وبين فيه أنواع الاختلاف الواردة في الأحاديث النبوية وبوبه تبويباً فقهياً.

وللشافعي أيضاً كتاب (صفة نهي النبي ﷺ) وكتاب (إبطال الاستحسان) لقد وضع الشافعي اللبنة الأولى في تدوين علم أصول الفقه، وأوضح معالم هذا الفن وجل صورته، والإمام الشافعي فيما فعل كان مكتفياً بأثر من قبله، متبعاً لا مبتدعاً اعتمد فيه على هدي الكتاب والسنة وسيرة الصحابة { وآثار الأئمة المهتدين، واستفاد أيضاً من علم العربية، وأخبار الناس والرأي والقياس.

ومن أهم القضايا الأصولية التي قررها الشافعي، وسعى إلى بيانها في آثاره التي بين أيادينا:

أولاً: بيان الأدلة الشرعية وهي الكتاب والسنة والإجماع والقياس وتوضيح مراتبه.

ثانياً: إثبات حجية السنة عموماً، وتثبيت خبر الواحد خصوصاً، وبيان أنه لا تعارض بين الكتاب والسنة، ولا بين أحاديث النبي ﷺ.

ثالثاً: بيان وجوب إتباع سبيل المؤمنين وهو الإجماع.

رابعاً: تحديد ضوابط الأخذ بالرأي وشروط استعمال القياس.

خامساً: إبطال القول على الله بلا علم دون حجة أو برهان ، وقد شدد في ذلك جداً.

سادساً: التنبيه على أن القرآن نزل بلغة العرب وأن فيه عدد من الوجوه الموجودة في اللسان العربي.

سابعاً: بيان الأوامر والنواهي.

ثامناً: ذكر الناسخ والمنسوخ.

هذا فيما يتعلق ببعض جهود الإمام الشافعي وآثاره في أصول الفقه ، ثم تابعت بعد ذلك جهود علماء أهل السنة ، وكانت معظم هذه الجهود في هذه المرحلة الزمنية تتركز على الاعتصام بالكتاب والسنة ؛ فمن ذلك رسالة الإمام أحمد في طاعة الرسول ﷺ وكتاب (أخبار الآحاد) وكتاب (الاعتصام بالكتاب والسنة) كلاهما من (الجامع الصحيح) للإمام البخاري ، وما صنفه خطيب أهل السنة الإمام ابن قتيبة كتاب (تأويل مشكل القرآن) وكتاب (تأويل مختلف الحديث) وغير ذلك مما كتبه أئمة السلف في كتب العقائد والرد على الفرق الضالة ؛ حيث قرروا وجوب التمسك بالكتاب والسنة ، وأقاموا لهذا الأصل العظيم الأدلة والشواهد الشرعية.

والخلاصة: أنَّ المجتهدين قبل التدوين ، مختلفون في نزاعاتهم الاجتهادية ، ولاختلافهم جهات متعددة ؛ منها: جهة الوقوف عند ظاهر النص ، والمعنى المباشر الذي يدل عليه ، ومنها: جهة البحث في المعاني والحكم والأسرار المفهومة من النصوص وعدم الوقوف عند ظاهر ما تدل عليه ، والكلام فيما وقع وفيما لم يقع.

وقد تم في هذه المرحلة تدوين علم أصول الفقه ، وذلك على يدي الإمام الشافعي الذي كان أهلاً للقيام بهذا الدور العظيم بما اجتمع فيه من علم الكتاب والسنة ، وفقه الاستنباط ، وعلم اللغة ، إضافة إلى ما أوتي من عقل وذكاء ، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء.

ثم بعد ذلك جاءت جهود العلماء متممة لما بدأه الشافعي خاصة فيما يتعلق بوجوب الاعتصام بالكتاب والسنة ؛ فكانت هذه الجهود وتلك بمثابة الخطوط العريضة لمنهج أهل السنة والجماعة والقواعد العامة لطريقتهم في أصول الفقه ، وكان لهذه المرحلة الزمنية الأثر البالغ والتأثير العظيم في جهود العلماء اللاحقة.

وينبغي أن نعلم بعد ذلك أن كتاب (الرسالة) بل كتب الشافعي كلها كتب أدب ولغة وثقافة ، قبل أن تكون كتب فقه وأصول ؛ ذلك أن الشافعي لم تدخل لسانه عجمة ، ولم تدخل على لسانه لكنة ، ولم تحفظ عليه لحنة أو سقطه ؛ قال عبد الملك بن هشام النحوي : "طالت مجالستنا بالشافعي فما سمعت منه لحنة قط ولا كلمة غيرها أحسن منها" ، وقال : "جالست الشافعي زماناً فما سمعته تكلم بكلمة إلا إذا اعتبرها المعتبر لا يجد كلمة في العربية أحسن منها" ، وقال أيضاً : "الشافعي كلامه لغة يحتج بها".

وقال الزعفراني : كان قوم من أهل العربية يختلفون إلى مجلس الشافعي معنا ويجلسون ناحية ، فقلت لرجل من رؤسائهم : إنكم لا تتعاطون العلم فلم تختلفون معنا؟ أي : لم تحيئون وتذهبون إلى الشافعي؟ قالوا : نسمع لغة الشافعي.

وقال الأصمعي: صحت أشعار هزيل على فتى من قريش يقال له: محمد بن إدريس الشافعي.

وقال ثعلب: العجب أن بعض الناس يأخذون اللغة عن الشافعي وهو من بيت اللغة، والشافعي يجب أن يؤخذ منه اللغة لا أن يؤخذ عليه اللغة؛ يعني يجب أن يحتج بألفاظه نفسها لا بما نقله فقط.

وكفى بشهادة الجاحظ في أدبه وبيانه يقول: "نظرت في كتب هؤلاء النبغة الذين نبغوا في العلم فلم أر أحسن تأليفاً من المطلبي؛ كأن لسانه ينظم الدر؛ فكتبه كلها مثل رائعة من الأدب العربي النقي في الذروة العليا من البلاغة يكتب على سجيته، ويملي بفطرته لا يتكلف ولا يتصنع، أفصح نثر تقرأه بعد القرآن والحديث، لا يساميه قائل، ولا يدانيه كاتب".

اتجاهات التأليف في علم أصول الفقه بعد الشافعي

عناصر الدرس

- العنصر الأول : تطور التدوين في علم الأصول بعد الشافعي،
٦٧ وأول من وسع الكلام فيه بعده
- العنصر الثاني : بيان طريقة المتكلمين وخصائصها والكتب
٧٠ المصنفة فيها
- العنصر الثالث : بيان طريقة الفقهاء وخصائصها والكتب المصنفة
٧٤ فيها
- العنصر الرابع : طريقة المتأخرين، وطريقة الشاطبي في
٧٧ (الموافقات)

تطور التدوين في علم الأصول بعد الشافعي، وأول من وسع الكلام فيه بعده

كيف تتطور التدوين في علم الأصول بعد الشافعي؟ ومن هو أول من وسع الكلام في أصول الفقه بعده؟:

جاء عددٌ من العلماء بعد الشافعي؛ فتناولوا الرسالة بالدراسة والشرح، وأضافوا لصرح هذا العلم دلائل أخرى، وتناولوها بعضهم بالنقد والتفنيد كما فعل الجصاص من الحنفية؛ فقد تناول الشافعية في كتابه (الفصول في علم الأصول) وانتقده بعبارات لا تليق من الجصاص للشافعي، لكن الانتصار للمذهب الحنفي وبخاصة أن الشافعي انتقد الحنفية في مواضع متعددة من (الرسالة).

وهكذا استمر التأليف في علم الأصول، وأخذ في التطور في الأجيال المتعاقبة حتى انتهى به المطاف إلى بروز المدارس الأصولية التي تميزت كل واحدة منها بمنهجها الأصولي وطريقتها في التأليف.

وقد ذكرنا في أهم العلماء الذين شرحوا (الرسالة) وبيننا أن شروحها كلها مفقودة فيما نعلم، لكن معظمها كان موجوداً في زمن بدر الدين الزركشي حيث نقل عن كثير منها في كتابه (البحر المحيط) وقد أشار في المقدمة إلي مراجعه التي رجع إليها في كتابه هذا، وهذه الشروح من هذه المراجع، وفهم من كلامه وتصرفه أنه لم ينقل بالواسطة إنما نقل من المراجع التي ذكرها مباشرة.

ومبلغ علمي أن أول من وسع العبارة بعد الإمام الشافعي، وأضاف كثيراً من مباحث الأصول هو: الإمام القاضي أبو بكر الباقلاني في كتابه (التقريب والإرشاد) قال في (البحر): وهو أجل كتاب صنف في هذا العلم مطلقاً، وقد

لخص هذا الكتاب إمام الحرمين في كتاب (التلخيص) أملاه بمكة شرفها الله ، وقد صنف كل على وفق مذهبه العقائدي ، ومعني ذلك اقتناء قواعد أصولية على أقوال وآراء في مسائل من علم الكلام فهي مقتناه عليها وتلك أصول لها.

وكل يكتب في الأصول الفقهية على وفق مذهبه في الأصول الاعتقادية ، ولهذا قلت نظماً : فمذهب الأصول في اعتقادي مؤثر فيه بلا ترداد ، قال السمرقندي في (ميزان الأصول) : اعلم أن أصول الفقه فرع لعلم أصول الدين ؛ فكان من الضرورة أن يقع التصنيف فيه على اعتقاد مصنف الكتاب ، وأكثر التصنيف في أصول الفقه لأهل الاعتزال المخالفين لنا في الأصول ، ولأهل الحديث المخالفين لنا في الفروع ، ولا اعتماد على تصنيفهم.

أقول : والشاهد أول كلامه لا آخره ؛ فإن آخره لا يُسلم له ، ولو أن كل من خالف أحداً صادر على مصنفاته ، ومجموع كلام لم تبقى بين المسلمين أخوة ولا محبة ، ولكان لغيره أن يعامله بالمثل ؛ فليس قول أولى من رأي ، ولا رأي أولى من رأي في مسائل الاجتهاد التي لم يدل عليها قاطع إلا قولاً وجد له من الأدلة ما يدل قطعاً على الحكم ؛ وإلا فالجميع في دائرة الاحتمال ، والترجيح بين الأقوال والحالة هذه مطلوب ، لكنه لا يرفع الخلاف ولا يصيره وفقاً أبداً والله اعلم.

قال القانونجي : وهذا الذي نسبه إلى أهل الحديث وعدم الاعتماد على تصنيفهم نفس تعصبية صدرت من بطن التقليد ، وإذا لم يعتمد تصنيف أهل الحديث الذين هم القدوة والأسوة في الدين والعرفاء بالنصوص من الكتاب والسنة أكثر من أهل الفقه والمقلدة بمراتب كثيرة ومناحي غفيرة ، فأبي جماعة تليق بالاعتماد والتعويل ؛ فما هذا الحرف من هذا الحنفي المتعصب إلا ذلة شديدة لا يتأتى مثلها إلا عمن ليس من العلم والإنصاف في صدر ولا ورد ، فهذا القول ليس عليه أثارة من علم.

ومن المدارس الأصولية في تدوين الأصول: مدرسه الشافعي، وتسمى طريقتهم طريقة المتكلمين، ومدرسة الحنفية وتسمى طريقتهم بطريقة الفقهاء، والثالثة مدرسة جمعت بين الطريقتين وتسمى مدرسة المتأخرين، والرابعة مدرسة الإمام الشاطبي وهي مدرسة المقاصد.

ومما يؤيد وجود اتجاه المتكلمين واتجاه الحنفية ما يلي:

قال ابن السمعاني في مقدمة كتابه (قواطع الأدلة) في نقد طريقتهم: ورأيتُ بعضهم قد أوغل وحلل وداخل، غير أنه حاد عن محجة الفقهاء في كثير من المسائل، وسلك طريقة المتكلمين الذين هم أجانب عن الفقه ومعانيه، بل لا قبيل لهم فيه ولا دبير ولا نكير ولا قطمير، ومن تشبع بما لم يعط فقد لبس ثوبي زور.

وقال الباقلاني: وبه قال كثير من المتكلمين منهم الجبائي وابنه، وقاله كثير من الفقهاء من أصحاب مالك، والشافعي، وأبي حنيفة؛ وإليه ذهب عيسى بن أبان، وقال أيضاً: اختلف الناس في هذا الباب فقال الجمهور من أصحاب مالك والشافعي وأبي حنيفة منهم الكرخي وعيسى بن أبان، وجميع أهل الظاهر، وقوم من المتكلمين، فالباقلاني ينص على المغايرة بين المتكلمين والفقهاء، وينص على أن من الفقهاء من هم من أتباع أئمة المذاهب الأربعة من الأصوليين ليس للأحناف اختصاص بذلك، وهذه العبارة كثيرة في كلام الباقلاني.

فهناك إقرار لوجود هذين الاتجاهين بيد أنه ليس هناك ما يدل على اختصاص مذهب ما باتجاه منهما، وأيضاً فليس ثم ما يفيض حصر الاتجاهات في التدوين في هذين الاتجاهين فقط، ولذلك سنحاول بيان ما يمكن أن يعد اتجاه غير هذين الاتجاهين، وما يُعدّ طريقاً مميزاً في التأليف عن غيره.

بيان طريقة المتكلمين وخصائصها والكتب المصنفة فيها

المدرسة الأولى : مدرسة المتكلمين :

وتسمى بطريقة المتكلمين ، وتسمى بطريقة الشافعية نسبة إلى الإمام الشافعي ، وقد تميزت بتقريرها للقواعد أولاً ، وهذا منهج الشافعي ؛ لأنه - رحمه الله - بين اتجاهه ومسلكه في القضايا المختلفة من حيث النظر الكلي إلى الأدلة ، وسبب تسميتها بطريقة المتكلمين كثرة الطرق الجدلية بها ، وتميزها بمنهجها العقلي المجرد ، ولم تقتصر هذه الطريقة على علماء الشافعية ، بل سار على نهجها جمهور من علماء المالكية والحنابلة وغيرهم .

وهذه الطريقة تعتمد إثبات القاعدة من الأدلة العقلية والنقلية ، وتقريرها منها دون نظر بالأصالة إلى الفروع الفقهية ، وإنما ينظر إلى الفروع بالتبع ؛ فتذكر الفروع كالبيان والتمثيل للقاعدة ، فالنظر فيها إلى تأصيل القواعد من أدلتها مباشرة ، فقد تميز اتجاه هذه المدرسة بالدراسة النظرية وكثرة الافتراضات والجدل والمناقشة ، ولا تذكر فيها الفروع إلا بقدر توضيح القاعدة أو ضرب مثال ، ولأن القواعد عبارة عن موازين ومعايير تضبط الاستنباط وتوجه المجتهد إلى سلامة الاستدلال ؛ فهي حاكمة مقررة مؤسسه للفروع الفقهية وليس العكس ؛ لأجل هذا سلكوا هذا الطريق .

وقد اتسمت مدرسة المتكلمين بسمات ؛ منها :

أولاً : كثرة الاستدلالات العقلية ؛ لأن اعتمادها الأول إنما هو تقرير القواعد وتأسيسها دون اعتبار للفروع موافقة ومخالفة .

ثانيًا: اتسمت مدرسة المتكلمين بعدم التعصب للمنهج الفقهي ، والدليل على ذلك قول إمام الحرمين الجويني - رحمه الله : على أن في مسائل الأصول لا نلتفت إلى مسائل الفقه فالفرع يصحح على الأصل لا على الفرع ، ومن دلالات عدم التعصب في هذه المدرسة أن أصحابها كانوا يخالفون في بعض الأحيان الإمام الشافعي إمام المذهب ورائد المدرسة ، ومن أمثلة ذلك مناقشة إمام الحرمين للشافعي حول أدلة مشروعية الإجماع ، ومخالفه سيف الدين الأمدي في الأخذ بالإجماع السكوتي مع أن الإمام الشافعي لم يأخذ به. ومن ذلك أن الإمام يعتبر مفهوم الموافقة مقياس جلي وكثير من المتكلمين لا يعتبرونه كذلك.

ثالثًا: الإقلال من الفروع الفقهية فلا تذكر إلا بقدر ما يشرح القاعدة ، ويوضحها بالأمثلة.

رابعًا: لهذه المدرسة طريقة في ترتيب موضوعات علم أصول الفقه ؛ فقد اتسمت هذه المدرسة بمنهج في العموم رتب الموضوعات الأصولية فيها على الكيفية التالية :

أولًا: المقدمات المنطقية واللغوية.

ثانيًا: الأحكام الشرعية.

ثالثًا: الأدلة سواء كان متفقاً عليها أم مختلفاً فيها.

رابعًا: الاجتهاد والتقليد.

خامسًا: التعارض والترجيح.

ومن الكتب المؤلفة على منهج المتكلمين :

كتاب (التقريب والإرشاد) للقاضي أبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني ، و(تقريب الوصول) للإمام ابن جزى الكلبي ، و(الإحكام في أصول الأحكام) لابن حزم

الظاهري ، و(الإحكام في أصول الأحكام) للإمام سيف الدين الآمدي ، و(منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل) للإمام الآمدي اختصر فيه كتابه (الإحكام في أصول الأحكام) ، وكتاب (منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل) للإمام أبي عمرو بن الحاجب المالكي ، وكما قلت كلاهما اختصاراً لكتاب (الإحكام للآمدي) وقد اختصر الإمام ابن الحاجب كتابه (منتهى الوصول والأمل) في مختصر آخر سمي (مختصر المنتهى الأصولي) وهو المختصر المشهور الذي عليه الشروح الكثيرة وعليها حواش كثيرة.

ومن ذلك أيضاً كتاب (الوصول إلى الأصول) لابن برهام أحمد بن علي ، و(المنحول) للإمام محمد بن محمد الغزالي ، وكتاب (اللمع) لأبي إسحاق الشيرازي ، وقد شرحه مؤلفه كما شرحه غيره كذلك ، ومن ذلك (نزهة المشتاق شرح اللمع) لأبي إسحاق لمحمد أمال ، وأشهر المصنفات الأصولية على منهج المتكلمين كتاب (العمد) للقاضي عبد الجبار وشرحه ، أو هو كالشرح له كتاب (المعتمد) لأبي الحسين البصري والثالث كتاب (البرهان) للإمام عبد الملك بن عبد الله الجويني والرابع (المستصفى) للإمام الغزالي.

وقد أخذت هذه الكتب الأربعة شهرة بالغة في المنهج الذي نحن بصدد الحديث عنه ؛ وهو منهج المتكلمين.

ومن الكتب المؤلفة على وفق هذه الطريقة للمالكية : (مقدمة ابن القصار) ، و(الإشارة) للإمام أبي الوليد الباجي ، و(تنقيح الفصول) للإمام شهاب الدين القرافي ، وقد شرح (التنقيح) القرافي نفسه ، وشرح هذا الشرح الإمام أبو العباس أحمد بن خلف بن حلول في كتابه (التوضيح على شرح التنقيح) ويقال أيضاً : (حلول) وهو صاحب (الضيء اللامع شرح جمع الجوامع) والجميع مطبوع متداول.

ومن الكتب المؤلفة أيضاً للمالكية على هذه الطريقة كتاب: (الضروري في أصول الفقه) لابن رشد الحفيد لخص به كتاب (المستصفى) للإمام الغزالي.

ومن الكتب المؤلفة على وفق هذه الطريقة للحنابلة كتاب (العدة في أصول الفقه) للقاضي أبي يعلا محمد بن حسين بن حسين الفراء، و(الواضح في أصول الفقه) لابن عقيل، وهو تلميذ القاضي أبي يعلا وكتاب (روضة الناظر وجنة المناظر) لموفق الدين بن قدامه المقدسي وهو تلخيص لكتاب (المستصفى) للإمام الغزالي.

ومن الكتب أيضاً كتاب (أصول الفقه) للإمام شمس الدين محمد بن مفلح المقدسي، و(المختصر في أصول الفقه) للإمام علاء الدين بن اللحام البعلبي الحنبلي وكتاب (تحرير المنقول وتهذيب علم الأصول) للإمام علاء الدين علي بن سليمان المرداوي الحنفي، وقد شرحه مؤلفه في (التحبير شرح التحرير)، و(مختصر التحرير) للإمام تقي الدين محمد بن أحمد بن النجار الفتوحي الحنبلي، وقد شرحه مؤلفه أيضاً في كتاب (شرح الكوكب المنير).

ومن الكتب كذلك (قواعد الأصول ومعاقد الفصول) للإمام صفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي، ومن الكتب الجيدة في هذا الباب كتاب (البلبل في أصول الفقه) لسليمان بن عبد القوي الطوفي، وقد شرحه مؤلفه في شرح مائع وهو (شرح مختصر الروضة) وهو من أهم الكتب المصنفة في علم أصول الفقه على طريقة المتكلمين.

ومن الكتب كذلك (رسالة في أصول الفقه) للحسن بن شهاب الحسن أبي علي العكبري، و(المسودة) لآل تيمية الثلاثة؛ تقي الدين أحمد بن تيمية وأبيه وجده، وهو جمع طيب لكنه عسر الفهم غير مترابط الأجزاء في بعض مواضعه، ويحتاج إلى دراية كبيرة بعلم الكلام.

بيان طريقة الفقهاء وخصائصها والكتب المصنفة فيها

الطريقة الثانية من طرائق التدوين في علم أصول الفقه ، وهي طريقة الفقهاء :

وكما تُسمى بطريقة الفقهاء تُسمى أيضاً بطريقة الحنفية ، فهؤلاء جمعوا القواعد من استقراء كتب الفروع ، وعمل أئمتهم في الفتوى وتوصلوا من خلال هذا التتبع إلى معرفه الأصول التي بنى أئمتهم عليها الفقه ، وليس بصحيح إطلاق أنه في هذه الطريقة كانت الفروع أصلاً للأصول كلا ، بل الأصول هي الأصل ؛ هي الأصل للفروع على كلا الطريقتين في الواقع ، ولكنهم في حال الجمع والتصنيف والتدوين استقروا الفروع ؛ ليعرفوا أصولها من خلال تنبيه أئمتهم على القاعدة أحياناً ، وأحياناً من خلال ضم الفروع التي يجمعها أصل واحد ؛ فيعلم من خلال الاستقراء ، ولذلك أكثروا من ذكر الفروع في كتبهم.

وسبب ظهور هذه المدرسة أنه لما ظهرت (الرسالة) للإمام الشافعي وكثر الجدل بين المتكلمين وبين الفقهاء من الحنفية ؛ اضطر هؤلاء من المتأخرين إلى النظر في أصول الاستنباط لدى أئمتهم ليشبثوا أن لمذهبهم أصولاً ، وهكذا يمكنهم الدفاع عنه في مقام الجدل والمناظرة ، وأيضاً لأن الإمام أبا حنيفة لم يدون أصوله في الاستنباط ؛ لهذا فقد قام المتأخرون باستخراجها من الفروع.

سبب تسميتها بالمدرسة الحنفية : أنها نُسبت إلى الإمام رائد هذه المدرسة ، وسُميت بطريقة الفقهاء لكثرة الفروع الفقهية بها ؛ فالقارئ لكتب الأصول على طريقة هذه المدرسة يلحظ كأنما يقرأ فقهاً مبرهنًا عليه.

وقد اتسمت هذه الطريقة في تدوين الأصول بما يلي :

أولاً: إثبات القواعد وتقريرها على مقتضى ما نقل من الفروع عن أئمة المذهب ؛ فمنهجها يقوم على ربط الأصول بالفروع تطبيقاً عملياً ، وبهذا تظهر الملائمة بين الأصل والفرع ، وإذا وجدت مستثنيات للضرورة فيمكن ردها إلى قاعدة أو أصل آخر أو تعديل القاعدة ؛ لتشمل جميع الفروع التي يمكن أن تندرج تحتها.

ثانياً: أنها قاربت بين الأصول والفقه ومزجت بينهم ، وبهذا ابتعدت بعلم الأصول عن مواضع الجدل والافتراضيات التي لا تبني عليها ثمة.

ثالثاً: الالتزام بالمذهب فيما يتوصلون إليه من قواعد وأصول.

رابعاً: أن هذه الطريقة مقررة لفروع المذهب وليست حاکمة عليه.

خامساً: اتسمت هذه الطريقة بكثرة الفروع والأمثلة والشواهد ، وهي بذلك تكون قد مهدت لنوع آخر من التأليف في علم أصول الفقه ؛ وهو ما عُرف بتخريج الفروع على الأصول.

قال الإمام علاء الدين الحنفي في (ميزان الأصول): تصانيف أصحابنا -أي في أصول الفقه- قسمان: قسم وقع في غاية الإحكام والإتقان ؛ لصدوره ممن جمع الأصول والفروع. مثل: مآخذ الشروع وكتاب (الجدل) للماتريدي ونحوهم ، وقسم وقع في نهاية التحقيق في المعاني وحسن الترتيب ؛ لصدوره ممن تصدى لاستخراج الفروع من ظواهر المسموع غير أنهم لم يتمهروا في دقائق الأصول وقضايا المعقول أفضى رأيهم إلى رأي المخالفين في بعض الفصول ، ثم هجر القسم الأول إما لتوحش الألفاظ والمعاني ، وإما لقصور الهمم والتواني ، واشتهر القسم الآخر انتهى.

ومن الكتب المؤلفة على هذه الطريقة :

كتاب (الفصول في الأصول) لأبي بكر الجصاص أحمد بن علي الرازي المتوفى سنة سبعين وثلاثمائة ، و(تقويم الأدلة) لأبي زيد الدبوسي عبيد الله بن عمر بن عيسى المتوفى سنة ثلاثين وأربعمائة ، و(أصول البزدوي) واسمه (كنز الوصول إلى معرفة الأصول) لأبي الحسن البزدوي علي بن محمد بن عبد الكريم المتوفى سنة ثنتين وثمانين وأربعمائة ، و(بذل النظر في الأصول) للإمام محمد بن عبد الحميد الأسمندي المتوفى سنة ثنتين وخمسين وخمسمائة ، و(ميزان الأصول في نتائج العقول) لعلاء الدين السمرقندي وهو محمد بن أحمد المتوفى سنة تسع وثلاثين وخمسمائة.

و(مرقات الوصول إلى علم الأصول) لملا خسرو محمد بن فراموز بن علي المتوفى سنة خمس وثمانين وثمان مائة ، و(مرآة الأصول) شرح المرقاطي له أيضاً ، و(منار الأنوار في أصول الفقه) لأبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي المتوفى سنة عشر وسبعمائة ، و(كشف الأسرار شرح المنار) للنسفي نفسه.

طريقة مدرسة الحنفية في ترتيب موضوعات الأصول :

أما طريقة مدرسة الحنفية في ترتيب موضوعات الأصول ؛ فقد اختلفت عن طريقة المتكلمين ، وقد سار العلماء في تناولهم للمباحث الأولية في هذه المدرسة على النحو التالي :

أولاً: بدءوا بتعريف علم الأصول.

ثانياً: ذكروا الأدلة إجمالاً.

ثالثاً: ثم ذكروا المصدر الأول وهو القرآن الكريم.

رابعاً: ثم ذكروا القواعد اللغوية وطرق الاستنباط من القرآن.

خامساً: ذكروا السنة ومباحثها.

وسادساً: ذكروا الأدلة الشرعية المختلف فيها كشرع من قبلنا ومذهب الصحابي والإجماع والقياس والاستصحاب والاستحسان، ثم ذكروا الاجتهاد والتعارض والترجيح.

سابعاً: ختموا بمباحث الحكم؛ تكلموا عن أقسامه وعن أركانه المحكوم فيه والحاكم والأهلية تكلموا فيها عن المحكوم عليه، وأخروا الكلام في الحكم؛ لأن الحكم ثمرة الاجتهاد عن طريق الأصول فحقه أن يكون مؤخراً.

وهذا الترتيب هو الذي اختاره الإمام البزدوي في (أصوله) وتبعه فيه النسفي في (المنار) بينما يورد السرخسي هذه المباحث مراعيًا فيها ترتيبًا آخر؛ فيبدأ -أي: السرخسي- بالأوامر والنواهي ويتطرق من خلالها إلى المباحث اللغوية، ثم يتكلم عن مصادر التشريع الكتاب والسنة والإجماع والتعارض بين الأدلة والبيان وطرقه والنسخ وهو نوع من أنواع البيان عندهم ويسمى بيان التبديل، ثم تناول شرع من قبلنا، ومذهب الصحابي والقياس والاستحسان والاستصحاب والترجيح، ثم ختم أيضاً بمباحث الحكم.

طريقة المتأخرين، وطريقة الشاطبي في (الموافقات)

طريقة الجمع بين طريقتي المتكلمين والحنفية؛ ويُسمونها: طريقة المتأخرين:

وهذه المدرسة توجه أصحابها إلى الجمع بين طريقتي الحنفية والشافعية من علماء المذاهبين، فجمعوا بين ميزة كل واحدة منهم، وهذه الطريقة ظهرت في القرن السابع الهجري، وكان سبب ظهورها رغبة أصحابها في إقرار أصول مذهبهم

وترجيحها على غيرها من خلال المناقشة لمسائل هذا العلم ؛ لهذا كانت مؤلفاتهم تتسم بالمقارنة بين أصحاب المدرستين.

واتسمت هذه الطريقة بما يلي :

أولاً: المقارنة بين الآراء الأصولية المقررة في المدرستين.

ثانياً: أن هذه الطريقة لم تخل الكتب المؤلفة على طريقتها على نهجها من الصعوبة ، وأحياناً التعقيد نتيجة الإيجاز والتلخيص الذي عرف في ذلك العصر.

وطريقة الجمع بين الطريقتين المتقدمتين يمثلها من الكتب ما يلي :

كتاب (جمع الجوامع) لتاج الدين بن السبكي وهو: الإمام عبد الوهاب ابن علي بن عبد الكافي المتوفى سنة إحدى وسبعين وسبع مائة. ويمثلها كذلك كتاب (التحرير) للكمال بن الهمام ، وهو محمد بن عبد الواحد السيواسي المتوفى سنة إحدى وستين وثمان مائة. وكتاب (بديع النظام الجامع بين كتاب البزدوي والإحكام) ويسمى أيضاً (نهاية الوصول إلى علم الأصول) وهو لابن الساعاتي أحمد بن علي بن تغلب المتوفى سنة أربع وتسعين وستمائة.

طريقة الشاطبي في (الموافقات) وهي طريقة المقاصد : معنى المقاصد :

فالمقاصد لغة : جمع مقصد من قصد الشيء وقصد له وقصد إليه قصداً ، بمعنى طلبه وأتى إليه واكتنزه وأثبتته ، والقصد هو طلب الشيء ، أو إثبات الشيء ، أو الاكتناز في الشيء ، أو العدل فيه.

ومقاصد الشريعة في اصطلاح العلماء : هي الغايات والأهداف والنتائج ، والمعاني التي أتت بها الشريعة ، وأثبتتها الأحكام ، وسعت إلى تحقيقها وإيجادها

والوصول إليها في كل زمان ومكان ، وقد قرر هذه الكليات والمقاصد بناء على الاستقراء لنصوص الشريعة ، والنظر إلى تصرفات الشارع في شرع الأحكام ؛ فنظر فيها نظراً كلياً بجانب النظر في آحاد الأحكام المقررة ، ثم دعا إلى الاجتهاد المبني على هذه الكليات والمقاصد وأسرار الشريعة.

قال الشاطبي في مقدمة (الموافقات): "ولما بدا من مكنون السر ما بدا ، ووفق الله الكريم لمن شاء منه وهدى ، لم أزل أقيد من أوابده ، وأضم من شوارده ، تفاصيل وجماً ، وأسوق من شواهده ، في مصادر الحكم وموارده ، مبيناً لا مجملاً ، معتمداً على الاستقراءات الكلية ، وتأمل هذه العبارة معتمداً على الاستقراءات الكلية ، غير مقتصر على الأفراد الجزئية ، ومبيناً أصولها النقلية بأطراف من القضايا العقلية حسبما أعطته الاستطاعة والمنة في بيان مقاصد الكتاب والسنة". انتهى كلامه.

وقد تفرّد الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي المتوفى سنة تسعين وسبعمائة بهذه الطريقة في التصنيف والتأليف الأصولي ؛ لتكون خادمة للمقاصد من جهة ، ولتطبق هذه القواعد في ظلال المقاصد بحيث لو تعارضت معها ؛ فيلجأ إلى أحد أمرين ؛ إما التوفيق بينها وبين المقاصد ، وإما الترجيح فيرجح ما راعى المقاصد.

وأرى أنّ الشاطبي بدأ من حيث انتهى الأصوليون من جهة ، ووضع قواعد الأصول موضع التطبيق العملي دون الاقتصار على الجانب النظيري في إثبات القواعد ، وهذه الطريقة فريدة من نوعها حيث جعلت مقاصد الشريعة أساساً تبنى عليه الأحكام الشرعية ، وقد سلك فيها الإمام الشاطبي مسلك الاستقراء والتتبع في بيان مقاصد الشريعة ، والقواعد الضابطة لاستنباط قواعد الإحكام من خلال ملاحظة المقاصد.

وقد وظف الشاطبي فيها القواعد الأصولية المقررة في كتب الأصول ، لخدمة هذه النظرية حيث جعلها جميعاً متعاضدة لا متعارضة ، متساندة لا متعاندة ، ومتفقة لا مفترقة ؛ فسلکها جميعاً في نسق واحد رائع.

وكما قلت: إنّ الشاطبي بدأ من حيث انتهى الأصوليون تتميمًا وإظهارًا لثمرة الأصول، وقد جمع بين الأصوليين على اختلاف مشاربهم وعطائهم، ويظهر هذه جليًا من خلال كتابه (الموافقات) وكتابه (الاعتصام) وهذا واضح كذلك في فتاويه المسماة بفتاوى الشاطبي.

وهذه الطريقة نبه عليها قبلهم الإمام الجويني في (البرهان) وغيره وتلميذه الغزالي في (المستصفى)، و(شفاء الغليل) وغيرهما وأولاهها الإمام العز بن عبد السلام عناية فائقة في كتابه (قواعد الأحكام في مصالح الأنام) ومختصره وأودع منه نبذ نادرة في كتبه الأخرى ككتاب (شجرة المعارف والأحوال) رغم أنه كتاب في التهذيب والسلوك وكتابه المسمى (الإمام في أدلة الأحكام) وقد رد جميع الفقه في كتابه (قواعد الأحكام في مصالح الأنام) إلى قاعدة المصالح.

وممن اهتم بهذه القضية الإمام القرافي بخاصة في كتابه (الفروق)، والشاطبي وإن استفاد من سبقه إلا أن طريقتيه في التأصيل والجمع والتدليل وربط القواعد بعملية الاجتهاد وإبراز قواعد المقاصد كانت متميزة بشهادة جميع أهل العمل من بعده، وهذه الطريقة إن فهمت حقيقتها وروعيت شروطها وضوابطها، وأعملت في مجالاتها انفتح باب عظيم من أبواب الاجتهاد في الوقائع المستحدثة وتلبية حاجات الناس في بيان الأحكام الشرعية، وهي كذلك تبرز عظمة الإسلام ومرونة الشريعة وهي علامة على خلودها. وأنها من عند الله ﷻ.

وهي تقضي على ظاهرة الجمود التي برزت في بعض العصور، ولا زالت آثارها باقية في عصرنا عند البعض، وهي تفتح بابًا رحبًا واسعًا لفهم النصوص على وفق مراد الشارع ﷻ وبخاصة في هذا العصر التي تلاحقت فيه المستجدات بكثرة حيث لا يلبي كثيرًا منها آحاد النصوص، وتتعين النظرة الكلية الشاملة للشريعة الغراء.

طرق أخرى من طرق التدوين في علم أصول الفقه

عناصر الدرس

- العنصر الأول : طريقة التأليف في معنى المفرد من المعاني
الأصولية ٨٣
- العنصر الثاني : الالتفات في التصنيف إلى منشأ الخلاف في المسائل
الأصولية ٨٩
- العنصر الثالث : طريقة تخريج الفروع على الأصول وما يتممه ٩٠
- العنصر الرابع : موقع القواعد الفقهية الكلية والجدل والمناظرة
من علم أصول الفقه ٩٥

طريقة التأليف في معنى المفرد من المعاني الأصولية

تعريف مصطلحين من المصطلحات :

المصطلح الأول : تعريف القواعد الفقهية :

القاعدة في لغة العرب هي أصل الشيء وأساسه ، فقواعد البيت أسسه وأصوله التي بني عليه ، وهي صفة مأخوذة من القعود بمعنى الثبات. قال ابن منظور : "والقاعدة أصل الأس والقواعد الأساس ، وقواعد البيت أساسه. وفي التنزيل : ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ﴾ [البقرة: ١٢٧] ، وفيه ﴿فَأَقْبَهُ اللَّهُ﴾ [النحل: ٢٦] . فمعنى القاعدة في الآيتين الأساس ، وهو ما يرفع عليه البناء فكل ما يبنى عليه غيره يسمى قاعدة".

قال الزجاج : "القواعد أساطين البناء التي تعمد ، وقواعد الهودج خشبات أربع معترضة في أسفله ، تُركب عيدان الهودج فيها. وهذه القواعد التي ذكرنا حسية ثم استعملت مجازا في القاعدة المعنوية فيقال : بنى أمره على قاعدة وقواعد ، ومن ذلك قواعد الدين ؛ أي دعائمه".

قال التهانوي : "القاعدة تطلق على معان ؛ مرادف الأصل والقانون والمسألة والضابطة والمقصد".

أما القاعدة الفقهية اصطلاحاً فقد تعددت عبارات الفقهاء في تعريفها ؛ عرفها العلامة التفتازاني بأنها حكم كلي ينطبق على جزئياته لتُعرف أحكامها منه. وقال التهانوي : "وعُرفت بأنها أمر كلي منطبق على جميع جزئياته عند تعرف أحكامها منه".

وقال ابن خنبل الدَّهْشَنِي: "القاعدة حكم كلي ينطبق على جميع جزئياته لتعرف أحكامها منه". وعرفها أبو سعيد الخدّامي بأنها حكم ينطبق على جميع جزئياته لتعرف به أحكام الجزئيات". وقيل: حكم أغلبي ينطبق على معظم جزئياته؛ يعني لا على جميع جزئياته كما رأيته في التعاريف السابقة.

والإمام السبكي اختار تعريفها بالأمر الكلي الذي ينطبق عليه جزئيات كثيرة، تُفهم أحكامها منها، وهذه التعريفات تعطي صورة واضحة لتعريف القاعدة بمدلولها العام، فقد جرى هذا الاصطلاح في جميع العلوم حيث إن لكل علم قواعد.

أما في الاصطلاح الخاص بالفقهاء فقد عُرفت القاعدة الفقهية بالعديد من التعريفات المتقاربة، أختار منها ما يلي:

عرف الحموي القاعدة بقوله: "إن القاعدة هي عند الفقهاء غيرها عند النحاة والأصوليين؛ إذ هي عند الفقهاء حكم أكثرى لا كلي ينطبق على أكثر جزئياته لتعرف أحكامه".

وعرفها المقرئ في قواعده بقوله: "ونعني بالقاعدة كلي هو الأخص من الأصول وسائر المعاني العقلية العامة، وأعم من العقود وجملة الضوابط الفقهية الخاصة".

ومن المعاصرين عرفها الشيخ العلامة مصطفى الزرقا بأنها أصول فقهية كلية في نصوص موجزة دستورية، تتضمن أحكاما تشريعية عامة في الحوادث التي تدخل تحت موضوعها.

وعرفها أيضا الدكتور الرُّوكِّي بأنها حكم مستند إلى دليل شرعي، مصوغ صياغة تجريدية محكمة، منطبق على جزئياته على سبيل الاطراد والأغلبية.

والسبب في اختلافهم هو اختلافهم في اعتبار القاعدة، هل تعتبر القواعد كلية أو تعتبر أمرا كليا؟ لأن الكلية هي الحكم على جميع الأفراد فردا فردا؛ أي الحكم على كل جزء من أجزاء القاعدة، فلا يخرج عن القاعدة أدنى شيء، أما الكلي فهو الحكم على المجموع أو الحكم الأغلب، فيخرج عن القاعدة بعض الأمور وصححه كثيرون؛ لأن بعض الجزئيات قد تشذ وتخرج عن القاعدة؛ لأن هذه القواعد في أغلبها جاءت عن طريق التتبع والاستقراء، وقد عرفها المتأخرون بأنها حكم أغلبي يتعرف منه حكم الجزئيات الفقهية مباشرة.

المصطلح الثاني: مصطلح الجدل:

وسنعرّفه؛ لأن من الطرق التي صنفت عليها كتب الأصول؛ طريقة الجدل الأصولي، فالجدل هو في اللغة يطلق على عدة معان؛ المعنى الأول: الصرْع والغلبة وهذا مأخوذ من الجدالة وهي الأرض تقول: جدل الرجل؛ أي صرعه وغلبه ويقال: طعنه فجذله وانجدل إذا سقط، كأن كل واحد من المتجادلين يقصد غلبة صاحبه وصرعه في مقام النطق، كما يجدل الفارس قرنه؛ أي يرميه بالجدالة.

ومن معاني الجدل الإحكام والإتقان والحسن، وهو حيثُذ مشتق من الجدل بسكون الدال، ومعناه الشد والإحكام. قال ابن فارس: "الجيم والبدال واللام أصل واحد، وهو من باب استحكام الشيء في استرسال يكون فيه وامتداد الخصومة ومراجعة الكلام. تقول: جدل الحبل جدلا؛ أي أحكم فتله وأتقن، وجارية مجدولة الخلق؛ أي محكمة البنية، والأجدل هو الصقر لا شتداد خلقه وقوته في نفسه".

ومناسبته هنا أن الجدَل فيه معنى الشد والإحكام ؛ لأن كلا من الخصمين يشتد على خصمه وبضايقه بالحجة التي اجتهد في إحكامها. ومن معاني الجدَل شدة الخصومة والمناقشة تقول : جادله مجادلة وجدالا ؛ يعني ناقشه وخاصمه ، ومنه قوله ﷺ في التنزيل : ﴿ وَجَدِلْهُمْ بِلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ [النحل : ١٢٥] ، ﴿ وَلَا تُجَدِّلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ [العنكبوت : ٤٦] ، ﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَدِّلُكَ فِي زَوْجِهَا ﴾ [المجادلة : ١] .

ومن معاني الجدَل : مقابلة الحجة بالحجة تقول : جادل فلان فلانا ؛ يعني قابل حجته بحجة من عنده ، ومن معاني الجدَل : الاستعلاء والارتفاع ، وهو حينئذ مشتق من الجدال من غير هاء وهو البلح إذا اخضر واستدار قبل اشتداده ، بلغة أهل نجد. ومناسبته هنا أن كل واحد من المتجادلين يقصد الاستعلاء والارتفاع على صاحبه في الحجة ، حتى يكون منه كموضع الجدال وهو البلح من النخل. ومن معاني الجدَل : القتل والصرف من الجدول وهو النهر الصغير لئقتل الماء فيه. ومناسبته أن كل واحد من المتجادلين يقصد قتل صاحبه عن رأيه قتل الماء في النهر.

ومن معاني الجدَل : التحصن من المجدل بكسر الميم وفتح الدال وهو القصر ، وجمعه مجادل ، ومناسبته هنا أن كل واحد من المتجادلين يتحصن من صاحبه بالحجة تحصن صاحب القصر به.

الجدل في الاصطلاح : فقد عرفه الإمام الجويني في كتابه (الكافية في الجدل) بأنه إظهار المتنازعين مقتضى نظرتهم على التدافع والتنافي بالعبرة ، وما يقوم مقامهما من الإشارة والدلالة.

وعرفه الإمام الطوفي في كتابه (علم الجدل في علم الجدل) بأنه قانون صناعي يُعرّف أحوال المباحث من الخطأ والصواب على وجه يرفع عن نفس الناظر والمناظر الشك والارتياب. وعرفه كذلك بأنه رد الخصم عن رأيه إلى غيره بالحجة ؛ وهذا تعريف مختصر جيد نافع ، أو يقال : هو علم أو آلة يتوصل بها إلى قتل الخصم عن رأيه إلى غيره بالدليل. وتوجد ألفاظ قريبة من الحوار والجدال منها : المحاجة والمناظرة والمناقشة والمباحثة.

التأليف في معنى مفرد من المعاني الأصولية :

وهذه الطريقة وإن كانت لا تذكر في تعداد الطرق ، فهي طريقة في التصنيف ، وهو التصنيف في مسألة واحدة أو موضوع واحد ، وقد اهتم بهذه الطريقة أقوام كثيرون ، منهم الإمام صلاح الدين العلائي خليل بن كيكليدي ، المتوفى سنة إحدى وستين وسبعمائة.

وكل مؤلفاته الأصولية فيما أعلم تصنيف في معنى المفرد ، فلم يؤلف كتابا جامعاً لكل معاني الأصول في ما أعلم ، ومما كتبه في هذا الصدد كتاب (إجمال الإصابة في أقوال الصحابة) وكتاب (تحقيق المراد في أن النهي يقتضي الفساد) وكتاب (تفصيل الإجمال في تعارض الأقوال والأفعال) وله كتاب في صيغ العموم خاصة سماه (تلقيح الفهوم في تنقيح صيغ العموم).

ومن المعاني التي أفردت بالتصنيف قديماً أفعال النبي ﷺ ومن ذلك كتاب (التحقيق) لأبي شامة الدمشقي ، وحديثاً ألف فيها كتاب (أفعال الرسول) للدكتور محمد سليمان الأشقر ، وهو رسالة علمية ، وصُنِفَ في أفعال الرسول كتاب (أفعال الرسول) للدكتور محمد العروسي ، وصنف في مدلول كلمة "كل"

كتاباً خاصاً، فقد صنف الإمام تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي كتاب (أحكام كل وما عليه تدل).

وألف الغزالي كتاب (أساس القياس) وصنف كذلك في موضوع القياس الشيخ عيسى مَنُون، صنف كتابه (نبراس العقول في تحقيق القياس عند علماء الأصول) وغير ما ذكرنا كثير منها (شفاء الغليل في بيان الشبه والمُخَيَّل ومسالك التعليل) للإمام الغزالي وكتاب (الاستغناء في أحكام الاستثناء) و(العقد المنظوم في الخصوص والعموم) كلاهما للإمام شهاب الدين القرافي، و(صفة المفتي والمستفتي) لابن جمدان الحراني، وصنف في أسباب الاختلاف ابن السيد البطليوسي كتابه (الإنصاف في التنبيه على الأسباب التي أوجبت الخلاف بين المسلمين).

وكثر هذا النوع حديثاً عن طريق الكتابة لنيل درجة التخصص الماجستير والعالمية الدكتوراه، والبحوث المنشورة في المجالات المُحَكَّمة وغيرها لنيل درجة علمية أو غير ذلك، ومن ذلك - يعني ومن التأليف في معنى المفرد - كتاب (رفع الملام عن الأئمة الأعلام) وهو من تأليف تقي الدين شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية - رحمه الله - وهو على صغر حجمه حافل بالأمثلة والنماذج وإليه يرجع الكثير في هذا الباب.

وهو كذلك موفق في اسمه؛ فإن الملام مرفوع عمن استفرغ وسعه من أهل الاجتهاد في مسأله، أصاب أم أخطأ على القول بالتخطئة، وعلى القول بالتصويب من باب أولى.

وصُنف في أسباب الاختلاف كتب كثيرة أشهرها كتابان:

الأول: الإنصاف في التنبيه على الأسباب التي أوجبت الخلاف بين المسلمين (للإمام ابن السيد البطليوسي، المتوفى سنة إحدى وعشرين وخمسمائة، وقد أشرت إليه آنفاً).

الثاني: (الإنصاف في أسباب الخلاف) للدهلوي.

ومن محاسن كتاب (التقريب في أصول الفقه) لابن جزي الكلبي: أنه أفرد بابا لبيان أسباب الخلاف بين المجتهدين، ولم أره لغيره إلا ما رأيته للإمام أبي إسحاق الشاطبي في (الموافقات) حيث لخص ما أورده ابن السيد البطليوسي في كتاب (الإنصاف) المذكور، لخصه في كتابه (الموافقات) ولذلك قلت نظماً:

والاعتناء بالمعاني المفردة ❖ بسئر تأليف أتى من جرّد
وأشهر الأفراد عن خليل ❖ بإجمال التحقيق والتفصيل
وصنف الكثير في القياس ❖ وذاك كالأساس والنبراس
والشافعي صنف الإبطال ❖ بمفرد وغيره الإجمال
وأفردوا أسباب الاختلاف ❖ كما أتى في الرفع والإنصاف

الالتفات في التصنيف إلى منشأ الخلاف في المسائل الأصولية

وهذه طريقة فريدة ابتكرها الإمام بدر الدين محمد بن بهادر الزركشي الشافعي، المتوفى سنة خمس وأربعين وسبعمائة، فصنف على هذه الطريقة كتابه (سلاسل الذهب لبيان المسائل الأصولية المختلف فيها) مردفا كل مسألة ببيان سبب الاختلاف فيها، سواء أكان السبب عقائدياً أو لغوياً أو أصولياً أو غير ذلك، وهذه الأسباب مُنبّه عليها في كتب الأصول، لكنها متناثرة، ولم يصنف خصيصاً في شأنها فيما علمت قبل هذا الكتاب غيره.

وقد نبهت على هذا المسلك بقولي:

وخصص الخلاف مع ذكر السبب ❖ الزركشي في (سلاسل الذهب)

ومن أمثلة ذلك أنه ذكر اختلاف العلماء في حكم رواية الحديث بالمعنى ، ولم يرد الخلاف كما فعل غيره إلى أحاديث وآثار ، إنما رد الخلاف في مسألة رواية الحديث بالمعنى إلى مسألة لغوية ، وهو الترادف في اللغة ، فمن أثبت أن في اللغة ترادفاً يتوجه أن يميز رواية الحديث بالمعنى ، ومن يذهب إلى أن اللغة لا ترادف فيها يمنع رواية الحديث بالمعنى .

وعلى القول الأول - وهو أن اللغة فيها ترادف - يجوز رواية الحديث بالمعنى ، فعلى القول بالجواز نشأ خلاف آخر ، وهو هل يُحتج بالحديث في إثبات اللغة ؟ فمن يُجوز رواية الحديث بالمعنى لا يجوز ، أو يتجه ألا يجوز ذلك ، ومن يمنع يقول : إن أحاديث الرسول ﷺ يحتج بها في إثبات اللغة .

طريقة تخريج الفروع على الأصول وما يتممه

فمما اهتم به علماء الأصول في التأليف علم تخريج الفروع على الأصول ، ويمكن تعريفه بأنه علم يبحث في القواعد الأصولية وما ينبني عليها ، وما يخرج عنها لمُدْرَك ورد الفروع إلى أصولها ، أو نقول في تعريفه هو علم باحث في القواعد الأصولية ونسبة الفروع إليها وما خالفها لمُدْرَك .

ويمكن أن نعرفه كذلك بأنه : علم يُعرف به كيفية ترتب المسائل الشرعية على أصولها ، وبيان ما هو موافق أو مخالف لها ، مع بيان وجه ذلك . فقولي : علم ، أعني به الإدراك . وقولي : يعرف به ؛ أي بمراعاة القواعد الضابطة للمذكور بعد . وقولي : ترتب أعني به إدراج الفروع تحت قاعدته ، والحكم بأنه فرد من أفراد القاعدة .

وقولي : المسائل الشرعية معناه ما يُسأل عنه في العلم ، أو هو قضية يدل عليها في العلم . وقولي : الشرعية أخرج العقلية والعادية والحسية ، وكلمة الشرعية أدخلت

الأصولية والفروعية ، فهناك مسائل مرتبة على أصول أخرى ، وذلك كقولهم :
الخلاف في هذه المسألة مبني على الخلاف في قاعدة هي كذا ، ويشمل ذلك
المسائل الجزئية الفقهية من العبادات أو المعاملات ، وبيان ما هو موافق أو مخالف
لها ؛ يعني بيان أن الفروع على وفق القاعدة. وهذه الفروع الأخرى على خلاف
مقتضى القاعدة ، وبيان مدرك ذلك.

موضوع هذا العلم - وهو تخرج الفروع على الأصول - : القواعد الأصولية ؛
يعني الأدلة الإجمالية من حيث إثبات نسبة فروعها إليها ، والفروع من حيث
إثباتها بأصولها.

ثمرات تخرج الفروع على الأصول تتلخص فيما يلي :

أولاً : معرفة مدارك الأحكام الشرعية.

ثانياً : كيفية توليد الفروع من الأصول ، فهو علم تطبيقي للأصول على الفروع ،
وإعداد للمتفقه وتنمية قدراته على الاستنباط ؛ يعني تكوين الملكة.

ثالثاً : معرفة أصول الأحكام عند الأئمة من خلال النظر الشامل لفروعهم ، وتجدر
ذلك واضحاً في كتاب (تأسيس النظر) للإمام أبي زيد الدبوسي.

رابعاً : معرفة أسباب الاختلاف بين الفقهاء ؛ يعني اختلافهم في القواعد أدى إلى
اختلافهم في الفروع.

خامساً : بيان عظم الفقه الإسلامي وأنه مبني على أصول وإن اختلفت تلك
الأصول ، إلا أن كل إمام له أصوله المطردة السائرة في شيء واحد ، وأن كل
مذهب على وتيرة واحدة له أصوله المتناسقة ، وفروعه المترابطة المنتمية إلى هذه
الأصول.

استمداد هذا العلم :

فهو مستمد من الأصول من جهة التطبيق ، ومن الفروع من جهة الإلحاق ، فالانتقال من الجزئيات إلى الكليات يكون برد الفروع إلى أصولها وإلحاقها بها ، والانتقال من الكليات إلى الجزئيات يكون بذكر الفروع الداخلة تحت موضوع القاعدة .

وقد ألف في تخريج الفروع على الأصول عدد من العلماء ؛ منهم الإمام جمال الدين عبد الرحيم الإسنوي في كتابه (التمهيد في تخريج الفروع على الأصول) والإمام الزنجاني في كتابه (تخريج الفروع على الأصول) وكلاهما شافعيان ، وصنف على هذه الطريقة الإمام الشريف بن التلمساني المالكي في كتابه (مفتاح الوصول في بناء الفروع على الأصول) ، والإمام ابن اللحام الحنبلي في كتابه (القواعد والفوائد الأصولية وما يتعلق بها من الأحكام الفرعية) ذكر فيه ستين قاعدة ، أردف كل قاعدة بمسائل تتعلق بها من الأحكام الفرعية ، وتخلل ذلك بعض التنبيهات والفوائد ، وألف على هذه الطريقة من الحنفية الإمام التمرتاشي الحنفي في كتابه (الوصول إلى علم الأصول) صرح في مقدمته أنه ألفه في بابه على مذهبه الحنفي ، على غرار كتاب (التمهيد في تخريج الفروع على الأصول) للإمام الإسنوي الشافعي .

وهناك نوع آخر من أنواع التخريج وهو تخريج الأصول من الأصول ، وهو الذي يمثل اتجاه المتكلمين في بيان هذا العلم وتدوينه ، ويمكن أن أسميهم اتجاه الأصوليين في مقابل اتجاه الفقهاء الحنفية ، وهذا تخريج حقيقي ، وقد أولى الباحثون اهتماما كبيرا بالتأصيل لاتجاه الفقهاء ، وسموا طريقتهم تخريج الأصول من الفروع ، على أن هذه الأصول لها أصولها أيضا .

ولكن لما لم يتوصلوا إليها مباشرة من أدلتها بحثوا عنها، وتلمسوها من خلال تصرف العلماء في الفروع الفقهية، كأن يلمح أنهم لا يتردون القول في كل منهي عنه، ولكنهم أحياناً يقولون به فيجمع المخرج الفروع التي قيل فيها بالفساد من أجل النهي، والفروع التي لم يُقل فيها بالفساد مع وجود النهي، ويُجري عليها دراسة يتوصل من خلالها إلى معنى كلي، وهو أن ما قيل فيه بالفساد كان النهي في العبادات مثلاً، أو راجعاً إلى ذات المنهي عنه، أو لأمر لازم لهم، وأن ما قيل فيه بعدم الفساد كان النهي فيه راجعاً إلى أمر خارج عن المنهي عنه غير لازم لهم. فالأول كالنهي عن صلاة الحائض وصيامها، أو النهي عن الصلاة في الأماكن المكروهة والأوقات المكروهة، والثاني كالنهي عن البيع والشراء عند الأذان للجمعة، والنهي عن بيع درهم بدرهمين وهكذا، وليس من تخريج الأصول على الأصول استنباط القواعد الأصولية من النصوص الشرعية، وهي ألصق باستمداد علم أصول الفقه، فالنصوص الشرعية كنصوص الكتاب والسنة أصول على المعنى الذي سأورده.

وقد أطلق عليه العلماء ذلك فقالوا: الأصل في وجوب الحج قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]؛ أي الدليل التفصيلي، ولا شك أنه دل على الوجوب بمساعدة الدليل الإجمالي، وهو أنه أمر مطلق مجرد عن القرائن، وهو يفيد الوجوب على ما قرره جمهور الأصوليين.

لكن من أين قال الأصوليون ذلك الأصل وهو الدليل الإجمالي؟ أقول: قالوا ذلك عن طريق النصوص الشرعية، ولكن لا من الجهة التي أخذت منها الفروع الفقهية، بل من جهة أخرى وهي الناحية الإجمالية، وبمساعدة الأدلة العقلية كالتلازم وهو مهم جداً في هذا المجال، وكالاستقراء وكثير من استنباط القواعد

عن طريقه ، والتلازم قد يكون مبتنى على أحكام عقائدية مقررة في علم التوحيد والعقيدة.

ومن هنا قالوا: إن علم الكلام مما استمد منه علم الأصول، فتركب مع الدليل النقلي دليل عقلي آخر أنتج القاعدة الأصولية، فهي مستفادة من مجموع أدلة، ثم إن الدراية بعلوم اللغة العربية والدراية بالأحكام - أعني تصور الأحكام الشرعية - لها أهمية بالغة في ذلك كله، وقد قلت في بيان هذا الطريق:

واهتم بالتخريج بعضٌ واعتنى ❖ لتعلم الأصول مع ما يبتنى
وخرجوا على نصوص الفضلا ❖ بنسبة إليهم وقيل لا
وهناك نوع ثالث من التخريج وهو تخريج الأصول على الفروع، ومؤداه أنه
تلمس الأصول التي بنى عليها إمام مذهبه، من خلال النظر في تصرفه في بيان
الفروع الفقهية، وهي الطريقة التي وصفت بأنها طريقة الحنفية في تدوينهم لعلم
أصول الفقه؛ لأن عدم وجود هذه الأصول مدونة لا يعني أن الإمام أبا حنيفة
بنى فقهه على غير أصول، حاشى وكلا، فإن تأخر تدوين هذه الأصول لا يعني
عدم وجودها، فهي موجودة مراعاة، فإن الفروع الفقهية المنقولة عن الإمام
وأصحابه يُدرك المتأمل فيها أن بينها ترابطا وتماسكا، يدلان على أن واضع هذه
الفروع كان يقيد نفسه بقواعد لا يخرج عنها، وإلا لظهر التناقض والاضطراب
بين هذه الفروع.

ونجد كثيرا من الأقوال الأصولية المنسوبة إلى الإمام مالك والإمام أحمد بن حنبل، بل والشافعي وغيرهم؛ إنما نسبت إليهم من أقوالهم وملاحظة تصرفاتهم في بيان الفروع الفقهية.

ومن أنواع التخريج التي يجدر ذكرها هنا تميماً للفائدة ؛ تخريج الفروع على الفروع ، ومؤداه تخريج مجتهد المذهب مسألة مثلاً ليس فيها نص عن الإمام في المذهب ، على مسألة نص الإمام عليها ، وهو المراد بقولي فيما ذكرت :

وخرجوا على نصوص الفضلاء ❖ بنسبة إليهم وقيل لا وقولي : بنسبة إليهم وقيل لا ، إشارة إلى أن القول المخرّج على قول الإمام في مسألة ، هل ينسب هذا القول إلى الإمام الذي خرّجت المسألة على قوله أو لا ؟ يعني أو لا ينسب هذا القول إلى الإمام.

فالبعض قال : ينسب إليه هذا القول ؛ لأنه مخرّج على قوله ، والقول الآخر يقول : لا ؛ لأنه لم يصرّح به من كلامه فهو ساكت عنه ، ولا ينسب إلى ساكت قول ، ولأنه قد يكون ثم خطأ في التخريج ؛ لوجود فرق ما بين المسألة المخرجة وبين المخرج عليها ، والراجع التفصيل وليس هذا موطن بحثه.

موقع القواعد الفقهية الكلية والجدل والمناظرة من علم أصول الفقه

أ. موقع القواعد الفقهية الكلية من علم أصول الفقه :

ولنتحدث أولاً على أوجه التفرقة بين قواعد الأصول وقواعد الفقه الكلية ، وقد نص الأصوليون وعلماء القواعد على التفرقة بينهما بفروق عدة ، وأول من وُجد له كلام في التفريق بين القاعدة الفقهية والقاعدة الأصولية الإمام القرافي ، حيث قال في مقدمة كتابه (الفروق) بعد أما بعد : "فإن الشريعة العظيمة المحمدية اشتملت على أصول وفروع.

وأصولها قسمان:

الأول: المسمى بأصول الفقه، وهو في غالب أمره ليس فيه إلا قواعد الأحكام الناشئة عن الألفاظ العربية خاصة، وما يعرض لتلك الألفاظ من النسخ والترجيح، ونحو الأمر للوجوب والنهي للتحريم، والصيغة الخاصة للعموم ونحو ذلك.

الثاني: قواعد فقهية كلية كثيرة العدد عظيمة المدد، مشتملة على أسرار الشرع وحكمه، لكل قاعدة من الفروع في الشريعة ما لا يحصى، ولم يذكر شيء منها في أصول الفقه، وإن اتفقت الإشارة إليه هناك على سبيل الإجمال، فبقي تفصيل لم يُتَحصَل.

إذن فالشريعة من أصولها؛ أصول الفقه والقواعد الفقهية كما قال القرافي في (الفروق). ولو أمعنا النظر في القواعد الأصولية والقواعد الفقهية لوجدنا بينهما فروقاً، نذكر منها على سبيل الإيجاز ما يلي:

أولاً: أن أصول الفقه بالنسبة إلى الفقه ميزان وضابط للاستنباط الصحيح، شأنه في ذلك شأن علم النحو لضبط النطق والكتابة، فهي التي يستنبط بها الحكم من الدليل التفصيلي، وموضوعاتها دائماً الدليل والحكم كقولك: الأمر للوجوب والنهي للتحريم، والواجب المخير يخرج المكلف من العهدة فيه بفعل واحد مما خُير فيه.

أما القاعدة الفقهية فجزئياتها بعض مسائل الفقه، وموضوعاتها دائماً هو فعل المكلف، وقد قيل: إن الموضوع في القواعد الأصولية هو الأدلة والأحكام، فإن القاعدة الأصولية حد وسط بين الأدلة والأحكام، ويستفاد بها الأحكام من أدلتها بينما الموضوع في القواعد الفقهية هو فعل المكلف.

ثانيًا: القواعد الأصولية كلية تنطبق على جميع جزئياتها، أما القواعد الفقهية فإنها أغلبية وتكون لها مستثنيات خارجة عن القاعدة لمدرّك آخر.

ثالثًا: القواعد الأصولية ذريعة - أي وسيلة - لاستنباط الأحكام الشرعية، أما القواعد الفقهية فهي عبارة عن مجموعة الأحكام المتشابهة، التي ترجع إلى علة واحدة تجمعها أو رابط واحد يجمعها.

رابعًا: القواعد الفقهية متأخرة في وجودها الذهني والواقعي عن الفروع؛ لأنها جمع لأشتاتها وربط بينها، أما الأصول فالفرض الذهني يقتضي وجودها قبل الفروع؛ لأنها أخذت الفروع منها، أو أنها القيود التي أخذ الفقيه نفسه بها عند الاستنباط فهي متقدمة على الفروع.

خامسًا: القواعد الأصولية أمور استنباطية والأحكام تستنبط منها، بخلاف القواعد الفقهية فإنها أمور تطبيقية والفروع مندرجة تحتها. هذه هي أهم الفروق بينهما ولعلها اتضحت إن شاء الله.

ويبقى أن نذكر أن من أهم مميزات القواعد الفقهية:

أولًا: أنها تخدم المقاصد الشرعية العامة والخاصة، وتمهد الطريق للوصول إلى أسرار الشريعة، وبيان علل الأحكام وحكمها.

ثانيًا: قواعد الفقه الكلية ملحقة بعلم الأصول وإن لم تكن منه، فإنها جمع الفروع التي يجمعها أصل كلي واحد تحت موضوعه، تنبئها أنها أخذت حكمها منه، فهي وإن كانت متأخرة من حيث الصياغة إلا أنها ملاحظة في الاستنباط، ولذا قلت:

والحقوا قواعدا كلية ❖ بعلمنا لنسبة جليلة

يعني جعلوا قواعد الفقه الكلية ملحقة بعلم أصول الفقه لنسبة جليلة بين العلمين. وقد ذكر كثير من الأصوليين في مصنفاتهم قواعد الفقه الكلية، بخاصة القواعد الخمسة التي ذكروا أنها عليها مدار الفقه، بل والقواعد الكلية الأخرى، كابن السبكي في (جمع الجوامع) وتبعه السيوطي في نظمه إياه في (الكوكب الساطع في نظم جمع الجوامع) في آخر الكتاب والنظم، وكذا الشيخ عبد الله بن إبراهيم الشنقيطي في نظمه (مراقي الصعود لمبتغي الرقي والصعود) قُيِّل كتاب (التعادل والترجيح).

ولكن بعض القواعد الفقهية تذكر في سياق الاحتجاج على حكم لبعض الفروع الفقهية، وتأتي أيضا في كلام المفتين للاستدلال على صحة أقوالهم وما ذهبوا إليه في فتاويهم.

ب. موقع علم الجدل والمناظرة من علم أصول الفقه:

وعلم الجدل كما أسلفنا هو علم يقتدر به على إثبات وضع أو هدمه، وقد اعتبره العلماء من علم أصول الفقه، وأدخلوه في تسمية بعض مصنفاته، والآمدي وابن الحاجب سموا كتابهما (منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل) واعتبره الطوفي أصول فقه خاص. وقال صاحب (أبجد العلوم): وجُعِل من فروع أصول الفقه علم النظر وعلم المناظرة وعلم الجدل.

ومما ألف في الجدل الأصولي: تحكم الجدل في علم الجدل لنجم الدين الطوخ

الأول: كتاب (علم الجدل في علم الجدل) للإمام الطوفي وقد قال فيه: "واعلم أن مادة الجدل أصول الفقه من حيث هي النسبة إليها نسبة معرفة نظم الشعر إلى

معرفة أصل اللغة". فالجدل إذاً أصول فقه خاص فهي تلزم الجدل وهو لا يلزمها ؛ لأنها أعم منه وهو أخص منها.

وقال : "وموضوعه - أعني الجدل - الأدلة من جهة ما يُبحث فيه عن كيفية نظمها وترتيبها ، على وجه يوصل إلى إظهار الدعوى وانقطاع الخصم".

والثاني : كتاب (المنهاج في ترتيب الحجاج) للإمام أبي الوليد الباجي.

والثالث : كتاب (الجدل) للإمام ابن عقيل الحنبلي.

والرابع : كتاب (التحقيق والإيضاح في الجدل والمناظرة) للإمام أبي الفرج ابن الجوزي.

وهناك طريقة أخرى من طرق التدوين والتصنيف في علم الأصول ؛ وهي أفراد التعاريف والمصطلحات الأصولية بالتأليف ، فقد أفرد بعض العلماء التعريفات الأصولية بمؤلف يبين حدودها ، وإن كانت مختصرة ، وقد أفصحوا في تدويناتهم عن المصطلحين كالنحويين والأصوليين والمحدثين.

فمن ذلك (الحدود في النحو) للرماني و(الحدود النحوية) للشيخ شهاب الدين أحمد الأبدّي ، ومن الكتب المؤلفة في المصطلح الأصولي كتاب (الحدود) للباجي والسعد التفتازاني وشيخ زكريا الأنصاري وغيرهما ك(الحدود) لابن فورّك. لذا قلت

ثم الحدود	أفردت	تدوينا	❖	ككل	درك	فضلها	قمينا
وكل قوم	حددوا	اصطلاحا	❖	قد أفصحوا	عن وضعه	إفصاحا	
فالحد	للأصول	باشتهار	❖	للباجي	والسعد	وللأنصاري	

الحركة العلمية والأصولية في القرن الثالث الهجري، وترجمة للإمام الشافعي

عناصر الدرس

العنصر الأول : الحركة العلمية والأصولية في القرن الثالث الهجري ١٠٣

العنصر الثاني : التعريف بالإمام الشافعي وحياته العلمية ١٠٦

الحركة العلمية والأصولية في القرن الثالث الهجري

التعريف ببعض المصطلحات التي سترد في أثناء الحديث عن الإمام الشافعي :

أولاً: التعريف بالمذهب القديم والجديد للإمام الشافعي.

المذهب القديم والجديد للإمام الشافعي إنما توصف به أقوال الشافعي وكتبه ؛ فأقواله وكتبه التي ألفها بالعراق قبل مجيئه مصر يقال لها : القديم ، وأقواله وكتبه التي ألفها بعد مجيئه مصر يقال لها : الجديد.

أما إطلاق القديم والجديد على مذهبه فهو مجاز ؛ لأن مذهبه واحد لا ثاني له يسير وفقاً لقانون النمو والتطور ، فالقديم والجديد يوصف بهما فقه ؛ لأنه يتعلق بالفروع ، وهي في أغلبها مبنية على الاجتهاد ، والاجتهاد قد يتغير لأسباب تقتضي ذلك ؛ أما الأصول فإنما تتعلق بالقواعد العامة ؛ والقواعد العامة قلما تتغير ، ومع ذلك فقد نقلوا أيضاً أنه كتب كتاب (الرسالة) مرتين كما وضحت ذلك في درس سابق.

روى جعفر ابن أخي أبي ثور الكلبي عن عمه قال : كتب عبد الرحمن بن مهدي إلى الشافعي وهو شاب أن يضع له كتاب فيه معاني القرآن ، ويجمع قبول الأخبار وحجة الإجماع وبيان الناسخ والمنسوخ فوضع له كتاب (الرسالة) وهي الرسالة القديمة التي كتبت عنه بالعراق ، وأرسلها إلى عبد الرحمن بن مهدي مع الحارث بن سريج النقال الخوارزمي ثم البغدادي ، وبسبب ذلك سمي النقال ، وهذه الرسالة القديمة لم يبق لها أثر ، وليس في أيدي الناس الآن إلا الرسالة الجديدة المطبوعة طبعة بتحقيق الإمام الشيخ العلامة أحمد شاكر.

ثانياً: المناظرة.

والمناظرة مأخوذة من النظر، وكل مناظرة نظر، وليس كل نظر مناظرة، وذلك من حيث إن المناظرة مفاعلة من النظر، وهو نظر بين اثنين، والنظر اسم مشترك بين معان شتى فيقال للانتظار: نظر، وللرحمة والعطف نظر، وللعناية بالغير فيما يحتاج إليه نظر، وللمقابلة نظر، كما يقال: باب دار فلان ينظر إليك، وهذا الباب ينظر إلى ذلك الباب، وهذا الجبل ينظر إلى ذلك الجبل إذا تقابلا، ويقال للرؤية: نظر، وللفكر نظر، وللتأمل نظر؛ وينبغي تحديد المناظرة المقصودة هنا فهناك مدافعة تسمى مناظرة، ومدافعة تسمى جدلاً، وتتحدد المناظرة أو الجدل اعتماداً على قصد المدافع في المدافعة؛ فإن كان المدافع يقصد الحق سميت مدافعته مناظرة، وإن كان قصده إسكات الخصم سميت المدافعة التي بينهما جدلاً، غير أن هذا لا يمنع استعمالها للمدافعة التي تقصد إلى إفحام الخصم.

والكلام عن الإمام الشافعي كلام عن المرحلة الأولى في التدوين الأصولي؛ إذ تبدأ هذه المرحلة بعصر الإمام الشافعي وتنتهي بنهاية القرن الرابع تقريباً، وأهم ما يميز هذه المرحلة هو تدوين الإمام الشافعي لعلم الأصول، وما يتصل بهذا التدوين من ظروف وأحوال، وقد شهد القرن الثاني الهجري ظهور مدرستين أساسيتين في الفقه الإسلامي؛ هما مدرسة الرأي ومدرسة الحديث، ونشأت المدرسة الأولى في العراق وهي امتداد فقه لعبد الله بن مسعود الذي أقام هناك وحمل أصحابه علمه وقاموا بنشره، وكان ابن مسعود متأثراً بمنهج عمر بن الخطاب في الأخذ بالرأي والبحث في علل الأحكام حين لا يوجد نص من كتاب الله أو سنة رسوله ﷺ ومن أشهر تلامذة ابن مسعود الذين أخذوا عنه علقمة بن قيس النخعي، والأسود بن يزيد النخعي، ومسروق بن الأجدع الهمداني، وشريح القاضي؛ وهؤلاء كانوا من أبرز الفقهاء القرن الأول الهجري.

ثم تزعم مدرسة الرأي بعد ذلك إبراهيم بن يزيد النخعي فقيه العراق بلا منازع، وعلى يديه تتلمذ حماد بن سليمان وخلفه في درسه، وكان إماماً مجتهداً كانت له بالكوفة حلقة عظيمة يؤمها طلاب العلم، وكان من بينهم أبو حنيفة النعمان الذي فاق أقرانه وانتهت إليه رئاسة الفقه، وتقلد زعامة مدرسة الرأي من بعد شيخه، والتلف حوله الراغبون في تعلم، وبرز منهم تلاميذ بررة على رأسهم أبو يوسف القاضي ومحمد بن الحسن وزفر والحسن بن زياد وغيرهم، وعلى يد هؤلاء تبلورت طريقة مدرسة الرأي واستقر أمرها ووضح منهجها.

وأما مدرسة الحديث فقد نشأت بالحجاز، وهي امتداد لمدرسة عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعائشة وغيرهم من فقهاء الصحابة الذين أقاموا بمكة والمدينة، وكان يمثلها عدد كبير من كبار الأئمة منهم سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد وابن شهاب الزهري والليث بن سعد ومالك بن أنس، وتمتاز تلك المدرسة بالوقوف عند نصوص الكتاب والسنة؛ فإن لم تجد التمسست آثار الصحابة، ولم تلجئهم مستجدات الحوادث التي كانت قليلة في الحجاز إلى التوسع في الاستنباط بخلاف ما كان عليه الحال في العراق، وجاء الشافعي والجدل مشتعل بين المدرستين فأخذ موقفاً وسطاً، وحسم الجدل الفقهي القائم بينهما بما تيسر له من الجمع بين المدرستين بعد أن تلقى العلم وتلمذ على كبار أعلامها؛ مثل: مالك بن أنس من مدرسة الحديث، ومحمد بن الحسن الشيباني من مدرسة الرأي.

لقد استطاع الإمام الشافعي الجمع بين هذين المنهجين، والفوز بمحاسن هاتين المدرستين؛ فاجتمع للشافعي فقه الإمام مالك بالمدينة حيث تلقى عنه، وفقه أبي حنيفة بالعراق؛ إذ تلقاه عن صاحبه محمد بن الحسن، إضافة إلى فقه أهل الشام وأهل مصر حيث أخذ عن فقهاءهم.

يضاف إلى ذلك مدرسة مكة التي تعنى بتفسير القرآن الكريم وأسباب نزوله ولغة العرب وعاداتهم؛ إذ تلقى العلم بمكة على من كان فيها من الفقهاء والمحدثين حتى بلغ منزلة الإفتاء، كما أن الشافعي خرج إلى البادية، ولازم هذيلًا وكانت من أفصح العرب فتعلم كلامها وأخذ طبعها وحفظ الكثير من أشعار الهذليين وأخبار العرب.

بهذه المعطيات استطاع الإمام الشافعي أن يضع للفقهاء أصول للاستنباط وقواعد للاستدلال وضوابط للاجتهاد، وجعل الفقه مبنياً على أصول ثابتة لا على طائفة من الفتاوى والأقضية، لقد فتح الشافعي بذلك عين الفقه، وسن الطريق لمن جاء بعده من المجتهدين ليسلكوا مثلما سلك، وليتموا ما بدأ.

التعريف بالإمام الشافعي وحياته العلمية

فالإمام الشافعي هو أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع، ولد في مدينة غزة في سنة خمسين ومائة، وشاءت الأقدار أن تكون هي السنة التي توفي فيها الإمام أبو حنيفة النعمان، ويلتقي الشافعي في النسب مع رسول الله ﷺ في عبد مناف فأما جده السائب المطلبي فكان من كبراء من حضر بدرًا مع الجاهلية فأسر يومئذ فكان يشبه بالنبي ﷺ ووالدته هي الشفاء بنت أرقم بن نضلة، ونضلة هو أخو عبد المطلب جد النبي ﷺ فيقال: إنه بعد أن فدى نفسه أسلم، وابنه شافع له رؤية وهو معدود في صفار الصحابة، وولده عثمان تابعي لا تعلم له كبير رواية وكان أحوال الشافعي من الأزد.

نشأ الإمام الشافعي يتيماً، وانتقلت به أمه إلى مكة وهو ابن ستين حتى ينشأ على ما ينشأ عليه أقرانه من قبيلته قريش، وكانت مكة توج بالفقهاء والمحدثين، وبعد

أن حفظ القرآن ولم يكن قد تجاوز سبع سنين بدأ في التردد على حلقات العلم ورزقه الله شغفاً بالعلم وحباً في طلبه ؛ فكان يلزم حلقات العلم ويحفظ الحديث ، ويتردد على البادية حتى يفسح لسانه ويستقيم نطقه ، ولزم في ذلك قبيلة هذيل ، وكانت أفصح العرب ولقد كان لهذه الملازمة أثر في فصاحته وبلاغة ما يكتب ، ولقد لفتت هذه البراعة أنظار معاصريه من العلماء بعد أن شب وكبر ؛ حتى إن الأصمعي وهو من أئمة اللغة المعدودين يقول : صححت أشعار هذيل على فتى من قریش يقال له : محمد بن إدريس .

وأخذ الشافعي العلم بمكة عن مسلم بن خالد الزنجي مفتي مكة ، قال ابن سعد : كان أبيض - أي كان مسلم بن خالد - كان أبيض مشرباً بحمرة وإنما قيل له : الزنجي لمحبه التمر قالت له جاريته : ما أنت إلا زنجياً لأكل التمر فبقي عليه هذا اللقب ، ومسلم بن خالد على جلاله قدره في الفقه ضعيف في الحديث لسوء حفظه ، وقد بلغ من اجتهاد الشافعي في طلب العلم أن أجازه شيخه مسلم بن خالد الزنجي بالفتيا وهو لا يزال صغير السن .

وأخذ عن عبد العزيز الداروردي وعطاف بن خالد وإسماعيل بن جعفر وإبراهيم بن سعد وطبقتهم ، وأخذ باليمن عن مطرف بن مازن وهشام بن يوسف القاضي وطائفة ، وبغداد عن محمد بن الحسن فقيه العراق ولازمه وحمل عنه وقر بعير وعن إسماعيل بن عليه وعبد الوهاب الثقفي وخلق كثير .

وكانت للإمام الشافعي رحلات في طلب العلم فرحل إلى المدينة ، وكان الإمام مالك قد طبقت شهرته الآفاق وتناقل الناس كتابه (الموطأ) وسمة همة الشافعي إلى الذهاب إليه المدينة حيث يقيم ، لكنه لم يريد أن يذهب دون أن يحفظ كتاب (الموطأ) فلما جلس الشافعي بين يدي مالك وقرأ عليه (الموطأ) أعجب الإمام

ولما توفي مالك عمل الشافعي والياً على نجران وصار فيهم بالعدل ، غير أن ذلك لم يجد هوى عند بعض الناس فوشى به إلى الخليفة هارون الرشيد فأرسل في استعداده سنة أربع وثمانين ومائة لكنه لما حضر بين يدي الخليفة أحسن الدفاع عن نفسه بلسان عربي وبحجة ناصعة قوية فأعجب به الخليفة وأطلق صراحه ، ووصله بعطية قدرها خمسون ألفاً أنفقها الشافعي وفرقها على حجاب أمير المؤمنين وخدامه قبل أن يخرج من باب القصر.

ثم عاد إلى مكة يعقد أول مجالسه العلمية في الحرم المكي ، والتقى به كبار العلماء في موسم الحج واستمعوا إليه ، وفي أثناء هذه الفترة التقى به الإمام أحمد بن حنبل وتلمذ عليه ، وبدأت تظهر شخصية الشافعي ومنهجه الجديد في الفقه الذي هو مزيج من فقه أهل الرأي وأهل المدينة ، أنضجه عقل متوهج عالم بالقرآن والسنة بصير بالعربية وآدابها خبير بأحوال الناس وقضاياهم قوى الرأي والقياس.

وبعد أن أقام الشافعي في مكة نحوًا من تسع سنوات استقام خلالها منهجه واستوت طريقته ورسخت قدمه وزادت نفسه ثقة فيما ذهب إليه بعد هذا رحل

إلى بغداد سنة خمس وتسعين ومائة ، ومكث الشافعي هناك سنتين نشر بها مذهبه القديم وألف كتابه (الرسالة) التي وضع به الأساس لعلم أصول الفقه على قول ، والتف حوله العلماء ينهلون من علمه ويتأثرون بطريقته الجديدة التي استنها ولازمه أربعة من كبار أصحابه هم أحمد بن حنبل وأبو ثور والزعفراني والكرائسي ، ثم رجع الإمام الشافعي إلى مكة وأقام بها فترة قصيرة غادرها بعدها إلى بغداد للمرة الثالثة والأخيرة سنة ثمان وتسعين ومائة ، لكنه لم يقيم بها طويلا بعد أن صار له أتباع ينشرون طريقته ، فغادر بغداد إلى مصر ، وكانت مصر منقسمة قسمين فرقة مالت إلى مالك وناضلت عنه ، وفرقة أخرى مالت إلى قول أبي حنيفة وانتصرت له ، بالإضافة إلى تلاميذ الإمام المجتهد الليث بن سعد الذي وصفه الشافعي بأنه أفقه من مالك ، لكنه لم يلتق به ويتلمذ على يده لضيق حاله إبان الطلب ، فعجز عن إعداد ما يلزمه في الرحلة إليه في مصر ، وكان كثيرا ما يبدي أسفه على فوات فرصة لقاء الليث.

قدم الشافعي مصر سنة تسع عشرة ومائة تسبقه شهرته وتقدير العلماء له وإجلالهم لمنزلته ، وكان في صحبته من تلاميذ الربيع بن سليمان المرادي وعبد الله بن الزبير الحويني ، ثم بدأ في إلقاء دروسه بجامع عمرو بن العاص فمال إليه الناس وجذبت فصاحته وعلمه كثيرا من أتباع الإمامين أبي حنيفة ومالك ، وفي مصر وضع الشافعي مذهبه الجديد وهو الأحكام والفتاوى التي استنبطها بمصر وخالف في بعضها فقهه الذي وضعه ببلاد العراق ، وصنف كتبه التي رواها عنه تلاميذه.

وننتقل إلى الكلام عن أصول مذهب الإمام الشافعي ؛ وهي القواعد والأدلة الإجمالية التي بنى عليها الإمام الشافعي فقهه ؛ فقد دون الشافعي الأصول التي اعتمد عليها في فقهه ، والقواعد التي التزمها في اجتهاده في رسالته الأصولية

الشهيرة بـ (الرسالة) وطبق هذه الأصول في فقهه فكانت أصولاً عملية لا نظرية، ويظهر هذا واضحاً في كتابه (الأم) الذي يذكر فيه الشافعي الحكم مع دليله، ثم يبين وجه الاستدلال بالدليل وقواعد الاجتهاد وأصول الاستنباط التي اتبعت في استنباطه؛ فهو يرجع أولاً إلى القرآن وما ظهر له منه؛ إلا إذا قام دليل على وجوب صرفه عن ظاهره، ثم إلى سنة رسول الله ﷺ ومنها خبر الواحد الذي لم يصل درجة التواتر، لكن رواته موثوقون معروفون بالصدق مشهورون بالضبط.

وهو يعد السنة مع القرآن في منزلة واحدة؛ فلا يمكن النظر في القرآن دون النظر في السنة التي تشرحه وتبينه؛ فالقرآن يأتي بالأحكام العامة والقواعد الكلية غالباً؛ والسنة هي التي تفسر ذلك فهي التي تخصص عموم القرآن أو تقيده مطلقه أو تبين مجمله، ولم يشترط الإمام الشافعي في الاحتجاج بالسنة غير اتصال سند الحديث وصحته؛ فإذا كان كذلك وصح عنده كان حجة عنده، ولم يشترط في قبول الحديث عدم مخالفته لعمل أهل المدينة مثل ما اشترط الإمام مالك، أو يكون الحديث مشهوراً ولم يعمل راويه بخلافه، ووقف الشافعي حياته على الدفاع عن السنة وإقامة الدليل على صحة الاحتجاج بخبر الواحد، وكان هذا الدفاع سبباً في علو قدر الشافعي عند أهل الحديث حتى سموه ناصر السنة.

ولعل الذي الشافعي يأخذ بالحديث أكثر من أبي حنيفة حتى إنه يقبل خبر الواحد متى توفرت فيه الشروط أنه كان حافظاً للحديث بصيراً بعلمه، لا يقبل منه إلا ما ثبت عنده وربما صح عنده من الأحاديث ما لم يصح عند أبي حنيفة وأصحابه.

وبعد الرجوع إلى القرآن والسنة يأتي الإجماع إن لم يعلم له مخالف، ثم القياس شريطة أن يكون له أصل من الكتاب والسنة، ولم يتوسع فيه مثلما توسع الإمام أبو حنيفة، والقياس عند الشافعي موطن ضرورة أو محل ضرورة.

تدوين مذهب الإمام الشافعي :

فقد أتيح للشافعي ما لم يتح لغيره من الأئمة الكبار من تدوين مذهبه ونشره في كتب كتبها بنفسه ، وأهم هذه الكتب (الرسالة في أصول الفقه) وكتاب (الأم) وهو يشمل أبواب الفقه كلها ، ويمتاز بجمال الأسلوب ودقة العبارة وبعرض آراء العلماء المخالفين ومناظرتها ، وقد نشر الكتاب كاملا كما هو معلوم محققا وغير محقق ، وقد ألحق بكتاب (الأم) كثير من كتب الشافعي التي كتبها ، وهي لا تعدو أن تكون رسائل لطيفة مثل كتاب جماع العلم ، وقد نشر مستقلا بتحقيق الشيخ أحمد شاكر سنة تسع وخمسين وثلاثمائة بعد الألف ، وكتاب (إبطال الاستحسان) الذي رد به على فقهاء الأحناف ، وكتاب (اختلاف مالك والشافعي).

قام تلاميذ الشافعي بنشر مذهبه في البلاد التي ارتحلوا إليها أو التي اتخذوا وطناً ، وهناك ثلاثة من التلاميذ المصريين كان لهم أثر بالغ في نشر المذهب فقد جالسوا الإمام وأخذوا عنه مذهبه بعد أن نضج وبلغ كماله ورووا كتبه ، وهؤلاء الثلاثة هم يوسف بن يحيى البويطي المتوفى سنة إحدى وثلاثين ومائتين ، وإسماعيل بن يحيى المزني المتوفى سنة أربع وستين ومائتين ، وكان زاهدا عالما مجتهدا مناظرا وصفه الشافعي بقوله : المزني ناصر مذهبي ، وقد أخذ عنه عدد كبير من علماء خراسان والعراق والشام ، الثالث الربيع بن سليمان المرادي كان مؤذناً بجامع عمرو بن العاص ، واتصل بالشافعي حتى صار راوية كتبه ، والثقة الثبت فيما يرويه عنه ، وعن طريقه وصلت إلينا كتب الشافعي ، وتوفي الربيع سنة سبعين ومائتين ، فقد كان الشافعي يجمع هؤلاء ويبحث معهم القضية بعد القضية ويحاكمونها ويكون ثم رأي ورواية ، ثم يكون ترجيح واختيار عن دراية ، وكان من نتائج محاورات هؤلاء وغيرهم مع الشافعي كتاب (الأم).

وعن طريق هؤلاء وتلاميذهم، ومن تلاهم من طبقات الشافعية شيد المذهب الشافعي في تفاصيله وتعليقاته واكتمل حتى صار ذلك التراث الضخم الذي بين أيدينا الآن عن طريق من بعدهم كابن سريد وأبي إسحاق الإسفرايني وإمام الحرمين والغزالي والنووي والسبكي والرازي وابن دقيق العيد والعز بن عبد السلام والبلقيني وابن حجر العسقلاني.

تلاميذ الإمام الشافعي :

لا يكادون يحصون كثرة؛ فقد حدث عنه الحميدي، وأبو عبيد القاسي بن سلام، وأحمد بن حنبل، وسليمان بن داود الهاشمي، وأبو يعقوب يوسف البويطي، وأبو ثور إبراهيم بن خالد الكلبي، وحرملة بن يحيى، وموسى بن أبي الجارود المكي، وعبد العزيز المكي صاحب كتاب (الحيدة)، وهو عبد العزيز بن يحيى بن عبد العزيز بن مسلم بن ميمون الكناني المكي قدم بغداد في أيام المأمون، ودار بينه وبين بشر المريسي مناظرة في القرآن، وكان من أهل العلم والفضل، وله مصنفات عدة منها كتاب (الحيدة) وهو مطبوع إلا أن الذهبي يشكك في صحة نسبته إليه، وقد قال في (الميزان) لم يصح إسناد هذا الكتاب كتاب (الحيدة) إليه فكأنه وضع عليه، وكان ممن تفقه في الشافعي واشتهر بصحبته، وتوفي قبل الأربعين ومائتين تقريباً.

وأخذ عن الإمام الشافعي حسين بن علي الكرايسي، وإبراهيم بن المنذر الحزامي، والحسن بن محمد الزعفراني، وأحمد بن محمد الأزرق، وأحمد بن سعيد الهمداني، وأحمد بن أبي صريح الرازي، وأحمد بن يحيى بن نذير المصري، وأحمد بن عبد الرحمن الوهني، وابن عمه إبراهيم بن محمد

الشافعي، وإسحاق بن راهويه، وإسحاق بن بهلول، وأبو عبد الرحمن أحمد بن يحيى الشافعي المتكلم، والحارث بن سريج النقال، وحامد بن يحيى البلخي، وسليمان بن داود المهري، وعبد العزيز بن عمران بن مقلاص، وعلي بن معبد الرقي، وعلي بن سلمة اللبقي، وعمرو بن سواد وغيرهم كثير.

وقد أفراد الدار قطني كتاب (من له رواية عن الشافعي) في جزأين، وصنف الكبار في مناقب في هذا الإمام قديماً وحديثاً، قال السبكي: وأول من بلغني صنف في مناقب الشافعي الإمام داود بن علي الأصفهاني إمام أهل الظاهر له مصنفات في ذلك، ثم صنف زكريا بن يحيى الساجي، وعبد الرحمن بن أبي حاتم، ثم صنف أبو الحسن محمد بن الحسين بن إبراهيم الأبري كتاباً حافلاً رتبته على أربعة وسبعين باباً، ثم ألف الحاكم أبو عبد الله بن البيع الحافظ مصنفًا جامعًا، ثم صنف الأستاذ الجليل أبو منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي كتابين أحدهما كبير حافل يختص بالمناقب، والآخر مختصر محقق يختص بالرد على الجرجاني الحنفي الذي تعرض لجناب هذا الإمام، ثم صنف الحافظ الكبير البيهقي كتابه في المناقب المشهور، وكتباً آخر في هذا النوع مثل: (بيان خطأ من خطأ الشافعي) وغيره.

ثم صنف الحافظ الكبير أبو بكر الخطيب مجموعاً في المناقب ومختصراً في الاحتجاج بالشافعي، ثم صنف الإمام فخر الدين الرازي كتابه المشهور والمرتب على أبواب وتقاسيم، وصنف الحافظ أبو عبيد الله محمد بن محمد بن أبي زيد الأصبهاني المعروف بابن المقرئ كتابين أحدهما سماه (شفاء الصدور في محاسن صدر الصدور) والآخر مجلد كبير وهو مختصر من (شفاء الصدور) سماه (الكتاب الذي أعده شافعي في مناقب الإمام الشافعي).

وأقوال العلماء الأعلام في عالم تعد شهادات دونها الشهادات العلمية، وهي دلالة على مكانة المشهود له، وبخاصة إذا كان من أصحاب العلم والفضل، ولا يعرف الفضل إلا ذووه؛ لذا سنذكر أقوالاً لأهل العلم الكبار في الإمام الشافعي:

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: قلت لأبي: أي رجل كان الشافعي فإني سمعتك تكثر من الدعاء له، قال: يا بني كان كالشمس للدنيا وكالعافية للناس فهل لهدي من خلف أو منهما عوض؟ وقال أحمد: كان الشافعي من أفصح الناس، وقال: ما أحد مس بيده محبرة ولا قلم إلا وللشافعي في رقبته منة، ولولا الشافعي ما عرفنا فقه الحديث، وكان الفقه ثقلاً على أهله حتى فتحه الله بالشافعي.

قال ابن عبد الحكم: ما رأيت الشافعي يناظر أحداً إلا رحمته، ولو رأيت الشافعي يناظر لك لظننت أنه سبع يأكلك، وهو الذي علم الناس الحجج، وقال محمد بن الحسن: إن تكلم أصحاب الحديث يوماً بلسان الشافعي، وقال أبو ثور: قال لي عبد الرحمن بن مهدي: ما أصلي صلاة إلا وأنا أدعو للشافعي فيها، قال إسحاق بن راهويه: لقيني أحمد بن حنبل بمكة فقال: تعال أريك رجلاً لم تر عيناك مثله فأراني الشافعي قال: فتناظرا في الحديث فلم أر أعلم منه، ثم تناظرا في الفقه فلم أر أفقه منه، ثم تناظرا في القرآن فلم أر أقرأ منه، ثم تناظرا في اللغة فوجدته بيت اللغة وما رأت عيناى مثله قط.

قال عبد الله بن ناجية الحافظ: سمعت ابن وارة يقول: قدمت من مصر فأتيت أحمد بن حنبل فقال لي: كتبت كتب الشافعي، قلت: لا، قال: فرطت ما عرفنا العموم من الخصوص وناسخ الحديث من منسوخه حتى جالسنا الشافعي، قال: فحملني ذلك على الرجوع إلى مصر فكتبتها.

وقال أبو ثور الكلبي: ما رأيت مثل الشافعي ولا رأى مثل نفسه، وقال الحميري: سيد علماء زمانه الشافعي، وقال الفضل بن ديكين: ما رأينا ولا سمعنا أكمل عقلا ولا أحضر فهما ولا أجمع علما من الشافعي، وقال أبو ثور: من زعم أنه رأى مثل محمد بن إدريس في علمه وفصاحته ومعرفته وثباته وتمكنه فقد كذب؛ كان منقطع القرين في حياته فلما مضى لسبيله لم يعتض منه، وقال الإمام أحمد: إن الله يقيض للناس في رأس كل مائة من يعلمهم السنن، وينفي عن رسول الله ﷺ الكذب قال: فنظرنا فإذا في رأس المائة الأولى عمر بن عبد العزيز، وفي رأس المائتين الشافعي.

قال يونس الصديقي: ما رأيت أعقل من الشافعي ناظرته يوما في مسألة ثم افترقنا فلقيني فأخذ بيدي، ثم قال: يا أبا موسى ألا يستقيم أن نكون إخوانا وإن لم نتفق في مسألة، قلت: هذا يدل على كمال عقل هذا الإمام وفقه نفسه فما زال النظراء يختلفون، كان الإمام سفيان بن عيينة إذا جاءه شيء من التفسير أو الفتيا ألقت إلى الشافعي فقال: سلوا هذا الغلام.

وكان الشافعي يوما يحضر مجلس ابن عيينة فحدث ابن عيينة بحديث ((أن رسول الله ﷺ كان معتكفاً فأنته صفية فلما ذهبت ترجع مشى النبي ﷺ معها فأبصره رجل من الأنصار فقال له رسول الله ﷺ: إنها صفية إن الشيطان يجري من الإنسان مجرى الدم)) فقال ابن عيينة: ما فقه هذا الحديث يا أبا عبد الله، فقال الشافعي: لو كان القوم اتهموا رسول الله ﷺ لكانوا بتهمتهم إياه كفارا، ولكن رسول الله ﷺ أدب من بعده فقال: إذا كنتم هكذا فافعلوا هكذا حتى لا يظن بكم، لا أن النبي ﷺ وهو أمين الله في وحيه يتهم، فقال ابن عيينة: جزاك الله خيرا يا أبا عبد الله ما يحيئنا منك إلا ما نحب.

ولا عجب في ذلك فقد كان يعمل ويهتدي وفق توجيهات أمه البارة التي كانت عالمة حافظة وفقهية ؛ فقد استدعيت مرة للشهادة أمام قاضي مكة ومعها امرأة أخرى وأراد القاضي أن يفرق بينها وبين المرأة الأخرى في الشهادة لسمع كل منهما على حدة ، فاعترضت وطلبت إلى القاضي أن تكون شهادتها وشهادة المرأة الأخرى بحضور كليهما ، واستدلت على ذلك بقوله تعالى : ﴿ الشَّهَدَاءُ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ﴾ [البقرة : ٢٨٢].

يقول الشافعي : أخذت من محمد بن الحسن وقر بعير ؛ أي حمل بعير من سماعه عن أبي حنيفة ؛ أي لو جمعت العلم الذي أخذته منه في كتب فإن هذا الكتب تبلغ حمل بعير ؛ وكل ما فيها ليس فيه شيء من عندي كله أخذته سماعاً من محمد بن الحسن انظروا إلى تواضع الشافعي الذي ما حال بينه وبين هذه الكلمة المكانة العالية التي تبوأها فقد تقدم ربما على محمد بن الحسن وهو المجتهد المطلق ما قال في نفسه : ماذا سيقول الناس عني لو سمعوا أنني تلميذ محمد بن الحسن ، وهذا من باب ذكر فضل لأهل الفضل.

وقد ملأ الشافعي كتابه (الرسالة) مناقشات طريفة جداً بينه وبين محمد بن الحسن الشيباني ملئت علماً ، وكان محمد بن الحسن يقدره تقديراً عظيماً ، ولا يؤثر مجلسه مع الإمام الشافعي أي مجلس ، وقد حصل أن اتفق يوماً أن الإمام الشافعي كان ذات مرة متجهاً إلى بيت محمد بن الحسن ليتدارس معه العلم وليأخذ منه ، ولكن محمد بن الحسن كان متجهاً إلى الموعد الذي كان قد ارتبط به مع الخليفة فأثر مجلس الشافعي وتخلف عن مجلس الخليفة.

وكان من هؤلاء أحمد بن حنبل الذي كان تلميذ للإمام ابن عيينة إمام الحديث في عصره في المسجد الحرام ، وابن عيينة كان يروي جل أحاديثه عن الزهري وهو أعلى الأسانيد فكان الناس يغشون مجلسه ، ولكن الإمام أحمد لما علم بمجلس

الشافعي وسمع منه ترك مجلس ابن عيينة وأصبح يغشى مجلس الشافعي، فلما سئل عن ذلك قال: إنك إن فاتك الحديث بعلو تجده بنزول ولا يضرك ذلك، أما إن فاتك عقل هذا الفتى يقصد الشافعي فإني أخاف أن لا تجده إلى يوم القيامة، ما رأيت أحداً أفقه بكتاب الله تعالى من هذا الفتى القرشي، وكان أحمد يقول: كان الفقه مقفلاً على أهله حتى فتحه الله للإمام الشافعي.

وفاة الإمام الشافعي:

فقد ظل الإمام الشافعي في مصر لم يغادرها يلقي دروسه في حلقاته المباركة ويلتف تلاميذه حوله حتى لقي ربه في آخر يوم من رجب سنة أربع ومائتين.

ومن أقواله وآرائه الماثورة عنه أنه حذر من علم الكلام الذي انتشر في زمنه، ورأى فيه ذنباً من أعظم الذنوب، فقال: لأن يبتلى المرء بكل ما نهى الله عنه ما عدا الشرك خير له من النظر في الكلام، وهو أول من استعمل كلمة النص في المدلول الأصولي المعروف، وأول من استدل على الإجماع بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُ الْهُدَىٰ﴾ [النساء: ١١٥].

ومن أقواله: إنه يقول بعدم نسخ الكتاب بالسنة ونسخ السنة بالكتاب، وهو يقول: الكتاب ينسخ الكتاب والسنة تنسخ السنة، ومن أقواله الماثورة عنه ما رواه الأصمعي قال: قال الشافعي: أصل الكلام الثبوت وثمرته السلامة، وأصل الورع القناعة وثمرته الراحة، وأصل الصبر الحزم وثمرته الظفر، وأصل العمل التوفيق وثمرته النجاح، وغاية كل أمر الصدق.

وقال الشافعي أيضاً: العالم يُسأل عما يعلم وعما لا يعلم؛ فيثبت ما يعلم ويتعلم ما لا يعلم، والجاهل يغضب من التعلم ويأنف من التعليم، وعن محمد

بن يحيى بن حسان قال: سمعت الشافعي يقول: العلم علمان؛ علم الدين وهو الفقه وعلم الدنيا وهو الطب، وما سواه من الشعر وغيره فعناء وعيب.

وعن الربيع قال: قلت للشافعي: من أقدر الفقهاء على المناظرة؟ قال: من عود لسانه الرقد في ميدان الألفاظ لم يتلعثم إذا رمقته العيون، وقال: آلات الرياسة خمس؛ صدق اللهجة وكتمان السر والوفاء بالعهد وابتداء النصيحة وأداء الأمانة.

وعن الربيع قال: سمعت الشافعي يقول: من استغضب فلم يغضب فهو حمار، ومن استرضي فلم يرض فهو شيطان.

مؤلفات الإمام الشافعي:

فقد سبق أن ذكرنا بعضاً منها، ومؤلفات الإمام الشافعي وكتاباته أكثر من أن تحصى، وذلك لتفرقها هنا وهناك حملها عنه أصحابه بالعراق والحجاز ومصر قال: أنفقت ستين ديناراً على كتب محمد بن الحسن ثم تدبرتها فوضعت إلى جنب كل مسألة حديثاً، قال ابن حجر يعني رداً عليه: وكان الشافعي يملئ أحياناً وكثيراً ما تجدد في (الأم) أملئ علينا الشافعي وهو أول من صنف في علم فضائل القرآن فصنف (منافع القرآن) وله كتاب (الأسماء والقبائل في اختلاف العراقيين) يذكر فيها المسائل التي اختلف فيها أبو حنيفة وابن أبي ليلى فتارة يختار إحداها ويزيف الأخرى، وتارة يزيّفهما ويختار غيرهما وهو كتاب لطيف كذا في (طبقات الشافعي).

وكتاب (الأم) جمعه البويطي ولم يذكر اسمه، وقد نسب إلى ربيع بن سليمان المرادي قد بوبه الإمام الربيع بن سليمان المرادي فنسب إليه دون من صنفه وهو

البويطي فإنه لم يذكر نفسه ولا نسبته إلى نفسه كما قال الغزالي في (الإحياء) فسرّه وبوبه ورتبه على المسائل والأبواب الشيخ شمس الدين محمد بن أحمد بن اللبان الشافعي المتوفى سنة تسع وأربعين وسبعمائة، وله الكتاب الجديد وهي (الرسالة) التي كتبها بمصر، والكتاب القديم وهي (الرسالة) التي كتبها قبل قدومه مصر رواه الكرابيسي عنه.

وهناك (مسند الشافعي) ورتبه الأمير سنجر بن عبد الله علم الدين الجازولي المتوفى سنة خمس وأربعين وسبعمائة وشرحه في مجلدات، وشرحه أبو السعادات المبارك بن محمد المعروف بابن الأسير الجزري المتوفى سنة ست وستمائة وسماه كتاب (شافى العي في شرح مسند الشافعي) وانتخبه شيخ زين الدين عمر بن محمد الشماع الحنفي وسماه (المنتخب المرضي للمسند الشافعي) وشرحه آخرون.

وللشافعي كتاب (الحجة) و(الحجة) هي كتاب الشافعي القديم في الفقه حمله عنه البغداديون، وأشهرهم الزعفراني والكرابيسي، وله كتاب (المقصود في الفقه) رواه عنه الزعفراني والربيع بن سليمان، وكتب أخرى ذكرناها عن الإمام الشافعي.

ترجمة الإمام إسحاق الشاشي، وأبي حامد المروزي، والقفال الشاشي

عناصر الدرس

- العنصر الأول : التعريف بالإمام إسحاق الشاشي ١٢٣
- العنصر الثاني : ترجمة أبي حامد المروزي ١٢٧
- العنصر الثالث : الإمام القفال الشاشي الكبير ١٣٣

التعريف بالإمام إسحاق الشاشي

بعض المدن التي ينتسب إليها هؤلاء الأعلام:

أولاً: التعريف بمدينة مرو:

ومرو مدينة كبيرة، وناحية واسعة يشق النهر في طرفها كثيرة الخيرات، وجامعها في السوق أيضاً، تُظلل في الصيف ومدنها دزة، وهي كبيرة طيبة يشقها النهر، وجامعها في السوق أيضاً، ومن مدنها قصر أحنف، والنهر على حافتها أيضاً وجامعها في السوق، وحسه ولوكره مدينتان عامرتان رحبتان وكذلك من مدنها مرو الروز وسرخس، وإنما ذكرت مرو الروز، وسرخس، وأضيفت إلى مرو؛ لأن مرو هي أم القرى بأقاليم الأعاجم، وأحق بنواحيها، وأن يُضاف إليها ما يتنازع فيه، كذا قال المقدسي في (أحسن التقاسيم).

أما مرو الشاهيجان؛ فهي مرو العظمى أشهر مدن خراسان، نص عليه الحاكم أبو عبد الله النيسابوري في (تاريخ نيسابور)، وقد ألف كتابه في فضائل نيسابور إلا أنه لم يقدر على دفع فضل هذه المدينة والنسبة إليها مروزي على غير قياس.

والثوب مَرَوِي على القياس، أما معنى لفظ مرو فإنه بالعربية الحجارة البيض التي يُقْتَدَح بها، قال ياقوت: ثم لم أرَ بها من هذه الحجارة شيئاً البتة، وأما الشاهيجان: فهي فارسية، معناها: نفس السلطان؛ لأن الجان هي النفس، أو الروح، والشاه هو السلطان؛ سميت بذلك لجلالته عندهم.

ثانياً: مدينة شاش:

وهي ناحية من وراء نهر سيحون، متاخمة لبلاد الترك، وكانت أكبر ثغر في وجه الترك، وكانت من أنزه بلاد الله، وأكثرها خيراً، وكانت عامة دورهم يجري فيها الماء، وخربت في زمان السلطان محمد خوارزم شاه؛ بسبب اختلاف عساكره، وعساكر خطأ، فقتل ملوكها، وجلى أهلها عنها لعجزه عن ضبطها، فبقيت تلك الديار، والأنهار والأشجار، والأزهار خاوية على عروشها؛ وذلك قبل ورود التتار. ويُنسب إليها عدد كبير من العلماء منهم أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل القفال الشاشي.

ترجمة للإمام إسحاق الشاشي:

المتوفى سنة خمس وعشرين وثلاثمائة، وهو إسحاق ابن إبراهيم أبو يعقوب الخراساني الشاشي، الحنفي، كنيته: أبو يعقوب، انتقل من مدينة الشاش وراء نهر سيحون إلى مصر، وولي القضاء في بعض أعمالها، وتوفي بها، ذكره ابن يونس في (الغرباء) الذين قدموا مصر، وكان يتفقه على مذهب أبي حنيفة، وكان فقيهاً، وكان يتصرف مع قضاة مصر، ويلي قضاء بعض أعمال مصر، وكُتبت عنه حكايات وأحاديث.

وكان يروي كتاب (الجامع الكبير) للإمام محمد بن الحسن، عن زيد بن أسامة، عن أبي سليمان الجوزجاني، عن محمد بن الحسين، وكان ثقةً توفي بمصر سنة خمس وعشرين وثلاثمائة - كما ذكرت - ومن آثاره كتاب (أصول الفقه)، ويُعرف بـ (أصول الشاش)، وليس هو كتاب (أصول الشاشي) المشهور المتداول المطبوع، كما سيأتي في بيان من يُشبهه بهذا الإمام.

قال في (هدية العارفين): الشاشي إسحاق بن إبراهيم السمرقندي نزيل مصر، توفي بها سنة خمس وعشرين وثلاثمائة، له أصول الشاش، وذكر في هدية العارفين أنه مطبوع في الهند، قال في (معجم المطبوعات): الشاشي إسحاق بن إبراهيم السمرقندي شيخ أصحاب أبي حنيفة، وعالمهم في زمانه، وأخطأ صاحب (هدية العارفين) إذ نسبته إلى مذهب الشافعي، ونسبته الحقيقة إلى مذهب أبي حنيفة.

الحديث على من يشتبه اسمه باسم إسحاق الشاشي أبي يعقوب:

ومن يشتبه به في الاسم: أحمد بن محمد بن إسحاق الشاشي، أبو علي نظام الدين، وهو فقيه حنفي أيضاً، توفي سنة أربع وأربعين وثلاثمائة، وله كتاب (الخمسين في أصول الدين)، يعني: أصول الفقه، فيشتبه باسمه؛ فإن فيه إسحاق الشاشي، ويشتبه أيضاً كتابه بكتابه، فلهذا الأخير كتاب (أصول الشاشي) أيضاً، وهو الكتاب المشهور، لكن كنية هذا أبو علي، وكنية من ترجم له في هذه المحاضرة أبو يعقوب.

وأبو علي الشاشي من تلاميذ أبي الحسن الكرخي النابهي، فقد أثنى عليه، وقال: ما جاءنا أحد أحفظ من أبي علي، سكن الشاشي بغداد ودرس بها، وقد طبع كتابه هذا عدة طبعات، ومنها طبعة دار الكتاب العربي بيروت سنة ألف وأربعمائة واثنين، وبهامشه (عمدة الحواشي) للكنكوهي.

يقول الشيخ خليل الميس في المقدمة لهذا الكتاب: من المتون المعتمدة في هذا الفن تناوله العلماء سلفاً وخلفاً بالشروح، وأقبل عليه طلبة العلم بالتحصيل؛ فذاع صيته، ومن شروح هذا الكتاب الأخير، وهو كتاب أبي علي الشاشي، (شرح

المولى محمد بن الحسن الخوارزمي) المتوفى سنة إحدى وثمانين وسبعمائة، وكتاب (حصول الحواشي على أصول الشاشي) لمحمد حسن المكنى بأبي الحسن بن محمد السنهلي الهندي، وكتاب (عمدة الحواشي) للمولى محمد فيض الحسن الكنكوهي، وهو مطبوع مع أصول الشاشي المذكور. و(تسهيل أصول الشاشي) للشيخ محمد أنور البدخشاني، وهذا مطبوع بإدارة القرآن، والعلوم الإسلامية كراتشي.

وممن يُشتبه به أيضاً أبو بكر محمد بن أحمد الشاشي الشافعي، وهو محمد بن أحمد بن الحسين بن عمر الشاشي، كنيته أبو بكر، ووُلِدَ "بمايا فرقين"، وتفقه بها على أبي عبد الله محمد بن بيان الكازاروني، وعلى القاضي أبي منصور الطوسي صاحب أبي محمد الجويني، والد إمام الحرمين. ودخل بغداد، ولازم أبا إسحاق الشيرازي، وقرأ على أبي نصر ابن الصباغ كتاب (الشامل).

وسمع الحديث من أبي جعفر محمد بن أحمد بن المسلمة، وأبي الغنائم عبد الصمد بن علي بن المأمون، والقاضي أبي علي محمد بن الحسين بن الفراء وغيرهم، وسمع "بمايا فرقين" من شيخه الكازاروني وحدث، وسمع منه جماعة من الحفاظ، وكان من الأئمة الأعلام، وفقهاء الإسلام، مرجوعاً إليه في الفتاوى والأحكام، ومعرفة الحلال والحرام، وقد صنف في المذهب عدة مصنفات مشهور. قال أبو بكر الشاشي: رأيت كأني أنشد هذه الأبيات في النوم من غير أن تكون على ذكري:

قد نادت الدنيا على نفسها ❖ لو كان في العالم من يسمع
كم واثق بالعمر أفتئنه ❖ وجامع بدئت ما يجمع

وحدث محمد بن عبد الله القرطبي الفقيه، قال: حضرت عند الإمام أبي بكر الشاشي، وقد أُغمي عليه في مرضه، فلما أفاق أحضروا له ماء ليشربه، قال: لا أحتاجه منذ سقاني الآن ملكٌ شربة أغنتني عن الطعام والشراب ثم مات، ومولده: كان في يوم الأحد سابع المحرم سنة سبع وعشرين وأربعمائة، وتوفي ليلة السبت خامس عشر شوال سنة سبع وخمسمائة ودُفن يوم السبت.

ترجمة أبي حامد المروزي

نتقل الآن إلى الحديث عن ترجمة أبي حامد المروزي أو المروروزي:

وهو الإمام أحمد بن بشر بن عامر وقال الشيخ أبو إسحاق، أحمد بن عامر بن بشر، القاضي أبو حامد المروروزي، ويُخفف المروزي، وصحح النووي الأول، يعني كونه أحمد بن بشر بن عامر، وقال في (تهذيب الأسماء واللغات) اسم القاضي أبي محمد هذا: "أحمد بن بشر بن عامر" القاضي العامري المروروزي، ثم البصري، وهذا الذي ذكرناه من أن اسمه أحمد بن بشر بن عامر هو الصواب، كذا ذكره الحافظان عبد الغني المصري، وأبو نصر بن ماکولا، وآخرون، وذكره الشيخ أبو إسحاق في (الطبقات) غلطاً، فقال: أحمد بن عامر بن بشر، وغلطه العلماء في ذلك، ونسبوه إلى السهو فيه.

قال أبو إسحاق: صحب القاضي أبو حامد أبا إسحاق المروزي، وتوفي في سنة ثنتين وستين وثلاثمائة، ونزل البصرة، ودرّس بها، وصنف (الجامع في المذهب)، و(شرح المختصر) للمزني، وصنف في أصول الفقه، وكان إماماً لا يُشقُّ غباره، وعنه أخذ فقهاء البصرة - رحمه الله - وسيأتي في جهوده في نشر المذهب.

وتكرر ذكر القاضي أبي حامد في كتاب (المهذب) للشيرازي، وكتاب (الروضة) للإمام النووي، ولا ذكر لهم في كتاب (الوسيط) للإمام الغزالي، وكتابه (الجامع) من أنفس الكتب، قال الذهبي: شيخ الشافعية أبو حامد أحمد بن بشر بن عامر المروزي مفتي البصرة وصاحب التصانيف.

وقال المطوعي: صدر من صدور الفقه كبير، بحر من بحار العلم غزير، قال: وكتابه الموسوم بالجامع أمدح له من كل لسان ناطق؛ لإحاطته بالأصول والفروع وإتيانه على النصوص والوجوب، فهو لأصحابنا عمدة من العمدة، ومرجع في المشكلات والعقد.

وقال العبادي: إنه من أنجب أصحاب أبي علي بن خيران مات سنة اثنتين وستين وثلاثمائة، نقل الرافعي عنه في التيمم، ثم في المسح على الخف، ثم في أول صفة الصلاة، ثم كرر النقل عنه.

والمروزي: بالذال المعجمة، نسبة إلى مرو الروذ، وأكثر ما يُقال فيه المروزي وربما قيل فيه المروذ، وله أقوال في الأصول كثيرة، ونقل المصنفون عنه في الأصول نقولاً كثيرة، فنقل عليه الإمام الزركشي في (البحر) وابن السمعاني في القواطع وغيرهم.

ونقل المصنفون عنه أقوالاً، وتعريفات، وفروقات، وتحريرات نافعة، فمن ذلك قوله في تعريف النص: النص: ما عَرِيَ لفظه عن الشاردة، وخلص معناه من الشبهة، حكاه القاضي أبو الطيب وابن الصباغ عن القاضي أبي حامد المروزي.

وفي مفهوم اللقب قال: وهو تعليق الحكم بالاسم العلم، نحو: قام زيد، أو اسم نوع نحو: في الغنم زكاة، فلا يدل على نفي الحكم عما عداه، وقد نص عليه الشافعي كما قال في (البرهان).

وقال الأستاذ أبو إسحاق: لم يختلف قول الشافعي وأصحابه فيه، وخالف فيه أبو بكر الدقاق وبه اشتهر، وزعم ابن الرفعة وغيرهم: أنه لم يقل به من أصحابنا غيره، وليس كذلك؛ فقد قال سليم في التقرير يعني سليم الرازي: سار إليه الدقاق، وغيره من أصحابنا ورأيت في كتاب ابن فورك حكايته عن بعض أصحابنا في المقالة، وهو الأصح.

وقال الكيا الطبري في (التلويح): إن أبا بكر بن فورك كان يميل إليه، ويقول: إنه الأظهر، والأقيس، وحكى السهيلي في نتائج الفكر عن أبي بكر الصيرفي، ولعله تحرف عليه بالدقاق، ونقله عبد العزيز في التحقيق عن أبي حامد المروزي، والمعروف عن أبي حامد المروزي إنكار القول بالمفهوم مطلقاً سواء كان لقباً أو غير لقب.

وقال إمام الحرمين في أوائل المفهوم في (البرهان): ما سار إليه الدقاق سار إليه طوائف من أصحابنا، نقله أبو الخطاب الحنبلي في (التمهيد) عن منصوص أحمد قال: وبه قال مالك وداود، وبعض الشافعية انتهى.

وكذلك قال في حكم فعل النبي ﷺ إن لم تُعلم صفته في حقه، فتنقسم إلى قسمين: الأول أن يظهر فيه قصد القربى، قال إمام الحرمين في (البرهان) فذهبت طوائف من المعتزلة إلى حملها على الوجوب. وبه قال ابن سريج، وابن أبي هريرة من أصحابنا، وذهب آخرون إلى أنه لا يدلُّ على الوجوب، ولكن يقتضي الاستحباب، قال: وفي كلام الشافعي ما يدلُّ عليه، وحكاه غيره عن القفال، وأبي حامد المروزي، فكأنه يقول في فعل النبي ﷺ إن لم تُعلم صفته في حقه؛ إنه إن ظهر فيه قصد القربى حُمِلَ على الاستحباب.

وللقاضي أبي حامد المروزي في حكم قياس الشبه قول: وهو أنه حجة بشرط ألا يوجد شيء أشبه به منه، وقد قال القاضي أبو حامد المروزي في (أصوله): إنا لا

نعني بقياس الشبه أن يُشبه الشيء بالشيء من وجهٍ أو من أكثر من وجه ؛ لأنه ليس في العالم شيء إلا وهو يشبه شيئاً آخر من وجه أو أكثر من وجه ، لكن يعتبر ألا يوجد أشبه به منه ، فلا يوجد شبه من الموضوع بالتميم ، وكذا القصاص في الطرف بالقصاص في النفس أو على العكس ، وهذا لأن إلحاق الشيء بنظائره كإدخاله في سلكه أصل عظيم ، فإن لم يكن شيء أشبه به منه لم يكن بد من إلحاقه به.

قال ابن السمعاني : وهذا الذي قاله القاضي أبو حامد تقريب حسن ، وهو عائد إلى ما ذكرناه ، قال : وينبغي الاعتناء أولاً بالمعاني ؛ فإن أعذرت ، وأعوزت ؛ فحينئذ ينبغي الرجوع إلى قياس الشبه على الطريقة السابقة ؛ فلا بأس بذلك انتهى.

وفي معنى ما قاله أبو حامد ، ما قاله بن السمعاني في (القواطع) من القول بقياس الشبه ، ويُنَّ أنه يفيد غلبة الظن ، وقال : لا ينكره إلا معاند ، ثم قال : والحاصل أن التأثير لا بد منه ، إلا أن التأثير قد يكون بمعنى ، وقد يكون بحكم ، وقد يكون بغلبة شبه ، فإنه رب شبه أقوى من شبه آخر ، وأولى بتعليق الحكم به لقوة أمارته ، والشبه يعارضه شبه آخر ، وربما ظهر فضلُ قوة أحدهما على الآخر ، وربما يخفى ، ويجوز رجوع الشبهين إلى أصل واحد ، ويجوز إلى أصليْن ؛ فلا بد من قوة نظر المجتهد في هذا الموضع.

وهذا الذي قاله محل وفاق بين القائلين بقياس الشبه ؛ في أنه لا يرجع إليه إلا عند تعذر قياس العلم ، وهو في الحقيقة قول من قال : إنه لا يُرجع إليه إلا عند الضرورة ، وكذلك له كلام فيما إذا نُقل عن مجتهد قولان متعاقبان ، والمنقول عنه أن المتأخر عنهما يكون هو قول الإمام المستمر ، ويكون قول المتقدم مرجوعاً

عنه ، وإن لم يتعاقبا بأن قالهما معاً فقلوله منهما المستمر ما ذكر فيه ما يشعر بترجيحه على الآخر ، فقلوله هذا أشبه ، وكتفريعه عليه ، وإن لم يذكر ذلك فهو متردد بينهما.

ووقع هذا التردد للإمام الشافعي - رحمه الله - في بضعة عشر مكاناً ستة عشر أو سبعة عشر ، كما تردد فيه القاضي أبو حامد المروزي ، وهو دليل على علو شأنه علماً وديناً. أما علماً فلأن التردد من غير ترجيح ينشأ عن إمعان النظر الدقيق حتى لا يقف على حاله ، وأما ديناً ؛ فإنه لم يبال بذكره ما يتردد فيه إن كان قد يُعاب في ذلك عادة بقصور نظره كما عابه به بعضهم.

قال ابن السبكي : والأصح الترجيح بالنظر ، فما اقتضى النظر ترجيحه منهما كان هو الراجح ؛ لأن القوة تنشأ عن الدليل ؛ فإن وقف عن الترجيح فالوقف على الحكم برجحان واحد منهم ، وإذ نقل قول الشافعي في سبع عشرة مسألة فيها قولان كما ذكره الشيخ أبو إسحاق الشيرازي ، عن الشيخ أبي حامد ، أو في بضعة عشرة ؛ ست عشر أو سبعة عشرة كما قال القاضي أبي حامد المروزي ، أو في ست عشرة كما نقله القاضي أبو الطيب عن الأصحاب ، أو فيما لا يبلغ عشرًا كما نقله الباقلاني في (مختصر التقريب). عن المحققين حُمل على أن للعلماء قولين فيها ، فقال بعضهم بذا ، وبعضه بذا ، فيحكي قوله.

وفائدة ذكر القولين ألا يتوهم من أراد من المجتهدين الذهاب إلى أحدهما أنه خارق للإجماع.

وقيل : فائدة ذلك التنبيه على أن ما سواهما لا يؤخذ به ؛ فيطلب ترجيح أحدهما على الآخر ، يعني : أحد القولين على الآخر ، أو يحتملهما لوجود تعادل الدليلين عنده ، وأياً ما كان ؛ فلا يُنسب إليه شيء منهما ذكره الإمام الرازي وأتباعه.

وللإمام أبي حامد المروزي في الأشياء قبل ورود الشرع رأي، ورأيه فيها: أنها على الإباحة، وبه قال أيضاً أبي الحسن التميمي القاضي أبي يعلى في مقدمة المجرد، وأبو الفرج الشيرازي، وأبو الخطاب والحنفية، والظاهرية، وابن سريج وغيرهم؛ وتعليل ذلك أن خلقها لا لحكمة عبث، ولا حكمة إلا انتفاعنا بها؛ إذ هو خالٍ عن المفسدة.

وقال القاضي أبو حامد المروزي: أنه لا ربا في الزعفران، قال الشيخ محيي الدين النووي في (تهذيب الأسماء): أبو حيان التوحيدي من أصحابنا المصنفين، من غرائب: أنه قال في بعض رسائله لا ربا في الزعفران، ووافقه عليه القاضي أبي حامد المروزي، والصحيح: تحريم الربا فيه.

ومن أفاد من الإمام أبي حامد المروزي سماه حادي خليفة (التنبية في فروع الشافعية)، وقال هو أحد الكتب الخمسة المتداولة بين الشافعية وأكثرها تداولاً، أخذه من تعليقه الشيخ أبي حامد المروزي وله أيضاً شروح كثيرة، واختصره قوم، ونظم محتوياته آخرون.

ومن تلاميذ أبي حامد المروزي: الحسن الهمداني المتوفى سنة خمس وأربعمائة، واسمه الحسن بن الحسين بن حُمَكان الهمداني، كنيته أبو علي، وهو فقيه مؤرخ محدث، درس الفقه على أبي حامد المروزي، وكتب الحديث بالبصرة، وروى عنه أحمد بن علي الثوري ومحمد بن جعفر الأسد آبادي، والأزهري.

ومن تلاميذه: أيضاً أبو فياض محمد بن الحسن البصري الشافعي، نزيل بغداد المتوفى سنة خمس وثمانين وثلاثمائة، ومن آثاره - من آثار أبي فياض - (اللاحق على الجامع)، ومن تلاميذه: أيضاً يوسف الكجي، المتوفى سنة خمس وأربعمائة، وهو يوسف بن أحمد بن يوسف بن كج الكجي الدينوري الشافعي، وكنيته أبو القاسم، وهو فقيه من القضاة، صحب أبي الحسن بن القطان، وحضر مجلس الداركي، وأبي حامد المروزي.

ورحل الناس إليه ، وقتله العيارون -يعني : الحرامية- بالدينور في سبع وعشرين من رمضان من السنة التي ذكرناها ، وهي سنة خمس وأربعمئة ، وله تصانيف كثيرة منها : (التجريد).

ومن يُشتبه بصاحب الترجمة هنا : أحمد بن الحسين بن علي أبي حامد المروزي ، ويُعرف بابن الطبري الحنفي ، كان أبوه من أهل همذان ، وسمع أحمد بن الخضر المروزي ، وأحمد بن محمد بن عمر المنكري ، ومحمد بن عبد الرحمن الدهولي ، وغيرهم. قال الخطيب : وكان أحد العبّاد المجتهدين ، والعلماء المتقنين ، حافظاً للحديث بصيراً بالأثر.

ورد بغداد في حدّاته فتفقه بها ، ودرس على أبي الحسن الكرخي مذهب أبي حنيفة ، ثم عاد إلى خراسان ؛ فولّي بها قضاء القضاة وصنف الكتب وروى ، ثم دخل بغداد وقد علت سنه فحدث بها ، وكتب الناس عنه ، ووثقه البرقاني ، وعن أبي سعد الإدريسي أنه قال : أحمد بن الحسين أبو حامد القاضي المروزي ، ويُعرف بالهمذاني كان أصله من همذان ، تولى قضاء بخارى ونواحيها ، وكان من الفقهاء الكبار لأهل الرأي ، كتب الحديث الكثير ، وخرج وصنف التاريخ ، وكان متقناً ثبتاً في الحديث والرواية ، سكن بخارى ، ومات بها سنة سبع وسبعين وثلاثمئة.

الإمام القفال الشاشي الكبير

والإمام القفالي الشاشي الكبير هو محمد بن علي بن إسماعيل القفال الشاشي الفقيه الشافعي إمام عصره ، كان فقيهاً محدثاً أصولياً لغوياً شاعراً ، لم يكن بما وراء النهر مثله في وقته للشافعية ، رحل إلى خراسان ، والعراق ، والحجاز ، والشام والنجف.

وصار ذكره في البلاد، صنف في الأصول والفروع، وسمع من ابن خزيمة ومحمد بن جرير، وعبد الله المدائني، ومحمد بن محمد الباغندي، وأبي القاسم البغوي، وسمع من أبي عروبة الحراني وطبقته.

قال القزويني: وهو الذي أنشأ علم المناظرة، وأظهر مذهب الشافعي ببلاد ما وراء النهر، وكان أول أمره قفلاً، يعني: يصنع القفال، عمل قفلاً وزئنه دائق مع الفراشة والمفتاح، فتعجب الناس من حدقه، واختار مذهب الشافعي وعاد إلى ما وراء النهر وانتشر فقه الشافعي بما وراء النهر مع غلبة الحنفية هناك، وكان علامة في التفسير، والفقه، والأدب والجدل والأصول.

قال أبو إسحاق في (الطبقات): توفي سنة ست وثلاثين وثلثمائة، وهو وهم، ولعله تصحف عليه ثلاثين بستان؛ فإن الصحيح وفاتهم سنة خمس وستين وثلثمائة؛ لأن الحاكم والسمعاني أرخاه في هذه السنة، وكان مولده سنة إحدى وتسعين ومائتين.

وقال أبو إسحاق: إنه أراد أن يدرس على ابن سريج فلم يلحقه؛ لأنه رحل من الشاش إليه سنة تسع وثلثمائة، وابن سريج مات سنة ست وثلثمائة، وهو أول من صنف الجدل الحسن من الفقهاء، فهو الذي أنشأ علم المناظرة، وأظهر مذهب الشافعي ببلاد ما وراء النهر. وله شرح على رسالة الإمام الشافعي، وله كتاب في أصول الفقه، وعنه انتشر مذهب الشافعي في بلاده، وهو صاحب وجه في المذهب ومن غرائب وجوهه: ما نقله عنه الشيخ محيي الدين النووي في (الروضة): أن المريض يجوز له الجمع بين الصلاتين بعذر المرض، وأنه استحب أن الكبير يعق عن نفسه، وقد قال الشافعي: لا يعق عن كبير.

وروى عنه الحاكم وابن منده وغيرهم، وروى عنه ابنه القاسم، وابنه القاسم هذا هو مصنف (التقريب) الذي نقل عنه صاحب (النهاية) الجويني، و(الوسيط)

و(البسيط) للإمام الغزالي، وقد ذكره الغزالي في الباب الثاني من كتاب الرهن، لكنه قال: أبو القاسم، وهو غلط، وصوابه القاسم.

وقال العجلي في (شرح مشكلات الوجيز والوسيط) في الباب الثالث من كتاب التيمم: إن صاحب (التقريب) هو أبو بكر القفال، وقيل: إنه ابنه القاسم؛ فلهذا يُقال صاحب (التقريب) على الإبهام.

قال القاضي شمس الدين، وابن خلكان: ثم رأيت في شوال من سنة خمس وستمئة في خزانة الكتب من مدرسة العادلية بدمشق كتاب (التقريب) في ست مجلدات، وهو من حساب عشر مجلدات، وكتب عليه: إنه من تصنيف أبي الحسن القاسم بن أبي بكر القفال الشاشي، وهذا التقريب غير التقريب الذي لسليم الرازي، فإني رأيت خلقاً كثيراً من الفقهاء يعتقدونه هو؛ فلهذا نهت عليه، و(تقريب) ابن القفال قليل الوجود.

وللقفال أيضاً (دلائل النبوة) و(محاسن الشريعة) وهو القفال الكبير، والصغير هو المروذي الذي تُوفي بعد الأربعمئة.

والأول: هو القفال الكبير يتكرر ذكره في التفسير والحديث، والأصول والكلام.

والثاني: الذي هو القفال الصغير المروذي يكثر، ويتكرر ذكره في الفقهيات، وقال الحاكم: كان القفال شيخنا أعلم من لقيته من علماء العصر.

وفي حكم الأشياء قبل ورود الشرع إن لم يقض العقل في بعضٍ منها لخصوصه، بأن لو يدرك العقل فيها شيئاً من مصلحة أو مفسدة، كأكل الفاكهة؛ فاختلف فيه لعموم دليله على أقوال، فثالثها لهم الوقف على الحظر والإباحة، أي: لا يُدرى أنه محظور أو مباح؛ مع أنه لا يخلو عن واحد منهما؛ لأنه إمام ممنوع منه، فمحظور، أو لا؛ فمباح.

ودليل الحظر: أنَّ الفعلَ تصرفٌ في ملك الله بغير إذنه؛ إذ العالم أعيانه ومنافعه ملكٌ لله تعالى، ودليل الإباحة أن الله تعالى خلق العبد، وما ينتفع به، فلو لم يبح له كان خلقه عبثاً، أي: خالياً عن الحكمة، ووجه الوقف عنهما تعارض دليليهما.

ونُقل عن القاضي أبي بكر الباقلاني من أن قول بعض فقهاءنا، أي: كابن أبي هريرة بالخطر، وبعضهم بالإباحة في الأفعال قبل ورود الشرع؛ إنما هو لغفلتهم عن تشعب ذلك عن أصول المعتزلة؛ للعلم بأنهم ما ابتغوا مقاصدهم، وأنَّ قول بعض أئمتنا كالأشعري فيها بالوقف مراده نفي الحكم فيها.

وها هنا فائدة جلية: وهو أنَّ ابن السبكي ذكر في (طبقات الشافعية الكبرى) عند ترجمة القفال الكبير، أحد أئمة الشافعية الكبار: إن مذاهب تحكي عن هذا الإمام في الأصول أقوالاً لا تصح إلا على قواعد المعتزلة، حتى إن أبا سهل الصعلوكي سئل عن تفسيره، فقال: قدسه من وجهٍ ودينه من وجه، أي: دنسه من جهة نصره مذهب الاعتزال.

قال المصنف: وكنت أغتبط بكلام رأيته للقاضي أبي بكر في (التقريب والإرشاد)، وللأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني في تعليقه في أصول الفقه في مسألة شكر المنعم، وهو أنهما لما حكيا القول بالوجوب عقلاً، عن بعض عقلاء الشافعية من الأشعرية، قال: اعلم أن هذه الطائفة من أصحابنا ابن سريج وغيره كانوا قد برعوا في الفقه، ولم يكن لهم قدمٌ راسخ في الكلام، وطالعوا على الكبر كتب المعتزلة فاستحسنوا عباراتهم.

وقولهم: يجب شكر المنعم عقلاً؛ فذهبوا إلى ذلك غير عالمين بما تؤدي إليه هذه المقالة من قبيح المذهب، قال: وأما القفال فقد قال في حقه الحافظ ابن عساكر:

إنه كان مائلاً عن الاعتدال قائلاً بالاعتزال في أول أمره، ثم رجع إلى مذهب الأشعرية.

وذكر الشيخ أبو محمد الجويني: أن القفال أخذ علم الكلام عن الأشعري، وأن الأشعري كان يقرأ عليه الفقه.

ومن يُشتبه به من أهل العلم عبد الله بن أحمد المروزي أبو بكر القفال فقيه شافعي، كان وحيدَ زمانه فقهًا وحفظًا وزهدًا، كثير الآثار في مذهب الإمام الشافعي، وله من المصنفات (شرح فروع محمد بن الحداد المصري في الفقه)، وكانت صناعته عمل الأقفال، قبل أن يشتغل بالفقه، وربما قيل له القفال الصغير للتمييز بينه وبين القفال الشاشي محمد بن علي، وتوفي في سجستان سنة سبع وعشرين وثلاثمائة.

ومن أقوال القفال في علم الأصول: أنه يقول: إن العقل موجب لورود التعبد بالقياس.

وفي تعريف النسخ في اللغة قال: إنه يطلق بمعنى الإزالة، ومنه يُقال: نسخت الشمس الظل، أي: أزالته، ونسخت الريح أثر المشي، أي: أزالته، والإزالة: هي الإعدام، وقد يُطلق بمعنى نقل الشيء وتحويله من حالة إلى حالة مع بقاءه في نفسه، ومنه تحول ما في الخلية من النحل والعسل إلى أخرى، ومنه تناسخ المواريث بانتقالها من قوم إلى قوم، ومنه نسخ الكتاب لما فيه من مشابهة النقل؛ وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الجاثية: ٢٩].

والمراد به نقل الأعمال إلى الصحف، أو من الصحف إلى غيرها، وقد اختلف الأصوليون؛ فذهب القاضي أبو بكر، ومن تابعه كالغزالي، وغيره: إلى أن اسم النسخ مشترك بين هذين المعنيين، وذهب أبو الحسين البصري وغيره: إلى أنه

حقيقة في الإزالة مجاز في النقل، وذهب القفال من أصحاب الشافعي: إلى أنه حقيقة في النقل، والتحويل مجاز في الإزالة.

والنسخ في أصل اللغة بمعنى إبطال الشيء، وقال القفال - كما ذكرنا - : إنه للنقل، والتحويل، واختلفوا في الجمع المعرف بالألف واللام؛ فذهب القفال: إلى أنه لا يجوز تخصيصه بما هو أقل من الثلاثة، ومنهم من جوز انتهائه إلى الواحد، ومنع أبو الحسين من ذلك في جميع ألفاظ العموم، وأوجب أن يُراد بها كثره.

وفي مفهوم الصفة؛ فأبو بكر القفال الشاشي ينفي حجيته كالحنفية، وإلى ذلك ذهب أبو العباس بن سريج، والغزالي من أصحاب الشافعي والقاضي أبو بكر الباقلاني، وجمهور المتكلمين، وقال الأستاذ أبو إسحاق: باح القفال بمخالفة الشافعي في مفهوم الصفة، وأما ابن سريج فتلطّف، وقال: إنما قال الشافعي بالمفهوم، بدليل يزيد على نفس اللفظ لا من نفس اللفظ.

وفي مسألة لزوم فرض الكفاية بالشروع فيه، فقد ذهب بعض العلماء: إلى أن فرض الكفاية يلزم بالشروع فيه؛ ولهذا قالوا: يتعين الاجتهاد بحضور الصف، ويلزم إتمام الجنازة لم شرع فيها على الأصح، لكن القفال قال: لا يليقُ بأصل الشافعي تعيين الحكم بالشروع؛ فإن الشروع لا يغير حقيقة المشروع فيه؛ ولذلك لا يلزم التطوع بالشروع فيه، وقال القفال الشاشي: إن الصبي مأمورٌ بالصلاة أمر إيجاب؛ لأنه أكد بالعقوبة على تركها.

قال القاضي الحسين في (الأسرار): فقلت له: لم يأمر الله الصبي بالصلاة، قال أمر الأولياء ليأمروه، فهو كأمر الله تعالى النبي ﷺ فيما يلزم أمته.

وقد قال العلماء: وفيما قاله القفال نظر، فإن المخاطب الولي، وفي أمر الأولياء بالضرب عند ترك الصلاة ما هو تصريح بنفي التكليف عنهم؛ إذ لو كانوا

مكلفين لم يُختص ذلك بالولي كما بعد البلوغ، وإنما هو ضرب استصلاح كالبهيم.

وفي حجية قياس الشبه ذكروا: أن أبا بكر القفال قال بالحكم بغلبة الأشباه؛ فإن الأشباه تنظم الأصل والفرع، وإن لم تكن أوصاف علة حكم الأصل؛ فإنها علة حكم الفرع؛ لأن ما زاد عليها في حكم المعدوم، وشبه ذلك بغلبة الماء على المائع الطاهر أو النجس، فجعل ما اختلط وغلب عليه في حكم المعدوم، وهذا تصريح منه بأنه يُحكم في الفرع بحكم الأصل بمشاركته فيما ليس بعلة للحكم في الأصل.

قال الزركشي: وهو عجيب؛ إذ كيف يجب ردُّ الفرع على الأصل فيما ليس علة فيه؟ والنافي يلزمه الدليل على دعواه عند القفال، وجزم به وهو قول الصيرفي، وقال القفال في الاستحسان: إن كان المراد بالاستحسان ما دل عليه الأصول لمعانيها؛ فهو حسن لقيام الحجة له وتحسين الدلائل، فهذا لا ننكره ونقول به، وإن كان ما يقبح في الوهم من استقباح الشيء واستحسانه؛ بحجة دلت عليه من أصل، ونظير فهو محذور، والقول به غير سائغ.

وقال القفال في الإلهام: لو ثبتت العلوم بالإلهام لم يكن للنظر معنى، ولم يكن في شيء من العالم دلالة ولا عبرة، وقد قال تعالى: ﴿سَتَرِيهِمْ عَيْنَتَنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾ [فصلت: ٥٣]. فلو كانت المعارف إلهاماً لم يكن لإرادة الأمارات وجه، قال ويُسأل القائل بهذا عن دليله، فإن احتج بغير الإلهام؛ فهو قد ناقض قوله: وإن احتج به أبطل بمن ادعى إلهاماً في إبطال الإلهام.

أبو عبد الله البصري، وأبو بكر الجصاص

عناصر الدرس

العنصر الأول : التعريف بأبي عبد الله البصري ١٤٣

العنصر الثاني : التعريف بأبي بكر الجصاص وحياته العلمية والأصولية ١٥٠

التعريف بأبي عبد الله البصري

وهو الحسين بن علي بن طاهر، أبو عبد الله البصري المتكلم ويُعرف بالجُعل. سكن بغداد وكان من شيوخ المعتزلة، وله تصانيف كثيرة على مذهب الاعتزال وكان في الفروع حنفي المذهب، قال القاضي أبو عبد الله الصيمري: "كان أبو عبد الله البصري مقدماً في علم الفقه والكلام مع كثرة أماليه فيهما، وتدرسه لهما، وكان يدرى الفقه على مذهب أهل العراق، قاله الخطيب.

قال: وتوفي في ذي الحجة سنة تسع وستين وثلاثمائة، ودفن في تربة أبي الحسن الكرخي". وقال علي التنوخي: "ولد أبو عبد الله البصري بن علي البصري في سنة ثلاث وتسعين ومائتين، وتوفي في اليوم الثاني من ذي الحجة سنة تسع وستين وثلاثمائة".

قال هلال بن المحسن: "عن نحو ثمانين سنة، وصلى عليه أبو علي الفارسي النحوي، ودفن في تربة أستاذه أبي الحسن الكرخي، بدرب الحسن بن زيد". كذا نقلت هذه الترجمة باختصار يسير من تاريخ الخطيب، وذكره في (الجواهر) باختصار جداً ولم يبين شيئاً من أحواله، وذكره في (الكنى) أيضاً.

وحكى عن الصيمري أنه ذكره في طبقة أبي محمد بن عبدك، وأنه قال: "لم يبلغ أحد مبلغه في هذين العلمين أعني الكلام والفقه، مع سعة النفس وكثرة الأفضال والتقدم عند السلطان وإيثار الأصحاب، ولم يكن له صاحب إلا علي بن محمد الواسطي". وقال الشيخ أبو إسحاق في (الطبقات في فقهاء الحنفية): "كان رأس المعتزلة صلى عليه أبو علي الفارسي".

ونذكر من قد يُشتبه به من الأعلام، قد يُشتبه بأبي عبد الله البصري كثيرون؛ منهم: أحمد بن شبيب بن سعيد الحَبْطِي، بفتح المهملة، أبو عبد الله البصري، وقال ابن حجر فيه: "إنه صدوق". ومنهم أحمد بن عبدة بن موسى الضبي، أبو عبد الله البصري ثقة رُمي بالنصب، قال ابن حجر: "من العاشرة مات سنة خمس وأربعين". ومنهم أمية بن خالد بن الأسود القيسي أبو عبد الله البصري، أخو هذبة، وهو الكبير، قال ابن حجر: "صدوق من التاسعة مات سنة مائتين أو إحدى".

ومنهم بكر بن عبد الله المزني أبو عبد الله البصري ثقة ثبت جليل من الطبقة الثالثة، مات سنة ست ومائة، ومنهم حماد بن بشر الجهضمي أبو عبد الله البصري، وهو لين الحديث من الطبقة العاشرة كما قال ابن حجر.

ومنهم أحمد بن عبيد الله بن الحسن العنبري أبو عبد الله البصري. روى عن المعتمر بن سليمان التيمي ويزيد بن ربيع، ذكره البُسْتِي في (الثقات). ومنهم الحسين بن علي النمري أبو عبد الله البصري النحوي، نزيل بغداد كان أدبياً لغوياً توفي سنة خمس وثمانين وثلاثمائة، وله من الكتب (أسماء الفضة والذهب)، وكتاب (الخيال)، و(معاني الحماسة)، و(المُلَمَّع في اللغة).

بعض أقوال أبي عبد الله البصري الأصولية:

وللإمام أبي عبد الله البصري آراء أصولية وتعريفات وبيان فروق بين مصطلحات، وتقاسيم كثيرة، أذكر منها على سبيل التمثيل.

قال أبو عبد الله البصري: "يجوز انعقاد الإجماع على خلاف الإجماع السابق، وما اختلفوا فيه من مسائل الأصول اختلفهم في وجوب العمل بخبر واحد،

فمنهم من نفاه كالقاساني والرافضة وابن داود ومنهم من أثبته ، والقائلون بثبوته اتفقوا على أن أدلة السمع دلت عليه .

واختلفوا في وجوب وقوعه بدليل العقل ، فأثبتته أحمد بن حنبل والقفال وابن سريج من أصحاب الشافعي وأبو الحسين البصري من المعتزلة ، وجماعة كثيرون ونفاه الباقر ، أما أبو عبد الله البصري فقد فصل بين الخبر الدال على ما يسقط بالشبهة وبين الخبر الذي لا يسقط بها ، فمنع منه فيما يسقط بالشبهة وجوزه فيما لا يسقط بها .

وفي مسألة الاحتجاج بالعموم بعد التخصيص فيما بقي اختلف القائلون بالعموم فيها ، فأثبتته الفقهاء مطلقاً وأنكره عيسى بن أبان وأبو ثور مطلقاً ومنهم من فصل ، ثم اختلف القائلون بالتفصيل ، فقال البلخي : "إن خُص بدليل متصل كالشرط والصفة والاستثناء فهو حجة ، وإن خص بدليل منفصل فليس بحجة" .

وقال أبو عبد الله البصري : "إن كان المخصص قد منع من تعلق الحكم بالاسم العام ، وأوجب تعلقه بشرط لا ينبئ عنه الظاهر لم يجز التعلق به ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ [المائدة : ٣٨] ، فإن قيام الدلالة على اعتبار الحرز ومقدار المسروق مانع من تعلق الحكم بعموم اسم السارق ، وموجب لتعلقه بشرط لا ينبئ عنه ظاهر اللفظ .

وإن كان المخصص لم يمنع من تعلق الحكم الاسم العام فهو حجة ، كقوله : ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ [التوبة : ٥] فإن قيام الدلالة على المنع من قتل الذمي غير مانع من تعلق الحكم باسم المشركين .

وفي تعريف البيان تفاوتت أقوال العلماء في ذلك ، ولأبي عبد الله البصري تعريف ، فقد ذهب أبو عبد الله البصري وغيره إلى أن البيان هو العلم الحاصل

من الدليل ، وذهب أبو بكر الصيرفي من أصحاب الشافعي وغيره أن البيان هو التعريف ، وعبر عنه بأنه إخراج الشيء من حيز الإشكال إلى حيز الوضوح والتجلي.

وذهب القاضي أبو بكر والغزالي وأكثر الشافعية ، وأكثر المعتزلة كالجبائي وأبي هاشم وأبي الحسين البصري وغيرهم إلى أن البيان هو الدليل ، وهو المختار عند كثير من الأصوليين.

ويدل على صحة تفسيره بذلك أن من ذكر دليلاً لغيره ، وأوضحه غاية الإيضاح يصح لغة وعرفاً أن يُقال : تم بيانه وهو بيان حسن إشارة إلى الدليل المذكور ، وإن لم يحصل منه المعرفة بالمطلوب للسامع ولا حصل به تعريفه ، ولا إخراج المطلوب من حيز الإشكال إلى حيز الوضوح والتجلي لا يُقال عنه : تم بيانه ، والأصل في الإطلاق الحقيقة.

وعندما اختلف العلماء في الخطاب الدال على حكم مرتبط باسم عام مقيد بصفة خاصة ، كقوله ﷺ : ((في الغنم السائمة زكاة)) هل يدل على نفي الزكاة عن غير السائمة أو لا؟ فأثبت الشافعي ومالك وأحمد والأشعري وجماعة من الفقهاء والمتكلمين ، وأبو عبيد وجماعة من أهل العربية ، ونفاه أبو حنيفة وأصحابه والقاضي أبو بكر وابن سريج والقفال الشاشي وجماهير المعتزلة.

أما أبو عبد الله البصري من المعتزلة فإنه فرق وقال : "الخطاب المتعلق بالصفة دال على النفي عما عداها في أحد أحوال ثلاث ، وهي :

- أن يكون الخطاب قد ورد للبيان ، كما في قوله ﷺ : ((في الغنم السائمة زكاة)).

- أو يكون الخطاب قد ورد للتعليم ، كما في خبر : التحالف عند التحالف والسلعة قائمة.

- أو يكون ما عدا الصفة داخلا تحتها كالحكم بالشاهدين ، فإنه يدل على نفيه عن الشاهد الواحد ؛ لدخوله في الشاهدين ولا يدل على النفي فيما سوى ذلك .
واحتج أبو عبد الله البصري والقاضي عبد الجبار على عدم حجية مفهوم الصفة : بأن المقصود من الصفة إنما هو تمييز الموصوف بها عما سواه ، وكذلك المقصود من الاسم إنما هو تمييز المسمى عن غيره ، وتعليق الحكم بالاسم ، كما لو قال : زيد عالمٌ ، لا يدل على نفي العلم عمن لم يُسم باسم زيد ، فكذاك تعليق الحكم بالصفة .

وفيما يتعلق بنسخ الأخبار ، إن كان مدلول الخبر وفائدته مما لا يتغير بالنسخ ، كمدلول الخبر بوجود الإله سبحانه ، وحدث العالم ، فنسخه مُحال بالإجماع ، وإن كان مدلوله مما يتغير وسواء كان ماضياً كالإخبار بما وُجد من إيمان زيد وكفره ، أو مستقبلاً ، وسواء كان وعداً أو عيلاً أو حكماً شرعياً ، فقد اختلف في رفعه ونسخه ، فذهب القاضي أبو بكر والجبائي وأبو هاشم وجماعة من المتكلمين والفقهاء إلى امتناع رفعه .

وذهب أبو عبد الله البصري والقاضي عبد الجبار وأبو الحسين البصري إلى جوازه ، ومنهم من فصل بين الخبر الماضي والمستقبل ، فمنعه في الماضي وجوزه في المستقبل ، وفي مسألة ما إذا نص الشارع على علة الحكم ، هل يكفي ذلك في تعدية الحكم بها إلى غير محل الحكم المنصوص ، دون ورود التعبد بالقياس بها ؟

اختلفوا فيه ، فقال أبو إسحاق الإسفراييني ، وأكثر أصحاب الشافعي وجعفر بن مبشر وجعفر بن حرب وبعض أهل الظاهر : " لا يكفي ذلك " . وقال أحمد بن حنبل والنَّظَّام والقاشاني والنهرواني ، وأبو بكر الرازي من أصحاب أبي حنيفة والكرخي : " يكفي ذلك في إثبات الحكم بها أين وجد وإن لم يُتعد بالقياس بها " .

وقال أبو عبد الله البصري: "إن كانت العلة المنصوص عليها علة للتحريم وترك الفعل؛ كان التنصيص عليها كافياً في تحريم الفعل بها أين وجدت، وإن كانت علة لوجوب الفعل أو ندبه لم يكن ذلك كافياً في إيجاب الفعل بها، ولا ندبه أين وجدت دون ورود التعبد بالقياس؛ لأن من تصدق على فقير لفقره بدرهم لا يجب أن يتصدق على كل فقير، ومن أكل شيئاً من السكر لأنه حلو لا يجب عليه أن يأكل كل سكر.

وهذا بخلاف ترك أكل رمانة لحموضتها فإنه يجب عليه أن يترك كل رمانة حامضة". وأيضاً قال أبو عبد الله البصري في تعريف الحقيقة: "هي ما انتظم لفظها معناها من غير زيادة ولا نقصان ولا نقل، والمجاز هو الذي لا ينتظم لفظه معناه إما لزيادة أو لنقصان أو لنقل". وخطأ الفخر الرازي هذين التعريفين.

وعرف أبو عبد الله البصري الحقيقة مرة ثانية بأنها ما أفيد بها ما وُضعت له، والمجاز بأنه ما أفيد به غير ما وُضع له، قال الرازي: "وهذا أيضاً باطل".

وفي دخول حرف النفي على الفعل، كقوله: ((لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب ولا عمل لمن لا نية له)) اختلفوا فقال أبو عبد الله البصري: "إنه مجمل لأن ذات الصلاة والعمل موجودة فلا يمكن صرف النفي إليها، فوجب صرفه إلى حكم آخر، وليس البعض أولى من البعض، فإما أن يُحمل على الكل وهو إضمار من غير ضرورة، ولأنه قد يفضي إلى التناقض لأننا لو حملناه على نفي الصحة ونفي الكمال معاً، وفي نفي الكمال ثبوت الصحة فيلزم التناقض، أو لا يُحمل على شيء من الأحكام بل يُتوقف وهذا هو الإجمال".

فإنه رجح أنها مجملة، والجمهور على خلاف ذلك، ومنها الألفاظ التي عُلّق التحريم فيها على الأعيان، كقوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ [المائدة: ٣]،

﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ [النساء: ٢٣]، وفيها وجهان؛ أحدهما: أنها مجملة لا يصح التعلق بظاهرها لأن العين لا توصف بالتحليل والتحريم، وإنما الموصوف بهما أفعالنا وهي غير مذكورة، فافتقر إلى بيان ما يحرم من الأفعال وما لا يحرم وبه قال الكرخي وتلميذه أبو عبد الله البصري.

وقال أبو عبد الله البصري: "الإجماع الموافق لمقتضى خبر يدل على أن ذلك الإجماع لأجل ذلك الخبر". قال الرازي: "والحق أنه غير واجب؛ لأن قيام الدلائل الكثيرة على المدلول الواحد جائز، فلعلهم أثبتوا مقتضى الخبر بدليل آخر سواه".

وفي مسألة انعقاد الإجماع بعد الإجماع على خلافه؛ ذهب أبو عبد الله البصري إلى جوازه لأنه لا امتناع في إجماع الأمة على قول، شريطة ألا يطرأ عليه إجماع آخر، ولكن أهل الإجماع لما اتفقوا على أن كل ما أجمعوا عليه فإنه واجب العمل به في كل الأعصار، فلا جرم أمناً من وقوع هذا الجائز.

وذهب الأكثرون إلى أنه غير جائز؛ لأنه يكون أحدهما خطأ لا محالة وإجماعهم على الخطأ غير جائز، وقال صاحب (الواضح): "اختلف أبو عبد الله البصري وعبد الجبار في أن تقييد الرقبة المطلقة بالإيمان هل يقتضي زيادة أو تخصيصاً؟ فقال البصري: هو زيادة؛ لأن إطلاق الرقبة يقتضي أجزاء كل ما تقع عليه الرقبة، فإذا اعتبر في أجزاءها الإيمان كان ذلك زيادة لا محالة.

وقال قاضي القضاة عبد الجبار: هو تخصيص؛ لأن إطلاق الرقبة يقتضي أجزاء المؤمن والكافر، والتقييد بالإيمان يخرج الكافر فكان تخصيصاً لا محالة. وفائدة هذا الخلاف أن من قال: زيادة يمنع الحمل بالقياس؛ لأن هذه الزيادة نسخ والنسخ بالقياس لا يجوز، ومن قال: تخصيص، جَوَّزَ الحمل بالقياس وخبر الواحد،

قيل : وليس هذا بخلاف في الحقيقة ، فالقاضي أراد أن التقييد بالصفة نقصان في المعنى ، وأبو عبد الله أراد زيادة في اللفظ والله أعلم".

التعريف بأبي بكر الجصاص وحياته العلمية والأصولية

وهو أحمد بن علي أبو بكر الرازي المعروف بالجصاص ، وُلد سنة خمس وثلاثمائة ، وهو من أهل الرِّي ، سكن بغداد ، ومات فيها ، وانتهت إليه رئاسة الحنفية ، فهو الإمام الكبير الشأن المعروف بالجصاص والجصاص لقب له ، فكتب التاريخ والتراجم مشحونة بهذا اللقب.

ذكره صاحب (الخلاصة) في الديات والشركة بلفظ الجصاص ، وذكره صاحب (الهداية) في القسمة بلفظ الجصاص ، وذكره صاحب (الميزان) من الحنفية بلفظ أبي بكر الجصاص ، وذكره بعض الحنفية بلفظ الرازي الجصاص ، وكُلّم في أن يلي بعض الأعمال والقضاء فامتنع من ذلك ولذلك قصة سأذكرها فيما بعد.

تفقه على أبي الحسن الكرخي وتخرج به وكان على طريقه من الزهد والورع ، وتفقه على أبي سهيل الزجاجي ، وتخرج بالجصاص متفقه كثيرين ، خرج إلى نيسابور ثم عاد وتفقه عليه جماعة وروى عن عبد الباقي بن قانع.

وله كتاب (أحكام القرآن) مشهور ، وله (شرح مختصر الكرخي) فقد شرح (مختصر الكرخي) وشرح (مختصر الطحاوي) وشرح (الجامع) لمحمد بن الحسن وشرح (الأسماء الحسنی) ، وله كتاب في أصول الفقه ، وكتاب (جوابات مسائل) ، توفي يوم الأحد سابع ذي الحجة سنة سبعين وثلاثمائة ببغداد.

وقد وهّم من جعل الجصاص غير أبي بكر الرازي ، بل هما واحد ، وقال ابن النجار في تاريخه في ترجمته : "كان يُقال له الجصاص". ذكر هذا كله صاحب

(الجواهر المضية) ثم قال: "وإنما ذكرت هذا كله لأن شخصاً من الحنفية نازعني غير مرة في ذلك.

وذكر أن الجصاص غير أبي بكر الرازي، وذكر أنه رأى في بعض كتب الأصحاب: وهو قول أبي بكر الرازي والجصاص، بالواو فهذا مستنده، وهو غلط من الكاتب أو منه أو من المصنف، والصواب ما ذكرته". يعني أن الجصاص هو أبو بكر الرازي.

قال الخطيب في حقه: "كان مشهوراً بالزهد والورع، ورد بغداد في شببته ودرس الفقه على أبي الحسن الكرخي، ولم يزل حتى انتهت إليه الرياسة ورحل إليه المتفقهة، وخطب في أن يلي قضاء القضاة فامتنع وأعيد عليه الخطاب فلم يفعل.

حدث أبو بكر الأبهري قال: خاطبني المطيع على قضاء القضاة، وكان السفير في ذلك أبو الحسن بن أبي عمرو الشرايبي فأبيت عليه، وأشارت بأبي بكر أحمد بن علي الرازي، فأحضر للخطاب على ذلك، وسألني أبو الحسن بن أبي عمرو معونته عليه فخطب فامتنع وخلوت به، فقال لي: تشير علي بذلك؟ فقلت: لا أرى لك ذلك؟ ثم قمنا بين يدي أبي الحسن بن أبي عمرو، وأعاد خطابه.

وعدت إلى معونته فقال لي: أليس قد شاورتك فأشرت علي ألا أفعل؟! فوجم أبو الحسن بن أبي عمرو من ذلك، وقال: تشير علينا بإنسان ثم تشير عليه أن لا يفعل؟ قلت: نعم، إمامي في ذلك مالك بن أنس، أشار على أهل المدينة أن يقدموا نافعاً القارئ في مسجد رسول الله ﷺ وأشار على نافع ألا يفعل، فقليل له في ذلك، فقال: أشرت عليكم بنافع لأنني لا أعرف مثله، وأشارت عليه ألا يفعل لأنه يحصل له أعداء وحُساد، فكذلك أنا أشرت عليكم به لأنني لا أعرف مثله وأشارت عليه ألا يفعل لأنه أسلم لدينه.

قالت الصيمري: استقر التدريس ببغداد لأبي بكر الرازي، وانتهت الرحلة إليه وكان على طريقة من تقدمه في الورع والزهد والصيانة، وجاء في واقعاته -يعني من أقواله- أن للمشتري أن يرد وللبائع أن يسترد، ومسألته ذكرت في القُنية عن بكر خَواهر زاده في مسألة إذا وقع البيع بغبن فاحش.

قال: ذكر الجصاص -وهو أبو بكر الرازي- في واقعاته أن للمشتري أن يرد وللبائع أن يسترد". وقال الشيخ جلال الدين في (المُغني في أصول الفقه) في الكلام في الحديث المشهور، يعني الذي هو نوع من أنواع الحديث: "قال الجصاص: إنه أحد قسمي المتواتر".

وذكر شمس الأئمة السرخسي هذا القول في أصوله عن أبي بكر الرازي، وقد دخل الرازي بغداد سنة خمس وعشرين، ودرس على الكرخي ثم خرج إلى الأهواز ثم عاد إلى بغداد، ثم خرج إلى نيسابور مع الحاكم النيسابوري برأي شيخه أبي الحسن الكرخي ومشورته، فمات الكرخي وهو بنيسابور ثم عاد إلى بغداد سنة أربع وأربعين وثلاثمائة.

وقد تفقه على الجصاص أبو بكر أحمد بن موسى الخوارزمي، وأبو عبد الله محمد بن يحيى الجرجاني شيخ الإمام القُدُوري، وأبو الفرج أحمد بن محمد بن عمر المعروف بابن المُسلمة، وأبو جعفر محمد بن أحمد النسفي، وأبو الحسين بن محمد بن أحمد بن أحمد الزعفراني، وأبو الحسين محمد بن أحمد بن الطيب الكِمَاري والد إسماعيل قاضي واسط.

قال الخطيب: "لأبي بكر تصانيف كثيرة مشهورة، ضَمَنها أحاديث رواها عن أبي العباس الأصم النيسابوري، وعبد الله بن جعفر بن فارس الأصبهاني، وعبد الباقي بن قانع القاضي وسليمان بن أحمد الطبراني وغيرهم.

قال ابن النجار: توفي يوم الأحد سابع ذي الحجة سنة سبعين وثلاثمائة عن خمس وستين سنة، وصلى عليه أبو بكر الخوارزمي صاحبه، حكاه الخطيب".

ومن مؤلفاته:

(شرح الجامع الكبير) لمحمد بن الحسن الشيباني و(شرح مختصر الطحاوي) شرح به (مختصر الإمام الطحاوي)، و(أحكام القرآن) وشرح الأسماء الحسنى وله كتاب مفيد في أصول الفقه، وله جوابات عن مسائل وردت عليه.

ومن كتبه في الأصول كتاب (الفصول في الأصول)، طبع في وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت، سنة خمس وأربعمائة بعد الألف، في أربع مجلدات بتحقيق عجيل النشمي، كما طبع بتحقيق وتعليق الدكتور سعيد الله القاضي، فطبع بتحقيق هذا أبواب الاجتهاد والقياس، وطبع باب الإجماع منه بتحقيق زهير شفيق بعنوان (الإجماع دراسة في فكرته من خلال تحقيق باب الإجماع) طبع بدار المنتخب العربي بيروت سنة ثلاث عشرة وأربعمائة بعد الألف.

ولما كان كتاب (الفصول في الأصول) من أهم ما كتبه الإمام الرازي أبي بكر في الأصول، ويعتبر هذا الكتاب من كنوز التراث الضخم ومن أوائل الكتب الأصولية، فمؤلفه من علماء القرن الرابع وقد احتل مكانة عالية بين كتب الأصول القديمة، فلم يخل كتاب من النقل عنه، وكتب الحنفية على وجه الخصوص مشحونة بذكره وقد اعتمد عليه جل من أتى بعده -أردنا أن نعطي فكرة عن هذا الكتاب.

الإمام الجصاص اعتبر كتابه هذا مقدمة لكتابه (أحكام القرآن)، فقال: "قد قدمنا لهذا الكتاب بمقدمة تشتمل على ذكر جمل مما يسع جهله من أصول التوحيد، وتوطئة لما يحتاج إليه من معرفة طرق استنباط معاني القرآن".

وكان تأليف الجصاص كتابه هذا بعد وفاة شيخه الكرخي بزمن، قبيل وفاته، وهو من آخر مؤلفاته، وكان لرحلات الجصاص العلمية وتنقله بين الأمصار أثر كبير في تكوين شخصيته العلمية والأصولية، وخصوصاً أنه تلقى العلم على مختلف المشارب.

فأخذ الأصول عن الأصوليين والفقه عن الفقهاء والحديث عن المحدثين، فقد درس الفقه والأصول على الكرخي، ودرس الحديث على عبد الباقي بن قانع، وعلى الطبراني وعلى دعلج وأبي عباس الأصم والحاكم النيسابوري وغيرهم، وأخذ اللغة عن الزجاجي والفارسي ومحمد ثعلب، ويعتبر الجصاص إماماً مجتهداً في اللغة حيث إنه يناقش الآراء اللغوية بأدلته ويرجح بين الأدلة.

وكان ينقل عن (الجامع الكبير) لمحمد بن الحسن الشيباني بعض الوقفات الأصولية مثل: "أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب"، ويشير إلى كتاب عبد الباقي بن قانع في كتابه المشهور في الطبقات، وقد اطلع على كتب شيخه الكرخي الذي تأثر به كثيراً، إضافة إلى ما ينقل عن الإمام عيسى بن أبان من الآراء الأصولية.

كما اطلع على كتاب (الرسالة) للشافعي، ودخل معه في مناقشات طويلة حادة الأسلوب في بعض الأحيان، كما في باب: البيان، فناقش الشافعي في تقسيمه، وفي أحكام أخرى كثيرة سأعرض لبعضها.

ومن قد يُشتبه به من الأعلام:

محمد بن عيسى بن يندار بن عيسى أبو بكر الجصاص البغدادي، نزيل مكة، أخذ القراءة عرضاً عن إسحاق الخزاعي وسعدان بن كثير وإبراهيم بن محمد الخفاف، وأبي ربيعة محمد بن إسحاق وأبي علي الحداد، وروى القراءة عنه عرضاً علي بن محمد الحجازي.

وممن قد يشتبه به أيضاً أبو بكر الجصاص عبد الكريم بن عبد الله بن أحمد بن علي بن الجصاص أبو بكر الشاعر، روى عنه أبو الفضل أحمد بن الحسن بن خيرون، وأبو الحسين المبارك بن عبد الجبار بن أحمد الصيرفي، المتوفى سنة أربعين وأربعمئة، ومن شعره:

لو كان كل متيم مثلي ❖ لما دَرَسَ الأنام لِسُنَّة العِشاق
إني دفنت هواكم في مهجتي ❖ وَخَرَّطْتُ دَمْعِي فِي بَطُون المِلاقِي
حذراً على من لا أبوح بذكره ❖ أن يرتمي بأطلنة الفساق
لا بل على نفسي وإكراماً لها ❖ ألا أرى خلا لغير وِفاقِي

وممن قد يُشتبه به أيضاً أبو بكر الخَصَّاصِي البصري الصوفي الذي سكن دمشق، وكان له كتاب يكتب فيه عمله حسنه وسيئه، وقد ذكرته فيمن يُشتبه به وإن كان لقبه الخصاصي لا الجصاص؛ لأنه قد التبس على بعض المترجمين، أو حدث خطأ في كتابته في بعض الطبعات كما في طبعة تاريخ دمشق.

وقد كان الجصاص من العلماء البارعين في نقد المتن في الحديث، وله استدلالات جيدة.

وإني أورد بعضاً من ذلك في الكلمات الآتية؛ أورد في (السير) الإمام الذهبي في الكلام على الأعمش: "عن علي بن سعيد النسوي، سمعت أحمد بن حنبل يقول: منصور أثبت أهل الكوفة، ففي حديث الأعمش اضطراب كثير.

وأورد عن إسحاق بن راهويه: حدثنا وكيع سمعت الأعمش يقول: لولا الشهرة لصليت الفجر ثم تسحرت، وحجته في ذلك ما رواه النسائي وأحمد وابن ماجه من حديث عاصم عن زر قال: قلت لحذيفة: أي ساعة تسحرت مع رسول الله ﷺ؟ قال: هو النهار إلا أن الشمس لم تطلع، ورجاله ثقات إلا أن عاصم بن أبي النجود قد تفرد به.

وقد علق عليه أبو بكر الجصاص بقوله : لا يثبت ذلك عن حذيفة ، وهو مع ذلك من أخبار الآحاد فلا يجوز الاعتراض به على القرآن ، قال تعالى : ﴿ حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ [البقرة: ١٨٧] ، فأوجب الصوم والإمساك عن الأكل والشرب بظهور الخيط ، الذي هو بياض الفجر ، وحديث حذيفة إن حُمِلَ على حقيقته كان مبيحاً لما حذرته الآية .

وقد قال النبي ﷺ في حديث عدي بن حاتم : ((هو بياض النهار وسواد الليل)) ، فكيف يجوز الأكل نهارا في الصوم مع تحريم الله تعالى إياه في القرآن والسنة؟! ولو ثبت حديث حذيفة من طريق النقل لم يجز الأكل في ذلك الوقت ؛ لأنه لم يَعْزُ الأكل إلى النبي ﷺ وإنما أخبر عن نفسه أنه أكل في ذلك الوقت لا عن النبي ﷺ.

فكونه مع النبي في وقت الأكل لا دلالة فيه على علم النبي ﷺ بذلك منه ، وإقراره عليه ، ولو ثبت أنه علم بذلك وأقره عليه احتمل أن يكون ذلك في آخر الليل قرب طلوع النهار ، فسماه نهارا لقربه منه.

وقد قال العرياض بن سارية : دعاني رسول الله ﷺ فقال : ((هلم إلى الغداء المبارك)) فسمى السحور غداءً لقربه منه ، وكذلك لا يُمتنع أن يكون حذيفة سمى الوقت الذي تسحر فيه نهارا لقربه من النهار ، وقال أبو جعفر الطحاوي في (معاني الآثار) بعدما أورد حديث حذيفة : ففي هذا الحديث أنه أكل بعد طلوع الفجر وهو يريد الصوم ، ويحكى مثل ذلك عن رسول الله ﷺ وقد جاء عنه ﷺ خلاف ذلك. وقد روينا أنه ﷺ قال : ((إن بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم)) ، وأنه قال : ((لا يمنع أحدكم أذان بلال من سحوره ، فإنه إنما يؤذن لينتبه نائمكم وليرجع قائمكم)) ثم وصف الفجر بما قد وصفه به ، فدل ذلك على أنه هو المانع للطعام والشراب وما سوى ذلك مما يُمنع منه الصائم.

فهذه الآثار التي ذكرنا مخالفة لحديث حذيفة ، وقد يحتمل حديث حذيفة عندنا - والله أعلم - أن يكون قبل نزول قوله تعالى : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ [البقرة: ١٨٧].

ثم قال بعد كلام : فلا يجب ترك آية من كتاب الله تعالى نصاً ، وأحاديث رسول الله ﷺ قد قبلتها الأمة ، وعملت بها من لدن رسول الله ﷺ إلى حديث قد يجوز أن يكون منسوخاً بما ذكرناه في هذا الباب .

وللجصاص انتقادات على الشافعي في (الرسالة) وله فيه عبارات لا تليق من مثله لمثل الإمام الشافعي ، ومع ذلك لم يحالفه الصواب في كثير منها ؛ لأن الدافع له فيها الانتصار للمذهب الحنفي ، ورد ما انتقده الشافعي على الحنفية في (الرسالة) وغيرها . ومن ذلك قوله : " وزعم بعض المخالفين - يقصد القائلين بحجية مفهوم المخالفة - أن الشافعي قد قال ذلك وهو من أهل اللغة ، وقاله - زعم - أبو عبيدة وثعلب والمبرد وأن أبا عبيد احتج في ذلك بقوله تعالى : ﴿ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً ﴾ [التوبة: ٨٠] فقال النبي ﷺ : ((لأزیدن على السبعين)) .

قال : فقال أبو عبيد في قول النبي ﷺ : ((لأن يمتلئ جوف أحدكم قيحاً حتى يريه - يعني يهلكه - خير له من أن يمتلئ شعراً)) ، لا يجوز أن يكون في الشعر الذي هجا به الصحابة { لأنه لو كان كذلك لكان قد أباح القليل .

قال : وقوله لي الواجد يحل عرضه وعقوبته ، دليل على أن لي غير الواجد بخلاف الواجد ، قال أبو بكر : فأما قول هذا القائل : إن الشافعي من أهل اللغة - وهذا محل الشاهد - وأنه قد قال ذلك فثبتت حجته ، فإنه من يلجأ إلى مثله في الحجاج على مخالفه فما بقي غاية في إفلاسه ، فيقال له : ومن قال لك : إنه من أهل اللغة ، ومن حكى عنه منها حرفاً يُحتج به ؟!

فإن كان إنما صار كذلك لأنكم ادعيتم له ذلك ، أو ادعاه هو لنفسه فإنه ليس يُعَوِّزُ أحداً أن يدعي مثل ذلك لنفسه ولأصحابه ، ويحتج به على مخالفه ، وإنما يُعرف الرجل بدرجته من العلوم ويوصف به بحكاية أهله عنه ، وقبولهم قوله فيه ، كما حكى جماعة من أهل اللغة عن محمد بن الحسن ، واحتجوا بقوله فيها ، وقد ذكرنا منه طرفاً فيما سلف.

وإن كان ما اختلفوا فيه من حُكم دلالة اللفظ مأخوذاً من أهل اللغة فإن محمداً من أهلها غير مُدافع ، وهو غير قائل بما ذكرتم ، ولم يعقل منها ما وصفتم ، وإنما حكاية هذا الحاكي عن ثعلب والمبرد فإنها حكاية باطلة لا أصل لها ، والحاكي لها ذلك غير موثوق به ، وأما ما حكاه عن أبي عبيد فلا معنى له لأنه لا يختص بمعرفة ذلك أبو عبيد دون غيره ، بل أهل اللغة وغيرهم في معرفة ذلك سواء ، وإنما يختص أهل اللغة بمعرفة الأسماء والألفاظ الموضوعات لمسمياتها بأن يقولوا : إن العرب سمت كذا بكذا".

وقال الجصاص في موضع آخر : "وقد بلغني عن بعض أصحاب الشافعي من المتأخرين أنه قال : إن أدلة العقول صحيحة إلا أن الله تعالى لم يُحوج إليها ؛ لأنه قد أغنانا عنها بالسمع ، قال الجصاص : وهذا قول متناقض لأن السمع لا يثبت أنه من عند الله تعالى إلا بحجج العقول ودلائلها.

ولا يمكن الوصول إلى معرفة صدق النبي ﷺ وتكذيب مسيلمة إلا من جهة العقول والنظر في الدلائل والأعلام ، وأن ما أتى به النبي ﷺ ليس في مقدور البشر ولا يتأتى فعله لمخلوق ، وأن ما أتى به مسيلمة مخاريق وحيل ، لا تعوز أحداً صرف همته إليه إلا فعل مثله وأضعافه ، وقول هذا القائل يضاهي قول داود في قوله : إني عرفت الله بالخبر".

وقد انتقد الجصاص الإمام الشافعي في كلامه في أول الجزء الثاني منه في كتاب (الفصول) في الباب الثاني والعشرين في صفة البيان باب: صفة البيان، فذكر كلام الشافعي وانتقده انتقاداً شديداً لا ذعاً، لا يليق بمثل الجصاص أن يقول مثل هذا في مثل الإمام الشافعي.

ومن ذلك قوله: "وذكر الشافعي البيان ووصفه فقال: البيان اسم جامع لمعاني المجتمعات الأصول متشعبة الفروع، فأقل ما في تلك المعاني المتشعبة أن يكون بياناً لمن خوطب به فيمن نزل القرآن بلسانه، وإن كان بعضها أشد تأكيد بيان من بعض، ثم جعله على خمسة أوجه، وهذه الجملة التي ذكرها فيها خلل من وجوه".

ثم ذكر الوجوه وجهاً وجهاً، وأنقل بعض ما ذكره فقط، أحدها: أن ما حد به البيان وقصد به إلى صفته لم يبين به ماهية البيان ولا صفته؛ لأنه ذكر جملة مجهولة فكان بمنزلة من قال: البيان اسم يشتمل على أشياء، ثم لا يبين تلك الأشياء ما هي، فالذي وصف به البيان هو بالإلباس أشبه منه بالبيان، لأنه لم يذكر المعاني المجتمعة الأصول المتشعبة الفروع ما هي وما حدتها وسميتها.

والذي اقتضاه كلامه أن يقول: والمعاني المجتمعة الأصول كذا والمتشعبة الفروع كذا، حتى يكون قد أفادنا شيئاً، واسم البيان إذا أطلق من غير تفسير دل على معناه عند السامعين، مما وصفه به وقصد به إلى بيان تحديده، ثم قال بعد ذلك بكلام: "والبيان اسم جنس لدخول الألف واللام يقتضي استيعاب جميعه، فواجب على قضيته أن لا بيان إلا ما كان بهذا الوصف".

وقد نقض هو ذلك بكل قسم من الأقسام التي ذكرها للبيان؛ لأن كل قسم منها ليس بهذا الوصف، وأيضاً فإنه سمى قوله تعالى: ﴿فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢] بياناً لقوله تعالى: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ﴾ [الأعراف: ١٤٢] وهذا لا يسميه أحد بياناً في شرع ولا لغة؛ لأن البيان هو إظهار المعنى وإيضاحه منفصلاً مما يلتبس به.

وليس في ذكر الأربعين بعد تقديم ذكر الثلاثين والعشر إظهار شيء، ولا إيضاح لما أشكل بالكلام الأول، إنما يُسمى كذلك تأكيداً وتقريباً كما يؤكد بتكرار اللفظ كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ۖ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ۚ﴾ [الشرح: ٥، ٦]، وقوله تعالى: ﴿أَوَّلَ لَكَ فَأَوَّلَ ۖ ثُمَّ أَوَّلَ لَكَ فَأَوَّلَ ۖ﴾ [القيامة: ٣٤، ٣٥].

وكقول النبي ﷺ: ((إِنْ لَمْ تَجِدْ بِنْتَ مَخَاضٍ فَابْنِ لَبُونِ ذَكَرٍ)) وليس هذا من البيان في شيء. وجعل أيضاً الشافعي قوله تعالى: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦] زيادة في البيان، وما سمي أحد هذا بياناً غيره، وإنما قال أهل العلم في ذلك: إنها عشرة كاملة في قيامها مقام الهدي وما يُستحق بها من الثواب. ثم قسم البيان إلى خمسة أقسام وما سبقه إلى هذا التقسيم أحد، فلا يخلو من أن يكون أخذه عن لغة أو عن شرع، ولا سبيل له إلى إثبات ذلك من واحدة من الجهتين ولا ندري عمن أخذه، ويُشبهه أن يكون ابتدأه من قبل نفسه، ثم لم يُعضده بدلالة، فحصل على الدعوى.

ثم جعل القسم الأول قوله تعالى: ﴿فَتَمَّ مِيقَتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢] ونحوه، وقد بينا أن هذا ليس ببيان، وقد قال بعض أصحابه: إن فائدة ذكر العشرة بعد تقديم العدد المذكور أن الله تعالى أراد أن يعلمنا بذلك الحساب، وهذا تأويل يكفي في الإبانة عن جهل قائله وغباوة حكاية قوله.

وجعل القسم الثاني قوله تعالى: ﴿فَاعْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦]، وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥] وتحريم الفواحش والميتة والدم ولحم الخنزير، وقال أصحابه: إنما جعل الشافعي هذا بياناً ثانياً؛ لأنه كاف بنفسه، فقال الجصاص: وما ذكره في البيان الأول هو مستغن مستقل بنفسه أيضاً.

الإمام أبو زيد الدبوسي، والإمام أبو الحسين البصري

عناصر الدرس

- العنصر الأول : التعريف بعلم الخلاف وبيان من هو المتكلم ١٦٣ وعلى من يطلق المصطلح
- العنصر الثاني : التعريف بالإمام أبي زيد الدبوسي، وحياته ١٦٧ العلمية، وآثاره الأصولية
- العنصر الثالث : التعريف بالإمام أبي الحسين البصري، وحياته ١٧١ العلمية، وآثاره الأصولية

التعريف بعلم الخلاف وبيان من هو المتكلم وعلى من يطلق المصطلح

التعريف بعلم الخلاف :

وعلم الخلاف : هو علم يعرف به كيفية إيراد الحجج الشرعية، ودفع الشبه وقوادح الأدلة الخلافية بإيراد البراهين القطعية، وهو الجدل الذي هو قسم من المنطق ؛ إلا أنه خصّ بالمقاصد الدينية.

وقد يعرف بأنه علم يتدر به على حفظ ، أي : وضع ، وهدم أي : وضع كان بقدر الإمكان. ولهذا قيل : الجدلي ، يعني : الممارس للجدل ، إما مجيبٌ يحفظ وضعا ، أو سائل يهدم وضعا. وكلمة سائل في علم الخلاف - تعني : المعارض - فالجدلي إما مجيب يحفظ وضعا بإقامة الحجة عليه ، أو سائل ، يعني : معارض يهدم وضعا بإيراد الإيرادات عليه.

قال القانوجي : قال في مدينة العلم : الفرق بين الجدل الواقع بين أصحاب المذاهب الفرعية كأبي حنيفة والشافعي وغيرهما ، وبين علم الخلاف أن البحث في الجدل بحسب المادة ، وأن البحث في الخلاف بحسب الصورة.

وقد صنف بعض العلماء في الخلاف المسائل العشرة ، وبعضهم العشرين وبعضهم الثلاثين ؛ لتكون مثالا يُحتذى بها في غيرها.

قال ابن خلدون : وأما الخلافيات ، فاعلم : أن هذا الفقه المستنبط من الأدلة الشرعية كثر فيه الخلاف بين المجتهدين ؛ لاختلاف مداركهم ، وأنظارهم خلافا لا بد من وقوعه ، واتسع ذلك في الملة اتساعا عظيما ، وكان للمقلدين أن يقلدوا من شاءوا منه ، ثم لما انتهى ذلك من الأئمة الأربعة من علماء الأمصار ، وكانوا

بمكان من حُسْنِ الظَّن بهم اقتصر الناس على تقليدهم، ومنعوا من تقليد سواهم؛ لذهاب الاجتهاد لصعوبته، وتشعب العلوم التي هي مواد؛ لاتصال الزمان، وافتقاد من يقوم على سوى هذه المذاهب الأربعة.

فأقيمت هذه المذاهب الأربعة على أصول الملة، وأجري الخلاف بين المتمسكين بها، والآخذين بأحكامها، مجرى الخلاف في النصوص الشرعية، والأصول الفقهية، وجرت بينهم المناظرات في تصحيح كل منهم مذهب إمامه، تجري على أصول صحيحة، وطرائق قوية يحتج بها كل على صحة مذهبه الذي قلده وتمسك به، وأجريت في مسائل الشريعة كلها، وفي كل باب من أبواب الفقه؛ فتارة يكون الخلاف بين الشافعي ومالك، وأبو حنيفة يوافق أحدهما، وتارة يكون بين مالك وأبي حنيفة والشافعي يُوافق أحدهما، وتارة بين الشافعي وأبي حنيفة، ومالك يوافق أحدهما.

وكان في هذه المناظرات بيانٌ مآخذ هؤلاء الأئمة، ومسارات اختلافهم ومواقع اجتهدهم، كان هذا الصنف من العلم يُسمى بالخلافيات، ولا بد لصاحبه من معرفة القواعد التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام، كما يحتاج إليها المجتهد، إلا أن المجتهد يحتاج إليها للاستنباط، وصاحب الخلافات يحتاج إليها لحفظ تلك المسائل المستنبطة من أن يهدمها المخالف بأدلتها.

قال: "وهو لعمرى علمٌ جليل الفائدة في معرفة مآخذ الأئمة وأدلتهم، ومرار المطالعين له على الاستدلال فيما يرومون الاستدلال عليه وتآليف الحنفية والشافعية فيه أكثر من تآليف المالكية؛ لأن القياس عند الحنفية أصل للكثير من فروع مذهبهم - كما عرفت - فهم لذلك أهل النظر والبحث، وأما المالكية؛ فالأثر أكثر معتمدتهم، وليسوا بأهل نظر هكذا". قال ابن خلدون. وكلامه هنا غير مسلم، ولكن استمر في عرض كلامه.

وأيضاً وأكثرهم أهل المغرب، وهم بادية غفل من الصنائع إلا في الأقل وللغزالي - رحمه الله - فيه كتاب (المآخذ) ولأبى بكر بن العربي من المالكية كتاب (الترخيص) جلبه من المشرق، ولأبى زيد الدبوسي كتاب (التعليق) ولابن الكسار من شيوخ المالكية عيون الأدلة. وقد جمع ابن الساعاتي في (مختصره في أصول الفقه) جميع ما ينبنى عليها من الفقه الخلافي مدرجاً في كل مسألة منه ما ينبنى عليها من الخلافات.

ومعلوم من كلام ابن خلدون: أنه ذكر من الكتب التي صنفت في الخلافات كتاباً لأبى بكر بن العربي، وهو كتاب (التلخيص) وذكر كذلك كتاب لابن الكسار، وابن الكسار، وابن العربي من أئمة المالكية، فلا يُسلم له أن المالكية، ليسوا بأهل نظر. ولذلك للباري كتاب (المنهاج في ترتيب الحجاج) جعله في الخلاف الأصولي، وكيفية ترتيب الخلاف الأصولي، أي: الجدل الأصولي، وهو الذي سماه الطوفي بأصول فقه الخاص.

قال في أبعاد العلوم: ويمكن جعل علم الجدل، والخلاف من فروع علم أصول الفقه، وهذا نص ثمين في ما يتعلق في علم أصول الفقه.

وعلم الخلاف من العلوم الباحثة عما في الأذهان من المعقولات الثانية، وهي علم المنطق، وعلم آداب الدرس، وعلم النظر، وعلم الجدل، وعلم الخلاف، ونحتاج بعد ذلك إلى بيان تعريف المتكلم، يعني: إذا قالوا: هو من المتكلمين، أو هو متكلم أصولي، فماذا يعنون بكلمة المتكلم، وما معنى هذا المصطلح؟.

على من تطلق لفظة: المتكلم:

ولفظة المتكلم تطلق على من يعرف علم الكلام، وهو أصول الدين، وإنما قيل له: علم الكلام؛ لأن أول خلاف وقع في الدين كان في كلام الله ﷻ مخلوق هو

أم غير مخلوق؟ فتكلم الناس فيه ؛ فسُمِّي هذا النوع من العلم كلاً ما اختص فيه ، وإن كانت العلوم جميعها تنشر بالكلام ، هكذا قال السمعاني ، لكن قولهم : بأن أول خلاف وقع في الدين كان في مسألة الكلام فيه نظر ، وليس كذلك ليس أن أول خلاف وقع في الدين كان في مسألة الكلام ، بل كان قبلها الخلاف في مسألة العلم ، وقول من قال : لا قدر ، والأمر أنف . وكان ذلك في عهد عبد الله بن عمر ، كما ثبت في الصحيح ، وقيل : إن علياً بن أبي طالب < سمع هذه المقالة ، وأنكرها ، كما ذكر بن عبد البر في كتاب العلم .

فأما مسألة الكلام : فكان النزاع فيها بعد المائتين في خلافة المأمون ، وإثما قيل لهم : أهل الكلام ؛ لكثرة كلامهم ، واعتراض بعضهم على بعض وقيل : غير ذلك ؛ ولأن الإمام أبا زيد الدبوسي ، من مدينة دبوسية ؛ ودبوسية : مدينة من أعمال الثغد مما وراء النهر ، ووصفوها بأنها حسنة كثيرة البساتين والثمار ، ولها قرى ومزارع ، وعمارات حسنة ، وفيها منبر ، وأسواق كثيرة ، وليس لها كبير قرى ، ولا رساتيق ، ولها سور من تراب ، وبها مياه جارية .

منها : الإمام أبو زيد الدبوسي ، وهو عبد الله أبو عبيد الله بن عمر بن عيسى على الخلاف بين المؤرخين في تسميتهم .

ومنها : أبو الفتح ميمون بن محمد بن عبد الله بن بكر الدبوسي ، سكن مرو ، وكان شيخاً صالحاً من فقهاء الشافعية ، تفقه على يد المظفر السمعاني وتوفي سنة نيف وثلاثين وخمسمائة بمرو ، وابنه أبو القاسم محمود بن ميمون ، تفقه هو وأبو زيد السمعاني مشتركين في الدرس ، وسمع الحديث من أبي عبد الله الفراوي ، وأبي المظفر عبد المنعم بن محمد أبي القاسم القشيري .

ومنها : أبو القاسم علي بن أبي يعلى بن زيد بن حمزة محمد بن عبد الله الحسيني العلوي الدبوسي ، الفقيه الشافعي ، ولي التدريس بالمدرسة النظامية ببغداد ،

وكان إماماً في الفقه والأصول والأدب، وكان من فحول المناظرين، سمع أبا عمر القنطري، وأبا سهل أحمد بن علي الأبيوردي وغيرهما، روى عنه أبو الفضل محمد بن أبي الفضل المسعودي، وعبد الوهاب الأنماطي وغيرهما، وتوفي ببغداد سنة اثنتين وثلاثين وأربعمائة وقد نسب إلى دبوسية جماعة من العلماء كثيرون.

وأما أحمد بن عمر بن نصير حامد بن أحيى بن دبوسة الدبوسي فمنسوب إلى جده دبوسة، وجده أسلم على يد قتيبة بن مسلم الباهلي سنة ثلاثة وتسعين من الهجرة.

التعريف بالإمام أبي زيد الدبوسي، وحياته العلمية، وأثاره الأصولية

ترجمة أبي زيد الدبوسي - رحمه الله - :

هو عبد الله بن عمر بن عيسى أبو زيد الدبوسي، بفتح الدال المهملة وضَمَّ الباءِ الموحدة المخففة، وبَعْضُ النَّاسِ يشددونها، وسكون الواو، وبعدها السين مهملة، فتنتطق الدبوسي، وترجم له القرشي في (الجواهر) وابن تغري بردي في (النجوم) وكذا ترجمته في (مغاني الأخبار) ترجموا له بأنه عبيد الله بن عمر، كان إماماً عالماً فقيهاً نحوياً بارعاً في الفنون، عفيفاً مشكوراً السيرة.

انتهت إليه رئاسة مذهب أبي حنيفة في زمانه بما وراء النهر، ومات والمعول على فتواه بها، وكان يُضرب به المثل في النظر، واستخراج الحجج، كان فقيهاً حنفياً باحثاً، وهو أول من وضع علم الخلاف، وأبرزه إلى الوجود، وهذه منقبة كبيرة لهذا العالم الجليل المتقدم، وصنف كتاب (الأسرار في الأصول والفروع في

مذهب الحنفية) وله (تقويم الأدلة في الأصول) و(الأمة الأقصى) وله : (تأسيس النظر فيما اختلف فيه الفقهاء أبو حنيفة وصاحبه ومالك والشافعي).

وقد ناظر أبو زيد الدبوسي بعض الفقهاء ؛ فكان كلما ألزمه أبو زيد إلزاماً تبسم أو ضحك ؛ فأنشد أبو زيد :

مالي إذا ألزمته حجة ❖ قابلني بالضحك والتهققه
إن كان ضحك المرء من فقهه ❖ فالذب في الصحراء ما أفقهه
قلت : ويروى :

.... ❖ قابلني بالضحك والتبسمة
.... ❖ فالذب في الصحراء ما أفهمه

قال الذهبي : توفي الدبوسي ببخارى سنة ثلاثين وأربعمائة ، وقيل : يوم الخميس منتصف جمادي الآخرة سنة اثنتين وثلاثين ، وهو ابن ثلاث وستين سنة.

ومن مناقب هذا الإمام التي تدل على تقديمه ، وسعة علمه ، وتمكنه : أن ابن خلدون ، وبعده من كتبوا في تاريخ علم أصول الفقه ، تكلموا عن طريقة الفقهاء ، وبينوا أثر الإمام أبو زيد الدبوسي فيها ، فقال ابن خلدون : ثم كتب فقهاء الحنفية فيه - أي : في أصول الفقه - بعد الإمام الشافعي ، وحققوا تلك القواعد ، وأوسعوا القول فيها ، وكتب المتكلمون أيضاً كذلك ، إلا أن كتابة الفقهاء فيها أسس بالفقه ، وأليق بالفروع لكثرة الأمثلة فيها ، والشواهد ، وبناء المسائل فيها على النكت الفقهية ، والمتكلمون يوردون صور تلك المسائل عن الفقه ، ويميلون إلى الاستدلال العقلي ما أمكن ؛ لأنه غالب فنونهم ، ومقتضى طريقتهم ؛ فكان لفقهاء الحنفية فيها اليد الطولى من الغوص على النكت الفقهية ، والتقاط هذه القوانين من مسائل الفقه ما أمكن.

وجاء أبو زيد الدبوسي من أئمتهم ؛ فكتب في القياس بأوسع من جميعهم وتمم الأبحاث ، والشروط التي يُحتاج إليها فيه ، وكملت صناعة أصول الفقه بكماله ، وتهذبت مسائله ، وتمهّدت قواعده.

من مؤلفات أبو زيد الدبوسي :

(تأسيس النظر) وهو أول ما صنف في علم الخلاف. ومن مؤلفاته : (الأمد الأقصى في الحكم والنصائح) وهو كتاب في تزكية النفس ؛ إذ المؤمل في علمه أن يبعده عن البدع والمحظورات. وكتاب (الأمد الأقصى) جاء كتاب تزكية في ثوب قشيب من الأدب فيه الآيات والأحاديث ، وأقوال الزاهدين ، وفيه مناجاة ، وفيه حكمة ، وهو مؤلف على نسق يشبه مدرسة المحاسبي أبي الحارث المحاسبي ، وهو يبحث في النفس وجهادها والتوكل ، والتثبت ، والعبودية ، والفقر ، ومقامات ، المقتصدين وغيرهم ، وللإمام أبي زيد أيضاً (النظم في الفتاوى).

ومن مؤلفاته : في أصول الفقه كتاب (تقويم الأدلة) ويُعتبر هذا الكتاب أول تدوين لأصول مدرسة سمرقند الحنفية ، مقارنة بمدرسة العراقيين من الحنفية ، كما يعد هذا الكتابُ الكتابَ الأول من حيث التميز في الأسلوب والمنهج ؛ إضافة إلى تدوين الكثير من الأقوال للسابقين ، والناظر في هذا الكتاب يرى : أنه كتاب اجتهاد في الأصول بيّن فيه الإمام الدبوسي آراءه واتجاهه في أسلوب سديد ، وتأليف محكم ، وهو بين الكتب في أصول الحنفية في الطليع.

منهج الدبوسي :

يقول الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان في كتابه (الفكر الأصولي) : ما ملخصه : من خلال موضوعات الكتاب الكثيرة الواسعة ، يستطيع الباحث أن يتبين منهج المؤلف ، والخطوط العريضة لتقسيماته دون عناء.

أولاً: التزامه الموضوعية ؛ فمحور الدراسة هو الأدلة ، أو الحجج بقسميها العقلية والشرعية بدأ بعرض ، ودراسة أنواع الحجج الشرعية ، وما يتصل بها من مباحث مُقدماً لها على الحجج العقلية ، وقد التزم بهذا المنهج تماماً.

ثانياً: اهتمامه بتعريف المصطلحات الأصولية في بداية كل بحث ، وغالباً ما يضمناها العنوان ، وحيثما توجد جوانب متفق عليها بين العلماء وآخر مختلف فيها ؛ فإنه يبدأ بتقرير المتفق بينهم ، ثم يتبع هذا أقوال العلماء ومواقفهم في المختلف فيه من ذلك الموضوع في صورة جملة أولاً ، ثم يعود إلى ذكرها بشكل مفصل مع عرض مختلف وجهات نظر أصحابها ، واستدلالاتهم ، ثم موقفه هو من كل منها ، ونقض ما لا يراه في عرض مسهب ، وتحليل تام.

ثالثاً: اهتمامه كثيراً بالتفريعات الفقهية تمثيلاً ، واستشهاداً للمسائل الأصولية المعروفة ، فما ينتهي من فرع فقهي تفصيلاً وتحليلاً حتى ينتقل منه إلى فرع آخر مشابه ، وكثيراً ما يقوده العرض لبعض الفروع إلى المقارنة فيما بينها وبين موضوعات أخرى في صورة تسلسلية.

رابعاً: تركيزه على تحرير محل النزاع عندما يتشعب الخلاف على غير مورد ، وتتوارد الأدلة على غير محل النزاع.

خامساً: إيجاده تفسيراتٍ ، وتعليلات منطقية معقولة للأحكام الكلية والمسائل الفقهية ، وكل ما يمكن أن يُسمى فلسفة الفقه ، أو الفقه التعليمي ، ويدخل في شكله العام ضمن حكمة التشريع حيث يجعل للحكم معنىً ، ومفهوماً يعقله كل واحد ؛ فيسهل عليه فهمه ، وأداؤه على وجهه.

سادساً: عنايته الخاصة بنقل آراء علماء ، وأئمة الأحناف السابقين ، وتوضيح موقفهم من كل مسألة تعرض لها سواء كان رأياً فردياً لواحد منهم ، أو منسوباً

لهم بصورة جماعية ، ويتم هذا العرض بتوضيح موقفه ؛ لترجيح الصحيح منها في نظرهم.

سابعاً: لم يكن دأبه جمع آراء علماء الأحناف السابقين فقط ، بل دأب في كتابه على تقويمها ، وتحريها ، وإبداء جوانب الصحة ، أو الخطأ فيها.

ثامناً: أبدى في مناقشاته الأصولية استقلالاً فكرياً عن علماء الأحناف السابقين ، وقد ضرب الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان أمثلة على هذه الخصائص ، ولمن أراد المزيد فعليه الرجوع إلى الجزء الأول من الدراسة من كتاب (تقويم الأدلة) بتحقيق الدكتور العوضي.

التعريف بالإمام أبي الحسين البصري، وحياته العلمية، وأثاره الأصولية

ترجمة أبي الحسين البصري :

وهو محمد بن علي بن الطير البصري كنيته أبو الحسين شيخ المعتزلة ، وصاحب التصانيف الكلامية كان فصيحاً بليغاً ، عذب العبارة ، يتوقد ذكاءً ، وله اطلاع كبير ، وكان من فحول المعتزلة متفنناً ، حلو العبارة بليغ ، حدث عن هلال بن محمد بحديث رواه عنه أبو بكر الخطيب ، وهو حديث : **((إنَّ مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى إذا لم تستح ؛ فاصنع ما شئت))**.

قال الخطيب : كان يروي حديثاً واحداً ، حدثنيه من حفظه ، حدثنا هلال بن محمد ، حدثنا الغلابي ، وأبو مسلم الكجي ، ومحمد بن أحمد بن خالد الزريقي ، ومحمد بن حاتم المازني ، وأبو خليفة ، قالوا : حدثنا القعنبي حديث : **((إذا لم تستح ؛ فاصنع ما شئت))**.

قال الخطيبُ: قلتُ: وهذا الحديث كأنه من خواص المعتزلة؛ فعن جماعة من كبيرهم لم يكن عندهم، رواية حديث غيره، وهو في (تاريخ الخطيب) من حديث أبي مسعود البصري مرفوعاً: ((إنَّ مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى، إذا لم تستح؛ فاصنع ما شئت)).

وفي سنَّه ثلاثة ضعفاء: أبو الحسن وشيخه، وشيخ شيخه هلال الرأي ولكن متن الحديث صحيح من طرق أخرى عند البخاري، وأبي داود، وابن ماجه، وقد توفي أبو الحسين البصري ببغداد في ربيع الآخر سنة ست وثلاثين وأربعمائة.

أخذ عنه: أبو علي بن الوليد، وأبو القاسم بن التبان المعقول، وله كتاب (المعتمد في أصول الفقه)، قالوا: من أجود الكتب، والمعتمد هذا هو اختصار شرحه لكتاب (العُمد) للقاضي عبد الجبار الهمداني؛ ولهذا الكتاب تلخيص لمؤلف مجهول بعنوان (تجريد المعتمد) ويوجد شرحه لسليمان بن ناصر بن سعيد ألفه سنة إحدى وسبعين وخمسمائة لمختصر (المعتمد) الذي قام به البصري نفسه وله كتاب (تصفح الأدلة) كبير، وكان يقرئ الاعتزال ببغداد، وله حلقة كبيرة.

وكان مولده بالبصرة، ونشأ بها، وسكن بغداد، ودرس فيها علي شيخه قاضي القضاة القاضي عبد الجبار بن أحمد، ولازمه حتى أصبح من أشهر تلاميذه.

وقد ذكرتُ - منذ قليل - قول من قال: إنه توفي سنة ست وثلاثين وأربعمائة وهناك قول آخر يقول: إنه توفي سنة سبع وثلاثين وأربعمائة، وفي (وفيات الأعيان) أنه توفي يوم الثلاثاء خامس شهر ربيع الآخر سنة ست وثلاثين وأربع مائة، ودفن في مقبرة الشونيزي، وصلى عليه القاضي أبو عبد الله الصيمري، وله التصانيف الفاتحة في أصول الفقه وغيره.

ومن ذلك: (شرح الأصول الخمسة) للقاضي عبد الجبار، وكتاب (الإمامة) وكتاباً في أصول الدين، قالوا: وقد تنبه الفضلاء بكتبه، واعترفوا بحذقه وذكائه، وشرح كتاب (العمد) لشيخه القاضي عبد الجبار المعتزلي، وقد سبق أن ذكرت ذلك. وله في أصول الفقه أيضاً كتاب (القياس الشرعي) وكتاب (زيادات المعتمد) وله كذلك (غرر الأدلة).

قيمة (المعتمد) العلمية:

فقد عد ابن خلدون كتاب المعتمد من دعائم كتب أصول الفقه التي ألقت على طريقة المتكلمين. وقال ابن خلكان: إن الإمام فخر الدين أخذ كتابه (المحصول في أصول الفقه) من كتاب (المعتمد) لأبي الحسين، ومن كتاب (البرهان) ومن كتاب (المستصفى) وعول كذلك على كتاب (العمد) للقاضي عبد الجبار؛ فضمنه ما فيها من مسائل الأصول، ومباحث مجردة عن جميع المآخذ التي أخذت عليها بأسلوب يتسم بالترتيب، والوضوح، والعمق، والاستقصاء.

وقد ذكروا: أنه كان يحفظ عن ظهر قلب كتابين من هذه الكتب، وهما (المستصفى) و(المعتمد) قال في (الوافي): قلت: وقد سمعت الشيخ الإمام العلامة تقي الدين أحمد بن تيمية غير مرة يقول: أصول فقه المعتزلة خير من أصول فقه الأشاعرة، وأصول دين الأشاعرة خير من أصول دين المعتزلة.

تلاميذ أبي الحسين البصري:

من أشهرهم: ابن الوليد، وقد سبق ذكره، وترجمته: محمد بن أحمد بن عبد الله بن أحمد بن الوليد الكرخي أبو علي المتكلم، وكان رأساً للمعتزلة بارعاً، ولد سنة ست وتسعين وثلاثمائة، وأتقن علم الاعتزال على أبي الحسين البصري

وحفظ عنه الحديث الذي ذكرناه: ((إنَّ مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى إذا لم تستحِ؛ فاصنع ما شئت)).

ومن تلاميذه كذلك: الإمام بن عقيل الحنبلي، الإمام العلامة البحر، شيخ الحنابلة، أبو الوفاء علي بن عقيل بن محمد بن عقيل بن عبد الله البغدادي الحنبلي، المتكلم صاحب التصانيف، كان يسكن الظفرية، ومسجده بها مشهور، ولد سنة إحدى وثلاثين وأربعمائة، وسمعَ أبا بكر بن بشران، وأبا الفتح بن شيطا، وأبا محمد الجوهري، والحسن بن غالب المقرئ، والقاضي، وتفقه عليه، وتلا بالعشرة على أبي الفتح بن شيطا وأخذ العربية عن أبي القاسم بن برهان. وأخذ علم العقليات عن شيخ الاعتزال علي بن الوليد، وأبي القاسم بن التبان صاحبي أبي الحسين البصري، قالوا: فأنحرف عن السنة.

ومن يُشْتَبه باسم أبي الحسين البصري: محمد بن عبد الله بن الحسن أبي الحسين البصري، المعروف بابن اللبان، الفرضي، سمع (سنن أبي داود) على ابن داسه، وحدث بها في بغداد، فسمعها منه القاضي أبو الطيب، وقد كان أستاذًا في الفرائض، ولديه علومًا آخر، وبنيت له مدرسة في بغداد وكان يدرس بها.

قال الشيخ أبو إسحاق: كان إمامًا في الفقه والفرائض، صنف فيها كتبًا كثيرة ليس لأحد مثلها، وعنه أخذ الناس الفرائض، ومن أخذ عنه: أبو أحمد بن مسلم الفرضي أستاذ أبي حامد الإسفراييني في الفرائض، ومن أخذ عن أبي الحسين: أبو الحسن محمد بن يحيى بن سراقه الفقيه الفرضي، كان ابن اللبان يقول: ليس في الأرض فرضي -أو فرضي- إلا من أصحابي، أو أصحاب أصحابي، أو لا يحسن شيئًا. وقال الخطيب: أبو بكر كان ثقة، وانتهى إليه علم الفرائض، وصنف فيه كتبًا، توفي في ربيع الأول سنة اثنتين وأربعمائة.

ومن تصانيفه في الفرائض كتاب (الإيجاز) مجلد نفيس نقل عنه الرافعي في مواضع منها: أن زكاة الفطر لا تجب، ومن اجتهادات أبي الحسين البصري في كتابه (المعتمد) ما ذكره الشيخ عبد الوهاب أبو سليمان وأذكر مما ذكره طرفاً؛ فقد ذكر: أن التقليد لم يأسر أبا الحسين البصري، بل بدا في كتابه (المعتمد) صاحب رأي مستقل، لم يثنه عن هذا أواصر الاعتزال القوية التي تربطه مع المعتزلة عموماً، وشيخه المعجب به القاضي عبد الجبار خصوصاً، فقد عارضه وعارضهم كثيراً، وأبطل حججهم وقدم ما يراه حقاً، وهذا ما أثار عليه حفيظة المعتزلة، وأوغر صدورهم فهجروا مؤلفاته.

وقد أخذ اجتهاده مسارات عديدة: إبداء رأيه في الموضوع، ومشاركته غيره في الاجتهاد، ونقده لآراء المخالفين، ثم عرض اجتهاده في الموضوع، إما برأي، أو تقسيم آخر، أو ترجيحه لرأي أحد المخالفين المتخالفين، أو تصحيحه لبعض الآراء.

وإليك بعضاً من أحواله في (المعتمد) في مسائل أصول الفقه، ومن ذلك في مسألة دلالة صيغة الأمر: يحدد أبو الحسين موقفه من هذه المسألة بقوله: وأذهب إلى أن قول القائل أمر مشترك بين الشيء والصفة، وبين جملة الشأن والطرائق، وبين القول المخصوص.

وأبو الحسين البصري أيضاً يتحدث في مسألة الغاية التي يجوز أن ينتهي إليها التخصيص، فيخالف أبو الحسي القفال الشاشي في تخصيص لفظة "من" حيث لا يوجد من أفرادها إلا واحد فقط.

حكى أبو الحسين عن أبي بكر القفال: أنه أجاز تخصيص لفظة "من" إلى أن يبقى تحتها واحد فقط، ولم يُجز ذلك في ألفاظ الجمع العامة، وجعل نهاية تخصيصها

إلى أن يبقى تحتها ثلاث، كقولك: الناس والرجال، وأجاز غيره تخصيص جميع ألفاظ العموم على اختلافها إلى أن يبقى واحد والأولى المنع من ذلك في جميع ألفاظ العموم، وإيجاب أن يراد بها كثرة وإن لم يُعلم قدرها إلا أن تستعمل في الواحد علي سبيل التعظيم، والإبانة بأن ذلك الواحد يجري مجرى الكثير. وأما على غير ذلك؛ فليس بمستعمل.

ومن المسائل أيضاً: تخصيص عموم الكتاب والسنة بالعقل، ويذهب أبو الحسين البصري: إلى جواز تخصيص عموم الكتاب والسنة بالعقل؛ وفي العام المتأخر، والخاص المتقدم يذهب كل من أصحاب الإمام أبي حنيفة، والقاضي عبد الجبار: إلى أن العام المتأخر ينسخ الخاص المتقدم ويخالفهم في هذا أبو الحسين البصري. ويرى: أن العام يبنى على الخاص المتقدم.

وأيضاً في مسألة العموم: إذا خُصَّ هل يصير مجازاً أم لا؟: يذهب أبو الحسين البصري في هذا إلى رأي الشيخ أبي الحسن الكرخي، وهو أن العموم إذا خُصَّ بالاستثناء والشروط، والتقييد بالصفة لا يكون مجازاً، ويفسر القاضي عبد الجبار القول؛ فيجعله حقيقة إذا كان المخصص شرطاً أو تقييداً بصفة، ويجعله مجازاً باستثناء.

وفي تأويل الأمة لآية من الآيات لم ينص على هذا التأويل يفصل أبو الحسين القول في هذا، ثم يرجح بين الأقوال في موضع الخلاف، فيقول: وأما إذا تأولت الأمة الآية بتأويل؛ فإنهم إن نصوا على فساد ما عداه لم يحز إحداث تأويلٍ سواه، وإن لم ينصوا على ذلك؛ فمن الناس من منع من تأويل زائد، وأجراه مجرى المذهب الزائد، ومنهم من أجاز، وهو الصحيح لأن التابعين ومن بعدهم قد أحدثوا تأويلات لم يكن ذكرها السلف، ولم ينكر عليهم، ولأنه ليس في

إحداث تأويل آخر مخالفة لإجماعهم ؛ لأنهم لم ينصوا على إبطاله ، وليس في إجماعهم على التأويل الأول إبطال الثاني لأنه لا يمتنع أن يكون الله تعالى قد أراد كلا التأويلين.

وأراد أن يفهم بالخطاب شيئاً ما ، إما هذا ، وإما كلاهما ، وكل ذلك مخيرٌ فيه فإذا فهمت الأمة أحدهما ، فقد خرجت عن ما كلفته ؛ لأنهم كلفوا فهمَ كلا التأويلين بشرط أن يطلبوه.

وفي مسألة نقل الإجماع بخبر الواحد : يأخذ أبو الحسين البصري برأي القائلين : بالعمل بالإجماع المنقول بخبر الآحاد ، فيقول : وأما نقل الإجماع بخبر الواحد ؛ فمن الناس من لم يعمل به ، ومنهم من عمل به ، وهو الصحيح ؛ لأن قولهم حجة ، كما أن كلام النبي ﷺ حجة ؛ فإذا لزمنا الأحكام بنقل كلام النبي ﷺ من جهة الآحاد ؛ فكذلك يلزمنا أن يُنقل كلام الأمة من جهة الآحاد.

الإمام ابن حزم الظاهري، ومذهبه، وآراؤه الأصولية

عناصر الدرس

- العنصر الأول : التعريف بالمذهب الظاهري ومؤسسه الإمام داود
الظاهري ١٨١
- العنصر الثاني : ترجمة موجزة للإمام أبي محمد بن حزم
١٩١

التعريف بالمذهب الظاهري ومؤسسه الإمام داود الظاهري

وداود الظاهري هو: داود بن علي بن خلف الإمام الحافظ العلامة، البحر أبو سليمان البغدادي المعروف بالأصبهاني، رئيس أهل الظاهر.

ولد داود سنة مائتين وسمع سليمان بن حرب، وعمرو بن مرزوق والقعنبی، ومحمد بن كثير العبدی، ومسدد بن مُسرهد، وإسحاق بن راهويه، وأبا ثور الكلبي، والقواريري وطبقته.

وارتحل إلى إسحاق بن راهويه، وسمع منه المُسند، والتفسير، وناظر عنده وجمع وصنف، وتصدر وتخرج به الأصحاب، قال أبو بكر الخطيب: صنف الكتب وكان إماماً ورعاً ناسكاً زاهداً، وفي كتبه حديث كثير، لكن الرواية عنه عزيزة جداً، حدث عنه ابنه أبو بكر محمد بن داود، وزكريا الساجي، ويوسف بن يعقوب الداودي، وعباس بن أحمد المذكر وغيرهم.

قال أبو محمد بن حزم: إنما عُرفَ الأصبهاني؛ لأن أمه أصبهانية، وكان أبوه حنفي المذهب، قال أبو عمرو المستملي: رأيت داود بن علي يَرُدُّ على إسحاق بن راهويه، وما رأيت أحداً قبله ولا بعده يرد عليه؛ هيبةً له قال عمر بن محمد بن بجير الحافظ: سمعت داود بن علي يقول: دخلت على إسحاق، وهو يحتجم، فجلست فرأيت كتب الشافعي؛ فأخذت أنظر فصاح بي إسحاق، إيش تنظر؟ فقلت: معاذ الله أن نأخذ إلا من وجدنا متاعنا عنده، قال: فجعل يضحك أو يتبسم.

وعن سعيد بن عمرو البرذعي، قال: كنا عند أبا زرعة الرازي فاختلف رجلان من أصحابنا في أمر داود الأصبهاني، والمزني، والرجلان اللذان اختلفا في أمر

داود، والمزني، هما فضلك الرازي، وابن خراش؟ فقال: ابن خراش داود كافر، وقال فضلك: المزني جاهل، فأقبل أبو زرعة يوبخهما، وقال لهما: ما واحد منكما لهما بصاحب، ثم قال: ترى داود هذا لو اقتصر على ما يقتصر عليه أهل العلم؛ لظننت أنه يكمد أهل البدع بما عنده من البيان والأدلة، ولكنه تعدى.

لقد قدم علينا من نيسابور؛ فكتب إلى محمد بن رافع، ومحمد بن يحيى وعمرو بن زرارة، وحسين بن منصور، ومشیخة نيسابور بما أحدث هناك فكتمت ذلك؛ لما خفت من عواقبه، ولم أبدي له شيئاً من ذلك؛ فقدم بغداد، وكان بينه وبين صالح بن أحمد بن حنبل ودٌّ، أو حسن؛ فكلّم صالحاً أن يتلطف له في الاستئذان على أبيه؛ فأتى صالح أباه، فقال: رجل سألتني أن يأتيك، وقال: ما اسمه؟ قال: داود، قال: من أين هو؟ قال: من أصبهان، فكان صالح يروغ عن تعريفه، فما زال الإمام أحمد يبحث حتى فطن به.

فقال: هذا قد كتب إلي محمد بن يحيى في أمره: أنه زعم أن القرآن محدث؛ فلا يقربني، فقال: يا أبة، إنه يتنفى من هذا وينكره، فقال: محمد بن يحيى أصدق منه، لا تأذن له. قال أبو عبد الله المحاملي: رأيت داود بن علي يصلي، فما رأيت مسلماً يشبهه في حسن تواضعه، فقد كان محمد بن جرير الطبري يختلف إلى داود بن علي من مدة، ثم تخلف عنه وعقد لنفسه مجلساً فقال داود في ذلك شعراً، وتمثل به.

قال أحمد بن كامل القاضي: أخبرني أبو عبد الله الوراق أنه كان يورق على داود بن علي، وأنه سمعه يسأله عن القرآن، فقال: أما الذي في اللوح المحفوظ فغير مخلوق، وأما الذي هو بين الناس فمخلوق، قال: قلت: هذه التفرقة والتفصيل

ما قالها أحد قبله في ما علم، وما زاد على أن القرآن العظيم كلام الله، ووحيه، وتنزيله حتى أظهر المأمون القول بأنه مخلوق، وظهرت مقالة المعتزلة؛ فثبت الإمام أحمد بن حنبل، وأئمة السنة على القول: بأنه غير مخلوق؛ إلى أن ظهرت مقالة حسين بن علي الكرابيسي، وهي أن القرآن كلام الله غير مخلوق، وأنا ألفاظنا به مخلوقة؛ فأنكر الإمام أحمد ذلك وعده بالعدم.

وقال: من قال: لفظ القرآن مخلوق يريد به القرآن فهو جهمي، وقال أيضاً: من قال لفظ القرآن غير مخلوق، فهو مبتدع. فزجر عن الخوض في ذلك من الطرفين، وأما داود فقال: القرآن محدث؛ فقام على داود خلق من أئمة الحديث، وأنكروا قوله وبدعوه، وجاء من بعده طائفة من أهل النظر، فقالوا: كلام الله معنا قائم بالنفس، وهذه الكتب المنزلة دالة عليه، ودققوا وعمقوا، فنسأل الله الهدى، واتباع الحق، فالقرآن العظيم حروفه، ومعانيه وألفاظه كلام رب العالمين غير مخلوق، وتلفظنا به وأصواتنا به من أعمالنا المخلوقة.

قال النبي ﷺ: ((زينوا القرآن بأصواتكم)) ولكن لما كان الملفوظ لا يستقل إلا بتلفظنا، والمكتوب لا ينفك عن كتابتنا، والمتلو لا يُسمع إلا بتلاوة تال؛ صعب فهم المسألة، وعسر إفراز اللفظ الذي هو الملفوظ من اللفظ الذي يعنى به التلفظ؛ فالذهن يعلم الفرق بين هذا وبين هذا والخوض في هذا خطر؛ نسأل الله السلامة في الدين وفي المسألة بحوث طويلة الكف عنها أولى ولا سيما في هذه الأزمنة المزمنة.

والإمام أحمد يرى فيما يحكيه ابن جرير عنه: أن من قال: لفظ القرآن مخلوق فهو جهمي، ومن قال: غير مخلوق فهو مبتدع. قال أبو العباس ثعلب: كان داود بن علي عقله أكبر من علمه، وقال قاسم بن أصبغ الحافظ: ذاكرت بن جرير

الطبري، وابن سريج في كتاب بن قتيبة في الفقه: فقالا: ليس بشيء، فإذا أردت الفقه، فكتب أصحاب الفقه كالشافعي وداود ونظرائهما، ثم قالوا: ولا كتب أبي عبيد في الفقه، أما ترى كتابه في الأموال مع أنه أحسن كتبه.

وقال ابن حزم: كان داود عراقياً كتب ثمانية عشر ألف ورقة، ومن أصحابه أبو الحسن عبد الله بن أحمد بن رويم، وأبو بكر بن النجار، وأبو الطيب محمد بن جعفر الديباجي، وأحمد بن محمد الإيادي، وأبو سعيد الحسن بن عبيد الله صاحب التصانيف، وأبو بكر محمد بن أحمد الدجاني، وأبو نصر السجستاني، ثم سرد أسماء عدة من تلاميذه.

قال محمد بن إسحاق النديم: لداود من الكتب كتاب (الإيضاح) وكتاب (الإفصاح) وكتاب (الأصول) و(كتاب الدعاوى) كتاب كبير في الفقه، وكتاب (الذب عن السنة والأخبار) أربع مجلدات، وكتاب (الرد على أهل الإفك) و(صفة أخلاق النبي) وكتاب (الإجماع) وكتاب (إبطال القياس) وكتاب (خبر الواحد) وبعضه موجب للعلم، وكتاب (الإيضاح) خمسة عشر مجلداً، وكتاب (المتعة) وكتاب (إبطال التقليد) وكتاب (المعرفة) وكتاب (العموم والخصوص) وسرد أشياء كثيرة.

وللعلماء قولان في الاعتداد بخلاف داود وأتباعه:

- فمن اعتد بخلافهم، قال: ما اعتدادنا بخلافهم؛ لأن مفرداتهم حجة، بل لتحكى في الجملة، وبعضها سائغ، وبعضها قوي وبعضها ساقط، ثم ما تفردوا به هو شيء من قبيل مخالفة الإجماع الظني، وتندر مخالفتهم لإجماع قطعي.

- ومن أهدرهم، ولم يعتد بخلافهم، لم يعدهم في مسائلهم المفردة خارجين بها من الدين ولا كفرهم بها، بل يقول هؤلاء في حيز العوام، أو هم كالشيعة في

الفروع، ولا نلتفت إلى أقوالهم، ولا نصب معهم الخلاف، ولا يعتنى بتحصيل كتبهم، ولا ندل مستفتياً من العامة عليهم وإذا تظاهروا بمسألة معلومة البطلان، كمسح الرجلين أدبناهم، وعزرناهم وألزمناهم بالغسل جزماً.

قال الإمام أبو إسحاق الإسفراييني: قال الجمهور إنهم يعني: نفاة القياس لا يبلغون رتبة الاجتهاد، ولا يجوز تقليدهم القضاء.

ونقل الأستاذ أبو منصور البغدادي عن أبي علي بن أبي هريرة، وطائفة من الشافعية: أنه لا اعتبار لاختلاف داود، وسائر نفاة القياس في الفروع دون الأصول.

وقال إمام الحرمين أبو المعالي: الذي ذهب إليه التحقيق أن منكري القياس لا يعدون من علماء الأمة، ولا من حملة الشريعة؛ لأنهم معاندون مباهتون في ما ثبت استفاضة وتواتراً؛ لأن معظم الشريعة صادرة عن الاجتهاد، ولا تفي النصوص بعشر معشارها، وهؤلاء ملتحقون بالعوام، وهذا القول من أبي المعالي أداه إليه اجتهاده، وهم فأداهم اجتهادهم إلي نفي القول بالقياس، فكيف يرد الاجتهاد بمثله؟.

وندرى بالضرورة أن داود كان يُقرئ مذهبه، ويُناظر عليه، ويُفتي به في مثل بغداد، وكثرة الأئمة بها وبغيرها، فلم نرهم قاموا عليه، ولا أنكروا فتاويه، ولا تدريسه، ولا سعوا في منعه من بثه، ومن حضرة مثل إسماعيل القاضي شيخ المالكية، وعثمان بن بشار الأنماطي، شيخ الشافعية، والمروزي شيخ الحنبلية، وابني الإمام أحمد، وبالحضرة كذلك مثل: أبي العباس أحمد بن محمد البرتي شيخ الحنفية، وأحمد بن أبي عمران القاضي، ومثل عالم بغداد إبراهيم الحربي، بل سكتوا له.

حتى لقد قال قاسم بن أصبغ: ذاكرت الطبرية - يعني: ابن جرير وابن سريج - وقلت لهما: كتاب ابن قتيبة في الفقه أين هو عندكما؟ قالوا: ليس بشيء ولا كتاب أبو عبيدة؛ فإذا أردت الفقه، فكتب الشافعي، وداود ونظرائهما.

ثم كان بعده ابنه أبو بكر، وابن المغلس، وعدة من تلامذة داود، وعلى أكتافهم مثل ابن سريج شيخ الشافعية، وأبي بكر الخلال شيخ الحنبلية، وأبي الحسن الكرخي شيخ الحنفية، وكان أبو جعفر الطحاوي بمصر، بل كانوا يتجالسون، ويتناظرون، ويبرز كل منهم بحجته، ولا يسعون بالداودية إلى السلطان، بل أبلغ من ذلك ينصبون معهم الخلاف في تصانيفهم قديماً وحديثاً، وبكل حال فلهم أشياء أحسنوا فيها، ولهم مسائل مستهجنة، يشغب عليهم بها، وإلى ذلك يشير الإمام أبو عمرو بن الصلاح حيث يقول: الذي اختار الأستاذ أبو منصور، وذكر: أنه الصحيح من المذهب أنه يعتبر خلاف داود.

ثم قال ابن الصلاح: وهذا الذي استقر عليه الأمر آخرًا، كما هو الأغلب الأعرف من صفو الأئمة المتأخرين، الذين أوردوا مذهب داود في مصنفاتهم المشهورة، كالشيخ أبي حامد الإسفراييني، والماوردي والقاضي أبي الطيب، فلو لا اعتدادهم به، لما ذكروا مذهبه في مصنفاتهم المشهورة.

قال: وأرى أن يعتبر قولهم إلا في ما خالف فيه القياس الجلي، وما أجمع عليه القياسيون من أنواعه، أو بناء على أصوله التي قام الدليل القاطع على بطلانها، فاتفق من سواهم إجماع منعقد، كقوله في التغوط في الماء الراكد. وتلك المسائل الشنيعة، وقوله: لا ربا إلا في الستة المنصوص عليها، فخلافه في هذا، أو نحوه غير معتد به؛ لأنه مبني على ما يقطع ببطلانه.

قال بعض العلماء: ولا ريب أن كل مسألة انفرد بها، وقطع ببطلان قوله فيها؛ فإنها هدر، وإنما نحكيها للتعجب، وكل مسألة عضدها نص، وسبقه، إليها

صاحب أو تابع ؛ فهي من مسائل الخلاف ، فلا تهدر وبالجمله فداود على بصيرة بالفقه ، عالم بالقرآن ، حافظ للأثر ، رأس في معرفة الخلاف ، من أوعية العلم ، له ذكاء خارق ، وفيه دين متين ، وكذلك في فقهاء الظاهرية جماعة لهم علم باهر ، وذكاء قوي ، فالكمال عزيز - والله الموفق .

ونحن فنحكي قول ابن عباس في المتع وفي الصرف ، وفي إنكار العول ، وقول طائفة من الصحابة في ترك الغسل من الإيلاج ، وأشبه ذلك ، ولا نجوز لأحد تقليدهم في ذلك . قال ابن كامل : مات داود في شهر رمضان سنة سبعين ومائتين .

المذهب الظاهري : وأول متكلم بهذا المذهب وناشر للوائه ، هو الإمام أبو سليمان داود بن علي بن خلف الأصبهاني المتوفى سنة سبعين ومائتين ، والذي ترجمنا له آنفا . وكان هو معدوداً في أصحاب الشافعي ، وصنف المصنفات الجليلة في فضائله ؛ حتى وصفه الإمام أبو إسحاق الشيرازي بقوله : " كان من المتعصبين للشافعي " ولما ذكر القاضي عياض - رحمه الله تعالى - انتشار المذاهب في البلدان قال : وغلب على بلاد فارس مذهب داود ، ثم قال : وكان بالقيروان قوم قلة في القديم أخذوا بمذهب الشافعي ، ودخلها شيء من مذهب داود .

وقال عن الأندلس : وأدخل بها قومٌ من الرحالين والغرباء شيئاً من مذهب الشافعي ، وأبي حنيفة ، وأحمد ، وداود ؛ فلم يكتنوا من نشره ، فمات بموتهم على اختلاف أزمانهم .

ومن أئمة المذهب الظاهري ورجاله :

أبو بكر محمد بن داود أحد الأذكياء العلماء الأدباء ، وله مصنفات عديدة في المذهب الظاهري ونصرته ، وقُتِلَ سنة خمسة وتسعين ومائتين ، وهو ابن داود بن علي كما هو معلوم .

ومنهم: أبو الحسن عبد الله بن أحمد بن المغلس البغدادي وإليه انتهت رئاسة أصحاب داود في بغداد في وقته، أخذ عن بكر بن داود، وصنف العديد من الكتب في الفقه وغيره، وتوفي سنة أربع وعشرين وثلاثمائة.

ومنهم: أبو الحسن عبد العزيز بن أحمد الحرزي الأصبهاني النظار القاضي، وعنه أخذ فقهاء بغداد مذهب أهل الظاهر، وتوفي سنة إحدى وتسعين وثلاثمائة.

ومنهم: أحمد بن عم ابن أبي عاصم النبيل، أبو بكر الشيباني الإمام الحافظ الكبير قاضي أصفهان، قال أبو نعيم الحافظ: كان ظاهري المذهب وقال ابن الأعرابي: فأما ابن أبي عاصم؛ فسمعت من يذكر أنه كان يحفظ لشقيقه البلخي ألف مسألة، وكان من حفاظ الحديث والفقه، وكان مذهبه القول بالظاهر، وترك القياس، وكان إمام سنة، فهو مصنف كتاب السنة في نصرتها، والذب عنها على طريقة السلف، وتوفي - رحمه الله - تعالى سنة سبع وثمانين ومائتين.

ومنهم: عبد المؤمن بن خلف أبو يعلى التميمي النسفي الإمام الحافظ، سمع من أبي حاتم الرازي وطبقته، قال الحافظ ابن عبد الهادي: وكان من علماء الظاهرية، أخذ الكتب عن محمد بن داود الظاهري، وكان شديد الحب للآثار صالحاً ناسكاً، وكان صلباً في السنة، شديداً على المبتدعة توفي سنة ستة وأربعين وثلاثمائة لنسف.

ومنهم: أبو الحكم منذر بن سعيد البلوطي الأندلسي الفقيه البليغ والخطيب الجريء، وكان إمام قرطبة، بل والأندلس في زمانه علماً وأمانةً وزهداً، وذا مكانة عند الناصر الأموي، وكان ظاهرياً ساعياً بمجد لنشر مذهبه، وتوفي سنة خمس وخمسين وثلاثمائة، وهو من تلاميذ الإمام ابن المنذر - رحمهما الله تعالى.

ومنهم: أبو الخيار مسعود بن سليمان بن مفلت الأندلسي، قال الضبي: مسعود فقيه عالم ظاهري، يميل إلى الاختيار، والقول بالظاهر ذكره أبو محمد بن حزم، وكان أحد شيوخه، وقد أثر أبو الخيار في ابن حزم تأثيراً غير مجرى حياته، فهو شيخه في الفقه الظاهري، وتوفي - رحمه الله - تعالى سنة ست وعشرين وأربعمائة.

وظهر بعد هذا: أبو محمد بن حزم القرطبي، فحمل لواء المذهب، وجادل أشد المجادلة، وفي الحقيقة: فإن ابن حزم هو المنظر الحقيقي للمذهب الظاهري أصولاً وفروعاً، ولولاه لما عرف هذا المذهب البتة، وقد كان له تلامذة أخذوا بقوله، ونشروا مذهبه بعد وفاته - رحمه الله تعالى.

والدليل عليه ما قاله أبو بكر بن العربي المالكي عن الظاهرية: "هي أمة سخيفة، تصورت علي مرتبة ليست لها، وتكلمت بكلام لم تفهمه، تلقوه عن إخوانهم الخوارج، وكان أول بدعة لقيت في رحلتي القول بالباطن، فلما عدت وجدت القول بالظاهر قد ملأ به المغرب سخييف من بادية أشيلية يعرف بابن حزم". وهذا في الحقيقة ليس بإنصاف، والجملة التي ذكرها ابن العربي جملة ظالمة لا يقر عليها؛ فمن أصحاب ابن حزم الخُلص الأوفياء الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن فتوح الحميدي الأندلسي صاحب (جذوة المقتبس في تاريخ الأندلس) وغيرها من المصنفات المفيدة.

وقال عنه أبو عامر العبدري؛ فيما روى عنه الحافظ السلفي: لا يرى قط مثله، وعن مثله لا يسئل، جمع بين الحديث والفقه، والأدب، ورأي علماء الأندلس، وكان حافظاً، وقد فر الحميدي للمشرق؛ لما ضيقَ على شيخه وشدد على أصحابه، فنفع الله تعالى به، وعرف فضله - رحمه الله تعالى - وتوفي سنة ثمان وثمانين وأربعمائة، ودفن ببغداد.

ومن الظاهرية: الحافظ أبو عامر محمد بن سعدون العبدي الأندلسي، ولد بقرطبة، وسكن بها، وبها مات سنة أربع وعشرين وخمسمائة.

ومن تلاميذ الحميدي: الحافظ المكثّر الجوال محمد بن طاهر المقدسي المتوفى سنة سبع وسبعمائة، وقد تبنت دولة بني عبد المؤمن المسماة بدولة الموحدين بالمغرب الأقصى مذهب الظاهرية، وغالت في ذلك، فأمر يعقوب المنصور بإحراق كتب الفروع، والمعاقبة على وجودها، أو الاهتمام بها، وكان من علماء ذلك الوقت أبو الخطاب بن دحية، وابن عربي الأندلسي، وكلاهما كانا على مذهب الظاهرية ثم إن هذا المذهب اضمحل شأنه وانقرض إلا في النادر جدًا لعدة أسباب سيأتي ذكرها. ومع هذا في زماننا ظهر الاهتمام بآثار ابن حزم ومصنفاته، وأعجب الناس بالعديد من اختياراته، والعديد من أهل الحديث المعاصرين يهتمون بمذهب ابن حزم، ويعجبون به.

فمن تأثر به في المغرب آل صديق الغماريون، وخاصة الشريف محمد الزمزمي - رحمه الله تعالى - وفي الجزيرة العربية يوجد علّمان في الأدب واللغة والعلم يتظاهران بمذهب ابن حزم هما: أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري، وأبو تراب الظاهري، وفي اليمن أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي الذي كان زيدياً، ثم انتمى إلى السنة، وأخذ بالظاهر ونفى القياس، وله أناس يتبعونه.

أما سبب عدم انتشار مذهب الظاهرية، فيتلخص فيما يلي:

أولاً: أنه مذهب يشدد في تحريم التقليد، وإيجاب الاجتهاد فيحتاج إلى علماء حفاظ، فحول دائمي البحث والفكر؛ وهذا أمر تتقاصر عنه همة غالب الناس.

ثانياً: أنه لم يجد من ينصره ويقوم به، ولما نصرته دولة بني عبد المؤمن ازدهر، لكن عنف الدولة وانغراس مذهب مالك في نفوس المغاربة؛ جعل جهود الحكام

يذهب هباءً منثوراً بعد زوالها ، وباقي دول المغرب رجعت لمذهب مالك - رحمه الله تعالى.

ثالثاً: شدة ابن حزم مع المخالفين نفر منه الناس ، والمذهب الظاهري في الحقيقة ليس ببدع من المذاهب ، بل هو مذهب من مذاهب أهل الحديث - نضر الله وجوه أهل الحديث - إلا أن أصحابه جُمِدُوا على أمور لم يكن لهم أن يجمدوا عليها.

وقد نُقل عن الحافظ ابن حجر: أن أبا حيان كان يقول: محال أن يرجع عن مذهب الظاهري من علق بذهنه. قال الإمام الشوكاني في (البدر الطالع) بعد نقله: ولقد صدق في ذلك. فمذهب الظاهر، أي: العمل بظاهر الكتاب والسنة هو أول الفكر، وآخر العمل عند من منح الإنصاف، ولم يرد على فطرته ما غيرها، وليس هو مذهب داود الظاهري وأتباعه فقط، بل هو مذهب أكابر العلماء المقتدين بنصوص الشرع من عصر الصحابة إلى الآن وداود واحد منهم.

ترجمة موجزة للإمام أبي محمد بن حزم

وهو الإمام المحدث الحافظ الفقيه، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الفارسي الأصل الأندلسي القرطبي الأموي، ولد بقرطبة سنة أربع وثمانين وثلاثمائة، وسمع من جماعة بعد ما تربى وتأدب، وسمع الشعر وتعلم القراءة والكتابة على يد النساء؛ فسمع من ابن وجه الجنة، وابن الجاسور، وحمّام بن أحمد القاضي، وأبي عمر الطلمنكي ناصر السنة، وحافظ المغربي أبي عمر بن عبد البر.

وحدث عنه ولده الشهيد أبو رافع، والحافظ أبو عبد الله الحميدي، صاحب (جذوة المقتبس) وغيرهما.

وقد عاش ابن حزم من أول حياته مترفاً منعماً في قصر الوزارة؛ إذ كان والده وزيراً في دولة المنصور بن أبي عامر، وأواخر الدولة المروانية بالأندلس، وخلف هو والده كذلك في الوزارة، ثم زهد في كل ذلك وانصرف بكليته للعلم، والعودة إلى العمل به، ولم يقتصر على العلوم الشرعية، بل طلب علوم الأوائل كذلك.

قال الحافظ الذهبي - رحمه الله تعالى: وكان قد مهر أولاً في الأدب والأخبار والشعر، وفي المنطق، وأجزاء الفلسفة؛ فأثرت فيه تأثيراً ليته سلم من ذلك.

وقال: قيل: إنه تفقه أولاً للشافعي، ثم أداه اجتهاده إلى القول بنفي القياس كله جليته وخفيه، والأخذ بظاهر النص، وعموم الكتاب، والحديث والقول بالبراءة الأصلية، واستصحاب الحال، وصنف في ذلك كتباً كثيرة وناظر عليه، وبسط لسانه وقلمه. ولم يتأدب مع الأئمة في الخطاب.

وأول سماعه من بن عمر أحمد بن الجصور في حلول سنة أربع مائة، قال: قال: جدي - سلمه الله تعالى - : فتكون السن التي ابتدأ فيها ابن حزم دراسة الحديث والفقه هي عمر الغلام اليافع، سن الخامسة عشرة وأين هذا من عمر رجل في الثامنة والعشرين، وإن بين السنين والعمرين لمفاوز تتيه فيها القطا، ويعيش فيها جيل، وإنما ذكرنا هذا رداً على من زعم: أنه ما طلب العلم إلا عن كبر لقصة ذكروها في ذلك ليس هذا مجال إيرادها.

وقال العلامة أبو زهرة - رحمه الله تعالى بعد كلام عن طلب ابن حزم، للعلم: لذلك لا نستطيع أن نقبل مثل هذه الأخبار كابتداء تعلم ابن حزم الفقه؛ لأنها

في ذاتها موضع نظر؛ لأنها تناقض سياق حياته، ولأنها فيما يظهر قد دخلها التصحيف. وأطال الكلام - رحمه الله تعالى - في توجيه مسألة بداية طلب ابن حزم للعلم بما لم يسبق إليه.

هذا وقد أوزي ابن حزم بسببين سياسي وعلمي :

فأما السياسي : فلمناصرته للدولة الأموية المروانية بالأندلس، وتأييده لشرعيتها بالأدلة الشرعية، فنقم عليه ملوك الفتنة والطوائف، وانتقل من سجن لآخر في محن طويلة، ذكر هو نفسه طرفاً منها في كتابه (طوق الحمام).

وأما العلمي : فلمخالفته لفقهاء المالكية المقلدين، وتشنيعه عليهم وتشدده في ذلك، بل بلغ به الحال في ذمه للتقليد الذي كان انتشر في زمانه انتشاراً كبيراً أن عنف على المتقدمين والمعاصرين.

قال الذهبي: ولم يتأدب مع الأئمة في الخطاب، بل فجَّج العبارة، وسب وجدَّع، فكان جزاؤه من جنس فعله؛ بحيث إنه أعرض عن تصانيفه جماعة من الأئمة وهجروها، ونفروا منها، وأحرقت في وقت.

واتهم ابن حزم أعداؤه، أنه لم يتأدب على المشايخ، ولم يأخذ العلم على أهله، وبأنه كان به مرض عصبي؛ فكل ذلك من تعصبهم عليه.

ولعمر الله أي تربية، وتأديب خير من تأديب النساء الناعمات إلى عمر البلوغ؟ ثم إنه معروف أنه كان لابن حزم شيخ مؤدب يدعى الفارسي ناهيك عن مشيخته الذين روى عنهم، وتفقه على يدهم كل واحد منهم إمام في العلم، والعمل.

قال - رحمه الله تعالى - :

قالوا تحفظ فإن الناس قد كثر ❖ أقوالهم وأقوال الوري محن
 فقلت هل عيهم لي غير أني لا ❖ أقول بالرأي إذ في رأيهم فتن
 وأنني مولع بالنص لست إلى ❖ سواه أنحو ولا في نصره أهن
 لا أنني لمقايس يقال بها ❖ في الدين بل حسبي القرآن والسنن
 يا برد ذا القول في قلبي وفي كبدي ❖ ويا سروري به لو أنهم فطنوا
 دعهم يعضوا على صم الحصى كمدأ ❖ من مات من قوله عندي له كفن
 وإذا كان أعداء ابن حزم حرموا معرفة حقه وقدره، فقد عرفه المنصفون وأتباع
 الحق. قال أبو حامد الغزالي حجة الإسلام - رحمه الله تعالى - : وجدت في أسماء
 الله تعالى كتاب ألفه محمد بن حزم يدل على عظم حفظه، وسيلان ذهنه.

وقال تلميذه، وحامل راية مذهبه من بعده الحافظ الحميدي: كان ابن حزم
 حافظاً للحديث، وفقهه، مستنبطاً للأحكام من الكتاب والسنة متفناً في علوم
 جملة، عاملاً بعلمه.

وقال أبو القاسم صاعد بن أحمد: أقبل على علوم الإسلام حتى نال من ذلك ما
 لم ينله أحدٌ بالأندلس.

ووصفه الحافظ الذهبي بالإمام الأوحد، البحر ذو الفنون والمعارف أبو محمد
 وقال: كان ينهض بعلوم جملة، ويجيد النقل، ويحسن النظم والنثر، وفيه دين،
 وخير ومقاصده جميلة، ومصنفاته مفيدة، فقد زهد في الرئاسة، ولزم منزله مكباً
 على العلم.

وقال اليسع الغافقي: أما محفوظه فبحر عجاج، وماء ثجاج، يخرج من بحره
 مروج الحكم، وينبت بثجاجة ألفاف النعم في رياض الهمم، لقد حفظ علوم
 المسلمين، وأربى على أهل كل دين.

ووصفه الحافظ ابن حجر: بأنه كان واسع الحفظ جداً، قلت: ولم يخرج ابن حزم من الأندلس ولو خرج؛ لكان له أمر آخر قال - رحمه الله -:

❖ أنا الشمس في جو العلوم منيرة
❖ لكن عيي أن مطلعي الغرب
❖ ولو أنني من جانب الشرق طالع
❖ لجد على ما ضاع من ذكرى النهب
❖ ولي نحو أكناف العراق صباة
❖ ولا غرو أن يستوحش الكلف الصب
❖ إن نزل الرحمن رحلي بينهم
❖ فحينئذ يبدو التأسف والكرب
❖ هنالك يدري أن للبعد قصة
❖ وأن فساد العلم أفقه القرب
رحم الله الإمام ابن حزم.

مصنفات ابن حزم:

دولابن حزم مصنفات في جملة من العلوم بلغت حوالي الأربعمئة أهمها (الإحكام في أصول الأحكام) و(الفصول في الملل والنحل) و(الإيصال) و(المحلى) وكتب عديدة في الرد على اليهود والنصارى، والدفاع عن الإسلام بأقوى حجة، وتوفي - رحمه الله تعالى - في بادية لبلة، منفياً مكياً على العلم سنة ست وخمسين وأربعمئة - رحمه الله تعالى.

وقد كتب أبو الطيب مولود السريري كتاباً بعنوان (مصادر التشريع الإسلامي، وطرق استثمارها عند الإمام الفقيه المجتهد على بن أحمد بن حزم الظاهري) وهو يعتبر دراسة قصد بها مؤلفها بيان بعض القواعد الأصولية التي يعتمد عليها الظاهرية، وبخاصة الإمام أبا محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم، فاستنباط الأحكام الفقهية من النصوص الشرعية، وكيفية اختياره لآرائه الأصولية، والطريقة التي جدد بها ابن حزم مذهب أهل الظاهر والعمل الذي جاء به في

تجديد مسالك النظر في أصول الفقه ؛ حيث ذكر المؤلف : أنه جاء بما لم يُسبق إليه في كل الميادين التي كتب فيها بوجه عام.

وقد قام الكاتب بتلخيص ذلك في عدة نقاط :

أنّ ابن حزم كان ثائراً على التقليد، وقال: لا يخفى على ذي البصيرة أن كل امرئ اختار مسلك الاجتهاد، ونبتَ التقليد، ومقتَ الأخذ به، واعتبر العمل به من الذنوب الكبائر لا يمكن بأيّ حالٍ من الأحوال أن يكون إمعةً، يردد ما يقوله الناس؛ فيقنعُ بجملة من آراء غيره، وينشرها بين الأنام.

- ومن ثمّ فإن ابن حزم بحكم كونه من هذا التراث الثائر على التقليد وأهله، والمبغض بكل ما يمت لذلك بصلة، والموصوف بكل تلك الأوصاف التي ذكرناها في الذي اختار مسلك الاجتهاد، قد أفرغ ما بين جوانحه من الآراء، والأفكار المخمرة، والتي هي من ثمار طول التفكير، وإمعان النظر، وسعة الاطلاع ولم يختر المذهب الظاهري عن تقليد، وإنما اختاره؛ لأنه يرى فيه العودة إلى ما كانت عليه حال الشريعة قبل حدوث التقليد، واتباع غير النص الشرعي، والاحتكام إلى غير ما لم يأذن به الله تعالى في دينه.

ومن ثم؛ فإنّ اختياره للمذهب الظاهري ثورة على تنكب الناس سبيل الأخذ بالنصوص، وانسياقهم وراء آراء الرجال، وعلى غير ذلك من الآفات التي تنشأ عن التقليد، وقد حرص بن حزم على إيراد النصوص الشرعية التي تلزم الناس الأخذ بظاهر الكتاب؛ مما يدل على أنه اختار المذهب الظاهري عن اقتناع استمده من وجوب احترام ميدان الشريعة، وتفويض الأمر لله تعالى في ذلك؛ إذ التشريع للعباد لا يجوز لأحدٍ إلا له وحده - سبحانه - ومن ثم؛ فإنه يرى: أن كل حكم لا يستند إلى النصّ الشرعي بوجه يقيني يعدّ مما لم يأذن به الله تعالى، وهو أمر يجب الحذر منه وقطع السبل، والمسالك التي قد تفضي إليه.

وبهذا يعلم: ويقرر أن عمل ابن حزم في مذهبه الظاهري تأسيسى لا امتدادى لعمل من سبقه من الظاهرية بصورة تقليدية، هكذا قال المؤلف، وبمقتضى ما ذكر من الأخذ بما تقتضيه قواعد هذا الأصل الذي ذكر: أن ابن حزم يعتمد عليه في قبول الآراء ورفضها رد، أي: ابن حزم على أصحابه الظاهرية، وخالفهم ومما خالفهم فيه قوله بالمجاز في القرآن والسنة، وهو ما منعه داود، ونجده محمد وغيرهما من الظاهرية كما خالفهم في نفي القياس الجلي، نحو: الخطاب، أو دليل الخطاب والمروى عن داود أنه قبله، وذهب إلى القول به، وخالفهم أيضاً أو بعضهم بجواز تخصيص الكتاب بالكتاب، وتخصيص السنة المتواترة بمثلها، وتخصيص الكتاب بالسنة.

ويُروى عن بعض الظاهرية - ومنهم داود - : منع ذلك كله، وخالفهم أيضاً في حمله المشترك على كل ما يدل عليه حقيقة من معنيين، أو معان، وخالف بعضهم في منعه ورود حديث صحيح يخالفه الإجماع، وخالفه في الدلالة؛ إذ وسعها توسيعاً لم يكن الظاهرية يسировون على ما يستلزمه ولم يستثمروا النصوص على ما يقتضيه، كما خالفهم في مسائل تعرف بالرجوع إلى مواطنها في مؤلفاته. وفي هذا البحث الذي أشرت إليه طرف من ذلك.

وحاصل القول: أن بن حزم قد جدد المذهب الظاهري برد ما يراه فاسداً فيه، وإزالته، وتوسيع ما يراه جديراً بالتوسيع، وتضييق ما يراه جديراً بالتضييق فيه، وتقوية الجوانب التي ينبغي أن تقوى وتحصن فيه، ومجمل القول في هذا كله: أنه هدم في مذهبه ذاك ما يرى أن الهدم أولى به وبنى وقوى وحصن ما يراه مستحقاً لذلك، وهذا هو معنى التجديد.

الإمام القاضي أبو يعلى الحنبلي

عناصر الدرس

العنصر الأول : الإمام القاضي أبو يعلى الحنبلي، وحياته العلمية والأصولية ٢٠١

العنصر الثاني : كتاب (العدة) ومنهج القاضي فيه، وذكر بعض آرائه الأصولية والعلمية ٢٠٩

الإمام القاضي أبو يعلى الحنبلي، وحياته العلمية والأصولية

والإمام أبو يعلى الحنبلي: هو الإمام العلامة، شيخ الحنابلة في عصره محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد بن الفراء، كنيته أبو يعلى البغدادي الحنبلي، المعروف في زمانه بابن الفراء، والفراء نسبة إلى خياطة الفراء وبيعه، واشتهر بعد ذلك بالقاضي أبي يعلى.

وفي كتب أصول الحنابلة إذا ذكر القاضي وأطلق ينصرف إلى القاضي أبي يعلى. وقد كانت أسرة أبي يعلى أسرة علم ومعرفة، فأبوه أبو عبد الله الحسين بن محمد الفقيه الحنفي، أحد العلماء الصالحين الموصوفين بالزهد والورع والتقوى، أسند الحديث ودرس الفقه على أبي بكر أحمد بن علي الرازي الحنفي المعروف بالخصاص، وكان من المكرمين عنده، حدث أن مرض أبو عبد الله يوم زاره الخصاص فيها خمسين مرة، ولما شفي من مرضه قال له الخصاص الرازي معتذراً: مرضت مائة يوم فعدناك خمسين يوماً، وذلك قليل في حقك.

روى عن جماعة، وروى عنه ابنه أبو خازن محمد بن الحسين، وعرض عليه منصب القضاء فامتنع منه، قال عنه الذهبي -يعني والد أبي يعلى- قال عنه الذهبي: كان من أعيان الحنفية، ومات في سنة تسعين وثلاثمائة، وكان لابن أبي يعلى عشر سنين إلا أياماً، وكان جده لأمه عبيد الله بن عثمان بن يحيى أبا القاسم الدقاق، المعروف بابن جليقة، أو ابن جنيقة، نسبة إلى أحد أجداده، وقد ولده جده المذكور سنة ثمان عشرة وثلاثمائة، وكان ثقة مأموناً مكثراً، روى عن المحاملي وروى عنه العتيقي والأزهري وابن بنته أبو يعلى، قال عنه أبو الفوارس: كان ثقة مأموناً حسن الخلق، ما رأينا مثله في معناه، وقال ابن

الجوزي: كان صحيح السماع، ثبت الرواية، مات في شهر رجب سنة تسعين وثلاث مائة.

ولد القاضي أبو يعلى في شهر محرم لتسع وعشرين أو ثمان وعشرين خلون منه، سنة ثمانين وثلاثمائة من الهجرة، نقل ذلك الخطيب البغدادي في (تاريخ بغداد)، قال: حدثني أبو القاسم الأزهرى، قال: كان أبو الحسين بن المحاملي يقول: سألته -أي القاضي أبو يعلى- عن مولده فقال: ولدت لتسع وعشرين أو ثمان وعشرين ليلة خلت من المحرم، سنة ثمانين وثلاثمائة، وهذه الرواية هي التي عول عليها المؤرخون في ذكر مولده.

أما نشأته وطلبه للعلم، فقد ولد القاضي أبو يعلى في بغداد، وكانت بغداد آنئذ كعبة العلم وقبلية العلماء، وحاضرة العالم الإسلامي في ذلك العصر، بل حاضرة العالم كله، وقد كانت النهضة العلمية آنئذ مكتملة الأسباب، متوفرة الدواعي، ولم تكن تلك النهضة خاصة بعلم دون آخر، بل كانت شاملة للنواحي العلمية المتعددة، فكان لكل علم أساتذته وطلابه، كما كان في كل علم مكتبته ورواده، في هذه البيئة العلمية نشأ أبو يعلى وترعرع، بالإضافة إلى ذلك فقد توفر لأبي يعلى بيت علم يتعاون مع البيئة العلمية العامة، فقد كان أبوه على جانب كبير من العلم والفقه؛ لذا حرص على تعليم ابنه وتنشئته تنشئة علمية صالحة، وكان يتولى بنفسه تعليم فتاه، وكانت مدرسة الحديث آنذاك عامرة بشيوخها، فبدأ أبو يعلى وهو طفل صغير في التلقي والسماع، وهو لم يتجاوز الخامسة من عمره.

وكان أول سماعه من المحدث علي بن معروف، ومات أبوه وهو لم يتجاوز عشر سنين، وعاش أبو يعلى هذه الفترة يتيمًا، ولعل ذلك سر من أسرار نبوغه

وتفوقه ؛ إذ إن كثيراً من العباقرة والأفذاذ ينشئون غالباً يتامى ليتمرنوا على شرف العيش وقسوة الحياة ليخرجوا بعد هذه المعاناة وهم أشد ما يكونون صلابة عود ومضاء عزيمة.

ولكن أباه قبل أن يفارق الدنيا أوصى بتربية ابنه والقيام بشئونه إلى رجل يعرف بالحربي ، كان يسكن بحبي في بغداد يقال له : دار القز ، فانتقل الصبي إلى مكان وصيه بعد أن كان يسكن باب الطاق حي من أحياء بغداد آنئذ.

وفي دار القز هذا كان فيه رجل صالح يعرف بابن مفرحة المقرئ ، كان يقرئ القرآن في مسجد بهذا الحي ، ويلقن طلابه بعض العبارات من مختصر الخرقى في فقه الحنابلة ، فقصده الصبي ، وتلقى عنه ما كان يستطيع ذلك المقرئ أدائه ، ولكن التلميذ طلب من معلمه الزيادة فأجابه بأسلوب المتواضع العارف قدر نفسه ، هذا القدر الذي أحسنت ، فإن أردت زيادة فعليك بالشيخ أبي عبد الله بن حامد ، وينتهي هذا الطور من حياة أبي يعلى ، لينتقل إلى الطور الثاني وهو اتصاله بالشيخ أبي عبد الله الحسن بن حامد الحنبلي ، وتفقهه عليه.

وكان الشيخ ابن حامد - عليه رحمة الله - إمام الحنابلة في عصره في بغداد ، وكان يدرس بها المذهب الحنبلي أصولاً وفروعاً ، فأمه الغلام أبو يعلى وصحبه ، وتلمذ عليه حتى حاز رضا شيخه وإعجابه ، وفاق زملاءه وأقرانه ، ولذلك لما سئل عمن يقوم بالتدريس أثناء غيابه في الحج ، أجاب بقوله : هذا الفتى . وأشار إلى القاضي أبو يعلى .

ولم يكن أبو يعلى مقتصرًا على تعلم الفقه وأصوله ، بل سمع الحديث وأكثر من ذلك ، فسمع من القاسم بن حبابة ، وعلي بن عمر الحربي ، وأبي القاسم موسى السراج ، وأبي الحسين السكري وغيرهم .

كما تعلم علوم القرآن وقرأ بالقراءات العشر، وقد رحل في طلب العلم إلى مكة المكرمة، ودمشق، وحلب، وهناك سمع الحديث من بعض محدثيها، وفي سنة ثلاث وأربعمائة يلتحق الشيخ ابن حامد بالرفيق الأعلى، حيث وافته منيته وهو راجع من الحج، ومن هنا يبدأ الدور الثالث في حياة القاضي أبي يعلى، وهو طور النجود.

فعكف حينئذ على التأليف والتصنيف في شتى العلوم الإسلامية، وبخاصة أنه قد جمع كثير من الكتب والمسائل التي نقلها الأصحاب عن الإمام أحمد، الأمر الذي جعله على دراية كاملة بأصول وفروع مذهب إمامه.

وفي سنة أربع عشرة وأربعمائة سافر إلى بيت الله الحرام لأداء فريضة الحج، ثم عاد بعد ذلك إلى بغداد لمواصلة التدريس، والتأليف، والإفتاء.

توليه التدريس:

كان الشيخ ابن حامد - رحمه الله - هو القائم بتدريس الفقه وأصوله على مذهب الإمام أحمد كما بينا، وكان القاضي أبو يعلى يتولى التدريس أثناء غياب شيخه ابن حامد بأمر منه؛ ولكن لما انتقل ابن حامد إلى جوار ربه كان لزاماً على القاضي أبي يعلى أن يشغل الفراغ الذي تركه شيخه فيجلس على كرسي التدريس ويتصدى للإفتاء، وليس هناك عند القاضي إلا التدريس، والبحث، والاطلاع، والإفادة، وتتناقل الأخبار عن أبي يعلى فيدلف الناس إليه زرافات ووحداناً يسمعون منه ويقرءون عليه ويسألونه عما أشكل عليهم.

ويحكى لنا ابنه أبو الحسين ما كان عليه الازدحام على حلقة والده في جامع المنصور ببغداد، فيقول: وقد حضر الناس مجلسه وهو يملي حديث رسول الله ﷺ بعد

صلاة الجمعة بجامع المنصور على كرسي عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل، وكان المبلغون عنه في حلقاته والمستملون ثلاثة ؛ أحدهم: خالي أبو محمد جابر، والثاني: أبو منصور الأنباري، والثالث: أبو علي البرداني، وأخبرني جماعة من الفقهاء ممن حضر الإملاء أنهم سجدوا في حلقة الإملاء على ظهور الناس لكثرة الازدحام في صلاة الجمعة في حلقة الإملاء.

وكانت هذه المدرسة تعج بفطاحل العلماء الأجلاء الذين حملوا الراية بعد شيخهم، ومن الماع هؤلاء: أبو الوفاء بن عقيل، وأبو الخطاب الكلوزاني، والخطيب البغدادي، وغيرهم، وبذلك يعتبر القاضي أبو يعلى هو الذي نشر مذهب الإمام أحمد في هذه الفترة، وأحيا ما اندرس من معالمة؛ فقد تخرج على يديه الجمع الغفير من الحنابلة، كما ألف في المذهب أصولاً وفروعاً الكتب الكثيرة التي تعتبر أهم المصادر التي حفظت المذهب الحنبلي بعد المسائل التي دونت عن أحمد ووصلت إلينا، ولذلك لا نجد أحداً بلغ مبلغه فيمن أتى بعده، بل كلهم عيالاً عليه.

وننتقل بعد ذلك إلى توليه القضاء؛ لما برز القاضي أبو يعلى، وعرف الناس قدره ومكانته العلمية، وزهده وورعه، قصده الشريف أبو علي بن أبي موسى ليشهد عند قاضي القضاة أبي عبد الله بن ماكولا، فامتنع، وأبى ذلك إباءً شديداً، ثم كرر الطلب فأجاب بعد إلحاح، وشهد عند قاضي القضاة ابن ماكولا، فقبل شهادته وذلك في يوم السبت لست بقين من جمادى الآخرة سنة أربعين وأربعمائة، وكان ابن ماكولا يحله ويحترمه.

ولما توفي رئيس القضاة ابن ماكولا في شهر شوال سنة سبع وأربعين وأربعمائة، وشغل بذلك منصب القضاء خوطب القاضي أبو يعلى ليلي القضاء بدار الخلافة والحريم، فامتنع من ذلك، ثم قبل بعد أن كرر عليه السؤال.

واشترط لقبوله شروطاً منها: أنه لا يحضر أيام المواكب الشريفة، ولا يخرج في الاستقبالات، ولا يقصد دار السلطان، وفي كل شهر يقصد نهر المعلا يوماً، وباب الأزد يوماً، ويستخلف من ينوب عنه في الحريم فأجيب إلى ذلك.

وقد قلد القضاء في الدماء والفروج والأموال، وأضيف إليه بعد ذلك قضاء حران، وحلوان، فاستتاب فيهما، ولم يكن باستطاعة واحد أن يقوم بالقضاء في كل هذه الجهات، لذلك نجد أبا يعلى قد رد القضاء في عدة أبواب إلى من يثق به، فجعل قضاء باب الأزد إلى الجليل، ولما تبين عدم صلاحيته عزله، وجعل النظر في عقود الأنكحة والمدائنات بالبواب المذكور - باب الأزد - إلى تلميذه أبي علي يعقوب، كما جعل النظر في العقار في باب الأزد أيضاً إلى أبي عبد الله بن البقال، واستتاب بدار الخلافة ونهر المعلا أبي الحسن السبيي، وظل القاضي أبي يعلى في هذه المنصب الخطير إلى أن انتقل إلى جوار ربه تعالى.

أما ما اتصف به القاضي أبو يعلى من الزهد، والورع، وثناء الناس عليه، فشيء أكبر من أن تحيط به العبارة، ولكن نذكر من ذلك أنه كان متحلياً بالتقوى والزهد، والورع، مع صبر وتجمل، وبعد ذلك أن تعرض له الدنيا بمفاتها وإغراءاتها فنصرف عنها انصراف الزاهد فيها المكثفي منها بما يسد الرمق ويقيم الأود، وليس الزاهد الورع الذي لم يمكن من الدنيا ولو مكن منها لأتى بالعجائب، ولكن الزاهد هو الذي ينصرف بقلبه عن الدنيا ومفاتها وإغراءاتها، وقد كان القاضي أبو يعلى - عليه رحمة الله - من الصلاة في الدين والجرأة في الحق بمكان، يزينهما حلم وأناة، ولذلك لم يعرف عنه أنه قبل من حاكم صلة أو عطية، كما لم يعرف منه الوقوف على أبواب الحكام والسلاطين من أجل الدنيا مع الفقر والحاجة، وقد كان في بعض الأوقات يقتات من الخبز اليابس يبله في الماء ويأكله حتى لحقه المرض من ذلك.

ولما عرض عليه منصب القضاء امتنع منه ، وبعد إلحاح قبل بشروط ، وقد ذكرنا بعضها ، فهذه الشروط تدل دلالة واضحة على ما للرجل من قدم صدق في عدم التهافت على مطامع الدنيا والافتتان بمظاهرها ، ولو لم يكن كذلك لما فوت تلك الفرصة الذهبية التي تضيي على أقل الناس منصباً هالة من العظمة والجلال ، فكيف بعالم بغداد وقاضيهما ، ولكنه الطمع فيما عند الله ﷻ والزهد فيما عند الناس ، ولقد صدق الجرجاني حين قال :

ولم أبتذل في طلبه العلم مهجتي ❖ لأخدم من لاقيت لكن لأخدم
أشقى به غرساً أجنبيه ذلة ❖ إذا فاتبائع الجهل قد كان أحزم
ومن هذه القصيدة أيضاً :

ولم أقضي حق العلم كلما ❖ بدا طمع سيرته لي سلماً
وما زلت منحازاً لعرضي جانباً ❖ من الذل أعتد الصيانة مغنماً
إذا قيل هذا منهل قلت ❖ قد أرى ولكن نفس الحر تحتمل الظما
ذكروا أن الخليفة القائم بأمر الله مرض ، فلما عوفي ذهب أبو يعلى لتهنئته ، فلما خرج من عند الخليفة أتبع بجائزة سنية ، وسئل قبولها ، فأبى إباءً شديداً وامتنع منها . وبزهد القاضي أبي يعلى وورعه وفضله شهد العلماء ؛ فهذا أبو نصر عبيد الله بن سعيد السبزي الحافظ يكتب للقاضي كتاباً يقول فيه :

كتابك سيدي لما أتاني ❖ سررت به وجدد لي ابتهاجا
وذكرك بالجميل لنا جميل ❖ يطلدنا ولم نخرج مزاجا
جللت عن التصنع في وداو ❖ فلم نر في توددك اعوجاجا
وقد كثر المداحي والمراثي ❖ فلا تحفل بمن رأى وداجا
حييت معمرا وجزيت خيرا ❖ وعشت لدين ذي التقوى سراجا

وقال فيه الخطيب البغدادي: كتبنا عنه، وكان ثقة، ونقل عن ابن الفراء المحاملي قوله: ما حضرنا أحداً من الحنابلة أعقل من أبي يعلى بن الفراء.

وقال ابن الجوزي: وجمع الإمامة والفقه والصدق وحسن الخلق والتعبد والتقشف والخضوع، وحسن السمات، والصمت عما لا يعني، واتباع السلف. وقال الذهبي: وكان ذا عبادة وتهجد وملازمة للتصنيف مع الجلالة والمهابة، وكان متعففاً نزه النفس كبير القدر، تخين الورع.

وقال أيضاً فيما نقله عنه ابن العماد: وجميع الطائفة معترفون بفضله، ومغترفون من بحره.

وبعد حياة حافلة بالعلم والعمل والتأليف، توفي القاضي أبو يعلى - رحمه الله - في ليلة الاثنين تاسع عشر من شهر رمضان، من عام ثمان وخمسين وأربعمائة بمدينة بغداد، وصلى عليه ابنه أبو القاسم يوم الاثنين في جامع المنصور، ودفن بمقبرة باب حرب، وقد عطلت الأسواق، وتبع جنازته جماعة الفقهاء، والقضاة، والشهود، وخلق لا يحصون، على رأسهم القاضي أبو عبد الله الدامغاني، ونقيب الهاشميين، وأبو الفوارس، ومنصور، وأبو عبد الله بن جرادة، وكان قد أوصى أن يغسله الشريف أبو جعفر، وأن يكفن في ثلاثة أثواب، وأن لا يدفن معه في القبر غير ما غزله لنفسه من الأكفان، ولا يفرق عليه ثوب، ولا يقعد لعزاء.

وقد أحدثت وفاته ضجة عظيمة، وفراغاً كبيراً لدى طلاب العلم والمعرفة، وبخاصة طلابه، وقد عبر تلميذه علي بن أخي نصر عما يجيش في نفسه ونفوس زملائه من لوعة الحزن وألم الفراق، فقال مردداً رثاء محمد بن المسبح، بهذه الأبيات:

- ❖ مات السدي والندی والمجدد والكرم
- ❖ مات الإمام أبو يعلى الذي ندبت
- ❖ يا أيها العالم الحبر الذي كسفت
- ❖ لولاك لما كان للدنيا وساكنها
- ❖ ولا روى عن رسول الله مأثرة
- ❖ لم يبلغ الحنبلي الحبر مرتبة
- ❖ أوضحت سبل الهدى من بعد ما
- ❖ مادت بنا الأرض وارتجت بساكنها
- ❖ ولكن - طبعاً - هذا فيه مبالغة كبيرة، ولكن ذكرناها لنعبر بها عن حب الناس له
- ❖ ورثائهم له، والفراغ، وبيان الفراغ الكبير الذي تركه القاضي أبو يعلى - عليه
- ❖ رحمة الله.

كتاب (العدة) ومنهج القاضي فيه، وذكر بعض آرائه الأصولية والعلمية

ألف القاضي أبو يعلى مؤلفات كثيرة، ومنها:

- ❖ كتابه في أصول الفقه (العدة) وهو عمدة في أصول الفقه في المذهب، وعنه نقل كل من جاء بعده، فهو يعتبر كتاباً رئيساً في أصول فقه الحنابلة.
- ❖ وللإمام القاضي أبي يعلى منهج في كتابه سطره واهتم به محقق الكتاب، وهو فضيلة الدكتور السيد مباركي وذكر من منهجه ما يلي:
- ❖ أولاً: نهج المؤلف في كتابه نهج المقارنة بين الآراء الأصولية، في كتابه ولم يقتصر على إيراد المذهب الحنبلي.

وثانيًا: حرص كل الحرص على بيان المذهب الحنبلي وبسطه في كل مسألة تعرض لها.

ثالثًا: كان دقيقًا في عزو الآراء إلى الإمام أحمد، فهو عمدة في عزو الأقوال الأصولية إلى الإمام أحمد، وتخريج القواعد الأصولية من تصرف الإمام أحمد في الفتوى وبيان الأحكام، وقد بين القاضي أبو يعلى كل قول نقله عن الإمام أحمد، هل ذلك بطريق النص أو بطريق الإشارة أو بطريق الإماء.

ورابعًا: أنه كان يورد النص المنقول عن الإمام أحمد، ثم يبين من أين أخذ رأي الإمام أحمد، وكيف أخذه.

خامسًا: كان يربط كل رواية بمن نقلها عنه من أصحابه، فيقول مثلاً: روى صالح، روى عبد الله، حتى يعطي القارئ الثقة فيما ينقل.

سادسًا: لم يقتصر على نقل رواية واحدة في المسألة بل كان ينقل كثيراً من الروايات وإن اختلفت، ثم بعد ذلك يشرع في ترجيح بعض الروايات على بعض، مع بيان أن الأخذ بهذه هو الأليق بمذهب الإمام أحمد وهكذا.

سابعًا: كان يناقش الآراء ويختار واحداً منها، مدعماً بالحجة والبرهان.

ثامناً: كان من منهجه مناقشة الآراء من أجل الآتي:

عنوان المسألة، أو بيان ماهيتها، ثم بعد ذلك يبين أولاً: الرأي المختار، ثم يتبعه بالآراء الأخرى، ثم يبين آراء الرأي المختار، ويذكر الاعتراضات الواردة على أدلة الرأي المختار، ويرد عليها، ثم يبين أدلة الآراء الأخرى، ويرد عليها، إن كان هناك رد.

تاسعًا: إذا كان المسألة متشعبة فصل القول فيها، وحرر محل النزاع، وبينه حتى يكون الكلام واضحاً في المسألة.

عاشراً: إن لم يكن في الخلاف ثمرة، بل كان خلافاً لفظياً؛ بين ذلك القاضي أبو يعلى ووضحه.

الحادي عشر: كان استدلال المؤلف في المسائل التي تكلم عنها بالكتاب والسنة، والإجماع، والقياس، وآثار الصحابة، وما ورد عن العرب شعراً ونثراً، وما نقل عن أئمة اللغة من أقوال.

الثاني عشر: عني بإيراد أقوال الشافعية والحنفية والأشعرية والمعتزلة في معظم المباحث التي تكلم فيها، على عكس ما فعل مع المالكية والظاهرية فقد كان وردهما قليل في كتابه.

الثالث عشر: حرص على عدم التكرار، إلا في النادر، فإذا ما وجد أن الكلام يتمثل في موضعين أحال الكلام في الأخير على الكلام في الأول، كما فعل في صيغة الأمر والنهي، والأخبار، وكما صنع في الفورية في النهي، والتكرار فيه، حيث أحال الكلام إلى الكلام في الأمر.

الرابع عشر: يبين القاضي في كتاب العدة منشأ الخلاف في المسألة، إن كان منشأ الخلاف لغوياً، أو أصولياً، أو عقائدياً، أو غير ذلك.

الخامس عشر: ربما أعاد الكلام في بعض المسائل إلى أصل من الأصول، ثم يأخذ يفصل القول بناء على ذلك الأصل.

السادس عشر: كان يناقش مناقشة هادئة بعيدة عن كل ما يخل بأداب البحث والمناظرة. وتبرز قيمة الكتاب أيضاً في المصادر التي أخذ منها ورجع إليها الإمام القاضي في كتابة هذا الكتاب، وقد تنوعت مصادر الكتاب، ومنها ما صرح به، ومنها ما لم يصرح به، ولكنها في النهاية كثيرة جداً، فهو يرجع إلى كتب في العقيدة، وكتب في الفقه وأصول الفقه، وكتب في اللغة إلى غير ذلك.

فمن المعلوم أن هناك أبحاثاً في علم الأصول لها علاقة بالعتيدة أو ما يسمى بعلم الكلام ، ولا يسع الأصولي عند الكلام عليها إلا الرجوع إلى مصادرها ، وهو ما صنع القاضي أبو يعلى فمثلاً رجع إلى كتاب (الإيمان) للإمام أحمد ، وقد نقل عنه ما يدل على رأي الإمام أحمد في مسألة إذا روى العدل عن العدل خبر ثم نسي المروي عنه الخبر ، فأنكر فهل يقبل ذلك الخبر أو يرد؟ وقد كان رأي الإمام أحمد هو قبول الحديث في مثل تلك الحالة. وكذلك رجع إلى كتاب (الرد على أهل الإلحاد) لأبي بكر بن الأنباري ، رجع إليه في باب المحكم والمتشابه.

ورجع إلى كتب فقهية وأصولية ، فرجع إلى كتاب (الفصول في الأصول) التي هي أصول الجصاص للإمام أحمد بن علي الرازي أبي بكر الجصاص ، ونقل من كتاب (المعتمد في أصول الفقه) لأبي الحسين البصري ، وقد أفاد منه في نقل آراء المعتزلة وأدلتهم ، كما أفاد منه في بعض الجوانب المنهجية.

ورجع إلى جزء فيه مسائل في أصول الفقه لأبي الحسن الخري في مسألة تخصيص العموم بالقياس ، عندما نقل من هذا الجزء كلام الإمام أحمد حديث رسول الله ﷺ : ((لا يرد إلا مثله)) ورجع إلى جزء من شرح مختصر الخري لأبي إسحاق بن شاقلا في مسألة تخصيص العموم بالقياس ، وقد نقل عن أبي إسحاق ما يدل على أن الحنبلة في تلك المسألة على قسمين ؛ قسم يجوز ، وقسم يمنع.

ورجع كذلك القاضي أبو يعلى إلى كتاب (أصول الفقه) لأبي الفضل التميمي ، رجع إليه في مسألة هل في القرآن مجاز أو لا؟ حيث نقل القاضي أبو يعلى قوله: والقرآن ليس فيه مجاز عند أصحابنا.

ورجع كذلك إلى كتاب (التقريب والإرشاد في أصول الفقه) لأبي بكر الباقلاني ، وقد نقل منه في مواضع ، منها: في مسألة هل يصح استثناء الأكثر أو لا؟ ، فنقل القاضي أنه نصر عدم صحة ذلك في كتابه المذكور.

ورجع إلى كتاب (التنبيه) لأبي بكر عبد العزيز بن جعفر غلام الخلال ، رجع إلى هذا الكتاب في مسألة إذا ورد العام فهل يجب العمل به في الحال قبل البحث عن المخصص ، أو لا ؟ حيث ذكر أن أبا بكر عبد العزيز رأى في كتابه -أي كتاب (التنبيه)- أنه يجب العمل بالعموم عند ورده حتى يأتي المخصص.

ونقل كذلك من كتاب (الشافي) نقل منه رواية عن الإمام أحمد تدل على أن فعل النبي ﷺ ليس بواجب.

ونقل من (مسائل الخرز) وقد أفاد منه في عزو مسألة نسخ الأخف بالأثقل إلى الظاهري. ورجع كذلك إلى (مسائل أبي سفيان الحنفي) رجع إلى هذا المصنف في مسألة إذا ورد العموم هل يجب العمل به فور ورده قبل البحث عن دليل يخصه أو لا ؟.

ورجع إلى كتاب (مسائل في أصول الفقه) لأبي الحسن التميمي ، ورجع إليه في مسألة : هل كان النبي ﷺ متعبداً بشريعة من قبله أو لا ؟.

ونقل من كتاب (مسألة مفردة) لأبي الحسن التميمي ، نقل من هذه المسألة ، أن الإمام أحمد يقول : إن أفعال النبي ﷺ لا تدل على الإيجاب.

قيمة الكتاب العلمية :

وأذكر ما ذكره محقق الكتاب الدكتور المباركى ؛ فقد لخص ما يدل على قيمة الكتاب العلمية ، وقال :

أولاً: إن الكتاب في نظري يعد أول كتاب وصل إلينا جمع شتات أصول الحنابلة ، ونظمها في أبواب ، ومسائل ، وفصول.

ثانياً: الكتاب يعد مصدراً أصيلاً في أصول الحنابلة ؛ لما لمؤلفه من الدراية الكافية بالمذهب الحنبلي ، أصولاً ، وفروعاً.

ثالثاً: يمتاز الكتاب بأن مصادره أصيلة ؛ وبخاصة ما ينقله المؤلف عن الإمام أحمد من الروايات وما ينقله عن أصحابه من الآراء.

رابعاً: لم يقتصر القاضي أبو يعلى على إيراد رواية واحدة عن الإمام أحمد، بل كان يسوق كثيراً من الروايات وبخاصة إذا كانت مختلفة.

خامساً: لم يترك القاضي تلك الروايات على ما هي ؛ بل أخذ يرجح بعضها على بعض، ويبين أن الأخذ بهذه الرواية مثلاً هو الأليق بمذهب أحمد، وهكذا، وهي في الحقيقة مهمة صعبة قام بها القاضي أبو يعلى خير قيام.

سادساً: الدقة العلمية، ودقة فهمه فيما نقل عن الإمام أحمد واستخرجه من كلامه من خلال الروايات، ودرجة الأخذ هل كان بطريق النص، أو بطريق الإماء، أو بطريق الإشارة، أو الاحتمال، وهذه المهمة لا تقل في صعوبتها عن سابقتها، ومسألة التخييج على أقوال أهل العلم مهمة شاقة، والزلل فيها خطأ علمي يجعل هناك نسبة أقوال إلى الأئمة ربما لم يقولوا بها لو كان ثم خطأ.

سابعاً: الكتاب أصول فقه مقارن، غني مؤلفه بنقل المذاهب الأخرى في كل مسألة تعرض لها مع إيراد أدلتهم، ومناقشتها، والرد عليها إذا خالفت ما اختاره المؤلف.

ثامناً: كان القاضي أبو يعلى حاضراً في الكتاب، له شخصية ظاهرة من أول الكتاب إلى آخره، وقد كان يناقش الأدلة، ويرجح بين الروايات المنقولة عن الإمام أحمد، ويخرج باختيار له في كل مسألة، وهذه ميزة لا تستكثر على عالم فذ كالقاضي أبو يعلى.

تاسعاً: كان القاضي موفقاً في الاستدلال على إثبات حكم أو نفيه بالأدلة من الكتاب والسنة، والإجماع، والقياس، وما روي عن الصحابة والتابعين من الآثار، حتى صار ذلك سمة بارزة في الكتاب.

عاشراً: كان القاضي يربط المسائل بالمدلول اللغوي للنص الذي يستدل به سواء أكان النص المستدل به من الكتاب، أو السنة، أو الآثار عن بعض الصحابة، أو أبيات شعرية، أو قطع نثرية، أو أقوال أئمة اللغة، وهذه ميزة أخرى تستحق الثناء.

الحادي عشر: إذا كانت المسألة التي تعرض ذات شعب، حرر القاضي محل النزاع وبينه حتى يكون الكلام على جزئية معينة لا لبس فيها ولا غموض.

الثاني عشر: إذا كان الخلاف في المسألة لفظياً لا ثمة منه بين ذلك.

الثالث عشر: إذا تماثلت في مسألتين فإنه لا يكرر الأدلة في المسألة الثانية، بل يحيل إليها، فمثلاً لما جاء على باب النهي أحال الكلام في مسألة الفورية، ومسألة التكرار في النهي إلى الكلام في مسألة الفورية والتكرار في الأمر.

الرابع عشر: كان القاضي موفقاً في ترتيب الأبواب.

الخامس عشر: أحسن القاضي صنفاً؛ إذ جعل باباً في أول الكتاب عرف فيه كثيراً من المصطلحات التي يحتاج الأصولي إلى معرفتها.

ومن يشبهه بالقاضي أبو يعلى المترجم له هنا:

ابن عقيل أبو الوفاء شيخ الحنابلة، علي بن عقيل بن محمد بن عقيل بن عبد الله البغدادي الظفري الحنبلي المتكلم، الذي كان يسكن بالظفرية، ومسجده هناك بها مشهور، المولود سنة إحدى وثلاثين وأربعمائة، وهذا غير القاضي أبي يعلى الفراء الذي تكلمنا عنه في هذا الدرس.

وقد سمع أبو يعلى المتوفى سنة إحدى وثلاثين وأربعمائة من أبي بكر ابن بشران، وأبي الفتح ابن شيطنة، وأبي محمد الجوهري، والحسن بن غالب والقاضي أبي يعلى الفراء، فكانه تلميذ للقاضي أبي يعلى الفراء.

وتلا بال عشر على أبي الفتح ابن شيطنة، وأخذ العربية عن أبي القاسم ابن برهان، وأخذ علم العقليات عن أبي علي بن الوليد، وأبي القاسم بن التبان، صاحباً أبي الحسين البصري، وهما شيخا الاعتزال، قالوا: فانحرف عن السنة.

وأخذ علم الكلام، عن أبي علي، قال في معرفة القراء: أخذ الكلام، عن أبي علي بن الوليد، وأبي القاسم بن التبان، ومن ثم حصل فيه شائبة تجهم، واعتزال وانحرافات.

وقال في (الميزان) في ترجمته: أحد الأعلام، وفرد زمانه، علماً ونقلاً، وتفناً، إلا أنه خالف السلف ووافق المعتزلة في عدة بدع نسأل الله السلامة فإن كثرة التبحر في علم الكلام ربما أضرب صاحبه، ومن حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه. وقد بين الإمام ابن تيمية في (درء تعارض العقل والنقل) نوع الخطأ الذي وقع فيه فقال: ولا بن عقيل أنواع من الكلام، فإنه كان من أذكى العالم، كثير الفكر والنظر في كلام الناس، فتارة يسلك مسلك نفاة الصفات الخبرية، وينكر على من يسميها صفات، ويقول: إنما هي إضافات موافقة للمعتزلة كما فعله في كتابه (ذم التشبيه وإثبات التنزيه) وغيره من كتبه، واتبعه على ذلك أبو الفرج بن الجوزي في (كف التشبيه بكف التنزيه) وفي كتاب (منهاج الوصول)، وتارة يثبت الصفات الخبرية ويرد على النفاة والمعتزلة بأنواع من الأدلة الواضحات، وتارة يوجب التأويل كما فعله في كتابه (الواضح وغيره)، وتارة يحرم التأويل ويذمه وينهى عنه، كما فعله في كتابه (الانتصار لأصحاب الحديث)، فيوجد في كلامه من الكلام الحسن البليغ ما هو معظم مشكور، ومن الكلام المخالف للسنة والحق ما هو مذموم ومدحور. ولا بن عقيل من الكلام في ذم من خرج عن الشريعة من أهل الكلام والتصوف ما هو معروف مسطور.

الإمام القاضي أبو الوليد الباجي المالكي

عناصر الدرس

العنصر الأول : الإمام أبو الوليد الباجي المالكي، ونبذة عن حياته العلمية ٢١٩

العنصر الثاني : مؤلفات الباجي وتصانيفه، ووصف بعضها، وبعض آرائه، ومناظراته ٢٢٩

الإمام أبو الوليد الباجي المالكي، ونبذة عن حياته العلمية

التعريف بمدينة بطليوس، ومدينة باجة:

أولاً: مدينة بطليوس:

بطليوس بفتحين وسكون اللام، وياء مفتوحة، وانفرد ياقوت؛ فضم الياء كما نطقت بطليوس، وعلى الأول - بطليوس.

وهي مدينة كبيرة بالأندلس من أعمال ماردة على نهر آنة، غربي قرطبة، ينسب إليها خلق كثير، منهم: أبو محمد عبد الله محمد بن سيد البطليوسي النحوي اللغوي، صاحب التصانيف والشعر، المتوفى في سنة إحدى وعشرين وخمسة.

ثانياً: مدينة باجة:

و"باجة" يُسمى بها عدد من المدن، منها: باجة: بلد بإفريقيا، تعرف بباجة القمح، سُميت بذلك لكثرة حنطتها، وقيل: إنّ الحنطة تباع فيها كل أربعمئة رطل - برطل بغداد - بدرهم واحد.

قال أبو عبيد البكري: ومدينة باجة - باجت إفريقيا - مدينة كثيرة الأنهار، ونسب إلى باجة هذه أبو محمد عبد الله بن محمد بن علي الباجي الأندلسي، أصله من باجة إفريقيا، سكن إشبيلية كذا نسبه.

وهناك باجة الزيت، بإفريقيا أيضاً، وهناك باجة الأندلس التي ينسب إليها الإمام الباجي، وهي مدينة من أقدم مدن الأندلس، في أقصى الجنوب الغربي من

الأندلس، وفي الجانب الغربي من حوض نهر أواديانا، وعلى بعد مائة وأربعين كيلو إلى الجنوب الشرقي من مدينة لشبونة، ينسب إليها عدد كبير من العلماء، منهم الفقيه والإمام والقاضي أبو الوليد الباجي سليمان بن خلف، الذي سنترجم له في هذه المحاضرة.

التعريف بالإمام الباجي:

والإمام الباجي؛ اسمه: سليمان بن خلف بن سعدون بن أيوب بن وارث الباجي، أصله من بطلْيوس أو بطلْيوس، ثم انتقل إلى باجة الأندلس وسكن قرطبة.

أما أبو الوليد: فقد استقر بشرق الأندلس، ونشأ بها كما ينشأ أترابه في بلاد الأندلس التي كانت تشهد حركة علمية، ونهضة ثقافية، وانطلاقة حضارية، فبادر إلى تلقين مبادئ الثقافة الإسلامية؛ من حفظ للقرآن، وتعلم لمبادئ العربية؛ من نحو وصرف، كما تلقى أولى معلوماته الفقيه والعقدية؛ ليتوجه بعد ذلك صوب علماء عصره ليأخذ عنهم، ويتلقى منهم في مختلف فنون المعرفة السائدة.

وشيوخ الإمام الباجي بالأندلس كثيرون، وقد تلقى أبو الوليد الباجي من عدد كبير من علماء عصره بالأندلس، واجتمع بهم، ونذكر منهم ابن الرحوي، وابن الأصبغ، وأبو محمد مكي، وأبو شاعر القبري، ومحمد بن إسماعيل بن فورث، وأبو سعيد الحفري، والقاضي يونس بن مغيث، وقد أجازته علماء الأندلس وشهدوا له بالأهلية؛ مما دفعه إلى الرحلة إلى بلاد المشرق رغبة في الاستزادة والتحصيل.

رحلته إلى المشرق :

رَحَلَ أبو الوليد إلى المشرق سنة ست وعشرين وأربعمائة من الهجرة -أو نحوها- فأقام بالحجاز مع أبي ذر ولازمه، وَحَجَّ أَرْبَعَ حِجَجٍ، وقد أخذ عن علماء الحجاز والقادمين على الحرمين من العلماء القادمين من البلاد الإسلامية. ومن هؤلاء: أبو بكر المطوعي، وأبو بكر بن سحنون، وابن صخر، وابن أبي محمود الوراق، وغير هؤلاء.

ثم رحل إلى بغداد حيث أقام ثلاثة أعوام، يسمع الحديث، ويتلقى الفقه عن لقيهم من خيرة الفقهاء على مختلف المذاهب: مالكية، وشافعية، وأحناف، لا يُفرق بينهم، ضالته المنشودة التحصيل، ثم العودة إلى بلاده بعلم غزير، فلا غرابة أن نجده يلازم أبو الفضل بن عمرو إمام المالكية، وأبا الطيب الطبري، كما تلقى عن ابن إسحاق طاهر بن عبد الله الشيرازي الشافعي، وعن أبي عبد الله الدامغاني، والصيمري رئيس الحنفية، وأبي الحسن العيني، وأبي الفتح الطراجري، وابن حمادة، وأبي علي العطار، وأبي القاسم التنوخي، وغير هؤلاء من علماء العراق.

وقد روى أبو الوليد الباجي عن الحافظ الخطيب البغدادي، وروى الخطيب عنه، قال الخطيب: أنشدني أبو الوليد لنفسه :

إذا كنت أعلم علماً يقينا ❖ بأن جميع حياتي كساعة

فلم لا أكون ضئيلاً بها ❖ وأنفقها في صلاح وطاعة

ثم دخل بعد ذلك الشام فسمع، وتلقى عن أبي السمسار وطبقته، وانتقل إلى الموصل حيث أقام هناك سنة، حاز فيها علماً غزيراً، ودرس على السماني علم الأصول، وفي مصر سمع من أبي محمد بن الوليد وغيره.

وهؤلاء العلماء الذين اجتمع بهم أبو الوليد في الحجاز، والعراق، والشام، والموصل، ومصر أعلام زمانهم، ورؤساء المذاهب الفقهية والعقدية ممن تشد الاجتماع والتلقي عنهم الرحال، ويسافر لهم الرجال، كان مقام أبو الوليد بالمشرق طويلاً؛ إذ بلغ نحو ثلاثة عشر عاماً؛ فلا غرابة أن يعود بعلم غزير ومقام رفيع، شهد له به من تلقى عنهم واجتمع بهم.

وعاد أبو الوليد إلى الأندلس بعد أن نال أبو الوليد بغيته، وقد طال شوقه إلى ملاقة أهله ووطنه، قفل راجعاً إلى الأندلس حيث تنتظره مهام كبيرة، وبدع كثيرة سيسعى إلى إِمَاتَتِهَا، وإِسْكَاتِ مُرَوِّجِيهَا بحج قوية مقنعة، وعلم غزير يجمع إلى النقل العقل.

ولم يشأ أبو الوليد أن يتوجه إلى مقام الصدارة والرئاسة في الأندلس - وهو بها جدير - بل فضل وهو الذي أجر نفسه ببغداد مدة مقامه لحراسة ضرب كان يستعين بأجرته على نفقته لم يشأ من هذه همته أن يطلب الرئاسة، بل على العكس رغب عنها، وفضل سعيها إليه ما دام أهلاً لها، وهي عزة نفس وهمة عالية، وصيانة للعلم، وتعظيماً له، عملاً بقول من قال:

ولو أن أهل العلم ❖ صانوه صانهم
ولو عظموه في الن ❖ فوس لعظم

والدنيا لم تُقبل بسرعة على أبي الوليد؛ فتولى في أول وروده إلى الأندلس ضرب أوراق الذهب، وعقد الوثائق، وقيل: إنه كان يخرج للإقراء، وفي يده أثر المطرقة، إلى أن انتشر علمه، واشتهرت تأليفه وعرف قدره، فأتسعت حاله، وكثر ماله، واستعمله الرؤساء للوساطة والسفارة فيما بينهم، ونال لأجل ذلك أقصى التكريم والتبجيل.

أما عن تلاميذ الإمام الباجي : فإن الإمام الباجي تلاميذه كثر ؛ فقد تفرغ أبو الوليد للتعليم والإقراء ، فأقبل عليه خلقٌ كثير ، وأفاد منه عدد كبير ، وذاع سيطه وشهرته بين الناس ، فصارت حلقة محط رحالهم ، وحاز الرئاسة العلمية بالأندلس ، على حد تعبير القاضي عياض ، ومن أبرز من تلقى عنه ، وتفقه على يديه أبو بكر الطرطوشي ، والقاضي ابن شيرين ، وسمع منه القاضي الحافظان ؛ أبو علي الجياني ، والصدفي ، والقاضي أبو القاسم المعافري ، والسبتي ، وابن أبي جعفر المرسى ، وغيرهم .

وهؤلاء الذين ذكرناهم من تلاميذ أبي الوليد يشهدون بسعة علمه وسعة أفقه ، فإذا كانت شهرتهم قد طارت ، وسيطهم قد ذاع ؛ فإنّ لأستاذهم أبو الوليد اليد الطولى في ذلك .

أما عن شهادة العلماء فيه ؛ فإنّ الشهادة تكون أصدق وأقرب إلى الواقع عندما تصدر عن الزملاء ، والخصوم المنافسين ؛ فلا غرابة أن تجتمع كلمة هؤلاء على الشهادة لأبي الوليد بالرئاسة العلمية ؛ فهذا القاضي أبو علي - كما أورد ذلك ابن بشكوال في كتاب (الصلة) - يقول : ما رأيت مثله على سمته ، وهيبته ، وتوقير مجلسه ، وهو أحد أئمة المسلمين .

وأورد ابن بسام لابن حزم الظاهري شهادة هي من اعتراف وتجرد لمن انتصب مفنداً لمذهبه ناقداً لآرائه ، قال أبو محمد بن حزم : لم يكن لأصحاب المذهب المالكي بعد القاضي عبد الوهاب مثل أبي الوليد . ولهذه الشهادة من ابن حزم قيمتها وقدرها ، وسيتجلى ذلك عندما نعرض إلى ما دار بينهما من جدل طويل ، ومناظرات علمية ، وقد كان ابن حزم قبل مجيء الباجي ظاهراً منتصباً على علماء الأندلس حتى جاء الباجي ، وناظره وانتصر عليه في كثير من المناظرات .

أما القاضي ابن العربي الفقيه، والمفسر المالكي الأندلسي؛ فإنه يصور بدقة وضع العلماء والعلم قبل أبي الوليد، وما كان عليه الوضع من انحطاط وتدهور، وتقليد أعمى، ثم تغيرت الأحوال ببروز أبي الوليد الباجي، يقول ابن العربي: "عرفنا عنان القول إلى مصائب نزلت بالعلماء، في طريق الفتوى لما كثرت البدع، وذهب العلماء، وتعاطت المبتدعة منصب الفقهاء، وتعلقت بهم أطماع الجهال، فقالوا بفساد الزمان، ونفوذ وعد الصادق في قوله ﷺ: ((اتخذ الله رؤساء جهالاً أفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا))."

وبقيت الحال هكذا، وهُجرت العلوم إلا عند أحاد الناس، واستمرت القرون على هجر العلم وظهور الجهل، وذلك بقدرته الله تعالى، وجعل الخلف يتبع السلف حتى آلت الحال إلى أن ينظر في قول مالك، وكبراء أصحابه، ويُقال: قد قال في هذه المسألة أهل قرطبة، وأهل طلمنكة، وأهل طليطلة، وصار الصبي إذا عقل سلكوا به مثل طريقهم، علموه كتاب الله تعالى، ثم نقلوه إلى الأدب ثم صار إلى الموطأ، ثم إلى المدونة، ثم إلى وثائق ابن العطار، ثم إلى أحكام ابن سهر. ولولا أن الله تعالى من بطائفة تفرقت في ديار العلم، وجاءت بلباب منه كالقاضي أبي الوليد الباجي، وأبي محمد الأصيلي، فنشروا العلم بين الناس وأحيوا به القلوب الميتة، وعطروا أنفاس الأمة الذفرة، لكان الدين قد ذهب، ولكن تدارك الباري سبحانه بقدرته ضرر هؤلاء بنفع هؤلاء، وتماسكت الحال قليلاً والحمد لله تعالى.

وقد تولى أبو الوليد الباجي قضاء مواضع من الأندلس، دون مقامه وعلمه، كقضاء كربول ومثلها، وكان ينيب عنه في بعض الأحيان، ويقصدها بنفسه في أحيان أخرى.

أما عن مناظراته لابن حزم؛ فقد أشرت إلى ظهور ابن حزم على علماء الأندلس قبل الباجي، وانتصاره عليهم، وتكاثر أتباعه، وإقبال الناس عليه، وعلى مذهبه الظاهري؛ وذلك لضعف مجادليته، وقلة زادهم، وعمق علمه، وقوة حجته، وما كانت هذه الحالة لتستمر لابن حزم؛ إذ قيد الله له أبو الوليد الباجي، الذي لمس أثناء تنقله عقب عودته من المشرق في أنحاء الأندلس ذبوع دعوته، وانتشار مذهبه، وفتنة الناس به، وهم الذين ينقادون لصاحب الحجة الأقوى، الأقدر على الجدل، وكان الناس مع عجزهم وعجز علمائهم عن الرد على ابن حزم إلا أنهم لم يقتنعوا ولم يسلموا له بصحة وسلامة آرائه؛ بل إنهم ليلمسون خلطه، ولكنهم لا يقوون على مجادلته، فقد كان له تصرف في فنون تقصر عنها ألسنة فقهاء الأندلس في ذلك الوقت؛ لقلة استعمالهم النظر وعدم تحققهم به، مما جعلهم لا يقومون لمناظرته، ومما جعل صوته عالياً، وقد كان لكلامه طلاوة تأخذ بقلوب الناس.

ولما قدم أبو الوليد الأندلس وجد الناس بغيتهم وأملهم في الانتصار على ابن حزم، والأخذ بثأرهم منه، بخاصة وقد كان عنده من الإقتان، والتحقيق، والمعرفة بطرق الجدل المناظرة وهو ما حصله أثناء رحلته بالمشرق، فبوأه الناس لهذه المهمة الشاقة، فكان فيها المنتصر في غالب الحال؛ إذ قد دارت بينهما مناظرات طويلة، ومجادلات قوية جادل فيها كل منهما صاحبه.

وقد كان هذان العالمين متعاصرين، وكان لكل منهما منحاً يسلكه في الأخذ بالمذهب الفقهي، والمنهج الأصولي، والتوجه العلمي، والاستدلال الفكري، والمنطقي، الذي يتمسك به، ويقتنع به، ويدافع عنه، وكان ذلك مدعاة لاختلاف آرائهما، ومفاهيمهما ووجهة نظرهما في كثير من القضايا والأصول والمسائل والأحكام، ومحاولة كل منهما الانتصار لمذهبه واجتهاده، وطريقة

استنباطه، والإقناع بسداد رأيه، وصوابه قوله، وسلامة منطقته، وقوة حجته ودليله، وهذا ما وقع في المناظرات المختلفة والمتنوعة بين هذين العالمين الجليلين.

وبين كل منهما مع غيره من علماء الإسلام، وأهل الديانات السماوية الأخرى؛ مما كان له صدى واسع، وأثر كبير في اهتمام العلماء ورجال الفكر، والثقافة بفن المناظرة، وأدبها، وأسلوبها في الحجاج والحوار، وما تحتاج إليه من استعداد علمي كبير، ومنهج دقيق سليم، ونقاش هادف عاقل ورصين.

وكانت أولى المناظرات التي خاضها الباجي مع ابن حزم، هي تلك التي حضرها ابن رشيق والي ميورقة، سنة تسع وثلاثين وأربعمائة من الهجرة، وهي المناظرة التي قل فيها غرب ابن حزم، وله معه مناظرات أخرى كتناظرهما حول كيفية طلبهما للعلم، قال له أبو الوليد: أنا أعظم منك همة في طلب العلم؛ لأنك طلبته وأنت معان عليه تسهر بمشكاة الذهب، وطلبته أنا وأنا أسهر بقنديل بأت بالسوق، فكان جواب ابن حزم: هذا الكلام عليك لا لك؛ لأنك إنما طلبت العلم وأنت في حال رجاء بتبديلها بمثل حالي، وأنا طلبته في حين ما تعلمته وما ذاكرته، فلم أرجو به إلا العلم في الدنيا والآخرة. وله معه مجالس كثيرة.

وتكثر المواقف التي خاضها ابن حزم من الأصول المالكية خاصة: الكتاب، والخبر، والمرسل، والعمل، والقياس، فهي التي تمثل ذلك الصراع العنيف، وتلك الجلسات الطويلة التي جمعت ابن حزم بالباجي، والتي هدت ابن حزم إلى القول في حق خصمه: لم يكن لأصحاب المذهب المالكي بعد عبد الوهاب، مثل أبي الوليد الباجي.

ولما تكلم أبو الوليد في حديث الكتابة يوم الحديبية، الذي في (صحيح البخاري)، قال بظاهر لفظه، فأنكر عليه الفقيه أبو بكر بن الصائب، وكفره بإجازته الكتب

على رسول الله ﷺ النبي الأمي، وأنه تكذيب للقرآن؛ فتكلم في ذلك من لم يفهم في الكلام حتى أطلقوا عليه الفتنة، وقبحوا عند العامة ما أتى به، وتكلم به خطبائهم في الجمع، وقال شاعرهم:

برئت ممن شرى دنيا بأخرة ❖ وقال إن رسول الله قد كتب
فصنف القاضي أبو الوليد رسالة بين فيها أن ذلك غير قاذح في المعجزة، فرجع
بها جماعة، وهو قد قال: "يجوز على النبي ﷺ أن يكتب اسمه ليس إلا، ولا
يخرج بذلك عن كونه أمياً، وما من كتب اسمه من الأمراء والولاة إدماناً يعد
كاتباً، فالحكم للغالب لا لما ندر، وقد قال ﷺ: ((إنا أمة أمية لا نكتب ولا
نحسب))، أي: لأن أكثرهم كذلك، وقد كان فيهم الكتابة قليلاً، وقال تعالى:
﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ﴾ [الجمعة: ٢]، فقوله -عليه الصلاة
والسلام ((ولا نحسب))، حق، ومع هذا؛ فكان يعرف السنين والحساب،
وقسم الفيء وقسم الموارث، ثم إن قسمة الموارث بالحساب العربي الفطري لا
بالحساب القبطي، ولا الجبر والمقابلة، بأبي هو ونفسي ﷺ وقد كان سيد
الأذكياء.

وببعد في العادة أن الذكي يملئ الوحي وكتب الملوك، وغير ذلك على كتابه،
ويرى اسمه الشريف في خاتمه ولا يعرف هيئة ذلك مع الطول، ولا يخرج بذلك
عن أميته، وبعض العلماء عد ما كتبه يوم الحديبية من معجزاته؛ لكونه لا يعرف
الكتابة وكتب، فإذا قيل: لا يجوز عليه أن يكتب، فلو كتب لارتاب مبطل،
ولقال: كان يحسن الخط ونظر في كتب الأولين. قلنا: ما كتب خطأ كثيراً حتى
يرتاب به المبطلون، بل قد يُقال: لو قال مع طول مدة كتابة الكتاب بين يديه لا
أعرف أن أكتب اسمي الذي في خاتمي لارتاب المبطلون أيضاً ولقالوا: هو في غاية

الذكاء ؛ فكيف لا يعرف ذلك ، بل عرفه وقال : لا أعرف فكان يكون في ترتيبهم أكثر وأبلغ في إنكاره ، والله أعلم.

وأما الحافظ أبو القاسم ابن عساكر ؛ فذكر أن أبا الوليد قال : كان أبي من بادة القيروان تاجراً يختلف إلى الأندلس . فقالوا في ذلك : فعل هذا هو وأبو عمر بن الباجي ، وآله كلهم من باجة القيروان ، فآله أعلم.

ومن نظم أبي الوليد :

إذا كنت أعلم علماً يقينا ❖ بأن جميع حياتي كساعة
فلم لا أكون ضئيلاً بها ❖ وأجعلها في حياة وطاعة
وقد قال أبو علي : مات أبو الوليد بالمرية في تاسع عشر من رجب سنة أربع وسبعين وأربعمائة . فعُمره إحدى وسبعون سنة سوى أشهر ، فمولده في ذي الحجة من سنة ثلاث وأربعمائة.

وقد مرَّ أبو الوليد بمحنة ؛ فلم يكن أبو الوليد ؛ لتنهأ أيامه وتسعد ، فليست الدنيا بدار هناء ، ولا بد أن يعتري صفوها تعكير ، قد يكون سببه في بعض الأحيان حسد الناس ، فإن كل ذي نعمة محسود ، وهو الذين يتبعون غيرهم ممن أنعم الله عليه ؛ ليعثروا له عن سقطة أو ذلة فيرتكز عليها للتنقيص من قيمة من جعلهم الحسد يعتبرونه خصم لدوداً.

ولقد وجدوا لأبي الوليد على ماذا يرتكزون ، وصورة ذلك : أنه قرئ عليه كتاب البخاري إلى حديث المقاضاة ، فمر في حديث إسرائيل فتكلم أبو الوليد في الحديث وذكر قول من قال بظاهر اللفظ ، فأنكره عليه ابن الصائغ ، وكفره بإجازته الكتابة على النبي ﷺ وأن هذا تكذيب للقرآن على نحو ما ذكرته آنفاً ، غير أن المحققين من العلماء فهموا قصده ورأيه فلم يكن عليه منهم نكير ، وفي

سبيل تبرئة نفسه مما ألصق به ، ومن أجل إسكات خصومه ومناوئيه كتب بالمسألة إلى شيوخ صقلية وغيرها ، فصوبوا رأيه وأنكروا على المنكرين عليه وصوغوا تأويله وشهدوا له بغزارة العلم وسلامة العقيدة ، ومن هؤلاء ، ابن الجرار.

مؤلفات الباجي وتصانيفه ، ووصف بعضها ، وبعض آرائه ، ومناظراته

لا شك أنّ من كانت هذه شهرته ومكانته ، في تغيير بغض الأوضاع ، وإماتة بعض النزعات والانتصار على أصحابها ، ثم الاستقلال بآراء اجتهادية تُثير ضعاف العقول ، ثم الانتصار عليهم ، إن من كان هذا تأثيره في محيطه سيترك آثاراً خالدة ، وتأليف عميقة ، لن تكون من قبيل المكرر المعاد ، فلا غرابة إذا تعددت مؤلفات الباجي وتنوعت ؛ فشملت أغلب الفنون والعلوم ، ولا عجب إذا كانت من المختصر والمطول.

فمن كتبه :

كتاب (الاستيفاء في شرح الموطأ) وهو كتاب فيه علم غزير ، وكتاب (المنتقى في شرح الموطأ) وهذا اختصار الاستيفاء ، وهو كتاب جليل ، وهو الشرح الوحيد من شروح الباجي الموجودة في أيدي الناس ، واختصر المنتقى في كتاب سماه (الكيمياء) قدر ربع المنتقى ، وله كتاب (السراج في علم الحجاج) ، وله كتاب (مسائل الخلاف) لم يتم ، وكتاب (المقتبس من علم مالك بن أنس) لم يتم ، وله كتاب (المهذب في اختصار المدونة الكبرى).

وله (شرح المدونة) ، وله (اختلاف الموطأ) ، وله (مسألة اختلاف الزوجين في الصداق) ، وله كتاب (مختصر المختصر في مسائل المدونة) ، وله كتاب (إحكام

الفصول في أحكام الأصول)، وله كتاب (الحدود في أصول الفقه)، وله كتاب (الإشارة في أصول الفقه)، وله (تبيين المنهاج) وله كتاب (التشديد إلى معرفة طريق التوحيد) وله (تفسير القرآن) لم يكمل.

وكتاب (فرق الفرق)، وكتاب (الناسخ والمنسوخ) لم يتم، وكتاب (السُنن في الزهد والوعد)، وكتاب (التعديل لمن خرج له البخاري في الصحيح)، وكتاب (في مسح الرأس)، وكتاب (في غسل الرجلين)، وله كتاب (النصيحة لولديه)، وله رسالة سُميت (تحقيق المذهب).

وله غير ذلك من الكتب، وهذه العناوين المختلفة والعديدة تُبرهن عن سعة علم الباجي، وغوصه في المسائل الدقيقة، غوص من لا يهاب الغرق، كما تبين التزام صاحبها الشديد بمذهب المالكي التزاماً وتمسكاً عن غير تحجر أو تعصب، وتجلّى ذلك في خدمته للكتاب الأول للمذهب وهو (الموطأ)، وشروحه الثلاثة: المطول وهو (الاستيفاء)، والمتوسط وهو (المنتقى)، والمختصر وهو (الكيمياء)، وكتابه (اختلاف الموطأ). وعنايته بالمدونة شرحاً واختصاراً، إن هذا الجانب من تأليفه يبين مدى التزامه بمذهبه.

أما العمق والعلم الغزير؛ فيتجلّى في بحثه في مسائل فرعية من مثل: اختلاف الزوجين في الصداق، ومسح الرأس، وغسل الرجلين، ثم كتبه الأصولية التي تبحث في قواعد الفقه وضوابطه؛ مما يدل دلالة قطعية على سعة علمه وعمق تأليفه، وكثرة فائدتها، ولا شك أن أبا الوليد الباجي كان عميقاً مصيباً إلى حد بعيد في مختلف تأليفه وكتبه، بما في ذلك كتب المناظرة والجدال، التي دون فيها ما دار بينه وبين ابن حزم الظاهري.

وما بين أيدينا من هذه الكتب وهو النذر القليل، سواء كان هذا في الفقه أو الأصول أو الجرح والتعديل بل في علم الحديث، إن هذا القليل من كتبه الذي

وصل إلى أيدينا ورأى النور يشهد بغزارة علم الباجي وإبداعه ، وإتيانه بالجديد المفيد.

وفاة الباجي :

فقد توفي - رحمه الله - وهو في سن الواحدة والسبعين ، وقد كانت وفاته سنة أربع وسبعين وأربعمائة ، وبذلك يكون مولده سنة ثلاث وأربعمائة كما ذكرت من قبل.

وكانت حياته مليئة بالأعمال المجيدة والآثار الخالدة ، وبقي ذكره لا ينسى بما قدمه لدينه ، وأمه من أعمال جليلة ستكون له بين يدي الله شفيعاً إن شاء الله والله حسبيه.

الكلام على بعض كتبه بإعطاء وصف لها :

أولاً: (المنتقى) شرح (الموطأ): شَرَحَ أبو الوليد الباجي (الموطأ) بثلاثة شروح وهي : (الاستيفاء) ، ثم اختصره في (المنتقى) الذي اختصره أيضاً في كتاب (الكيمياء) ويبدو أن شرح (المنتقى) هو الشرح الأوسط وهو الباقي إلى اليوم ، والذي طبع طبعة أولى بأمر من السلطان عبد الحفيظ ملك المغرب ، وذلك سنة إحدى وثلاثين وثلاثمائة بعد الألف ، ثم أعيد طبعه بعد ذلك.

وهو شرح رائع لكتاب (الموطأ) اعتنى فيه الباجي بالناحيتين : الحديثية والفقهية عناية كبيرة ، وحاول أن يعيد مسائل الفقه المالكي إلى أصولها من كتاب وسنة ، ويجدر بنا ونحن نتحدث عن هذا الشرح ، أن نترك المجال لأبي الوليد كي يُبين لنا الخط الذي رسمه لنفسه ، والمنهج الذي اتبعه في شرحه لـ(موطأ الإمام مالك) ، بعد ذكر الدوافع التي دفعته إلى كتاب (المنتقى).

ويبدو لنا منذ الوهلة الأولى أن الباجي ألف كتابه (المنتقى) بناء على رغبة لمسها، وطلب طلب منه؛ إذ غايته هي النفع ما وجد إلى ذلك سبيلاً، يقول -رحمه الله: "وقفنا الله وإياكم لما يرضيه، فإنك ذكرت أن الكتاب الذي ألفته في شرح (الموطأ) المترجم بكتاب (الاستيفاء) يتعذر على أكثر الناس جمعه، ويبعد عنهم درسه لا سيما لمن ليس يتقدم له في هذا العلم نظر، ولا تبين له فيه بعض أثر؛ فإن نظره فيه يبلد خاطره ويحيره، ولكثرة مسائله ومعانيه يمنع تحفظه وفهمه وإنما هو لمن رسخ في العلم، وتحقق بالفهم".

وهو هنا يشير إلى غزارة ما في كتاب (الاستيفاء) من علوم، واحتياج من يباشره إلى سعة اطلاع، وقدرة وعمق قد لا تتوفر لأغلب الناس، وهو إذا كان يختصر وييسر لأهل زمانه كتاب الاستيفاء؛ فإننا إلى ذلك أحوج، وعن إدراك ما في الاستيفاء أعجز وأضعف، ومهما يكن من أمر؛ فإن قيمة (المنتقى) وشهادة العلماء الأعلام بأنه من أحسن شروح (الموطأ)، دليل وبرهان على أن الاستيفاء أعظم شأنًا وأغزر علمًا وأكثر فائدة.

ثم بين أبو الوليد المنهج الذي سيسلكه في كتاب (المنتقى) فيقول: "ورغبتُ أن أختصر فيه على الكلام في معان يتضمنه ذلك الكتاب من الأحاديث والفقه"، وأصل ذلك من المسائل بما يتعلق بها في أصل كتاب (الموطأ) ليكون شرحاً له، وتنبهًا على ما يُستخرج من المسائل منه. ويشير إلى الاستدلال على تلك المسائل والمعاني التي يجمعها وينصها ما يخف منها ويقرب؛ ليكون ذلك حظ من ابتدأ بالنظر في هذه الطريقة من كتاب (الاستيفاء)، إن أراد الاقتصار عليه وعوداً له إن طمحت همته.

الكتاب الثاني (إحكام الفصول في أحكام الأصول): وهو كتاب أصولي على الطريقة الجدلية، وهو الكتاب التي يُخاطب فيه الباجي مناظره ابن حزم في كثير

من المسائل ، فمن عنوانه إشارة إلى ذلك الادعاء الذي ادعاه ابن حزم ، جعلنا هذا الكتاب موعباً للحكم فيما اختلف فيه الناس ، من أصول الأحكام في الديانة ، مستوفى ، مستقصياً ، محذوف الفصول ، محكم الفصول ، كما في مسائله الشيء الكثير الدال على مخاطبته لابن حزم.

ومن هذه المسائل : انتقاد الباجي لابن حزم إثر ادعائه تقديم القياس الفلسفي على الأصولي ، ومن هنا سيضطر الباجي إلى انتقاد الفلسفة ، والفلاسفة ، ومؤيدي الفلسفة ، ولولا من يعتني بجهالتهم من الأغمار والأحداث لنزها كتابنا عن ذكر الفلاسفة.

وأيضاً انتقاد الباجي لابن حزم لادعائه أن الأمر يحمل على الفور ، وانتقاد الباجي لابن حزم ؛ لادعائه أن أقل الجمع ثلاثة ، وانتقاد الباجي لابن حزم ؛ لادعائه أن قول الصحابي إذا قال : أمرنا رسول الله ﷺ يُحمل على الوجوب ، بل يعتبر خطاباً للرسول ﷺ وانتقاد الباجي لابن حزم ؛ لادعائه أن المرسل لا يحتج به ، وانتقال الباجي لابن حزم لادعائه عدم حجية القياس إلى آخره.

إن كتاب (إحكام الفصول) ، يعتبر من الكتب التي تنافح عن المذهب المالكي ، غير أن تشابه هذا المؤلف مع كتاب (التبصرة) في بعض مواده اضطر بعض الدارسين إلى جعل كتاب (إحكام الفصول) نقلاً لكتاب (التبصرة) للإمام أبي إسحاق الشيرازي ، وهذا يستبعد وذلك لاختلاف الكتابين من عدة نواحي :

أولاً: الاختلاف في طريقة العرض.

ثانياً: الاختلاف في المادة ، فالمادة في كتاب (التبصرة) تختلف عن المادة في كتاب (إحكام الفصول) للباجي ، فالباجي ينافح عن المذهب المالكي ، والشيرازي ينافح عن المذهب الشافعي ، وقد يكون هناك نوع من الاتفاق بينهما ويرجع هذا الاتفاق إلى كون الشيرازي ينقل عن مالك.

وأنتقل إلى الكلام على كتاب: (المنهاج في ترتيب الحجاج) للباجي، وهو كتاب في فن المناظرة، ولهذا فهو يهتم بكثرة بعرض المنهج الجدلي، أكثر من عرضه للمادة الأصولية، وإن كان لا يخلو عن عرض لبعض القضايا الفقهية التي تمثل هذا المنهج وتقربه لأهل الأندلس الناكبين عن سنن المجادلة.

والكتاب تمثيل لأهم المصطلحات التناظرية الإسلامية، فصاحبه قد استهله:

أولاً: بذكر الغرض من تأليفه.

وثانياً: ببيان موقفه من الجدل.

وثالثاً: ببيان ما يتأدب به المناظر.

ورابعاً: ببيان الحدود التناظرية.

وخامساً: ببيان الأصول المالكية.

وسادساً: ببيان أقسام السؤال والجواب.

وسابعاً: ببيان وجوه الاعتراض على الأدلة الشرعية، وكيفية الإجابة عنها.

وثامناً: ببيان أوجه التعارض والترجيح.

وأنتقل إلى الكلام على كتاب (تحقيق المذهب) للباجي، وهذا الكتاب في أصول العقيدة، وقد ساهم الكتاب بشكل كبير في إحياء المناظرات بالأندلس وخارجها، فبعد أن ادعى الباجي أن النبي ﷺ كتب اكتشاف فقهاء عصره مخالفته للنص، فانبروا لنقضه ومناظرته حول هذه الدعوى. وممن ناظره الفقيه أبو محمد عبد الله بن المعافري المتوفى سنة خمس وسبعين وأربعمائة في رسالته (التحذير من ترك الواضحة والتنبيه على غلط القائل: كتب في يوم الحديبية النبي الأمي).

كتاب (الحدود) للباجي :

وهذا الكتاب جمع فيه الباجي الاصطلاحات الأصولية والجدلية ، وهو كتاب شبيه بالرسالة التي كتبها ابن حزم حول المصطلحات ، غير أن الخلاف واضح بينهما ، فالمصطلحات الباجية عليها مسحة مالكية ، بينما الحزمية فهي ذات مسحة ظاهرية ، وكتب الباجي رسالة رد فيها على رسالة راهب فرنسي إلى المقتدر يدعوه فيها إلى الدخول في النصرانية وكان رد الباجي على هذا الراهب بتوضيح بعض القضايا العقيدية المسيحية.

وعلى كل فالكلام في الباجي كثير ، وأثره عظيمة في زمانه وبعد زمانه إلى يومنا هذا ، ويكفي أن الباجي اعترف به أبو محمد بن حزم الظاهري وهو شديد اللهجة وشديد الخصومة ، ومع ذلك اعترف ابن حزم لمنافسه ومجاده أبو الوليد الباجي بالرئاسة العلمية لمذهب المالكية ، فقد قال القولة التي قلتها من قبل : "لم يكن للمالكية بعد عبد الوهاب مثل أبو الوليد الباجي - رحمه الله -".

ولمعرفة ما كان عليه أبو الوليد الباجي من علم غزير في شتى الفنون العلمية السائدة في عصره ؛ لا سيما العلوم الشرعية ؛ الوسائل منها والمقاصد ؛ فمن أراد أن يتوسع فعليه بالرجوع إلى كتب التراجم وكتب الطبقات ، والدراسات التي قدم بها المحققون لكتبه ؛ ففيها كلام كثير عن أبي الوليد الباجي.

الإمام الجويني، والإمام فخر الإسلام البزدوي، والإمام
السرخسي

عناصر الدرس

- العنصر الأول : الإمام الجويني، وحياته العلمية، وآراؤه وجهوده
الأصولية ٢٣٩
- العنصر الثاني : فخر الإسلام البزدوي ٢٤٧
- العنصر الثالث : الإمام السرخسي ٢٥٣

الإمام الجويني، وحياته العلمية، وآراؤه وجهوده الأصولية

أولاً: التعريف بـ"جوين":

وَجُوَيْنٌ بضم الجيم، وفتح الواو، وسكون الياء، وفي آخرها النون، هذه النسبة إلى جوين. الإمام الجويني نسبته إلى جوين، وهي ناحية كبيرة من نواحي نيسابور، تشتمل على قرى كثيرة مجتمعة، يُقال لها: كويان، فعُربت فيقول: جوين. وقال أبو القاسم البيهقي: من قال جوين؛ فإنه اسم بعض أمرائها، سُميت به. ومن قال: كويان، نسبها إلى كوبي، وهي تشتمل على مائة وتسع وثمانين قرية، وجميع قراها متصلة، كل واحدة بالأخرى، وهي كورة مستطيلة بين جبلين في فضاء رحب.

ويُنسب إلى مدينة جوين، أو ناحية جوين خلق كثير من الأئمة والعلماء، منهم: موسى ابن العباس بن محمد، أبو عمران الجويني النيسابوري، أحد الرّحالين، سَمِعَ بدمشق أبا بكر محمد بن عبد الرحمن بن الأشعث، وأبا زرعة البصري وغيرهما، وبمصر سليمان بن أشعث، ومحمد بن عزيز، وبالكوفة أحمد بن حازم، وبالرملة حميد بن عامر، وبمكة محمد بن إسماعيل بن سالم، وأبا زرعة وأبا حاتم الرازيين، وغير هؤلاء.

وروى عنه: الحسن بن سفيان، وأبو علي، وأبو أحمد الحافظان الحاكمان، وغير هؤلاء كثير.

قال أبو عبد الله الحاكم، وكان يسكن جوين، وهو من أعيان الرحالة في طلب الحديث، صحب أبا زكرياء الأعرج بمصر، والشام، وكتب بانتخابه وهو حسن

الحديث بمرة، وصنف على كتاب مسلم بن الحجاج، ومات بجوين سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة.

ومن يُنسب إليها أبو محمد عبد الله بن يوسف الجويني؛ والد إمام الحرمين: إمام عصره بنيسابور، وتفقه على أبي الطيب سهل بن محمد، الصعلوكي، وقدم مرو قصداً لأبي بكر بن عبد الله بن أحمد القفال المروزي، فتفقه به، وسمع منه، وقرأ الأدب على والده يوسف الأديب بجوين، وبرع في الفقه وصنف فيه التصانيف المفيدة، وشرح المزني شرحاً شافياً، وكان ورعاً دائم العبادة شديد الاحتياط مبالغاً فيه، سمع أستاذه أبا عبد الرحمن السلمي، وأبا محمد بن بابويه الأصبهاني، وبغداد أبا الحسن محمد ابنا الحسين بن الفضل بن نظيف الفراء وغيرهم.

وروى عنه: سهل بن إبراهيم أبو القاسم السجزي، ولم يحدث أحد عنه سواه. ومات بنيسابور سنة أربع وثلاثين وأربعمائة.

وأخوه أبو الحسن علي بن يوسف الجويني، المعروف بشيخ الحجاز، وكان صوفياً لطيفاً، ظريفاً، فاضلاً، مشغلاً بالعلم والحديث، صنف كتاباً في علوم الصوفية مرتباً مبوباً سماه كتاب (السلوى)، سمع شيوخ أخيه، وسمع أيضاً أبا نعيم بن عبد الملك بن الحسن الإسفراييني بنيسابور وبمصر، سمع أبا محمد عبد الرحمن بن عمر النحاس، وروى عنه زاهر ورجب ابنا طاهر، الشهاميان، ومات بنيسابور سنة ثلاث وستين وأربعمائة، ومما ينسب إليها الإمام أبو المعالي عبد الملك الجويني الذي نترجم له في هذا الدرس.

ثانياً: التعريف بـ"سرخس"، أو سرخس:

فسرخس: بفتح السين، وسكون الراء، وفتح الخاء المعجمة، وآخره سين، ويُقال: سرخس بالتحريك، والأول أكثر، وهي مدينة قديمة من نواحي

خراسان، كبيرة واسعة، وهي بين نيسابور ومرو، في وسط الطريق بينهما، قيل: سُميت باسم رجل سكن هذا الموضع، وعمره ثم تم عمارته وأحكم مدينة ذو القرنين الإسكندر، وقد خرج منها كثير من الأئمة، ولأهلها يد باسطة في عمل المقانع والعصائب المنقوشة المذهبة، وما شاكل ذلك.

وقد نسب إليها من لا يُحصى من الفقهاء والعلماء الأفذاذ، منهم: أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن عبد الرحمن يعرف بالزاز -بزايين- السرخسي الفقيه الشافعي، له كتاب في الفقه كبير أكبر من (الشامل) لابن الصباغ أجاد فيه جداً، وأهل مرو يفضلونه على الشامل وغيره، وسماه (الإملاء)، ومات بمرو في سنة أربع وتسعين وأربعمائة.

ومن القدماء الإمام أبو علي زاهر بن أحمد بن محمد بن عيسى السرخسي، الفقيه المحدث، شيخ عصره بخراسان، تفقه على أبي إسحاق المروزي، وقرأ القرآن على أبي بكر بن مجاهد، والأدب على أبي بكر بن الأنباري، وسمع الحديث من أبي لبيد محمد بن إدريس وأقرانه بخراسان، وبالعراق، سمع من أبي القاسم البغوي وابن صاعد وغيرهما، وتوفي يوم الأربعاء في سنة تسع وثمانين وثلاثمائة عن ستة وتسعين سنة.

ثالثاً: ترجمة إمام الحرمين:

وهو الإمام الكبير شيخ الشافعية، إمام الحرمين، أبو المعالي عبد الملك بن الإمام أبي محمد عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني النيسابوري، ضياء الدين الشافعي صاحب التصانيف، وُلد في أول سنة تسع عشرة وأربعمائة، والجويني نسبة إلى جوين المدينة التي ترجمنا لها. وقد سُمي بإمام الحرمين؛ لإقامته بمكة أربع سنين يُدرس ويُفتي، كما قال الياضي.

سمع من: أبيه، وأبي سعد النصروي، وأبي حسان محمد بن أحمد المزكي، ومنصور بن رامش، وعدد كثير. وقيل: إنه سمع حضوراً من صاحب الأصم علي بن محمد الطرازي، وروى عنه أبو عبد الله الفراوي، وزاهر الشحامي، وأحمد بن سهل المسجدي وآخرون.

وفي فنون ابن عقيل، قال عميد الملك: قديم أبو المعالي؛ فكلّم أبا القاسم بن برهان في العباد، هل لهم أفعال، فقال أبو المعالي: إن وجد آية تقضي ذا، فالحجة لك. فتلى: ﴿وَلَهُمْ أَعْمَلٌ مِّنْ دُونِ ذَلِكَ هُمْ لَهَا عَامِلُونَ﴾ [المؤمنون: ٦٣]، بسورة المؤمنون، ومدّ بها صوته وكرر: ﴿هُمْ لَهَا عَامِلُونَ﴾، وقوله: ﴿بِاللّهِ لَوْ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ يُهْلِكُونَ أَنْفُسَهُمْ وَاللّهُ يَعْلَمُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ [التوبة: ٤٢]، أي: كانوا مستطيعين، فأخذ أبو المعالي يستروح إلى التأويل، فقال: والله إنك بارد، تتأول صريح كلام الله لتصحيح بتأويل كلام الأشعري. وأكله؛ أي: أعياه ابن برهان بالحجة، فبهت.

قال أبو سعد السمعاني: كان أبو المعالي إمام الأئمة على الإطلاق، مجمّعاً على إمامته شرقاً وغرباً، لم تر العيون مثله. تفقه على والده، وتوفي أبوه ولأبي المعالي عشرون سنة، فدرّس مكانه، وكان يتردد إلى مدرسة البيهقي، وأحكم الأصول على أبي القاسم الإسفراييني الإسكاف، وكان يُنفق من ميراثه ومن معلوم له، إلى أن ظهر التعصب بين الفريقين واضطربت الأحوال، فاضطر إلى السفر عن نيسابور، فذهب إلى المعسكر، ثم إلى بغداد.

وصحب الوزير أبا نصر الكندري، مدة يطوف معه، ويلتقي في حضرته بكبار العلماء ويناظروهم، فتحنك بهم، وتهذب وشاع ذكره، ثم حج وجاور أربع سنين، يدرس ويفتي، ويجمع طرق المذهب، إلى أن رجع إلى بلده بعد مضي

نوبة التعصب، فدرس بنظامية نيسابور - يعني بالمدرسة النظامية بنيسابوري - واستقام الأمر، وبقي على ذلك ثلاثين سنة، غير مزاحم ولا مدافع، مسلماً له المحراب والمنبر والخطبة والتدريس، ومجلس الوعظ يوم الجمعة، وظهرت تصانيفه، وحضر درسه الأكابر، والجمع العظيم من الطلبة، كان يقعد بين يديه نحواً من ثلاثمائة، وتفقه به أئمة.

قال في (السير): توفي والد أبا المعالي؛ فأقعد مكانه ولم يكمل عشرين سنة، فكان يُدرس. وقال السمعاني: قرأت بخط أبي جعفر محمد بن أبي علي، سمعت أبا إسحاق الفيروز آبادي يقول: تمتعوا من هذا الإمام؛ فإنه نزهة هذا الزمان - يعني: أبا المعالي الجويني - وقال أبو جعفر: سمعت أبا المعالي يقول: قرأت خمسين ألفاً في خمسين ألف، ثم خليت أهل الإسلام في إسلامهم فيها، وعلومهم الظاهرة، وركبت البحر الخضم، وغصت في الذي نهى أهل الإسلام، كل ذلك في طلب الحق، وكنت أهرب في سالف الزمان من التقليد، والآن فقد رجعت إلى كلمة الحق، عليكم بدين العجائز، فإن لم يدركني الحق بلطيف بره، فأموت على دين العجائز، ويختم عاقبة أمري عند الرحيل على كلمة الإخلاص: "لا إله إلا الله" فالويل لابن الجويني.

وكان هذا الإمام مع فرض ذكائه، وإمامته في الفروع وأصول المذهب، وقوة مناظرته، قليل البضاعة في الحديث، متناً وسنداً، ذكر في كتاب (البرهان) حديث معاذ في القياس فقال: هو مدون في الصحاح، متفق على صحته. والحق أن هذا الحديث مُختلف فيه، ومداره على الحارث بن عمرو وفيه جهالة، عن رجال من أهل حمص عن معاذ، فإسناده صالح، وممن مال إلى القول بصحته أبو بكر الرازي الجصاص، وأبو بكر بن العربي، والخطيب البغدادي، وابن قيم الجوزية، قالوا: إن الحارث بن عمرو ليس بمجهول العين؛ لأن شعبة بن الحجاج

يقول عنه: إنه ابن أخي المغيرة بن شعبة، ولا بمجهول الوصل؛ لأنه من كبار التابعين في طبقة شيوخ أبي عون الثقفي المتوفى سنة ست عشرة ومائة من الهجرة. ولم ينقل أهل الشام جرحاً مفسراً في حكمه، ولا حاجة في الحكم بصحة خبر التابعي الكبير إلى أن ينقل توثقه عن أهل طبقتهم، بل يكفي في عدالته وقبول روايته، أن لا يثبت فيه جرح مفصل عن أهل الشأن؛ لما ثبت من بالغ الفحص عن المجروحين من رجال تلك الطبقة، فمن لم يثبت فيه جرح مؤثر منهم فهو مقبول الرواية.

والشيوخ الذين روى عنهم هم من أصحاب معاذ، ولا أحد من أصحاب معاذ مجهولاً، ويجوز أن يكون في الخبر إسقاط الأسماء عن جماعة ولا يدخله ذلك في حيز الجهالة، وإنما يكون في المجهولات إذا كان واحداً، فيقال: حدثني رجل أو إنسان. وشهرة أصحاب معاذ بالعلم والدين والفضل والصدق بالمحل الذي لا يخفى؛ وقد خرّج الإمام البخاري الذي شرط الصحة حديث عروة البارقي: سمعتُ الحبي يتحدثون عن عروة. ولم يكن الحديث في جملة المجهولات.

وقال مالك في القسامة: أخبرني رجلٌ من كبراء قومه. وفي الصحيح عن الزهري: حدثني رجال عن أبي هريرة: من صلى على جنازة فله قيراط، قال المازري في (شرح البرهان) في قول إمام الحرمين: "إن الله يعلم الكليات لا الجزئيات": وددت لو محوتها بدم. وقيل: لم يقل بهذه المسألة تصريحاً بل ألزم بها؛ لأنه قال بمسألة الاسترسال فيما ليس بمتناهي من نعيم أهل الجنة. فالله أعلم. قال في (الوافي بالوفيات): أنا أحاشي إمام الحرمين عن القول بهذه المسألة، والذي أظنه أنّها دُسّت في كلامه، ووضعها الحسدة له على لسانه، كما وضع كتاب الإبانة على لسان الشيخ أبي الحسن الأشعري، وهذه المسألة فلسفة

صرفة، كيف يقول بها أشعري، وسائر قواعده تخالف القول بها، أخبرني من لفظه القاضي العلامة قاضي القضاة تقي الدين السبكي الشافعي، قال: كان الشيخ علاء الدين القونوي يقول: "إذا كان الأمر على ما ذكره إمام الحرمين، فأبي حاجة كانت به إلى أن أضاع الزمان في وضع (نهاية المطلب) - كتاب لإمام الحرمين في مذهب الشافعية يشرح به (مختصر المزني) أو كما قال.

قال: قلت: هذه هفوة اعتزال هجر أبو المعالي عليها، وحلف أبو القاسم القشيري لا يكلمه، ونفي بسببها، فجاور وتعبد وتاب والله الحمد منها، كما أنه في الآخر رجع إلى مذهب السلف في الصفات وأقره.

قال الفقيه غانم المشيري: سمعت الإمام أبا المعالي يقول: لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما اشتغلت بالكلام. قال أبو المعالي في كتاب (الرسالة النظامية): اختلفت مسالك العلماء في الظواهر التي وردت في الكتاب والسنة، وامتنع على أهل الحق فحواها، فرأى بعضهم تأويلها، والتزم ذلك في القرآن، وما يصح من السنن.

وذهب أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل وإجراء الظواهر على مواردها، وتفويض معانيها إلى الرب تعالى، والذي نرتضيه رأياً، وندين الله به عقداً اتباع سلف الأمة، فالأولى الاتباع، والدليل السمعاني القاطع في ذلك، أن إجماع الأمة حجة متبعة، وهو مستند معظم الشريعة، وقد درج صحب الرسول ﷺ على ترك التعرض لمعانيها، ودرك ما فيها، وهم صفوة الإسلام المستقلون بأعباء الشريعة، وكانوا لا يألون جهداً في ضبط قواعد الملة، والتواصي بحفظها، وتعليم الناس ما يحتاجون إليه منها.

فلو كان تأويل هذه الظواهر مسوغاً أو محتوماً؛ لأوشك أن يكون اهتمامهم بها فوق اهتمامهم بفروع الشريعة، فإذا تصرم عصرهم، وعصر التابعين على

الإضراب عن التأويل كان ذلك قاطعاً بأنه الوجه المتبع ، فحق على ذي الدين أن يعتقد تنزه الباري عن صفات المحدثين ، ولا يخوض في تأويل المشكلات ، ويكل معناها إلى الرب ، فليجري آية الاستواء والمجيء وقوله : ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بَيْدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] ، ﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧] ، ﴿تَجَرَّى بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤] ، وما صح من أخبار الرسول ﷺ كخبر النزول وغيره على ما ذكرناه.

وحكى الفقيه أبو عبد الله الحسن بن العباس الرستمي ، قال : حكى لنا أبو الفتح الطبري الفقيه ، قال : دخلت على أبي المعالي في مرضه ، فقال : اشهدوا عليّ أنني قد رجعتُ عن كل مقالة تخالف السنة ، وأنا أموت على ما يموت عليه عجائز نيسابور.

قال محمد بن طاهر : حضر المحدث أبو جعفر الهمزاني مجلس وعظ أبي المعالي ؛ فقال : كان الله ولا عرش ، وهو الآن على ما كان عليه. فقال أبو جعفر الهمزاني : أخبرنا يا أستاذ عن هذه الضرورة التي نجدها ما قال عارف قط يا الله إلا وجد من قلبه ضرورة تطلب العلو ، لا يلتفت يمينه ولا يسرة ، فكيف ندفع هذه الضرورة عن أنفسنا ، أو قال : فهل عندك دواء لدفع هذه الضرورة التي نجدها. فقال : يا حبيبي ، ما ثم إلا الحيرة. ولطم على رأسه ونزل ، وبقي وقتاً متعجباً وقال فيما بعد : حيرني الهمزاني.

ولأبي المعالي من الكتب والمصنفات الكثير، منها:

كتاب (نهاية المطلب في دراية المذهب) ، وهو مطبوع الآن بتحقيق الدكتور عبد العظيم الديب عليه - رحمه الله. وله كتاب (الإرشاد في أصول الدين) ، وكتاب (الرسالة النظامية في الأحكام الإسلامية) ، وكتاب (الشامل في أصول الدين) ،

وكتاب (البرهان في أصول الفقه)، وكتاب (مدارك العقول) لم يتمه، وكتاب (غياث الأمم في الإمامة)، وكتاب (مغيث الخلق في اختيار الحق)، وكتاب (غنية المسترشدين في الخلاف) قالوا: وكان إذا أخذ في علم الصوفية وشرح الأحوال؛ أبكى الحاضرين، وكان يذكر في اليوم دروساً، الدرس في عدة أوراق، لا يتلثم في كلمة منها، وصفه بهذا وأضعافه عبد الغافر بن إسماعيل.

وتوفي في الخامس والعشرين من ربيع الآخر سنة ثمان وسبعين وأربع مائة، ودفن في داره، ثم نقل بعد سنين إلى مقبرة الحسين، فدفن بجانب والده، وكسروا منبره لما مات، وغلقت الأسواق، ورثي بقصائد، وكان له نحو من أربعمئة تلميذ، كسروا محابرهم وأقلامهم.

وكيف ما هو فهو إمام كل إمام، والمستعلي بهمته على كل هام، والفائز بالظفر على إرغام كل درغام، إن تصدر للفقه فالزني من مزنته، وإن تكلم فالأشعري شجرة من وفرته، هكذا وصفوه. والكلام على إمام الحرمين كثير، وطويل جداً.

فخر الإسلام البزدوي

والإمام فخر البزدوي هو علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم بن موسى بن عيسى بن مجاهد أبو الحسن، فخر الإسلام البزدوي الفقيه بما وراء النهر. من كبار فقهاء الحنفية، وأصولييهم، ومحدثيهم، ومفسريهم، وهو صاحب الطريقة على مذهب الإمام أبي حنيفة.

والبزدوي: نسبة إلى "بزدة"، وهي قلعة قريبة من مدينة نسف، له كتاب (المبسوط)، و(شرح الجامع الكبير)، و(شرح الجامع الصغير)، وكتابه في أصول الفقه مشهور، وسنتحدث عن طريقته ومنهجه فيه، وقد خرّج أحاديثه ابن قتل بغا، قال: ولم أسبق إلى ذلك.

قال الذهبي: وكان مولده في حدود الأربعمئة، روى عنه أبو المعالي محمد بن نصر الخطيب، وعلي بن موسى بن يزداد، وقيل: يزيد القمي، سمع محمد بن حميد الرازي وغيره، توفي سنة خمس وثلاثمئة وله كتاب (أحكام القرآن)، وكتاب في الرد على أصحاب الشافعي، وذكر له أبو إسحاق كتاب (إثبات القياس والاجتهاد وخبر الواحد)، قال الذهبي: له مصنفات، وهو إمام أهل الرأي بلا مدافع في عصره.

روى عنه: أبو بكر أحمد بن سعد بن نصر، وأحمد بن أصيل الكاغدي، وآخرون، وتخرج به جماعة من الكبار، وأملى بنيسابور، وحدث بمصنفاته، ومن يشته به: محمد بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم بن موسى بن مجاهد أبو اليسر البزدوي، أخو الإمام علي، قال عمر بن محمد النسفي: كان أبو اليسر شيخ أصحابنا بما وراء النهر، وكان إمام الأئمة على الإطلاق، والوفود إليه من الآفاق، ملأ الشرق والغرب بتصانيفه في الأصول والفروع، وتوفي ببخارى في رجب سنة ثلاث وتسعين وأربعمئة. ومن مؤلفاته: (أمالى صدر الإسلام) البزدوي في الفروع، وكتاب (معرفة الحجج الشرعية)، وسيأتي له تعريف وبيان.

كتاب (أصول البزدوي): وهو فخر الإسلام واسمه (كنز الوصول إلى معرفة الأصول)، وهذا الكتاب طبع عدة طبعات، ويأتي كتاب فخر الإسلام البزدوي ضمن سلسلة الأعمال العلمية المبدعة، حيث إن الأحناف المتقدمين ومؤلفاتهم تميزت بمحاولات متضافرة للتعرف على القواعد الأصولية التي بنى عليها أئمة الحنفية استنباطاتهم للأحكام الفرعية، وكانت موضع نقاش وجدال وحوار واجتهاد، يتجلى ذلك واضحاً في مؤلفات السابقين.

وفي هذه الفترة لتأليف فخر الإسلام البزدوي كتابه تبينت المعالم، وتحدت القواعد، والقوانين الأصولية التي اعتمدها الفقهاء المجتهدون من الأحناف في استنباطاتهم، فأصبحت الأصول بحاجة إلى جمع وتحريم، وصياغتها صياغة جديدة متلافية الخلافات ما أمكن، وأخذة بقول الغالبية والأكثر.

انتدب الإمام فخر الإسلام البزدوي نفسه لهذه المهمة الصعبة، وحقق ذلك الهدف، وجسد تلك المعاني في كتابه (أصول البزدوي)، أو (كنز الوصول إلى معرفة الأصول) الذي أصبح على مدى الزمان يُمثل أصول الفقه الحنفي، وأصبح مدونة تعرض منتهى الفكر الاجتهادي الأصولي.

ومن ثمّ تميز بطابع خاص، ونمط متباين عن المؤلفات الأصولية قبله فكراً ومضموناً؛ إذ ركز اهتمامه على بيان ما هو المذهب عند وجوه الاختلاف بين الأحناف، وأصبحت تصحيحاته، وترجيحاته مؤكدة ذلك، معتبرة عند المتأخرين مع استثناء بعض المتأخرين، وإذا استثنينا ما شذ به البزدوي من ترجيحات نادرة ومن ذلك جنوحه إلى أن الإجماع ينسخ الإجماع في معرض حديثه عن مراتب الإجماع.

ومن جانب آخر؛ فقد لقي هذا الكتاب قبولاً عند العلماء والدارسين للحنفية؛ فأصبح محور الدرس والتأليف عند المتأخرين، شرحاً، واختصاراً، وتعليقاً، وأعظم شروحه وأوسعها شرح علاء الدين عبد العزيز البخاري، المتوفى سنة ثلاثين وسبعمائة، المسمى بـ(كشف الأسرار)، وشرحه حسام الدين الصفناقي، المتوفى سنة ست وثمانين وسبعمائة بكتاب سماه (الكافي).

أما ما يتعلق بمنهج فخر الإسلام فيه، فيتلخص فيما يلي:

قال عبد العزيز البخاري شارح (أصول الفخر) للبزدوي: ثم إن كتابه (أصول الفقه) المنسوب إلى الإمام المعظم فخر الإسلام أبي الحسن علي بن محمد بن

الحسين البزدوي، تغمده الله بالرحمة والرضوان، وأسكنه أعلى منازل الجنان، امتاز بين الكتب المصنفة في هذا شرفاً وسمواً، ضمّن فيه أصول الشرع وأحكامه، وأدرج فيه ما به نظام الفقه وقوامه، وهو كتاب عجيب الصنعة رائع الترتيب، صحيح الأسلوب، مليح الترتيب، ليس في جودة تركيبه وحُسن ترتيبه مربة؛ لكنه صعب المرام، أبي الزمام، لا سبيل إلى الوصول إلى معرفة لطفه وغرايبه، ولا طريق إلى الإحاطة بطرقه وعجائبه، إلا لمن أقبل عليه بكليته على تحقيقه وتحصيله، وشد حيازمه للإحاطة بجملته وتفصيله.

وقد عرض فخر الإسلام البزدوي الموضوعات والمباحث الأصولية على أنها قواعد مقررة، ليس فيها مجال للنقاش والاجتهاد، باستثناء المسائل التي كان الخلاف فيها قوياً بين المتقدمين، وهذا يتلاءم مع المنهج الذي خطه لنفسه بادئ الأمر حيث قال في مقدمته ما نصه: "وهذا الكتاب لبيان النصوص بمعانيها، وتعريف الأصول بفروعها، على شرط الإيجاز والاختصار".

ويمكن إيجاز منهج الإمام فخر الإسلام البزدوي في كتابه في النقاط الآتية:

أولاً: الإبداع في التقسيمات والتفريعات بطريقة منطقية تحزم جوانب الموضوع وتلم شتاته.

ثانياً: حرصه الدائم على إيجاد علاقة ذهنية بين المباحث والموضوعات، بعضها مع بعض، وهذا ما يضطره كثيراً إلى ذكره فقرات تمهيدية في نهاية كل باب؛ تمهيداً للدخول في البحث الجديد، وبهذا يشير إلى الترابط التام والتسلسل الذهني بين الموضوع السابق، والموضوع اللاحق.

واستكمالاً لهذا الجانب المنهجي؛ فإنه يضع خطة الموضوع في مقدمة الكلام عليه، ويشير إلى أجزائه، وكيفية ترتيبه لها لإعطاء القارئ تصوراً ذهنياً أولاً عنه.

ثالثاً: تفاديه التكرار بقدر الوسع ، ولجوءه إلى الإحالة حيث يشير على القارئ إلى الرجوع إلى الموضوع الذي سبق له دراسة الموضوع فيه ، ويختصر من الاستدلال على حجية بعض الأدلة الأصولية كخبر الأحاد مثلاً اعتماداً على وضوحها واستفاضتها ، وهذا جانب مهم في صناعة التأليف وأحكامه.

رابعاً: كثرة الاستشهاد بالمسائل والفروع من فتاوى أئمة الأحناف المتقدمين ، واستشهاده بصورة رئيسة من كتاب (السير الكبير) للإمام محمد بن الحسن ، وهذا الجانب يشير بوضوح إلى طبيعة أصول الفقه عند الأحناف.

خامساً: تخصيصه الإمام الشافعي باهتمامه في معرض الدراسات الأصولية المقارنة ، شأنه في ذلك شأن الأصوليين الأحناف ، يذكره بالتقدير والدعاء بالرحمة ، ولا يؤخذ عليه شيء في هذا الصدد إلا أنه شديد اللهجة أحياناً ، وذلك كما في باب متابعة أصحاب النبي ﷺ والافتداء بهم ، وقد ذكر في هذا المبحث موقف أئمة الأحناف من حكم التقليد للصحابي ، وذكر مقالة الشافعي في عدم وجوب الاقتداء ، وهي مخالفة لموقف الحنفية من ذلك. وعلق على موقف الشافعي ووجد في هذه المسألة الفرصة للتنويه بمنهج الأحناف ومنحاهم الاجتهادي.

وقد مهد الإمام البزدوي بهذا الكتاب للأصوليين الأحناف بعده منهج التأليف ؛ طبقاً لاتجاههم وطرقهم التي تميزت عن المتكلمين ، فجاءت المؤلفات الأصولية بعده متأثرة به في الغالب : منهجاً ، وأسلوباً ، وتقسيماً ، وهو مُشتمل على فوائد خلت عنه المؤلفات المتداولة ، ومتضمن لتحقيقات وتفريعات لا توجد في غيره ، وكذلك شرحه للإمام عبد العزيز البخاري.

ثم أثنى بالكلام على الكتاب الذي يشتبه بكتاب (أصول البزدوي) لفخر الإسلام ، وهو كتاب (معرفة الحجج الشرعية) لأبي اليسر صدر الإسلام

البزدوي، وقد طُبع هذا الكتاب أيضاً بتحقيق عبد القادر بن ياسين بن ناصر الخطيب، وقدم له الدكتور يعقوب الباحسين.

ومؤلفه قد سبق تعريفه صدر الإسلام أبو اليسر محمد بن محمد بن الحسين البزدوي، ولد في سنة إحدى وعشرين وأربعمائة، وتوفي في بخارى سنة ثلاث وتسعين وأربعمائة.

وقد قال -رحمه الله- في مقدمته: أما بعد؛ فإنني نظرت في كتب كثيرة صنفها العلماء المتقدمون من قبلي من أصحابنا وغيرهم في أصول الفقه، وتأملتُ فيها برهة طويلة، ثم صنفت كتاباً وسطاً، ثم غيرت بعضها؛ لأنني رأيت التغير هو الصواب، ثم بدا لي أن أجمع كتاباً ثالثاً في أصول الفقه، على قدر حاجة الفقهاء؛ لقصر الأعمار، وكثرة الحوادث والأشغال، وما توكلني إلا بالله جل جلاله.

وقال الدكتور الباحسين في تقديمه لهذا الكتاب: وقد نظرت في هذا الكتاب وقرأته فوجدت فيه فوائد عديدة، لا توجد في غيره من كتب الأصول. ثم سجل نماذج مما سجله على الكتاب، بعضها إيجابي، وبعضها سلبي؛ ومن أهمها:

أولاً: أن المؤلف قد يستقل بالرأي في بعض الأحيان، وربما خالف في ذلك الشائع في مذهب أصحابه.

ثانياً: ومن ذلك أيضاً تطرق المؤلف إلى مباحث فقهية كبحثه بيان طرق ثبوت الأحكام، وردها إلى الاقتصار، والظهور، والاستناد، والتفريق بين هذه الحالات، وهو من المباحث الدقيقة والمفيدة في الفقه، ويمثل تعقيداً كاشفاً عن حقائق كثير من التصرفات.

ثالثاً: لم يُعن بالجدل والنقاش إلا في مسائل محدودة دافع فيها عن وجهة نظر علماء المذهب.

رابعاً: خلا الكتاب من كثير من المسائل الأصولية سواء ما كان منها في تفصيلات الموضوع الواحد، أو كان بعدم التطرق إليه أصلاً، كما هو الحال في عوارض الأدلة، ومباحث التعارض والترجيح.

الإمام السرخسي

وهو: أبو بكر محمد بن أحمد السرخسي، الملقَّب بشمس الأئمة، وهو متكلم وفقيه، وأصولي، ومناظر، ويعد من طبقة المجتهدين في المسائل في الفقه عند الحنفية، تخرَّج بعلماء مشهورين من أبرزهم: شمس الأئمة الحلواني، وتوفي سنة تسعين وأربعمائة، وقيل: سنة ثلاث وثمانين وأربعمائة.

ومن مؤلفاته: (أصول السرخسي)، و(المبسوط في الفروع)، وهو شرح لكتب ظاهر الرواية، وله (المحيط في الفروع)، وغيرها من المصنفات.

وكتاب (أصول السرخسي) اسمه: (تمهيد الفصول في الأصول) وهذا الكتاب مطبوع بتحقيق أبي الوفا الأفغاني، وهو من الكتب الهمة في أصول الحنفية، إذ أنه يمثل مرحلة تأسيس وتثبيت، وتحرير لأصول الحنفية، فهو ليس مجرد حكاية أقوال السابقين وإيراد الاعتراضات عليها والجواب عنها، ولكنه يمثل نظرة اجتهادية جديدة في إطار الأصول والأسس التي يتبناها أئمة المذهب. وقد أضاف بها ثروة فكرية، ودراسات موضوعية قيمة بارزة في هذا المجال العلمي الدقيق؛ فكتابه كتاب فكر واجتهاد، تجلت فيه شخصية مؤلفه في وضوح وجلاء.

ولهذا الكتاب أهمية خاصة بالنسبة لفقه الأحناف؛ إذ أن مؤلفه أراد أن يجعل منه مفتاحاً لشروحه على كتب الإمام محمد بن الحسن الشيباني، والتي تعتبر من أهم الكتب المعتمدة في فروع الحنفية، والتي كانت عليه العمدة في النقل طوال القرون، والكتاب إلى جانب أنه مدونة أصولية، فهو مدونة فقهية أيضاً دون فيها آراء

فقهاء أئمة الحنفية الأوائل ؛ كالأئمة أبي حنيفة وأبي يوسف ، ومحمد بن الحسن -رحمهم الله- في غالب ما تعرض له من أمثلة وشواهد فقهية. وقد أكثر النقل من كتاب (الاستحسان)، و(السير الكبير) لمحمد بن الحسن الشيباني.

وقد تميز كتاب الإمام السرخسي ؛ بالسهولة ، والجزالة ، فأسلوبه أسلوب علمي فقهي خال من التعقيدات الفلسفية ، والمصطلحات المنطقية فمن ثم جاءت أفكاره ومعانيه واضحة ، مع العلم أنه كان من العلماء المتكلمين ، وقد تعرض في كتابه إلى مباحث الجدل ، وقوانين المناظرة بأسلوب سهل لطيف مفهوم مع التعبير الدقيق لها ، والتي تحتاج تركيز في الدرس وعناء في الفهم مما يدل على تمكنه من هذه العلوم.

وقد أكثر من المسائل الفقهية ، وتحليلها تحليلًا دقيقًا ؛ لغرض توضيح القاعدة الأصولية ومطابقتها للمسائل الفروعية بصورة توحى لذي النظرة السريعة أنه يُعالج موضوعات فقهية وليست أصولية.

واهتم بالمقارنة بين آراء الفقهاء الأحناف ، وآراء غيرهم ، وأعطى بعض الموضوعات اهتمامًا خاصًا ، فأسهب في عرضها ، وأطنب في ذكر الآراء فيها استدلالًا ونقضًا ، وهذا واضح في تناوله لحجج الخبر المتواتر والقول في الإجماع وغيرها ، ولعل الدافع لمثل هذا هو أهمية الموضوع وخطورته ، فاستوجب هذا منه وقفة متأنية لعرض الأدلة لكل رأي ثم الرد عليها والاستدلال لما يرجحه.

وقد كان على معرفة تامة بما أخذ الفقهاء المنتمين إلى مذاهب أخرى غير المذهب الحنبلي ؛ فاستدعى هذا منه الدفاع المعتدل لتصحيح أفكارهم ، وكشف الحقيقة عن وجهة نظر الحنفية ، وهذا ما نلمسه واضحًا في البحث الذي خصصه بعنوان: فصل في بيان القياس والاستحسان.

الإمام الغزالي، والإمام أبو الخطاب الكلوذاني

عناصر الدرس

- العنصر الأول : الإمام أبو حامد الغزالي، وحياته العلمية،
ومصنفاته، وبعض آرائه ٢٥٧
- العنصر الثاني : الإمام أبو الخطاب الكلوذاني الحنبلي، وحياته
العلمية، ومصنفاته ٢٦٦

الإمام أبو حامد الغزالي، وحياته العلمية، ومصنفاته، وبعض آرائه

فتتعرّف على إمامين كبيرين في علم الأصول، أحدهما شافعي، والآخر حنبلي، الأول هو: الإمام الغزالي حجة الإسلام، والثاني هو: الإمام أبو الخطاب الكلوذاني.

أولاً: التعريف بالإمام أبي حامد الغزالي.

وهو الإمام محمد بن محمد بن أحمد الطوسي، الشافعي، الغزالي، حجة الإسلام، وكنيته أبو حامد، صاحب التصانيف والذكاء المفرط، تفقه ببلده أولاً، وبلده طوس، ثم تحول إلى نيسابور في مرافقة جماعة من الطلبة، فلزم إمام الحرمين، فبرع في الفقه في مدة قريبة، ومهر في الكلام والجدل حتى صار عين المناظرين، وأعاد للطلبة - يعني عمل معيداً - وشرع في التصنيف مما أعجب ذلك شيخه أبا المعالي، ثم سار أبو حامد إلى المخيم السلطاني، فأقبل عليه نظام الملك الوزير، وسُرَّ بوجوده، وناظر الكبار بحضرته، فانبهر له، وشاع أمره؛ فولّاه النظام تدريس المدرسة النظامية - نظامية بغداد - فقدمها بعد الثمانين وأربعمائة، وسنه نحو الثلاثين، وأخذ في تأليف الأصول، والفقه، والكلام، والحكمة، وأدخله سيلان ذهنه في مضائق الكلام، ومزال الأقدام، وعظم جاه الرجل، وازدادت حشمته بحيث إنه في رتبة أمير، أو في رتبة رئيس كبير، فأداه نظره في العلوم وممارسته لأفانين الزهديات إلى رفض الرئاسة والإنابة إلى دار الخلود، والتأله والإخلاص، وإصلاح النفس، فحج من وقته، وزار بيت المقدس، وصحب الفقيه نصر بن إبراهيم.

قال السبكي: وكان الغزالي يكثر الجلوس في زاويته بالجامع الأموي، المعروفة اليوم بالغزالية؛ نسبة إليه، وكانت تعرف قبله بالشيخ نصر المقدسي بدمشق، وأقامة مدة وألف كتاب (الإحياء)، وكتاب (الأربعين)، وكتاب (القسطاس)، وكتاب (محك النظر)، وكانت خاتمة أمره إقباله على طلب الحديث، ومجالسة أهله، ومطالعة (الصحيحين).

ذكر الحافظ ابن عساكر، كما نقله عنه الذهبي في (السير): أنه سمع (صحيح البخاري) من أبي سهل محمد بن عبيد الله الحفصي، وقد قدم طوس في آخر عمره، وصحح عليه الإمام الغزالي (الصحيحين)، وقيل: إنه لما قدم طوس أنزله أبو حامد الغزالي عنده وأكرمه، وقرأ عليه (الصحيح) ثم شرحه، ولو عاش لسبق الكل في ذلك الفن بيسير من الأيام.

قال: ولم يتفق له أن يروي، ولم يعقب إلا البنات، وكان له من الأسباب إرثاً وكسباً ما يقوم بكفايته، وقد عرضت عليه أموالاً فما قبلها. قال: ومما كان يعترض به عليه وقوع خلل من جهة النحو في أثناء كلامه، ورُجِعَ فيه، فأُنفِص، واعترف أنه ما مارسه، واكتفى بما كان يحتاج إليه في كلامه، مع أنه كان يؤلف الخطب ويشرح الكتب بالعبارة التي يعجز الأدباء والفصحاء عن أمثالها.

ومما نقم عليه ما ذكر من الألفاظ المستبشعة بالفارسية في كتاب (كيمياء السعادة والعلوم)، وشرح بعض السور والمسائل بحيث لا توافق مراسم الشرع، وظواهر ما عليه قواعد الملة، وكان الأولى به والحق أحق ما يقال ترك ذلك التصنيف والإعراض عن الشرح له، فإن العوام ربما لا يحكمون أصول القواعد بالبراهين والحجج؛ فإذا سمعوا شيئاً من ذلك تخيلوا منه ما هو المضرب بعقائدهم؛ وينسبون ذلك إلى بيان مذهب الأوائل، على أن المصنف اللبيب إذا رجع إلى نفسه علم أن

أكثر ما ذكره مما رمز إليه إشارات الشرع وإن لم يبح به ، ويوجد أمثاله في كلام مشايخ الطريقة مرموزة ومصرح بها متفرقة ، وليس لفظ منه إلا وكما تشعر سائر وجوهه بما يوافق عقائد أهل الملة ؛ فلا يجب حمله إلا على ما يوافق ، ولا ينبغي التعلق به في الرد عليه إذا أمكن ، وكان الأولى به أن يترك الإفصاح بذلك ، قال : وقد سمعت أنه سمع (سنن أبي داود) من القاضي أبي الفتح الحاكم الطوسي .

على كل فما زال العلماء يختلفون ، ويتكلم العالم في العالم باجتهاده ، وكل منهم معذور مأجور ، ومن عاند أو خرق الإجماع فهو مأزور .

ولأبي المظفر يوسف سبط ابن الجوزي في كتاب (رياض الأفهام في مناقب أهل البيت) قال : ذكر أبو حامد في كتابه (سر العالمين وكشف ما في الدارين) ، فقال في حديث : ((من كنت مولاه فعلي مولاه)) ، أن عمر قال لعلي : بخ بخ أصبحت مولى كل مؤمن ومؤمنة ، قال أبو حامد : وهذا تسليم ورضى ، ثم بعد هذا غلب عليه الهوى حباً للرياسة ، وعقد الجنون وأمر الخلافة ونهيهما ، فحملهم على الخلاف ، فنبذوه وراء ظهورهم واشتروا به ثمناً قليلاً فبئس ما يشترون ، وسرد كثيراً من هذا الكلام الذي تزعمه الإمامية ، وما أدري ما عذره في هذا ، والظاهر أنه رجع عنه ، واتبع الحق ؛ فإن الرجل من محور العلم . والله أعلم .

هذا إن لم يكن هذا وضع هذا ، وما ذاك ببعيد ، ففي هذا التأليف بلايا لا تتطرب ، وقال في أوله : إنه قرأه عليه محمد بن تومرت المغربي سرّاً بالنظامية ، قال : وتوسمت فيه الملك .

وهذا الكلام لا يسلم جملة ، وقد ألف الرجل في ذم الفلسفة كتاب (التهافت) ، وكشف عوارهم ، ووافقهم في مواضع ظناً منه أن ذلك حق ، أو موافق للملة ، ولم يكن له علم بالآثار ولا خبرة بالسنة النبوية القاضية على العقل ، وحبب إليه

إدمان النظر في كتاب (رسائل إخوان الصفا)، وهو داء عضال، وجرب مرد، وسلم قتال، ولولا أن أبا حامد من كتّاب الأذكياء وخيار المخلصين لتلف.

وقال أبو عمرو بن الصلاح: فصل لبيان أشياء مهمة أنكرت على أبي حامد، ففي توافيه أشياء لم يرتضها أهل مذهبه من الشذوذ؛ منها: قوله في المنطق: وهو مقدمة العلوم كلها، ومن لا يحيط به فلا ثقة له بمعلوم أصلاً - قال ذلك في كتاب (المستصفى) - وهذا المنطق الصوري اليوناني الذي امتدحه الغزالي بقوله: من لا يحيط به فلا ثقة له بعلومه أصلاً. قد انتقده بعض العلماء في هذه المقالة وقال: لا يحتاج إليه الذكي، ولا ينتفع به البليد، وكثير من قضاياه لا تصح، وقد كان سبباً في إفساد عقلية كثير من العلماء وانحرافهم.

أقول: وهذا الذي انتقد من المنطق هو المنطق المخلوط بعلم الفلسفة، وليس المنطق المصفى من شوائب الفلسفة الذي قصده الإمام الغزالي.

والإمام الغزالي لا يقصد أيضاً المنطق الذي يدخل فيما وراء الطبيعة ويتكلم في الإلهيات، وكتابه (معيان العلم)، و(محك النظر) وغيرهما شاهدان بذلك.

وجاء في ترجمته في السير: أنه جاور بالقدس، وشرع في (الإحياء) هناك؛ يعني بدمشق، وحج وزار ورجع إلى بغداد، وسمع منه كتابه (الإحياء) وغيره، وقد انتقد العلماء كتاب (الإحياء) بانتقادات كثيرة يضيق المقام عن سردها.

قال ابن النجار: بلغني أن إمام الحرمين قال: الغزالي بحر مغرق، والكيأ أسد مطرق، والخوافي نار تحرق.

قال أبو محمد العثماني وغيره: سمعنا محمد بن يحيى العبدري المؤدب، يقول: رأيت بالإسكندرية سنة خمسمائة كأن الشمس طلعت من مغربها فعبره لي عبّار ببدعة تحدث فيهم، فبعد أيام وصل الخبر بإحراق كتب الغزالي من المرية.

وللغزالي أقوال ردها العلماء عليه، ففي التوكل من (الإحياء) ما نصه: وكل ما قسم الله بين عباده من رزق وأجل، وإيمان وكفر، فكله عدل محض، ليس في الإمكان أصلاً أحسن ولا أتم منه، ولو كان وادخره تعالى مع القدرة ولم يفعله لكان بخلاً وظلماً.

قال أبو بكر بن العربي في شرح الأسماء الحسنى: قال شيخنا أبو حامد قولاً عظيماً انتقده عليه العلماء، فقال: وليس في قدرة الله أبدع من هذا العالم في الإتقان والحكمة، ولو كان في القدرة أبدع وأحكم منه ولم يفعله لكان ذلك منه قضاءً للجور، وذلك محال. ثم قال: والجواب أنه باعد في اعتقاد عموم القدرة ونفي النهاية عن تقدير المقدورات المتعلقة بها، ولكن في تفاصيل هذا العالم المخلوق لا في سواءه، وهذا رأي فلسفي قصدت به الفلاسفة قلب الحقائق، ونسبت الإتقان إلى الحياة مثلاً، والجود إلى السمع والبصر، حتى لا يبقى في القلوب سبيل إلى الصواب، وأجمعت الأمة على خلاف هذا الاعتقاد وقالت عن بكرة أبيها: إن المقدورات لا نهاية لها، لكل مقدر وجود، لا لكل حاصل وجود؛ إذ القدرة صالحة.

ثم قال: وهذه وهلة لا لعلها، ومذلة لا تمسك فيها، ونحن وإن كنا نقطة في بحر فإنا لا نرد عليه إلا بقوله، قلت: كذا فليكن الرد بأدب وسكينة.

ومما أخذ عليه أنه قال: إن للقدر سرّاً نهينا عن إفشائه؛ فأبي سر للقدر؟ فإذا كان مدرّكاً بالنظر وصل إليه ولا بد، وإن كان مدرّكاً بالخبر فما ثبت فيه شيء، وإن كان يدرك بالحال والعرفان فهذا دعوى محضة، فلعله عنى بإفشائه أن نعمق في القدر ونبحث فيه.

وقال أبو حامد الغزالي: اعلم أن الدين شطران؛ أحدهما: ترك المناهي، والآخر: فعل الطاعات. وترك المناهي هو الأشد، والطاعات يقدر عليها كل

أحد، وترك الشهوات لا يقدر عليها إلا الصديقون؛ ولذلك قال ﷺ: ((المهاجر من هجر السوء، والمجاهد من جاهد هواه)).

وقال أبو عامر العبدري: سمعت أبا نصر أحمد بن محمد الطوسي يحلف بالله أنه أبصر في نومه كأنه ينظر في كتب الغزالي - رحمه الله - فإذا هي كلها تصاوير. ورد الذهبي وقال: قلت: الغزالي إمام كبير، وما من شرط العالم أن لا يخطئ.

وقال محمد بن الولدي الطرطوشي في رسالة له إلى ابن المظفر: فأما ما ذكرت من أبي حامد، فقد رأيته وكلمته، فرأيتة جليلاً من أهل العلم، واجتمع فيه العقل والفهم، ومارس العلوم طول عمره، وكان على ذلك معظم زمانه، ثم بدا له عن طريق العلماء ودخل في غمار العمال، ثم تصوف وهجر العلوم أهلها، ودخل في علوم الخواطر، وأرباب القلوب، ووساوس الشيطان، ثم شابه بآراء الفلاسفة، ورموز الحلاج، وجعل يطعن على الفقهاء والمتكلمين، ولقد كاد أن ينسلخ من الدين، فلما عمل (الإحياء) عمد يتكلم في علوم الأحوال ومرامز الصوفية، وكان غير أنيس بها، ولا خبير بمعرفتها فسقط على أم رأسه، وشحن كتابه بالموضوعات.

قال الذهبي: قلت: أما (الإحياء) ففيه من الأحاديث الباطلة جملة وفيه خير كثير لولا ما فيه من آداب ورسوم وزهد من طرائق الحكماء ومنحرف الصوفية نسأل الله علماً نافعاً، تدري ما العلم النافع؟ هو ما نزل به القرآن، وفسره الرسول ﷺ قولاً وفعلًا، ولم يأت نهياً عنه، قال # : ((من رغب عن سنتي فليس مني))، فعليك بتدبر كتاب الله، وبإدمان النظر في (الصحيحين)، و(سنن النسائي)، و(رياض النووي)، و(أذكاره)، تفلح وتنجح، وإياك وآراء عباد الفلاسفة، ووظائف أهل الرياضات، وجوع الرهبان، وخطاب طيش رؤوس

أصحاب الخلوات، فكل الخير في متابعة الحنيفية السمحة، فواغوثاه بالله، اللهم اهدنا إلى صراطك المستقيم.

نعم، وللإمام محمد بن علي المازري الصقلي كلام على (الإحياء) يدل على إمامته يقول: وقد تكررت مكاتبتكم في استعلام منهجنا في الكتاب المترجم بـ(إحياء علوم الدين) وذكرتم أن آراء الناس فيه قد اختلفت؛ فطائفة انتصرت وتعصبت لإشهاره، وطائفة حذرت منه ونفرت، وطائفة لكتبه أحرقت، وكاتبني أهل المشرق أيضاً يسألوني، ولم يتقدم لي قراءة هذا الكتاب سوى نبذاً منه، فإن نفس الله في العمر مددت فيه الأنفاس، وأزلت عن القلوب الالتباس، اعلّموا أن هذا رأي تلامذته، فكل منهم حكا لي نوعاً من حاله مقام العيان، فأنا أقتصر على ذكر حاله، وحال كتابه. وذكر جملاً من مذاهب الموحدين، والمتصوفة، وأصحاب الإشارات والفلاسفة، فإن كتابه متردد بين هذه الطرائق.

ثم إن المازري أثنى على أبي حامد في الفقه، وقال: هو بالفقه أعرف منه بأصوله، وأما علم الكلام الذي هو أصول الدين فإنه صنف فيه، وليس بالمتبحر فيها، ولقد فطنت لعدم استبحاره فيها؛ وذلك أنه قرأ علوم الفلسفة قبل استبحاره في فن الأصول، فأكسبته الفلسفة جرأة على المعاني، وتسهلاً للهجوم على الحقائق؛ لأن الفلاسفة تمر مع خواطرها لا يذعها شرع، وعرفني صاحب له أنه كان له عكوف على (رسائل إخوان الصفا)، وهي إحدى وخمسون رسالة ألفها من قد خاض في علم الشرع والنقل وفي الحكمة، فمزج بين العلمين، وقد كان رجل يعرف بابن سينا ملأ الدنيا تصانيف، أدته قوته في الفلسفة إلى أن حاول رد أصول العقائد إلى علم الفلسفة، وتلطف جهده حتى تم له ما لم يتم لغيره، وقد رأيت جملاً من دواوينه، ووجدت أبا حامد يعول عليه في أكثر ما يشير إليه من علوم الفلسفة.

وأما مذاهب الصوفية فلا أدري على من عول فيها، لكنني رأيت فيما علق بعض أصحابه أنه ذكر كتب ابن سينا وما فيها، وذكر بعد ذلك كتب أبي حيان التوحيدي، وعندي أنه عليه عول في مذهب التصوف، وأخبرت أن أبا حيان ألف ديواناً عظيماً في هذا الفن، وفي (الإحياء) من الواهيات كثير.

قال: وعادة المتورعين ألا يقولوا: قال مالك وقال الشافعي فيما لم يثبت عندهم. ثم قال: ويستحسن أشياء مبناها على ما لا حقيقة له، كقص الأظفار أن يبدأ بالسبابة؛ لأن لها الفضل على باقي الأصابع؛ لأنها المسبحة، ثم قص ما يليها من الوسطى؛ لأنها ناحية اليمين، ويختم بإبهام اليمنى، وروى في ذلك أثراً، وهو أثر موضوع.

ثم قال: من مات بعد بلوغه، ولم يعلم أن البارية قديم، مات مسلم إجماعاً. قال: فمن تساهل في حكاية الإجماع، في مثل هذا الذي هو الأقرب أن يكون الإجماع في خلافه، فحقيق أن لا يوثق بما روى، ورأيت له في الجزء الأول يقول: إن في علومه ما لا يسوغ أن يودع في كتاب، فليت شعري أحق هو أو باطل! فإن كان باطلاً فصدق، وإن كان حقاً وهو مراده بلا شك، فلما لا يودع في الكتب، ألغموه ودقته؟ فإن كان هو فهمه فما المانع أن يفهمه غيره.

قال أبو الفرج بن الجوزي: صنف أبو حامد (الإحياء)، وملاه بالأحاديث الباطلة، ولم يعلم بطلانها، وتكلم على الكشف، وخرج عن قانون الفقه، وقال: إن المراد بالكوكب والقمر والشمس اللواتي رآهن إبراهيم أنوار هي حجب الله ﷻ ولم يرد هذه المعروفات، وهذا من جنس كلام الباطنة.

وقد رد ابن الجوزي على أبي حامد في كتاب (الإحياء) وبين خطأه في مجلدات سماه (كتاب الإحياء)، ولأبي الحسن بن سكر رُدُّ على الغزالي في مجلد سماه (إحياء ميت الإحياء) في رد على كتاب (الإحياء).

قال الذهبي: ما زال الأئمة يخالف بعضهم بعضاً، ويرد هذا على هذا، ولسنا ممن يذم العالم بالهوى والجهل.

نعم، وللإمام كتاب (كيمياء السعادة)، وكتاب (المعتقد)، وكتاب (إلجام العوام)، وكتاب (الرد على الباطنية)، وكتاب (معتقد الأوائل)، وكتاب (جواهر القرآن)، وكتاب (الغاية القصوى)، وكتاب (فضائح الإباحية)، وكتاب (الغاية القصوى)، وكتاب (مسألة عوز الدور) وغير ذلك.

قال عبد الغافر الفارسي: توفي يوم الاثنين رابع عشر جمادى الآخرة، سنة خمس وخمسمائة، وله خمس وخمسون سنة، ودفن بمقبرة الطاغران قسبة بلاد طوس، وقولهم: الغزالي، والعطاري، والخبازي، نسبة إلى الصنائع بلسان العجم بجمع ياء النسبة والصلة.

وللغزالي أخ واعظ مشهور، وهو أبو الفتوح أحمد، له قبول عظيم في الوعظ، مشهور وبقي إلى حدود العشرين وخمسمائة، وقد ناب عن أخيه الإمام الغزالي في تدريس النظامية ببغداد.

وقال الشيخ تقي الدين بن الصلاح وقد سئل لما سمي الغزالي بذلك؟ فقال: حدثني من أثق به عن أبي الحرم الماكسي الأديب، حدثنا أبو الثناء محمد الفرضي، قال: حدثنا تاج الإسلام ابن خميس، قال لي الغزالي: الناس يقولون لي الغزالي ولست الغزالي، وإنما أنا الغزالي منسوب إلى قرية يقال لها غزالة. أو كما قال.

وفي أواخر (المنحول) للغزالي - وهو كتاب في أصول الفقه - كلام فج في إمام لا أرى نقله هنا، وهو تكلم عن مذهب الحنفية، وللإمام الغزالي من كتب الأصول كتاب (المستصفى) وهو كتاب مشهور حافل اهتم به العلماء، وهو أحد أصول

الكتب التي ألقت بعده على طريقة المتكلمين، فقد كان يحفظه الإمام فخر الدين الرازي، واعتمد عليه كثيراً في كتابه (المحصول)، وللاإمام الغزالي كتاب (المنحول) الذي أشرت إليه آنفاً كتبه على طريقة شيخه إمام الحرمين، قال: وفاءً بطريقة شيخي إمام الحرمين، وله كتاب (شفاء الغليل في مسالك العلة والمقيد والشبه، والتعليل) خصصه للكلام على القياس، وبخاصة قياس الشبه، وله كتاب (أساس القياس) تكلم فيه على القياس، وله كتب أخرى مفيدة.

فرحم الله الإمام أبا حامد فأين مثله في علومه وفضائله؟ ولكن لا ندعي عصمته من الغلط والخطأ، ولا تقليد في الأصول.

الإمام أبو الخطاب الكلوزاني الحنبلي، وحياته العلمية، ومصنفاته

التعريف بالشيخ أبي الخطاب الكلوزاني :

واسمه محفظ بن أحمد بن الحسن بن أحمد الكلوزاني أبو الخطاب البغدادي، أحد أئمة المذهب الحنبلي، وأعيانه، ولد في ثاني شوال، سنة اثنتين وثلاثين وأربعمائة، وسمع الحديث من الجوهرى، والعشارى، وأبي علي الجازري، والمبارك، وأبي الفضل بن الكوفي، والقاضي أبي يعلى، فالقاضي أبو يعلى أستاذه، وسمع من أبي جعفر بن المسلمة، وأبي الحسين بن المهدي وغيرهم.

وكتب بخطه كثيراً من مسموعاته، ودرس الفقه على القاضي أبي يعلى، ولزمه، حتى برع في المذهب والخلاف، وقرأ عليه بعض مصنفاته، وقرأ الفرائض على أبي عبد الله الوني، وبرع فيها أيضاً، وصار إمام وقته، وفريد عصره في الفقه.

ودرس وأفتى وقصده الطلبة، وصنف كتباً حسناً في المذهب الحنبلي، والأصول والخلاف، وانتفع بها بحسن قصده - نحسبه كذلك.

فمن تصانيفه (الهداية في الفقه)، و(الخلاف الكبير) المسمى بـ(الانتصار في المسائل الكبار)، و(الخلاف الصغير) المسمى بـ(رءوس المسائل).

ونقل عن صاحب (المحرر) أبي البركات بن تيمية أنه كان يشير إلى أن ما ذكره أبو الخطاب، ونقل عن صاحب (المحرر) أبي البركات بن تيمية أنه كان يشير إلى أن ما ذكره أبو الخطاب في رءوس المسائل هو ظاهر المذهب، وله أيضاً كتاب (التهذيب في الفرائض)، و(التمهيد في أصول الفقه)، وكتاب (العبادات الخمس)، و(مناسك الحج)، وكانت له يد حسنة في الأدب، ويقول الشعر اللطيف، وله قصيدة دالية في السنة معروفة، ومقطعات عديدة من الشعر، وكان حسن الأخلاق ظريفاً، مليح النادرة، سريع الجواب، حاد الخاطر، وكان مع ذلك كامل الدين، غزير العقل، جميل السيرة، مرضي الفعال، محمود الطريقة، شهد عند قاضي القضاة أبي عبد الله بن الدامغاني، وحدث بالكثير من مسموعاته على صدق واستقامة.

وروى عنه ابن ناصر، وأبو النعم الأنصاري، وأبو طالب بن خطير، وسعد الله بن الدجاجة، ووفاء بن الأسعد التركي، وأبو الفتح بن شاتيل، وغيرهم. وروى عنه ابن كليب بالإجازة، وقرأ عليه الفقه جماعة من أئمة المذهب؛ منهم: عبد الوهاب بن حمزة، وأبو بكر الدينوري، والشيخ عبد القادر الجيلي الزاهد، وغيرهم.

قال أبو بكر بن النقور: كان الكيا الهراسي إذا رأى الشيخ أبا الخطاب مقبلاً قال: قد جاء الفقه، وقيل: أبو الخطاب من أئمة أصحاب أحمد يفتي على مذهبه وينظر.

وكان عدلاً رضىً ثقة، عنده كتاب (الجليس والأنيس) للقاضي أبي الفرج الجريري عن الجازري عنه، وكان ينفرد به، قال الذهبي نقلًا عن أبي طاهر: ولم يتفق لي سماعه، وندمت بعد خروجي من بغداد على فواته. وكذلك أثنى ابن ناصر على أبي الخطاب ثناءً كثيراً.

وذكر ابن السمعاني: أن أبا الخطاب جاءته فتوى في بيتين من شعر، وهما:

قل للإمام أبي الخطاب مسألة ❖ جاءت إليك وما يرجى سواك لها
ماذا على رجل رام الصلاة فمذ ❖ لاحت لناظره ذات الجمال لها
فكتب أبو الخطاب:

قل للأديب الذي وافى بمسألة ❖ سرت فؤادي لما أن أصغت لها
إن الذي فتنته عن عبادته ❖ خليفة ذات حسن فأنثى ولها
إن تاب ثم قضى عنه عبادته ❖ فرحمة الله تغشى من عصي ولها
وتوفي - رحمه الله - في آخر يوم الأربعاء ثالث عشرين جمادى الآخرة سنة عشر وخمسمائة، وترك يوم الخميس، وصلى عليه يوم الجمعة في جامع القصر، ودفن إلى جانب قبر الإمام أحمد < كذلك حرر وافته القاضي أبو بكر بن عبد الباقي، وكذا ذكره ابن شافع.

وذكر ابن الجوزي: أنه توفي سحر يوم الخميس، ودفن يوم الجمعة قبل الصلاة.
وذكر ابن شافع: أن أبا الحسن بن الفاعوس الزاهد صلى عليه إماماً، وحضر الجمع العظيم، والجند الكثير، ودفن بين يدي صف الإمام أحمد، بجانب أبي محمد التميمي - رحمه الله تعالى.

قال الذهبي: قرأت بخط أبي العباس ابن تيمية في تعاليقه القديمة: رؤيا الإمام أبو الخطاب في المنام، ف قيل له: ما فعل الله بك؟ فأشدد:

أتيت ربي بمثل هذا ❖ فقال ذا المذهب الرشيد
محفوظ نم في الجنان ❖ حتى ينقلك السائق الشهيد
قال: وقرأت على أبي الفتح محمد بن محمد بن إبراهيم المصري بها، أخبركم أبو
الفجر عبد اللطيف بن عبد المنعم الحراني، أخبرنا عبد المنعم بن عبد الوهاب بن
علي الحراني، أخبرنا أبو الخطاب محفوظ بن أحمد في كتابه، أخبرنا أبو علي محمد
بن الحسين الجازري، أخبرنا أبو الفرج المعافى بن زكريا النهاراواني، أخبرنا أحمد
بن محمد بن إسماعيل الأدمي، حدثنا فضل -يعني ابن سهل- حدثنا موسى بن
داود، حدثنا بن لهيعة، عن دراج، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد الخدري قال:
قال رجل: يا رسول الله طوبى لمن رآك وآمن بك، فقال: ((طوبى لمن رآني
وآمن بي، وطوبى، ثم طوبى، ثم طوبى، لمن آمن بي ولم يرني))، فقال
الرجل: يا رسول الله ما طوبى، قال: ((شجرة في الجنة، مسيرة مائة عام، ثياب
أهل الجنة تخرج من أكمامها))، والمقصود أن أبا الخطاب رواه مسنداً من ه عن
الرواة إلى رسول الله ﷺ.

وكان أبو الخطاب < فقيهاً عظيماً كثير التحقيق، وله من التحقيق والتدقيق
الحسن في مسائل الفقه وأصوله شيء كثير جداً، وله مسائل ينفرد بها عن
الأصحاب، فمما تفرد به قوله: إن للعصر سنة راتبة قبلها أربع ركعات، وقوله:
إن الكفار لا يملكون أموال المسلمين بالقهر، وإنها ترد إلى من أخذت منه من
المسلمين على كل حال، ولو قسمت في المغنم، أو أسلم الكافر وهي في يده.
ومن ذلك قوله: إن الأضحية يزول الملك فيها بمجرد الإيجاب، فلا يملك صاحبها
إبدالها بحال.

ومن ذلك ما ذكره في (الهداية): إن الظرافة حرام. وقال السامري: هو سهو منه.

ومن ذلك قوله بطهارة الأدهان المتنجسة التي يمكن غسلها بالغسل.

ومن ذلك قوله: إن من ملك أختين لم يجز له الإقدام على وطئ واحدة منهما حتى تحرم الأخرى عليه بإزالة ملكه عنها، أو عن بعضها، كما لو كان قد وطئ إحداهما ثم أراد وطء الأخرى، وقد جاء في كلام الإمام أحمد في رواية إسحاق بن هانئ ما يدل على مثل هذا، ونصه مذكور في (مسائل ابن هانئ) في كتاب الجهاد.

ومن ذلك قوله: إن النكاح لا يفسخ بسبي واحد من الزوجين بحال؛ سواء سبياً معاً أو سبي أحدهما وحده، وقد حكى ابن المنذر الإجماع على انفساخ نكاح المسيية وحدها، إذا كان زوجها في دار الحرب، وحكاه غير واحد من الحنابلة كابن عقيل، وهو ظاهر القرآن، وحديث سعيد في (صحيح مسلم) صريح في ذلك.

والعجب أنه ذكر في (الانتصار) أن حديث أبي سعيد لا يصح، قال: والدليل على ضعفه أن سبايا أوطاس كن مجوسيات. وهذا مما يعلم بطلانه قطعاً؛ فإن العرب لم يكونوا مجوساً.

وقد نسب إلى أبي الخطاب التفرد بتخريج رواية: أن الترتيب لا يشترط في الوضوء، وليس كذلك، وقد وافقه على هذا التخريج ابن عقيل، واتفقا على تخريجها من رواية: سقوط الترتيب بين المضممة والاستنشاق، وسائر أعضاء الوضوء.

وذكر أبو الخطاب في كتاب (الصيام من الهداية) رواية عن أحمد: أن من دخل في حج تطوع ثم أفسده لم يلزمه قضاؤه. ولم يذكر ذلك في كتاب (الحج) ولا في غير (الهداية)، قال أبو البركات بن تيمية: ولعله سها في ذلك، وانتقل ذهنه من مسألة الفوات، إلى مسألة الإفساد.

وذكر في (الانتصار) رواية عن أحمد: أن صلاة الفرض تقضى عن الميت كالنذر. وذكر في (الانتصار) في مسألة ما إذا قتل واحد جماعة عمداً: أن أوليائهم بالخيار؛ إن شاءوا قتل الجميع، لا يكون لهم غير هذا ويسقط باقي حقوقهم، وإن اختار بعضهم القود وبعضهم الدية قتل لمختار القود، وأخذ من ماله الدية لطالبها، وأن أحمد نص على ذلك في رواية الميموني، وذكره الخرقى في (مختصره) قال: ويتخرج لنا كقول أبي حنيفة ومالك: يقتل الجميع، وليس لهم غير ذلك على الرواية التي تقول: لا يثبت بقتل العمد غير القود. وهناك كلام طويل في المسألة.

وذكر في (الانتصار) في مسألة ضمان العارية، أن المبيع إذا فسخ لعيب أو غيره، فتلفت السلعة في يد المشتري أنه لا ضمان عليه؛ لأن يده يد أمانة، وهذا غريب مخالف لما ذكره غير واحد من الحنابلة؛ كالقاضي في خلافه، وابن عقيل والأزجي في (النهاية)، واختار فيه أنه يصح أن يضمن بعض ما على فلان من الدين، وإن لم يعين به البعض، وقال: لا أعلم فيه نصاً عن أحمد.

وفي (الفنون) لابن عقيل قال: إن الشريف أبا جعفر قال: إن الصحة قياس المذهب، وأنه اختاره واختار فيه أن عامل الزكاة شريك لبقية الأصناف لا أجير، فلا يجوز أن يكون هاشمياً ولا عبداً. وحكى فيه رواية أن السيد إذا أذن لعبده في نوع من التجارة ملك التصرف في سائر الأنواع، وحكى فيه وجهاً: أن كل صلاة تفتقر إلى تيمم، وإن كانت نوافل.

واختار في (الهداية) رد اليمين على المدعي، فيقضى له بيمينه، وقد أشار إليه أحمد في رواية أبي طالب.

وذكروا أن هناك فتاوى أرسلت إلى أبي الخطاب - رحمه الله - من الرحبة، فأفتى فيها في الشهر الذي توفي فيه في جمادى الآخرة سنة عشر وخمسمائة، وأفتى فيها ابن عقيل وابن الزاغوني أيضاً؛ فمنها:

إذا غاب الزوج قبل الدخول فطلبت المرأة المهر، فإن الحاكم يرأسل الزوج، ويعلمه بالمطالبة المهر، وأنه إن لم يبعث به إلى الزوجة باع عليه ملكه، فإن لم يبعث باع عليه، وإن لم يعلم موضعه باع بمقدار نصف الصداق، ودفعه إليها لجواز أن يكون طلقها قبل الدخول، ويبقى بقية الصداق موقوفاً، ووافقه ابن عقيل على ذلك.

وظاهر هذا أنه إن أمكن مراسلته وامتنع باع عليه، ودفع إليها كل الصداق للعلم بأنه لم يطلق.

وأما ابن الزاغوني فإنه أفتى: بأنه لا يدفع الحاكم إليها أكثر من نصف الصداق بكل حال؛ لأنه الثابت لها بيقين، والنصف الباقي يحتمل أن يسقط بطلاق متجدد. ويرد على هذا التعليل: أن هذا النصف أيضاً يحتمل سقوطه بفسخ لعيب أو غيره من المسقطات.

ومنها: في وقف الستور على المسجد، أفتى بأنه يصح وقوفها وتباع، وتنفق أثمانها على عمارته، ولا تستر حيطانه، بخلاف الكعبة فإنها خصت بذلك، كما خصت بالطواف حولها. وخالفه ابن عقيل وابن الزاغوني، قالا: الوقف باطل من أصله، والمال على ملك الواقف.

ومنها: إذا ملك شاة بمضيعة في البرية فإنه يجوز له أخذها وذبحها، ويلزمه ضمانها إذا جاء مالکها، وإذا وجدها بمصرٍ وجب تعريفها، ووافقه ابن

الزاغوني، وخالفهما ابن عقيل، وقال: لا يجوز له ذبحها بحال، وإن ذبحها أثم ولزمه ضمانها.

ومنها: أن الشاهد لا يجوز له أن يشهد على آخر في كتاب مكتوب عليه حتى يقرأه عليه، أو يقر عنده المكتوب عليه أنه قرئ عليه أو أنه فهم جميع ما فيه، ولا يجوز الشهادة عليه بمجرد قوله: اشهد عليّ بكت في هذا الكتاب. ووافقه ابن الزاغوني على ذلك.

ومنها: كم قدر التراب الذي يستعمل في غسل الإناء من ولوغ الكلب، أفتى أنه ليس له حد، وإنما يكون بحيث تمر أجزاء التراب مع نداوة الماء على جميع الإناء، وأفتى ابن عقيل أنه تكون بحيث تظهر صفته ويغير الماء. وقال ابن الزاغوني: إن كان المحك لا يضره التراب، فلا بد أن يؤثر في الماء، وإن كان يتضرر بالتراب فهل يجب ذلك أم يكفي ما يقع عليه اسم التراب وإن لم يظهر أثره، على وجهين.

ومنها: إشارة الأخرس في الصلاة، أفتى إذا كثر ذلك منه بطلت صلاته، وأفتى ابن الزاغوني أن الإشارة برد السلام لا تبطل من الأخرس ولا من المتكلم، وما عداها يجري مجرى العمل في الصلاة فيفرق بين كثيرها ويسيرها، وأفتى ابن عقيل: أن إشارة الأخرس المفهومة تجري مجرى الكلام، فإن كانت برد سلام خاصة لم تبطل، وما سوى ذلك تبطل.

ومنها: إذا كتب القرآن الذهب، تجب فيه الزكاة إذا كان نصائباً، ووافقه ابن الزاغوني وزاد: إن كتابته بالذهب حرام، ويؤمر بحكه، ولا يجوز للرجل اتخاذه.

ومنها: إذا أجرت نفسها للإرضاع في رمضان، هل لها أن تفطر إذا تغير لبنها بالصوم بحيث يتأذى بذلك المرتضع، أجاب: يجوز لها ذلك، وإذا امتنعت لزمها ذلك، فإن لم تفعل كان لأهل الصبي الخيار في الفسخ، ووافقه ابن الزاغوني

وزاد؛ متى قصدت بصومها تضرر الصبي عصت وأثمت، وكان للحاكم إلزامها بالفطر إذا طلبه المستأجر.

ومنها: إذا رأى إنساناً يغرق يجوز له الإفطار إذا تيقن تخليصه من الغرق ولم يمكنه الصوم مع التخليص، ووافقه ابن الزاغوين.

ومنها: هل يجوز التفريق بين الأم وولدها بالسفر، إذا قصد أن يجعل وطنها دون وطنه؟ أجاب: أنه لا يجوز ذلك.

وأجاب ابن عقيل: إذا كان الولد مستقلاً غير محتاج إلى تربية الأم كان الأب أحق به سفرًا لتخريجه في عمل أو تجارة؛ وانقطع آخر جوابه.

وأجاب ابن الزاغوني: إذا افترقت بالأبوين الدار، ولم يقصد الأب ضرر الأم بمنعها من كفالة الولد فالأب أحق به.

وقد صنف بعض الحنابلة - وهو الوزير بن يونس - مصنفاً في أوهام أبي الخطاب في الفرائض ومتعلقاتها من الوصايا والمسائل الحسابية.

الإمام فخر الدين الرازي، والإمام سيف الدين الأمدي

عناصر الدرس

- العصر الأول :** الإمام فخر الدين الرازي نشأته، وحياته العلمية، ٢٧٧
ومصنفاته
- العصر الثاني :** الإمام سيف الدين الأمدي نشأته، وحياته ٢٨٧
العلمية، ومصنفاته

الإمام فخر الدين الرازي: نشأته، وحياته العلمية، ومصنفاته

أولاً: التعريف بالرّي:

الرّي بفتح الراء، وتشديد الياء قال ياقوت: "فإن كان عربياً، فأصله على الراوية أروي رياً فأنا راوي، وحكى الجوهرى رويت من الماء بالكسر أروي رياً، وروى مثل رضى.

وهي مدينة مشهورة من أمهات البلاد، وأعلام المدن آن إذ كثيرة الفواكه، والخيرات قال العمراني: الرّي بلدٌ بناه فيروز بن يزدجرد، وسماه رام فيروز، ثم ذكر الرّي المشهورة بعدها، وجعلهما بلدين.

فأما الرّي المشهورة المنسوب إليها الإمام الرازي، فقد قال ياقوت: هي مدينة عجيبة الحسن مبنية بالأجر المنمق الملمع بالزرقة، مدهون كما تدهن الغضائر في فضاء من الأرض، وإلى جانبها جبل مشرف عليها أفرع لا ينبت فيه شيء.

وكان مدينة عظيمة خرب أكثرها، ومن أعيان من ينسب إليها أبو بكر محمد بن زكريا الرازي الحكيم صاحب الكتب المصنفة، ومات بالرّي بعد منصرفه من بغداد في سنة إحدى عشرة وثلاثمائة، ومما ينسب إليه كذلك الإمام فخر الدين الرازي، والذي سنترجم له.

ثانياً: التعريف بآمد:

وآمد بكسر الميم لفظة رومية، ولها في العربية أصل؛ لأن الأمد الغاية، ويقال: أمد الرجل يأمد أمدًا إذا غضب فهو أمد نحو أخذ يأخذ، فهو آخذ.

والجامع بينهما أن حصانتها مع نضارتها تغضب من أرادها، وتذكيرها يشار به إلى البلد، أو المكان، ولو قصد بها البلدة، أو المدينة لقليل: آمدة كما يقال: آخدة، والله أعلم.

ومدينة آمد فتحت في سنة عشرين من الهجرة، وسار إليها عياض بن هن بعد ما افتتح الجزيرة، فنزل عليها، وقاتله أهلها، ثم صالحوه عليها على أن لهم هيكلمهم، وما حوله، وعلى ألا يحدثوا كنيسة، وأن يعاونوا المسلمين، ويرشدوهم، ويصلحوا الدستور، فإن تركوا شيئاً من ذلك فلا ذمة لهم، وينسب إلى آمد خلق من أهل العلم في كل فن منهم الحسن بن بشر الأمدي الأديب، كان بالبصرة يكتب بين يد القضاة بها، وله تصانيف في الأدب مشهورة منها كتاب (المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء)، وكتاب (الموازنة بين أبي تمام والبحتري)، وغير ذلك، ومات في سنة سبعين، وثلاثمائة.

وينسب إليها من المتأخرين أبو المكارم محمد بن الحسن الأمدي شاعر بغدادى أكثر مجيد، مدح جمال الدين الأصبهاني وزير الموصل، ومات أبو المكارم هذا سنة ثنتين وخمسين وخمسمائة، وقد جاوز ثمانين سنة. وينسب إليها الإمام سيف الدين الأمدي الذي سنترجم له أيضاً.

ثالثاً: التعريف بالإمام فخر الدين الرازي:

هو الإمام محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي الملقب بفخر الدين، والمكنى بأبي عبد الله الرازي.

وهو رازي قرشي تيمي بكري، ولد الإمام الرازي في شهر رمضان من سنة أربع، وأربعين، وخمسمائة على أصح القولين في تاريخ مولده، وقد بلغ -رحمه الله-

في سنة إحدى ، وستمائة سبعا وخمسين عاماً ، حيث قال في تفسيره لسورة يوسف ، وهو يتحدث عن التوكل على الله : فهذه التجربة قد استمرت لي من أول عمري إلى هذا الوقت ، الذي بلغت فيه إلى السابع والخمسين .

وقد نص - رحمه الله - على أنه فرغ من تفسير السورة سنة إحدى ، وستمائة ، وقد نشأ الإمام الرازي في بيت علم ، وقد كان والده ضياء الدين عمر أحد كبار علماء الشافعي ، وكان خطيب الرّي ، وعالمها .

وله مؤلفات في الفقه ، والكلام من أهمها (غاية المرام في علم الكلام) ذكره ابن السبكي ، وقال : إنه من أنفس كتب أهل السنة ، وأشدّها تحقيقاً ، وقال عن مؤلفه الإمام ضياء الدين والد الإمام الفخر : كان فصيح اللسان قوي الجنان فقيهاً أصولياً خطيباً محدثاً أديباً ، له نثر في غاية الحسن ، تكاد تحكي ألفاظه مقامات الحريري من حسنه ، وحلاوته ، ورشاقة سجعه .

وقد نشأ الفخر في حجر والده الإمام ضياء الدين عمر ، فكان له الوالد ، والأستاذ الذي كفاه عن طلب العلم على يد سواه ، حتى انتقل إلى جوار ربه سنة تسعة وخمسين وخمسمائة .

وكان الفخر يقر لوالده بالفضل في الكثير من علومه ، ويطلق عليه في كتبه الشيخ الوالد ، والأستاذ الوالد ، والإمام السعيد ، وينص على تتلمذه عليه خاصة في علم الأصول ، ويذكر بكل اعتزاز السلسلة العلمية التي تلقى والده علومه بها ، ولذلك شغف الفخر بالعلم ، وأكب على التحصيل ، وحرص على ألا يضيع من حياته أي وقت في غير التعلم والتعليم فكان يتمنى لو استطاع أن يستغني عن كثير من الحاجات الطبيعية ليجعل وقته المصروف فيها في طلب العلم ، فيقول : والله إنني لأتأسف في الفوات عن الاشتغال في طلب العلم في وقت الأكل ، فإن

الوقت والزمان عزيز، ولقد أمدّه الله تعالى بالإضافة إلى بيته، وبيئته بذاكرة عجيبة، وذهن وقاد، وذكاء خارق، واستعداد للتعلم قل أن يتيسر مثله في عصره لسواه، ولذلك استطاع في فترة قليلة استيعاب الكثير من كتب المتقدمين ك(الشامل في علم الكلام) لإمام الحرمين، و(المستصفى) للغزالي، و(المعتمد) لأبي الحسين البصري، ولذلك قال: ما أذن لي في تدريس علم الكلام حتى حفظت اثنتي عشر ألف ورقة.

وكان الإمام الرازي يرى أن تعلم العلوم جميعها فرض من الفرائض الشرعية، ولذلك أحب العلوم، وأقبل عليها بدون تفريق إلى ما يكون من فرق بين الفاضل، والمفضول.

فالعلوم في نظره لا تخرج عن كونها واجباً، أو مما لا يتم الواجب إلا به، أو مما لا بد منه لتحقيق مصلحة من المصالح الدنيوية، أو مما لا بد من تعلمه لمعرفة أضراره، وأخطاره، والدعوة إلى اجتنابها كما قال محقق كتاب (المحصل) الدكتور العلواني.

قال العلواني: ولم يكن في شغفه للعلم مجرد هاوٍ يتصفح الكتب، أو يأخذ من العلم ما يناسب رغبته، وهواه، أو يكتفي بتعرف عناوين المسائل، ورءوس المواضيع، ولكنه كان مثلاً للباحث المدقق، والعالم المحقق يغوص وراء دقائق المسائل، ومعضلات الأمور؛ يستجلي الغامض، ويستكشف المجهول يساعده على ذلك جلد عجيب على التتبع، وصبر لا يجارى فيه على البحث، ولذلك اتسعت معارفه، وتنوعت علومه فكان أصولياً من كبار الأصوليين، وفقهياً من الفقهاء، ومتكلماً من فحول المتكلمين، ومفسراً من أئمة المفسرين، وفيلسوفاً، ولغوياً، ونحوياً، وشاعراً، وخطيباً، ومربياً، ولذلك لقبه أصحابه الشافعية

والأشاعرة بالإمام في سائر كتبه الأصولية، والفقهية، والكلامية، فإذا أطلق لقب الإمام في هذه الكتب، فالمراد به الإمام فخر الدين الرازي، وكان يدعى في هراه بشيخ الإسلام، وقد جمع الله تعالى خمسة أشياء ما جمعها الله لغيره في عصره سعة العبارة في القدرة على الكلام، وصحة الذهن، والاطلاع الذي لا مزيد عليه، والحافظة المستوعبة التي تعينه على ما يريد من تقرير الأدلة، والبراهين.

ولقد ترك الإمام الرازي في كل علم من العلوم المعروفة في زمانه مؤلفات، وآثاراً تشهد له بذلك تؤيد أن نبهه لتلك المكانة العلمية كان عن جدارة، واستحقاق، وتشير إلى فضل الرجل، وطول باعه في علم الأصول والفقه ليكون ذلك تمهيداً مناسباً بين يدي آثاره الأصولية، وفي مقدمتها كتاب (المحصل).

فالرازي أصولي على طريقة المتكلمين، وفقه شافعي، وأصحابه يعرفون له قدره، ويضعونه في مقدمة أهل التحقيق من الأصوليين، ويخصونه بلقب الإمام، ولقد استوعب أهم الكتب الأصولية لسابقه، فدرس (البرهان) لإمام الحرمين، و(العمد) للقاضي عبد الجبار، وحفظ (المستصفى) للغزالي، و(المعتمد) لأبي الحسين البصري، ولكنه حين كان يؤلف، أو يكتب في الأصول لم يسر وراء من سبقوه سير مقلد يجمع ما قالوه، ثم يلخصه، ويقرره كما قد يتصور البعض، ولكنه نظر فيما جاء في تلك الكتب نظرة الفاحص المدقق، والناقد البصير، وملاحظاته، ومناقشاته على سابقه تدل على ذلك، ولعل هذه أهم مزاياه، التي امتاز بها على صنوه الأمدي صاحب كتاب (إحكام الأحكام) الذي لخص فيه الكتب الأصولية الأربعة، التي أشرنا إليها آنفاً، فإنه - رحمه الله - كثيراً ما يستدرك على إمام الحرمين، والغزالي، وأبي الحسين، والقاضي عبد الجبار،

وغيرهم، ورتعقب أقوالهم، ورتاروا منها، وأرأنا رستدرأ علرهم أمرأ (المأصول).

وأرأنا رتعأ من الرأصولرر أامة، ورستأرب بعض موأقفهم فرقول: والعأ من الرأصولرر أنهم أقاموا الدلالة على أبر الواحد أنه أة في الشرأ، ولم رقرموا الدلالة على ذلك في اللغة، وكان هذا أولى؛ لأن إأبات اللغة كأأصل للتمسأ بأأر الواحد.

رابعاً: مصنفات الإمام أأر الدين وآأاره:

وقد أأرت مؤلفاته بأهتمام بأأ لم أأأ به أأأ أحد من معاصرره؛ فلأأ أقبل الناس علرها، واشأأوا بها، ورفضوا أأ الأأمرر، ولأأ بأأ من إأبال الناس علها أن الأأ الواحد كان ررأأ أرأنا بأأسمائة، أو بألف دأنار أهبى، وبأأ ما كان مشأوأاً بالألم، والأألم كان مشأوأاً بالأألف أأأ أأأ في كل علم أألمه أأأاً، أو أكثر، وكلها مرأأع في العلوم أأأ أأأ فره.

ولأأ أأأ أأه فر أمرر مرأأع أأأأه مكأأاً بأرأأأ أأأ لم ركد رأأو أأأ من الأأأ، أأأ أأأأ له من أأر مأأوة منها، وكان المؤرأون برن مأل، ومأأر، فمأهم من أهب إلى أنها مأأأ مصنف، أو أأأ، ومأهم من أأأأ بأأر مأأوة منها مع الإأأارة إلى أأأأها، والمأهم هنا أن نأرف بأأه الرأصولره، وبأأأة أأأة (المأصول فر علم أصول الفأه).

فمن مصنفات الفأر الرأزى الرأصولره أأأ (إأأال القراس)، وفى أأأه (المأالم فى أصول الفأه) ما رأأره بأأماله أأأ أأأ أأأ عرض أأأ نفأ القراس، والرأ علهم:

ولنا كتاب مفرد في مسألة القياس ، فمن أراد الاستقصاء في القياس رجع إليه ، كما أن في هذه الإحالة ما يشعر بأن عنوانه الذي نقله المؤرخون قد يكون غير العنوان ، الذي وضعه هو له .

ولقد أوهم عنوان هذا الكتاب بعض المُحدثين بأن الفخر من نفات القياس ، فقال : الرازي ممن ينفون القياس ، ولا يقولون به مصدرًا من مصادر التشريع ، فإن له رسالة في إبطال القياس ، وهذا خطأ ، والأشد من ذلك أنه أضاف قوله كما يظهر في مواضع من تفسيره إنكاره للقياس ، وهذا الباحث لم يطلع على كتاب (المحصول) للإمام فخر الدين الرازي ، ولو اطلع عليه لرأى أن الإمام عرض لمذاهب العلماء في القياس ، وأوضح حجج كل فريق ، ثم عقب عليها بما نصه : والذي نذهب إليه ، وهو قول الجمهور من علماء الصحابة والتابعين أن القياس حجة في الشرع .

ومن كتبه (إحكام الأحكام) ، ولعله من كتبه المفقودة ، ومن كتبه أيضًا (الجدل) ، ومن كتبه أيضًا (رد الجدل) ، ومن كتبه كذلك (الطريقة في الجدل) ، هكذا ذكرها بعض المؤرخين ، وفي (وفيات الأعيان) ، وله (طريقة في الخلاف) ، وفي (كشف الظنون) (الطريقة في الخلاف والجدل) لفخر الدين محمد بن عمر الرازي ، وله من الكتب (الطريقة العلائية في الخلاف) ، وبعضهم يقول : إن الكتاب اسمه (الطريقة العلائية في الخلاف والجدل) ، وعلى ذلك فهما كتاب واحد ، ومن كتبه كذلك (عشرة آلاف نكتة في الجدل) ، ومن كتبه (المحصل في أصول الفقه) ، ومن كتبه (المعالم في أصول الفقه) ، ومن كتبه (المنتخب) ، أو (منتخب المحصول) ، وأوله بعد الديباجة : هذا مختصر في أصول الفقه انتخبته من كتاب (المحصول) ، وسميته به (حاصل المحصول) ، ورتبته على مقدمة وفصول إلى آخره .

هذا ؛ ومن شرح (المنتخب) القاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي ، المتوفى سنة إحدى وتسعين وستمائة ، أو خمس وثمانين وستمائة ، ومن كتبه النهائية (البهائية في المباحث القياسية) ، ذكره الصفدي في (الوافي) ، ولعله هو المعني بقول الفخر في (المعالم) : ولنا كتاب مفرد في مسألة القياس ، فمن أراد الاستقصاء في القياس رجع إليه ، وقد أكثر شارح (المحصول) الأصفهاني من ذكرها ، والإشارة إليها.

ومن أجل كتبه في الأصول : كتاب (المحصول في علم أصول الفقه) ، و(المحصول) كما قال الدكتور جابر العلواني محقق هذا الكتاب : هو أهم كتب الإمام فخر الدين الأصولية ، ولعل كل ما كتبه قبله في هذا العلم قد أدرج فيه ، وما كتبه بعده منتخب منه ، وعائد إليه ، وليس هذا فقط ، بل هو أهم كتاب في أصول الفقه ظهر منذ أن فرغ الإمام من تأليفه سنة ستة وسبعين وخمسمائة إلى يومنا هذا. هكذا قال الدكتور جابر ذلك ؛ لأن فيه حصيلة أهم كتب الأصول التي كتبت قبل الفخر بأفصح أساليب التعبير ، وأجود طرائق الترتيب ، والتهذيب مضافاً إليها من آرائه ، وفوائد فكره ، وحسن إیراداته الكثير.

أما عن المصادر التي استمد منها الفخر كتابه (المحصول) ، فقد ذكر معظم الذين أرخوا العلم أصول الفقه ، أن أهم ما كتب في علم أصول الفقه بعدما كتبه الإمام الشافعي < هذه الكتب الأربع (البرهان) لإمام الحرمين ، و(المستصفى) للإمام الغزالي ، و(العمد) للقاضي عبد الجبار ، وشرحه (العمدة) لأبي الحسين ، و(المعتمد) لأبي الحسين البصري ، الذي هو مختصر شرحه (للعمد) ، فهذه الكتب الأربعة حوت مسائل ، ومباحث هذا العلم على طريقة المتكلمين ، وبذلك أصبحت قواعد هذا العلم ، وأركانه.

وقد كان الإمام الرازي يحفظ عن ظهر قلب من هذه الكتب الأربعة كتابين هما: (المستصفى) لحجة الإسلام الغزالي، و(المعتمد) لأبي الحسين البصري إضافة إلى إطلاعه على كتب الأصول الأخرى؛ لذلك فقد اتجه - رحمه الله - لوضع كتاب شامل في علم الأصول يهذب فيه مسائله، ويمهد قواعده، ويتناول ما تناولته الكتب الأربعة من مباحثه، فكان كتاب (المحصول من أصول الفقه)، فكان (المحصول من أصول الفقه) في هذا الكتاب مع مزاياه يندر توافرها في غير كتب الفخر من جودة الترتيب، وفصاحة العبارة، وعمق التدقيق، والاستقصاء في البحث، وقد أقبل عليه الأصوليون ما بين دارس، وشارح، ومعلق، ومختصر.

ومن شرحه شمس الدين محمد بن محمد بن محمد الأصبهاني المتوفى سنة ثمان وسبعين وستمائة، وهو شرح حافل رجع مؤلفه إلى معظم الكتب الأصولية التي استطاع الرجوع إليها، وفي مقدمتها أصول كتاب (المحصول الأربعة)، ومختصراته، وسماه بـ(الكاشف عن (المحصول)).

ومن أهم مزايا هذا الشرح دقة العبارات، التي نقلها من كتب الأصوليين لشرح ما ورد في (المحصول) بألفاظها لا بمعانيها، ولذلك يجد القارئ فيه الكثير من عبارات كتب أصولية مفقودة، وكتب أخرى من العسير الرجوع إليها.

ولكن هذا الشرح ناقص توفي مؤلفه قبل أن يتمه، والنسخ الموجودة منه تنتهي بنهاية كتاب القسمة، ومن شرح كتاب (المحصول) شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس القرافي المتوفى سنة أربعة وثمانين وستمائة.

وقد ذكر القرافي في مقدمة شرحه، الذي سماه (نفائس الأصول في شرح (المحصول)) أنه جمع لكتابة شرحه هذا نحو ثلاثين تصنيفاً للأصول للمتقدمين، والمتأخرين من أهل السنة، والمعتزلة، وأرباب المذاهب الأربعة، كما ألزم نفسه

بيان مشكله، وتقيد مهمله، وتحرير ما اختل من فهرسة رسائله، والأسئلة الواردة على متنه، وفي هذا الشرح كثير من الفوائد الأصولية، ولكنه كثيراً ما يفوته مراد الإمام، وقصده؛ فيكثر من إيراد ما لا يرد على الإمام، ويحمل كلامه على غير محمله، كما هو واضح في ثنايا الكتاب.

وذكر القرافي للنقشواني شرحاً على المحصول، أما المعلقون عليه فهم كثير ذكرهم حاجي خليفة في (كشف الظنون) ومنهم أحمد بن عثمان بن صبيح الجوزجاني المتوفى سنة أربع وأربعين وسبعمائة له تعلية على كتاب (المحصول)، وكذلك عز الدين عبد الحميد بن هبة الله المدايني المعتزلي المتوفى سنة خمسة وخمسين وستمائة، كما نسب القرافي لابن يونس الموصلية تعلية عليه.

أما أهم مختصراته: فمن أهم مختصرات (المحصول) (المنتخب)، وقد تقدم الكلام عنه، و(الحاصل من المحصول)، وهو لتاج الدين أبي عبد الله محمد بن الحسين الأرموي، المتوفى سنة ست وخمسين، وستمائة، وقد أتم تاج الدين مختصره هذا سنة أربع عشرة وستمائة، والحاصل هو مأخذ كتاب (منهاج الوصول) المشهور للقاضي البيضاوي.

وهناك كتاب (الحاصل من المحصول) لضياء الدين حسين، الذي ذكر القرافي أنه أكمل منتخب الإمام، ومن اختصر (المحصول) سراج الدين الأرموي في كتابه (التحصيل)، وسراج الدين هو أبو الثناء محمود بن أبي بكر الأرموي، المتوفى سنة اثنتين وثمانين وستمائة، وعليه شرح موجز باسم (حل عقد التحصيل) لبدر الدين التستري المتوفى سنة اثنتين وثلاثين وسبعمائة.

و(التحصيل) مع شرحه يقعان في حوالي ثلاث مجلدات، وقد قام أحد الباحثين بتحقيقه رسالة لنيل درجة الدكتوراه من الأزهر، ونوقش منذ فترة، وقد توفي الإمام فخر الدين الرازي سنة ست وستمائة من الهجرة.

الإمام سيف الدين الآمدي: نشأته، وحياته العلمية، ومصنفاته

التعريف بالإمام سيف الدين الآمدي:

وسيف الدين الآمدي هو علي بن أبي علي بن محمد بن سالم التغلبي الآمدي الحنبلي، ثم الشافعي.

ولد بمدينة أمد التي ترجمنا لها في بداية الدرس، وكانت ولادته عام إحدى وخمسين وخمسمائة من الهجرة، وقرأ الإمام الآمدي بآمد القراءات على الشيخ عمار الآمدي، ومحمد الصفار.

وتلا ببغداد على ابن عبيدة، وحفظ (الهداية)، وسمع من ابن شاتيل وغيره، ثم صحب ابن فضالان، واشتغل عليه في الخلاف، وبرع وحفظ طريقة الشريفة، ونظر في طريقة أسعد الميهني، وتفنن في حكمة الأوائل، قالوا أو قال بعض المؤرخين عنه: فرق دينه وأظلم، وكان يتوقد ذكاءً، وقدم بغداد، وتعلم، وتفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، وحفظ كتاب (الهداية) لأبي الخطاب، ثم صار شافعيًا، واشتغل بعلم الخلاف، وتفنن في علم النظر، ويقال: إنه حفظ كتاب (الوسيط) لأبي حامد الغزالي، ويذكر عن ابن عبد السلام قال: ما علمت قواعد البحث إلا من السيف الآمدي، وما سمعت أحدًا يلقي الدرس أحسن منه، وكان إذا غير لفظة من (الوسيط) للإمام الغزالي، كان اللفظ الذي يأتي به أقرب إلى المعنى قال: ولو ورد على الإسلام من يشك فيه من المتزندق، لتعين الآمدي لمناظرته.

وقد اشتغل بالشام على المجير البغدادي، ثم ورد إلى بغداد، واشتغل بالشفاء وبالشامل لأبي المعالي، وحفظ عدة كتب، وكرر على (المستصفى)، وتبحر في

العلوم، وتفرد بعلم المعقولات، والمنطق، والكلام، وقصده الطلاب من البلاد، وكان يواسيهم بما يقدر، ويفهم الطلاب، ثم أقرأ الفلسفة، والمنطق بمصر بالجامع الظافري، وأعاد بقبة الشافى، وصنف التصانيف ثم قاموا عليه، ورموه بالانحلال، وكتبوا محضراً بذلك قال القاضى ابن خلكان: وضعوا خطوطهم بما يستباح به الدم، فخرج مستخفياً، ونزل حماة، وألف فى الأصلين، والحكمة، والمنطق، والخلاف، وله كتاب (أفكار الأفكار فى الكلام)، و(منتهى السؤل فى الأصول)، و(طريقة فى الخلاف)، وله نحو من عشرين تصنيفاً، ثم تحول إلى دمشق، ودرس بالعزىزية مدة، ثم عزل عنها بسبب اتهم فيه، ومات سيف الدين الأمدى فى الرابع من شهر سفر سنة إحدى وثلاثين وستمائة، وله ثمانون سنة.

قال سبط الجوزى: لم يكن فى زمانه من يجارىه فى الأصلين وعلم الكلام، وكان يظهر منه رقة قلب، وسرعة دمة، وأقام بحماة ثم بدمشق، وذكر ابن خلكان: أنه لما انتقل إلى الشام اشتغل بالعلوم العقلية، ثم انتقل إلى مصر متصدراً بالجامع الظافري، وانتشرت فضائله فحسده أقوام فسعوا به، وكتبوا خطوطهم باتهامه بمذهب الأوائل، والتعطيل، والانحلال، وطلبوا من بعضهم أن يوافقهم فكتب، ثم قال:

حسدوا الفتى إذ لم ينالوا سعيه ❖ فالقوم أعداء له، وخصوم
فانتقل الأمدى إلى حماة، وصنف بها التصانيف ثم انتقل إلى دمشق، ودرس بالعزىزية، ثم عزله الأشرف لاشتغاله بالمنطق، وعلوم الفلسفة.

وذلك الذهبى فى (الميزان) أنه صح عن الأمدى أنه كان تاركاً للصلاة، ويظهر أن الذهبى استند فى ذلك إلى ما نقله فى كتابه (تاريخ الإسلام)، عن شيخه القاضى

تقي الدين سليمان بن حمزة أبي الفضل المقدسي حكاية عن الشيخ شمس الدين بن أبي عمر، قال: كنا نتردد على السيف الأمدي، فشككنا هل يصلي؟ فتركناه حتى ينام، وعلمنا على رجله بالخبر، فبقيت العلامة نحو يومين مكانها.

وعُلّق على هذا الكلام بأن الخبر قد يبقى أياماً على العضو مع تتابع الوضوء، والغسل، وخاصة عضو من لا يرى التدليك فرضاً في الطهارة، بل يكفي بإسالة الماء في غسله، ووضوئه، ولا أدري كيف سكت من كان يتردد عليه لطلب العلم عن الإنكار عليه، أو النصح له، أو الحديث معه في الصلاة إن كان ما ذكروا دليلاً عندهم على تركه للصلاة، وعلى كل حال فالأصل البراءة حتى يثبت الناقل.

وقال ابن كثير في (البداية): كان حنبلي المذهبي كثير البكاء رقيق القلب، وقد تكلم فيه بأشياء الله أعلم بصحتها، والذي يغلب على الظن أنه ليس لغالبها صحة، وقد كانت ملوك بني أيوب كالمعظم والكامل يكرمونه، وإن كانوا لا يحبونه كثيراً.

وكان أولاد العادل كلهم يكرهونه لما اشتهر عنه من علم الأوائل، والمنطق، وكان يدخل على المعظم، فلا يتحرك له، فقلت: قم له عوضاً عني، فقال: ما يقبله قبلي، ومع ذلك ولاه تدريس العزيزية، فلما مات أخرجه منها الأشرف، ونادى في المدارس: من ذكر غير التفسير، والفقه، أو تعرض لكلام الفلاسفة نفيت، فأقام السيف الأمدي خاملاً في بيته إلى أن مات، ودفن بترية بقاصيون.

قد فوض إليه المعظم التدريس بالعزيزية كما ذكرنا، فلما ولي الأشرف عزله لاشتغاله بالمنطق، وعلوم الأوائل، فلزم بيته كما ذكرت حتى توفي في صفر سنة إحدى وثلاثين وستمائة عن ثمانين سنة.

وقد سبق أن ذكرنا تبرئة ابن كثير له مما رمي به في الجملة، فأنصفه ابن كثير من خصومه وأنصف خصومه منه، والآمدي درس الفلسفة بأقسامها المختلفة، وتوغل فيها، وتشبعت بها روحه حتى ظهر أثر ذلك في تأليفه، ومن قرأ كتبه، وخاصة ما ألفه في علم الكلام وأصول الفقه يتبين له ما ذكرنا، كما يتبين له أنه كان قوي العارضة كثير الجدل واسع الخيال كثير التشقيقات في تفصيل المسائل، والترديد، والسبر والتقسيم في الأدلة إلى درجة قد تنتهي بالقارئ أحياناً إلى الحيرة. فمن كره من الولاة، والعلماء منطق اليونان، والخوض في سائر علوم الفلسفة، وخاصة ما يتعلق منها بالإلهيات، وكره كثرة الجدل، والاسترسال في الخيال، والإكثار من تأويل النصوص، وذكر الاحتمالات خشية ما تفضي إليه من الحيرة، والمتاهات مع قلة الجدوى منها تارة، وعدم الفائدة أحياناً كالأشرف، والذهبي كره الآمدي ديناً، وأنكر عليه ما رآه منكراً، وقد يجد في كتبه ومسلكه في تأليفها ما يؤيد رأيه فيه، ويدعو إلى النيل منه.

ومن لم يكره ذلك، ولكنه ضاق ذرعاً بالآمدي لعجزه عن أن يصل إلى ما وصل إليه من التبحر في العلوم، وقوة عارضته، وحضور بديهيته في الجدل، والمناظرة، وحسن أسلوبه، وذارع بيانه في التدريس وصناعة التأليف حسده حيث لم يؤت مثل ما أوتي في نظره، كما ذكره ابن خلكان عن بعض العلماء في سبب خروجه عن مصر مستخفياً.

ومن لم ير بأساً بدراسة المنطق، وسائر علوم الفلسفة، وألف التأويل للنصوص، وكثرة الفروض، والاحتمالات دراسة، ومناظرة، وتأليفاً رفع من شأن الآمدي، وعني بالذب عنه، وانهاه بالملامة على من حط من قدره، أو اتهمه في دينه، أو طعن في تأليفه كابن السبكي حيث عاب الذهبي في انتقاصه الآمدي.

وقصارى القول: إن العلماء لهم منازع شتى، ومشارب متباينة، فمن اتفقت نزعاتهم تحاجوا، وتناصروا، وأثنى بعضهم على بعض خيراً، ومن اختلفت أفكارهم، ووجهات نظرهم تناحروا، وتراموا بالنبال إلا ما رحم الله، وأسعدهم بالحق من كانت نزعته إلى كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ، ووسعه ما وسع السلف مع رعاية ما ثبت من مقاصد الشريعة باستقراء نصوصها، فكلما كان العالم أرفعى لذلك، وألزم له كان أقوم طريقاً، وأهدى سبيلاً، والمعصوم من عصمه الله، وكل أحد يؤخذ من قوله، ويترك إلا رسول الله ﷺ، وكل بني آدم خطاء، وخير الخطائين التوابون، وما الآمدي إلا عالم من علماء البشر يخطئ ويصيب، فلينتفع بالصواب من قوله، ولنرد عليه خطأه، ولنستغفر الله له، وليكن شأننا معه كشأننا مع غيره من علماء المسلمين، وليكن شعارنا مع الجميع ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠].

حكى تلميذه القاضي أبو الروح عيسى بن القاضي أبي العباس، أحمد بن داود الرشتي المعروف بابن قاضي تل باشا، قال: سمعت شيخنا الإمام سيف الدين يقول: رأيت في النوم كأن قائلاً يقول لي: هذا البيت للإمام الغزالي، قال: فدخلت فوجدت تابوتاً، فكشفته فوجدت الغزالي فيه، وعليه كفنه، وهو في القطن قال: فكشفت عن وجهه وقبلته، فلما انتبهت قلت في نفسي: يليق أن أحفظ كلام الغزالي، فأخذت كتابه (المستصفى في أصول الفقه)، فحفظته في مدة يسيرة، وقد سمع الآمدي الحديث ببغداد من الشيخ أبي الفتح عبيد الله بن عبد الله بن محمد بن نجا بن محمد بن شاتيل الدباس البغدادي، وحدث عنه بدمشق - رحمه الله.

قد كتب بعض طلاب العلم إلى الأمدى أبياتاً يريد من خلالها أن يوصيه بها،
وينبئه على مكانته، قال:

يا سيداً جمل الله الوجود به ❖ وأهله من جميع العجم، والعرب
العبد يذكر مولاه بما سبقت ❖ وعوده لعماد الدين عن كتب
ومثل مولاي من جاءت مواهبه ❖ من غير وعد، وجدواه بلا طلب
فأفض من بحرك الفياض مورده ❖ وأغنه من كنوز العلم لا الذهب
واجعل له نسباً يدلي إليك به ❖ فلحمة العلم تعلقو لحمة النسب
ولا تكله إلى كتب تنبئه ❖ فالسيف أصدق إنباءً من الكتب

فوقعت هذه الأبيات من الإمام سيف الدين أحسن موقع، وأقبل على العماد
وأحسن إليه، وقرأ بعد ذلك عليه، وقال بعض أصحاب الإمام سيف الدين: إن
بعض الفضلاء المشهورين، والمدرسين المذكورين حضر درس الإمام سيف الدين
ولزم معه الأدب، وجعل دأبه الاستماع، والانتفاع دون الجدل، وترك القيل،
والقال فقال له الإمام سيف الدين: يا فلان لم لا تشرفنا، وتشرف أسمعنا
بفوائدك، وفرائدك. فكان جوابه أن أنشد:

وفي حيناً نحن الموالى لأهله ❖ وفي حي ليلي نحن بعض عبيدها
فدعا له سيف الدين أيضاً، وبجمله وأكرمه، وسئل الإمام العلامة عز الدين بن
عبد السلام عن درس الإمام سيف الدين، فقال: ما سمعت أحداً يلقي الدروس
أحسن منه كأنه يخطب، وإذا غير لفظ من الوسيط كأن لفظه أمس بالمعنى من
لفظ صاحبه، أو كما قال، وكفاه بذلك جلالة، ونبلاً أن الإمام عز الدين من
أصحابه، ومن كبار طلابه ملازماً لدرسه راضياً لطريقته مع خبرة علانيته،
وسريته قال: ولقد قال يوماً: ما عرفنا قواعد البحث إلا من الشيخ سيف
الدين، أو ما هذا معناه، وكان يعظمه ويحله وبجمله.

وقال الإمام جمال الدين أبو عمرو عثمان بن أبي بكر المالك المعروف بابن الحاجب: ما صنف في أصول الفقه مثل كتاب سيف الدين الأمدي (الإحكام في أصول الأحكام)، ومن محبته له اختصره.

ولما مات الشيخ سيف الدين - رحمه الله تعالى - أخبر عنه بعض الفضلاء أنه رآه في المنام بعد موته، فقال له: يا مولانا ما فعل الله بك؟ فقال: أجلسني بين يديه، وقال لي: استدل على وحدانيتي بين ملائكتي، فقلت: الحوادث اقتضت تعلقاً بمحدث؛ لتخرج عن حد الاستحالة، وكان لا بد من محدث، ثم كان القول بالاثنين مثل القول بالثلاثة والأربعة إلى ما لا يتناهى فلم يترجح منها شيء، فسقط ما وراء الواحد، وبقي الواحد صحيحاً، أو كما قال، ثم أدخلني الجنة.

وتوفي الإمام سيف الدين الأمدي ليلة الاثنين وقت صلاة المغرب ثاني صفر سنة إحدى وثلاثين وستمائة بدمشق، ودفن يوم الاثنين بسفح قاصيون - رحمه الله.

قالوا: ولما مات توقف الأكابر والعلماء بدمشق عن حضور جنازته خوفاً من الملك الأشرف إذ كان متغيراً عليه، فخرج الإمام عز الدين في جنازته، وجلس تحت قبة النسرة حتى صلى عليه، فلما رأى الناس ذلك بادروا إليه، وصلوا عليه.

وتصانيفه (أبكار الأفكار في أصول الدين)، واختصره في كتاب (منائح القرائح)، وله مجلد في أصول الفقه، وله كتاب (الإحكام في أصول الأحكام)، وله كتاب (منتهى السؤل في علم الأصول) مختصر (الإحكام)، وله كتاب (رموز الكنوز)، و(لباب الألباب) في المنطق، و(فرائض الفوائد) في الحكمة، و(الغرائب وكشف العجائب) في الاقترانات الشرطية، وشرح جدل الشريف، وله (غاية الأمل في الجدل)، وله (الباهر في الحكم الزواهر) إلى غير ذلك من كتبه الكثيرة - رحمه الله - تعالى.

الإمام ابن الحاجب، والإمام القرافي، والإمام البيضاوي

عناصر الدرس

- العنصر الأول : الإمام ابن الحاجب نشأته وحياته، وجهوده العلمية والأصولية ٢٩٧
- العنصر الثاني : الإمام شهاب الدين القرافي ٣٠١
- العنصر الثالث : الإمام ناصر الدين البيضاوي ٣١٢

الإمام ابن الحاجب: نشأته وحياته، وجهوده العلمية والأصولية

التعريف بابن الحاجب:

وهو الشيخ الإمام العلامة المقرئ الأصولي الفقيه النحوي جمال الأئمة، والملة، والدين أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكردي، الدويني الأصل، الإسناثي المولد، المالكي المذهب، ولد سنة سبعين وخمسائة، أو سنة إحدى، وسبعين وخمسائة بإسنا من بلاد الصعيد بمصر، وكان أبوه حاجباً للأمير عز الدين موسك الصلاحي.

اشتغل أبو عمر بالقاهرة، وحفظ القرآن، وأخذ بعض القراءات عن الشاطبي وسمع منه التيسير، وقرأ بطرق المبهج على الشهاب الغزنوي وتلا بالسبع على أبي الجود، وسمع من أبي القاسم البوصيري وإسماعيل بن ياسين، وبهاء الدين القاسم بن عساكر، وفاطمة بنت سعد الخير، وطائفة. وتفقه على أبي المنصور الأبياري وغيره، قالوا: وكان من أذكى العالم رأساً في العربية، وعلم النظر درس بجامع دمشق وبالنورية المالكية، وتخرج به الأصحاب، وسارت بمصنفاته الركبان، وخالف النحاة في مسائل دقيقة، وأورد عليهم إشكالات مفحمة.

قال أبو الفتح ابن الحاجب في ترجمة أبي عمرو بن الحاجب: هو فقيه مفتٍ مناظر، مبرز في عدة علوم، متبحر مع دين وورع وتواضع، واحتمال وإطراح للتكلف، ثم نزع عن دمشق هو والشيخ عز الدين بن عبد السلام عندما أعطى صاحبها بلد الشقيف للفرنج، فدخل مصر، وتصدر بالفاضلية.

قال ابن خلكان في الإمام ابن الحاجب: كان من أحسن خلق الله ذهنًا جاءني مرارًا لأداء شهادات، وسألته عن مواضع من العربية، فأجاب أبلغ إجابة بسكون كثير، وتثبت تام، ثم انتقل إلى الإسكندرية، فلم تطل مدته هناك، وبها توفي في السادس والعشرين من شوال سنة ست وأربعين وستمائة.

وذكره الذهبي، فقال بعد أن أثنى عليه: وقرأ القراءات على الغزنوي، وأبي الجود غياث بن فارس، وبعضها على الشاطبي، وتلا عليه بالسبع الشيخ الموثق بن أبي العلاء، وحدث عنه المنذري، والدمياطي، وأبو محمد الجزائري، وأبو إسحاق الفاضلي، وأبو علي بن الخلال، وأبو الحسن بن البقال، وجماعة. وأخذ عنه العربية جماعة منهم الشيخ: رضي الدين القسراطيني، وقد رزقت كتبه القبول التام لجزالتها وحسنها.

وممن روى عنه ياقوت الحموي فقال: حدثني عثمان بن عمر النحوي المالكي، حدثنا علي بن المفضل حدثنا السلفي: أن النسبة إلى دوين دبيلي. قال ابن كثير: كان أبوه صاحبًا للأمير عز الدين مُسك الصلاحي، واشتغل هو بالعلم، فقرأ القراءات وحرر النحو تحريرًا بليغًا، وتفقه، وساد أهل عصره، ثم كان رأسًا في علوم كثيرة منها: الأصول، والفروع، والعربية والتصريف، والعروض والتفسير وغير ذلك.

وقد كان استوطن دمشق في سنة سبع عشرة وستمائة، ودرس بها للمالكية بالجامع حتى كان خروجه بصحبة الشيخ عز الدين بن عبد السلام في سنة ثمان وثلاثين؛ فصار إلى الديار المصرية حتى كانت وفاة الشيخ أبي عمرو في هذه السنة بالإسكندرية، ودُفن بالمقبرة التي بين المنارة والبلد.

قال الشيخ شهاب الدين أبو شامة: وكان من أزكى الأئمة قريحة، وكان ثقةً حجةً، متواضعًا عفيفًا، كثير الحياء، منصفًا محبًا للعلم وأهله، ناشرًا له مُحتملًا

للأذى، صبوراً على البلوى، قدم دمشق مراراً آخرها سنة سبع عشرة، فأقام بها مدرساً للمالكية، وشيخاً للمستفيدين عليه في علمي القراءات والعربية، وكان ركناً من أركان الدين في العلم، والعمل، بارعاً في العلوم متقناً لمذهب مالك بن أنس - رحمه الله تعالى.

وقد أثنى عليه ابن خلكان ثناءً كبيراً، وقد ذكرنا بعضه، وقد قال فيه ابن خلكان: إنه جاء إليه في أداء شهادة حين كان نائباً في الحكم بمصر وسأله عن مسألة اعتراض الشرط على الشرط، إذا قال: إن أكلت إن شربت فأنت طالق؟ لما كان يقع الطلاق حين شربت أولاً؟.

وذكر أنه أجاب عن ذلك في تودة وسكينة، قال: ومختصره في الفقه من أحسن المختصرات، انتظم فيه فوائد ابن شاس، ومختصره في أصول الفقه استوعب فيه عامة فوائد (الإحكام) لسيف الدين الآمدي، وقد من الله عليّ بحفظه، وجمعت كراريس في الكلام على ما أودعه فيه من الأحاديث النبوية ولله الحمد.

وله: (شرحُ المفصل) و(الآمالي في العربية) والمقدمة المشهورة في النحو اختصر فيها (مفصل الزمخشري) وشرحها، وقد شرحها غيره أيضاً وله (التصريف وشرحه) وله عروض على وزن الشاطبية - رحمه الله رحمة واسعة.

قال ابن فرحون: وذكره ابن مهدي في معجمه، فقال: كان ابن الحاجب علامة زمانه، رئيس أقرانه استخرج ما كمن من درر الفهم ومزج نحو الألفاظ بنحو المعاني، وأسس قواعد تلك المباني وتفقه على مذهب مالك، وكان علم اهتداء في تلك المسالك استوطن مصر، ثم استوطن الشام، ثم رجع إلى مصر فاستوطنها، وهو في كل ذلك على حال عدالة وفي منصب جلاله، وصنف التصانيف المفيدة منها كتاب: (الجامع بين الأمهات في الفقه).

وقد بالغ الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد - رحمه الله تعالى - وهو أحد أئمة الشافعية في مدح هذا الكتاب في أول شرحه له ، وكان قد شرع في شرحه على طريقة حسنة من البسط والإيضاح ، والتنقيح ، وخلاف المذهب واللغة ، والعربية ، والأصول ، فلو تم هذا الشرح لبلغ به المالكية غاية المأمول .

ومما ذكره في مدح الكتاب أن قال : " هذا كتاب أتى بعجب العجاب ، ودعا قصي الإجابة فكان المجاب ، وراد عصي المراد ، فأزال شماسته وانجأ وأبدى ما حقه أن يبالغ في استحسانه ، وتشكر نفحات خاطره ، ونفثات لسانه ؛ فإنه - رحمه الله تعالى - تيسرت له البلاغة ، فتفياً ظلها الظليل وتفجرت له ينابيع الحكمة ، فكان خاطره ببطن المسيل ، وقرب المرمى فخفف الحمل الثقيل ، وقام بوظيفة الإيجاز ، فناده لسان الإنصاف ، ما على المحسنين من سبيل " . ويقتصر على هذه النبذة من كلامه خوف التطويل .

قال ابن فرحون : قال والدي علي بن محمد بن فرحون - رحمه الله تعالى - : قال لي الإمام العالم الفاضل العلامة فخر الدين المصري : كان شيخنا كمال الدين الزملكاني ، يقول : ليس للشافعية مثل (مختصر ابن الحاجب) للمالكية ، وكفى بهذه الشهادة .

قال جمال الدين : كان وحيد عصره علماً ، وفضلاً ، واطلاعاً ، قال : وما أحسن هذه الشهادة من إمام من أئمة الشافعية ، وما يشهد - رحمه الله تعالى - إلا على ما حققه ، ومن خبر الكتاب صدقه ، وما ريحة شهدت لها ضراتها وقد اعتنى العلماء شرقاً وغرباً بشرح هذا الكتاب ، وصنف أيضاً (الكافية) مقدمة وجيزة في النحو ، وأخرى مثلها في التصريف سماها (الشافية) وشرح المقدمتين ؛ فظهرت بركة هذين الكتابين على الطلبة ، وصنف مختصراً في أصول الفقه اختصر به كتاب (إحكام الأحكام في أصول الأحكام) للإمام الآمدي ، ثم اختصره مرة أخرى ، والمختصر الثاني هو كتاب الناس شرقاً وغرباً ، وصنف في القراءات ، وفي

العروض ، وله (الأمالي) في غاية الإفادة ، وله (شرح المفصل) للزخشي ، وله نظم الكافية سماه (الوافية في نظم الكافية). قال صاحب (الوفيات) : وكل تصانيفه في نهاية الحسن والإفادة ، وخالف النحاة في مواضع ، وأورد عليهم أشياء تبعد الإجابة عنها ، قال : واجتمعت به ، وسألته عن مواضع في العربية مشككة ، وأجاب فأبلغ ، ولولا التطويل لذكرت ما قاله ، وله شعر حسن فمنه قوله :

وكان ظني بأن الشيب يرشدني ❖ إذا أتى فإذا غيى به كثر
ولست أقط من عفو الكريم ❖ وإن أسرفت فيها وكم عفا وكم ستر
إن خص عفو إلهي المحسنين ❖ فمن يرجو المسية ومن يدعُو إذا عثر
وقد انتقل -رحمه الله تعالى- من مصر إلى الإسكندرية كما ذكرنا ، ولم تطل مدته هناك ، وتوفي بها ضحى يوم الخميس السادسة والعشرين من شهر شوال سنة ست وأربعين وستمائة. ولما توفي ابن الحاجب كتب ناصر الدين بن المنير على قبره هذه الأبيات :

ألا أيها المختال في مطرف العمر ❖ هلم إلى قبر الإمام أبي عمرو
تري العلم والآداب والفضل والثقى ❖ ونيل المنى والعز غين في قبر
فتدعُو له الرحمن دعوة رحمة ❖ يكافى بها في مثل منزله الفقر

الإمام شهاب الدين القرافي

والإمام شهاب الدين القرافي ، هو أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن بن عبد الله بن يلين ، وكنيته أبا العباس ، ولقبه شهاب الدين ، وشهرته القرافي ؛ وسبب هذه النسبة ما ذكره بنفسه في كتابه (العقد المنظوم في الخصوص والعموم) في الباب الثالث عشر ، حيث قال : وهذا الباب يكون العموم فيه مستفاداً من النقل خاصة ، وذلك هو أسماء القبائل التي هي أصل تلك الأسماء لأشخاص معينة

من الادميين كتميم، وهاشم، أو لماء من المياه كغسان أو لامرأة كالقرافة؛ فإنها اسم لجدة القبيلة المسماة القرافة.

نزلت هذه القبيلة بسقع من أسقاع مصر لما اختطها عمرو بن العاص ومن معه من الصحابة { فعرف ذلك السقع بالقرافة، وهو الكائن بين مصر، وبركة الأشراف، والمسمى بالقرافة الكبيرة، وأما سفح المقطم فمدفن، وسمي بالقرافة للمجاورة تبعاً؛ ولذلك قيل له: القرافة الصّغيرة، ويؤكد القرافي أن شهرته بالقرافي لا تعود لكونه من سلالة هذه القبيلة، بل لسكانه بتلك البقعة، حيث يقول: واشتهاري بالقرافي ليس لأجل أنني من سلالة هذه القبيلة، بل للسكن بالبقعة الخاصة، فاتفق الاشتهار بذلك، وهناك أقوال أخرى في سبب نسبته إلى القرافة.

وأصل الإمام القرافي قد صرح هو به في كتابه السالف الذكر، إذ قال: وإنما أنا من صنهاجة الكائنة في قطر مراكش، بأرض المغرب، وصنهاجة بضم الصاد وفتحها، بطن من البربر، وقيل: إنها قبيلة من حمير، وحمير من عرب اليمن، وقد كانت ولادة شهاب الدين القرافي بمصر سنة ست وعشرين وستمائة، ونشأ بها كما صرح بذلك بنفسه في كتابه: (العقد المنظوم) إذ قال: ونشأني ومولدي بمصر سنة ست وعشرين وستمائة وكانت ولادته في قرية بوش من صعيد مصر الأسفل، غرب النيل.

ونشأ الإمام القرافي بمصر، وهو ينحدر من أصول مغربية من قبيلة صنهاجة - أو صُنْهاجة كما ذكرنا - ولعل نزوح أسرته إلى أرض مصر كان في عهد والده، أو قبل ذلك بقليل، ومما يؤكد حداثة هذا النزوح ثبات حفظ القرافي لكثير من أسماء القبائل المغربية مما يدل على قرب عهد أسرته بها، كما أن والده كُتّي بأبي العلا، ونعت بالشيخ الأجل مما يشير إلى أن والد القرافي رحل إلى مصر رحلة علمية حتى اكتسب هذا الإجلال والتعظيم.

وكانت مصرُ معقلَ العلم، وموئل العلماء حتى قال ابن خلدون: ونحن بهذا العهد نرى: أن العلم والتعليم إنما هو بالقاهرة من بلاد مصر، وكانت القاهرة تعجُّ بالمساجد والمدارس، ودور العلم، وبهذا تهيأت للشهاب القرافي منذ نعومه أظفاره فرصة تلقي العلم، فقد ذكرت كتب التراجم: أن القرافي كان طالباً بالمدرسة الصاحبية، وكان يُعطى له من ريع وقفها وفي مرة لم يكن حاضراً فلم يعرف اسمه، فكتب الشخص المسئول عن حصر الغياب ونحوه اسمه بأنه كالقرافي؛ لأنه كان يأتي من تلك الجهة فهذا يعني: أنه كان طالباً في هذه المدرسة، وكانت تجري عليه أرزاقهم.

ومما يسجل في نشأة القرافي العلمية: شدة ملازمته لشيخ الجليل العز بن عبد السلام منذ وطأت قدماه أرض مصر عام تسع وثلاثين وستمئة وكان القرافي، وقت ذاك في الثالثة عشرة من عمره، فقد لازمه حتى توفي شيخه - عليه رحمة الله - سنة ستين وستمئة.

وكان القرافي مالكي المذهب، بل زعيم المالكية في عصره بإجمال من ترجم له. وبالرغم من كونه كان على المذهب المالكي كان عدلاً مع المخالفين لمذهبه، بل لم يتعصب لمذهبه المالكي على حساب الحق الذي يدين به، بل إننا نلمس في هذا الإمام المنصف محاربته السافرة للجامدين المتعصبين، ولو كانوا من ذوي قرباه في المذهب، فعندما تعرض لما نقله عن (المدونة) من أن القائل لامراته: أنت عليّ حرام، أو أنت خلية، أو وهبتك لأهلك أنها تطلق منه بالثلاث، ولا تنفعه النية أنه أراد أقل من الثلاث ناقش هذه المسألة ولم يرضها.

وقال: فهذه الأحكام حينئذ بلا مستند، والفتيا بغير مستند باطلة إجماعاً وحرام على قائلها ومعتقدها، ثم قال: لكن أكثر الأصحاب، وأهل العصر لا يساعدون على هذا وينكرونه، وأعتقد أن ما هم عليه خلاف إجماع الأئمة وهذا

الكلام واضح لمن تأمله بعقل سليم، وحسن نظر سالم من تعصبات المذاهب التي لا تليق بأخلاق المتقين لله تعالى.

ولهذا لا غرو أن حرص القرافي - رحمه الله - في موسوعته الفقهية (الذخيرة) على بيان مذاهب الفقهاء عامة، والأئمة الثلاثة خاصة بجانب مذهب الإمام مالك - رحمه الله - قال في مقدمة (الذخيرة) وقد أثرت التنبيه على مذاهب المخالفين لنا من الأئمة الثلاثة، وما أخذهم في كثير من المسائل تمييزاً للفائدة، ومزيداً في الاطلاع؛ فإن الحق ليس محصوراً في جهة؛ فيعلم الفقيه، أي المذهبين أقرب للتقوى، وأعلق بالسبب الأقوى.

ومن الدلائل المشيرة إلى إنصافه، وتجرده للحق ما جاء في (الفروق) من قوله: وهنا سؤالان مُشكلان على المالكية، وفي موضع آخر من الفروق قال: وهذا موضع مشكل على أصحابنا، وبعد مناقشة لمسألة بيع الطعام قبل قبضه. قال في (الفروق): فبقيت المسألة مشكلة علينا، ويظهر أن الصواب مع الشافعي.

وقال في كتابه (الاستغناء في إحكام الاستثناء): ولا ينبغي أن ينزعهم - يعني: الشافعية - أصحابنا في هذا؛ فإنه على القواعد، والإمام القرافي رغم وصوله منزلة علمية رفيعة؛ نجده لا يتردد في الاعتراف بعجزه عن ضبط مسألة ما، وهذا في الحقيقة من كمال تواضعه وتجرده، فمثلاً لما تأمل تعريفه للرخصة في (تنقيح الفصول) قال: وهو يشرح كلامه في الرخصة لهذا الكتاب، والذي تقرر عليه حالي في (شرح المحصول) وهاهنا أنني عاجز عن ضبط رخصتي بحمد جامع مانع، أما جزئيات الرخصة من غير تحديد فلا عسر فيه، إنما الصعوبة في الحد على ذلك الوجه.

وهكذا إذا أخطأ القرافي، وتبين له وجه الصواب؛ لا يستنكف أن يرجع عن خطئه، قال في (شرح تنقيح الفصول): وقولي في الكتاب - يعني: المتن - الحقيقة استعمال اللفظ في موضوعه، صوابه اللفظة المستعملة، أو اللفظ المستعمل.

شيوخ الإمام القرافي :

فإنهم كثير، وربما كان من المتعذر حصرهم إذ قيض الله له علماء أجلاء، تلقى عليهم، وأخذ العلم منهم، وأذكر منهم: الإمام ابن الحاجب، أبو عمرو جمال الدين عثمان بن عمرو بن أبي بكر بن يونس المالكي، المعروف بابن الحاجب. والثاني: شمس الدين عبد الحميد بن عبويه بن يونس الخسرو شافعي الشافعي، كان فقيه أصولياً متكلماً محققاً بارعاً في المعقولات، قرأ على الإمام الرازي، وأكثر من الأخذ عنه، وصنف (مختصر المذهب) للشيرازي، و(مختصر المقالات) لابن سينا وتوفي سنة اثنين وخمسين وستمائة.

ذكره القرافي في (شرح تنقيح الفصول) عند الكلام عن تحرير الفرق بين علم الجنس، وعلم الشخص، واسم الجنس فقال: وكان الخسرو شافعي يقرره، ولم أسمعه من أحد إلا منه، وكان يقول: ما في البلاد المصرية من يعرفه.

ومن شيوخه أيضاً: الإمام المنذري، أبو محمد زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، ولد بمصر عام إحدى وثمانين وخمسمائة، وطلب الحديث؛ فرحل من أجله إلى مكة والمدينة، ودمشق، وبيت المقدس حتى صار أحد الحفاظ المشهورين، وتولى مشيخة دار الحديث الكاملية وبقي فيها حتى توفي عام ست وخمسين وستمائة. ومن مصنفاته كتابه الشهير: (الترغيب والترهيب) و(مختصر صحيح مسلم) وقد أخذ عنه خلق كثير منهم: العز بن عبد السلام، وابن دقيق العيد. وقد أشار إليه القرافي في كتابه (الفروق)

ومن شيوخ القرافي أيضاً: عز الدين أبو محمد عبد العزيز بن عبد السلام بن القاسم السلمي الشافعي، الملقب بسلطان العلماء، المتوفى سنة ستين وستمائة، وقد أخذ عنه القرافي كثيراً، وكان شديد الإعجاب به فهذا هو يقول عنه في (الفروق): ولم أرَ أحداً حرره هذا التحرير إلا الشيخ عز الدين بن عبد السلام -

رحمه الله و قدس روحه - فلقد كان شديد التحرير لمواضع كثيرة في الشريعة ، معقولها ، ومنقولها ، وكان يفتح عليه بأشياء لا توجد لغيره - رحمه الله تعالى .

وقال في موضع آخر من كتاب (الفروق) : لقد حضرت يوماً عند الشيخ عز الدين بن عبد السلام ، وكان من أعيان العلماء ، وأولي الجد في الدين والقيام بمصالح المسلمين خاصة وعامة ، والثبات على الكتاب والسنة غير مكترثٍ بالملك ؛ فضلاً عن غيرهم لا تأخذه في الله لومةٌ لائم .

ومن شيوخ القرافي أيضاً : شمس الدين محمد بن إبراهيم بن عبد الواحد بن شرف الدين المقدسي الحنبلي ، المولود بدمشق ، ثم رحل إلى بغداد ، وتفقه فيها ، واستقر بمصر ، ودرس في المدرسة الصالحية ، وتولى القضاء فيها ، وكان يعتبر شيخ الحنابلة في مصر ، وتوفي سن ست وسبعين وستمئة ، ودفن بالقرافة الصغرى ، أخذ عنه القرافي ، وسمع عليه كتابه (وصول ثواب القرآن) .

ومن شيوخ القرافي أيضاً : العلامة الكركي ، شمس الدين محمد بن عمر بن موسى المعروف بالشريف الكركي ، ولد بفاس ، ثم قدم مصر ، وكان صاحب علوم كثيرة ، وكان شيخاً للمالكية والشافعية بالديار المصرية والشامية ، قدم من المغرب بمذهب مالك ، وصحب العز بن عبد السلام وأخذ عنه الفقه الشافعي ، وتوفي سنة ثمان وثمانين وستمئة . قال القرافي عنه : إنه تفرد بمعرفة ثلاثين علماً وحده ، وشارك الناس في علومهم .

تلاميذ القرافي :

فإن القرافي قد أفاد منه كثير من طلبة العلم والمشتغلين ، وقد عهد إليه بالتدريس في بعض مدارس مصر ، وبجامع عمرو بن العاص ، ولا شك أن خلقاً كثيراً قد أخذوا عن الإمام القرافي .

ومن أبرز تلاميذه: عبد الرحمن بن عبد الوهاب بن خلف العلامي الشافعي المشهور بابن بنت الأعز، كان فقيهاً نحوياً فصيحاً، وكان من أحسن القضاة سيرةً، ولي خطابة الأزهر، والتدريس بالمدرسة الشريفة قرأ على القرافي الأصول، و(تعليقة القرافي على المنتخب) التي صنعها لأجله، وتوفي سنة خمس وستين وستمائة.

ومن تلاميذه أيضاً البقوري: أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد البقوري، أخذ عن الإمام القرافي وغيره، واختصر كتابه (الفروق) وهذبه، ورتبه، وسماه (ترتيب الفروق واختصارها) وتوفي سنة سبع وسبعمائة.

ومن تلاميذه أيضاً: صدر الدين أبو زكريا يحيى بن علي بن تمام السبكي برع في الفقه والأصول، وقرأ الأصول على الإمام القرافي، وسمع الحديث من غيره، وتولى قضاء بعض البلاد المصرية، ثم درس بالمدرسة الصيفية بالقاهرة حتى وفاته سنة خمس وعشرين وسبعمائة.

ومن تلاميذه كذلك: شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن عبد الولي بن زبارة المرداوي المقدسي الحنبلي، وكان أصولياً مقررّاً نحوياً فقيهاً بمذاهب الحنابلة زاهداً ديناً، انتهت إليه مشيخة بيت المقدس، وقرأ الأصول على القرافي، وألف شرحاً كبيراً للشاطبية وغيره، توفي ببيت المقدس سنة ثمان وعشرين وسبعمائة.

ومن تلاميذه كذلك: زين الدين أبو محمد عبد الكافي بن علي بن تمام السبكي الشافعي، وكان صالحاً زاهداً ذاكرّاً، ولي قضاء بعض البلاد المصرية، وكان من أعيان نواب ابن دقيق العيد، قرأ الأصول على الشهاب القرافي، وحدث بالقاهرة، والمحلة، ومكة، والمدينة، وتوفي سنة خمس وثلاثين وسبعمائة.

ومن تلاميذه كذلك : أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن راشد القفطي نزل بتونس ، ثم رحل إلى الأسكندرية ، ثم القاهرة ، ولقي القرافي بها ، ولازمه وانتفع به ، وأجازه الإمام القرافي بالإمامة ، والأصول ، والفقه كان فقيهاً فاضلاً ، متفنناً في العلوم حج سنة ثمانين وستمائة ، وعاد إلى المغرب بعلم جم ، ولي قضاء قفصة ، ثم عزل ، وتوفي سنة ست وثلاثين وسبعمائة . ومن تأليفه : (تحفة اللبيب في اختصار كتاب ابن الخطيب) و(تحفة الواصل في شرح الحاصل) و(المذهب في ضبط قواعد المذهب) وغيره .

ومن تلاميذه كذلك : محمد بن أحمد بن عثمان بن إبراهيم بن عدلان الكناني الشافعي ، كان إماماً يضرب به المثل في الفقه عارفاً بالأصلين ، والنحو ، والقراءات زكياً ، نظاراً فصيحاً ، سليم الصدر كثير المروءة ، درس بأمكن كثيرة ، وأخذ الأصول عن الإمام القرافي ، وتوفي سنة تسع وأربعين وسبعمائة .

مكانة الإمام القرافي العلمية :

فمما لا ريب فيه أن القرافي تبوء منزلة عالية ، واعتبر من أكابر علماء عصره ، وقد شهد له بذلك معاصروه ، ومن تلوهم ممن قرءوا كتبه ، وقد أظهرت مصنفاته العديدة المتنوعة سمو مكانته وعلو درجته في كثير من ميادين العلوم ، والفنون التي خاضها ، ودرسها فهو المتكلم الضليع ، والمنطيق البارع ، له دراية فائقة بعلم العقائد والتوحيد ، وهو منافع صنيدي عن عقيدة الإسلام ، وشريعته ضد شبهات اليهود والنصارى ، وأهل الزيغ والضلال ، وهو المفسر المتمكن له أقوال ماثوثة في مصنفاته .

ونقل عنه بعض المفسرين في تفاسيرهم ، وهو لغوي كبير أحاط بكثير من دقائق اللغة ، وسبر غورها ، وفهم سرها ، وتحريراته ومصنفاته تشهد له بذلك ، وهو

فقيه متبحر، ومدقق متفرد، ويكفي في ذلك موسوعته الفقهية الزاهرة كتاب (الذخيرة) فهي من أشهر كتب الفقه المالكي، بل الفقه الإسلامي عامة، وناهيك بكتابه الفذ (الفروق) الذي يعتبر من أعظم مبتكراته الفريدة في علم القواعد الفقهية، وهو أصولي نظار عقليته الأصولية بارعة قوية، ويكفيك برهاناً على إبداعاته الأصولية تصديه لشرح أجل كتاب الأصول، وهو (المحصول) للرازي. وقد أودع القرافي درره ونفائسه في كتابه الموسوعي الأصولي (نفائس الأصول في شرح المحصول).

وبجانب إمامة القرافي في العلوم النقلية والعقلية الشرعية، كانت له معرفة ثاقبة لبعض العلوم التجريبية، ومشاركاته في هذا المضمار تعلن عن تبحره وتفننه، وقد استعمل الحساب، والجبر، والمقابلة في باب الفرائض من كتابه (الذخيرة) وهو أمر لم يسبق إليه من قبل في كتب المالكية، كما له تصنيف في الرياضيات.

وقد أثنى عليه العلماء ثناء كبيراً عاطراً. قال الطوفي في القرافي: الشيخ الإمام الأوحـد. وقال الذهبي فيه: العالم الشهير الأصولي، كان إماماً في أصول الدين، وأصول الفقه، عالماً بمذهب مالك، وبالتفسير وعلوم آخر وصنف في أصول الفقه الكتب المفيدة الكثيرة، واستفاد منه الفقهاء. وقال ابن السبكي فيه: أستاذ زمانه في المنطق، والعقليات بأسرها.

وقال الحافظ العلائي فيه: كان يجري بينه وبين العلامة شمس الدين الأصفهاني الأصولي صاحب (الكاشف على المحصول) مباحث كثيرة ويسيء عليه الأصفهاني الأدب، ويستطيل عليه كثيراً، وهو يحتمله وجماعة من الفضلاء يرجحون الأصفهاني عليه بالتحقيق؛ ولكن الشيخ شهاب الدين القرافي أعرف بتخريج المسائل الفقهية على قواعد الأصول وأشهر بمعرفة القواعد الكلية، وأكثر

فوائد، وله في تصانيفه نكت حسان لا توجد لغيره، ومطالعة كتبه مفيدة جداً، وله مشاركة قوية في الطب والعربية، وله نظم ونثر جيدان.

قال رئيس القضاة تقي الدين بن شكر: أجمع الشافعية، والمالكية على أن أفضل أهل عصرنا بالديار المصرية ثلاثة: القرافي بمصر القديمة والشيخ ناصر الدين بن المنير بالإسكندرية، والشيخ تقي الدين بن دقيق العيد بالقاهرة.

وقال ابن دقيق العيد: لما مات القرافي مات من كان يرجع إليه في علم الأصول. وقد عدّه السيوطي في كتاب (حسن المحاضرة) مجتهداً مطلقاً.

مصنفاته:

فمصنفات القرافي ومؤلفاته كثيرة شاهدة له بالبراعة والفضل، وقد دلت هذه المصنفات على غزارة علمه، وسعة علومه، وأعربت عن حسن مقاصده، جمع فأوعى، وفاق أدراجه جنساً ونوعاً، كان إماماً بارعاً في الفقه والأصول والعلوم العقلية، صارت مصنفاته مسير الشمس، ورُزق فيها الحظ السامي، كم حرر مناط الإشكال، وفاق أدراجه النظراء، والأشكال، وألف كتباً مفيدة، ومن كتبه ما هو مطبوع، ومن كتبه ما هو مخطوط، ومن كتبه ما هو مفقود.

فمن كتبه في العقيدة وأصول الدين كتاب: (الأجوبة الفاخرة عن الأسئلة الفاجرة) وكتاب (أدلة الوجدانية في الرد على النصرانية) وكتاب: (الإنقاذ في الاعتقاد) وكتاب: (شرح الأربعين في أصول الدين). وله في أصول الفقه كتب كثيرة منها: (التعليق على المنتخب) والمنتخب مختصر من (المحصول) والمشهور أنه من تأليف الإمام الرازي، لكن القرافي أنكر نسبته إلى الإمام الرازي، ونقل عن شمس الدين الخسرو شاهي شيخ القرافي، وتلميذ الرازي بأن (المنتخب) لضيء الدين حسين، وله (تنقيح الفصول في علم الأصول).

وهذا الكتاب يقوم على الاختصار، والاختصار فيه رد الكثير إلى القليل، وفي القليل معنى الكثير. وركوب هذا الطريق من التأليف يستدعي مهارة فائقة، وقدرة عجيبة، وذكاء نادرًا؛ ولا سيما عند اختصار كتاب مكين كـ (محصل) الرازي وأشباهه، بهذا اقتصر القرافي فيه على ما تمس إليه حاجة الفقيه، مبتعدًا عن الاستطرادات التي تخص فحول الأصوليين.

قال القرافي في مقدمة (الذخيرة) ولم أتعرض فيها لبيان مدارك الأصول فإن ذلك من وظيفة الأصول لا من وظيفة الفقيه؛ فإن مقدمات كل علم توجد فيه مسلمة، فمن أراد ذلك فعليه بكتبه، ثم قال بعد ذلك بقليل: بحيث إنني لم أترك من هذه الكتب الأربعة، يعني: الكتب التي أشار إليها في مصادره وموارده إلا المآخذ، والتقسيم، والشيء اليسير من مسائل الأصول مما لا يكاد الفقيه يحتاجه.

وقد ركز القرافي في هذا المختصر الأصولي على بيان مذهب الإمام مالك في مسائل الأصول قال في (الذخيرة): وبينت مذهب مالك - رحمه الله - في أصول الفقه؛ ليظهر علو شرفه في اختياره في الأصول، كما ظهر في الفروع، وبطلع الفقيه على موافقته لأصله، أو مخالفته له لمعارضني الأرجح منهم، ومن كتبه كذلك: (شرح تنقيح الفصول) وهو شرح على الكتاب الذي ذكرناه آنفًا.

ومن كتبه كذلك (نفائس الأصول في شرح المحصول) وقد أومأت إليه منذ قليل، ومن كتبه كذلك: (العقد المنظوم في الخصوص والعموم) ومن كتبه (الاستغناء في أحكام الاستثناء) ومن كتبه في الفقه وقواعده: (الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام، وتصرفات القاضي والإمام) وله كذلك (الأمنية في إدراك النية) وكتاب (أنوار البروق في أنواء الفروق) المسمى بـ (الفروق) وله الذخيرة أو (الذخيرة في الفقه) وله (شرح التفريع) لابن الجلال و (اليواقيت في علم المواقيت) و (الرائض في الفرائض).

ومن كتبه في اللغة العربية : (الخصائص في قواعد اللغة العربية) و(القواعد الثلاثون في علم العربية) و(الأجوبة عن الأسئلة الواردة على خطب ابن نباتة) وللإمام القرافي كتب كثيرة غير هذا. أكتفي بما ذكرت والإمام القرافي توفي في يوم الأحد آخر يوم من جماد الآخرة سنة أربع وثمانين وستمائة ودُفن يوم الاثنين غرة رجب بالقرافة. وإذا كانت ولادته - رحمه الله - في سنة ست وعشرين وستمائة ؛ فيكون عمره يوم وفاته ثمانية وخمسين عاماً تقريباً.

الإمام ناصر الدين البيضاوي

ترجمة الإمام ناصر الدين البيضاوي :

هو الإمام عبد الله بن عمر بن محمد بن علي قاضي القضاة، ناصر الدين أبي الخير البيضاوي صاحب المصنفات، وعالم أذربيجان، وشيخ تلك الناحية ولي قضاء شيراز.

قال السبكي : كان إماماً مبرزاً، نظاراً خيراً صالحاً، متعبداً. وقال ابن حبيب : عالم نى زرع فضائله، ونجم وحاكم، عظمت بوجوده بلاد العجم برع في الفقه، والأصول، وجمع بين المعقول والمنقول، تكلم كل من الأئمة بالثناء على مصنفاته، ولو لم يكن له غير (المنهاج) الوجيز لفظه المحرر لكفاه.

ولي أمر القضاة في شيراز، وقابل الأحكام الشرعية بالاحترام والاحتراز وتوفي بمدينة تبريز، قال السبكي والإسنوي : كانت وفاته سنة إحدى وتسعين وستمائة. وقال ابن كثير في (تاريخه) والكتبي، وابن حبيب : تُوفي سنة وخمسين وثمانين،

وأهمله الذهبي في العبر، وفي الكبير وابن كثير في طبقاته، ومن تصانيفه (الطوالع) قال السبكي: وهو أجل مختصر ألف في علم الكلام، و(المنهاج في علم الأصول) اختصره من (الحاصل).

وله: (المصباح) و(مختصر الكشاف) و(الغاية القصوى في دراية الفتوى) في الفقه (مختصر الوسيط) و(شرح المصابيح في الحديث) وله تعليقة على مختصر ابن الحاجب. وعد الصلاح الكتبي. من مصنفاته: (شرح المحصول) و(شرح المنتخب للإمام الرازي) و(الإيضاح في أصول الدين) و(شرح التنبيه) في أربع مجلدات و(شرح الكافية في النحو) وله (تهذيب الأخلاق في التصوف) وكتاب في المنطق، وقد عد ابن كثير أيضاً في تصانيفه كما ذكرنا (شرح المحصول) و(شرح المنتخب) و(شرح التنبيه) هذا والله أعلم.

الإمام ابن الساعاتي، والإمام تقي الدين ابن دقيق العيد

عناصر الدرس

العنصر الأول : التعريف بالإمام ابن الساعاتي، وحياته العلمية، ٣١٧
وجهوده الأصولية

العنصر الثاني : الإمام تقي الدين ابن دقيق العيد، وحياته ٣٢٥
العلمية، وجهوده الأصولية

التعريف بالإمام ابن الساعاتي، وحياته العلمية، وجهوده الأصولية

التعريف بالإمام ابن الساعاتي :

العلامة أحمد بن علي بن تغلب بن أبي الضياء، الإمام العلامة شيخ الإسلام مظفر الدين أبو العباس ابن الإمام نور الدين البعلبلكي الأصل البغدادي المولد والمنشأ، الحنفي، المعروف بابن الساعاتي.

ووالده هو صانع الساعات المشهورة على باب المستنصرية ببغداد، وتغلب جد صاحب الترجمة بتاء مثناة من فوق، وبعدها غين معجمة، وفي كتاب (الأعلام): أنه ولد في بعلبك، وانتقل مع أبيه إلى بغداد، فنشأ بها في المدرسة المستنصرية، وتولى تدريس الحنفية في المستنصرية، وطلب العلم، ولازم علماء عصره إلى أن برع في الفقه والأصولين، والنحو، والمعاني، والبيان، وغير ذلك. وتصدر للإفتاء والتدريس، والاشتغال بالعلم مدةً طويلة.

شيوخه :

الشيخ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمود الأصفهاني، الأصولي، شارح (المحصول) ولد بأصفهان سنة ست عشرة وستمائة، وكان الشيخ شمس الدين الأصبهاني يفضلّه، ويثني عليه كثيراً، ويرجحه على ابن الحاجب، ويقول: هو أذكى منه.

ومن شيوخه: الشيخ العالم محمد بن عمر بن محمد ظهير الدين النوحاباذي، وكان شيخاً عالماً بالمذهب الحنفي تفقه على شمس الأئمة الكردي، وله كتاب: (كشف الأسرار) في أصول الفقه.

وأخذ عنه ابن السمعاني الفقه والأصول، ورتب معيداً لدروسه، ولما خرج ظهير الدين من بغداد أيام الفتنة عام ثلاث وثمانين وستمائة رتب ابن الساعاتي مدرساً للحنفية بالمستنصرية بدلاً عنه، وسمع مظفر الدين ابن الساعاتي أيضاً من ابن الصيقل الجزري برواق المستنصرية سنة ست وسبعين وستمائة شيئاً من مقاماته الزينية.

ومن مشايخه كذلك: ابن أخته العالم الفاضل علي بن أنجب بن عثمان بن عبيد الله بن الحارث، المعروف بابن الساعي البغدادي، وهو مؤرخ كبير سمع الحديث، واعتنى بالتاريخ، ولد سنة ثلاث وتسعين وخمسمائة وتوفي سنة أربعة وسبعين وستمائة، قال محيي الدين القرشي: وذكره الحافظ الدميّاطي في مشيخته.

تلاميذ ابن الساعاتي:

فمن تلاميذه: ابنه مجد الدين أبو الفضل محمد بن مظفر الدين أحمد بن علي بن تغلب المعروف بابن الساعاتي، وقد تخرج على والده، وكان عالماً بالفقه والأصول.

ومن تلاميذه: ابنته فاطمة، وكانت عالمة فقيهة أدبية، تفقّهت على أبيها ابن الساعاتي وأخذت عنه كتاب (مجمع البحرين).

ومن تلاميذه: أخته لأبويه المرموز لها بأمة العزيز، تفقّهت على أخيها مظفر الدين ابن الساعاتي، وأخذت عنه كتاب (بديع النظام) ولها نسخة منه بخطها.

ومن تلاميذه: ركن الدين السمرقندي، قرأ عليه (مجمع البحرين) وقد أجاز له رواية كتبه ومسموعاته.

ومن الذين قرءوا عليه أخوه لأبويه الشيخ ناصر الدين محمد بن علي بن تغلب بن الساعاتي، فقد قرأ عليه (مجمع البحرين) وكان بارعاً في عدة فنون، متقناً لمذهبه، ملازماً للاشتغال بالعلم والتصنيف، وألف التأليف المفيدة الحسنة.

مصنفات ابن الساعاتي :

كتاب (البديع في أصول الفقه) الذي لم يصنف مثله، جمع فيه بين (أصول الفقه الإسلام) للبزدوي و(الإحكام في أصول الأحكام) للآمدي، ولم يقتصر على الأخذ من الكتابين المذكورين، بل أخذ منهما ومن غيرهما من أصول الحنفية والشافعية، كـ(أصول السرخسي) و(البرهان) لإمام الحرمين، و(الإرشاد) و(التبصرة) و(المعتمد) لأبي الحسين البصري وغيرهم.

ولقد سار في تقسيم كتابه (البديع) على طريقة الآمدي، فقسمه إلى أربعة قواعد. الأولى: في المبادئ الكلامية واللغوية والفقهية، والثانية في الأدلة السمعية بأنواعها، والثالثة: في الاجتهاد، والمفتي، والمستفتي. والرابعة: في الترجيحات، وطرق المقلوبات، وقد اعتمد على فروع الحنفية، وساق أمثله من الفقه الحنفي، وقارن بين الآراء في المذاهب المختلفة؛ فذكر من مذهب المالكية، ومن مذهب الحنابلة.

وله من الكتب كذلك كتاب: (مجمع البحرين) جمع فيه بين (مختصر القادوري) و(منظومة النسفي) مع زوائد، ورتبه فأحسن، وأبدع في اختصاره إلى الغاية، ورتبه على جملة يعرف منها الخلاف بين الإمام، والصاحبين، والأئمة الأربعة، ويذكر في آخر كل كتاب منه ما شذَّ عنه من المسائل المتعلقة بذلك الكتاب، وكان بخطه من الكتب الموقوفة بجامع السلطان محمد الفاتح، وقد درب في بعض مواضعه، وكشط، وفرغ من تأليفه في ثامن رجب سنة تسعين وستمائة، وهو كتاب حفظه سهل؛ لنهاية إيجازه وحله صعب؛ لغاية إعجازه.

وأما خطبة هذا الكتاب : فذكر فيها ألفاظاً تدل على غزير علمه وعذوبة لفظه. قال الحافظ عبد القادر في (طبقاته) وقال في خطبة كتابه (البدیع) في الأصول : قد منحتك أيها الطالب بنهاية الوصول إلى علم الأصول بهذا الكتاب البديع في معناه المطابق اسمه لمسماه.

وذكر الحافظ عبد القادر من الخطبة قطعة جيدة إلى أن قال : أخبرني الثقة من أصحابنا أنه شاهد على نسخة من (مجمع البحرين) بخط المصنف ، قوبلت هذه النسخة ، وكتبت من أصل فصحت ووافقت ، والله يعفو عما طغى به القلم ، وتجاوز عنه النظر. وقد أجزت لما لكها الشيخ الإمام العالم الفاضل الورع الكامل بالأخلاق الكريمة ، والفضائل الجسيمة رضي الدين السمرقندي ، أدام الله حراسته ، وكتب سلامته أن يرويها عني ، وكذا أجزت له رواية الشرح الذي صنعه ، وكذلك ما يصح عنده أنه من مقولاتي ، أو مسموعاتي ، أو مستجازاتي ؛ فقد أدام الله أيامه ، يحمل ما يرويه ، وأنا معتمد على الله ، ثم ملتمس من خدمته أن يصون هذا الكتاب ، ويحفظه عن تغيير يقع فيه من مخالفة لفظ أو معنى لما في أحد الكتابين فلا يسرع في إنكاره ؛ فإن لي فيه مقصداً صالحاً من تحرير نقل ، أو اختيار ما هو أصح من الأقوال والروايات ، قد كنت عازماً على التنبيه على ذلك في حواشي الكتاب فلم يتسع الزمان ؛ لسرعة التوجه إلى بلاد السلام صانها الله على الغير ، وفتح لها أبواب النصر والظفر ، ولكن كل ذلك منقول من مواضعه ، محرر عند واضعه ، منبه على ما في شرح الكتاب ، والله هو الملهم للصواب. كتبه المصنف أحمد بن الساعاتي الشامي الأصل ، البغدادي المنشأ بالمدرسة الشريفة المستنصرية - رحمة الله على منشئها - في شهر رجب المبارك سنة تسعين وستمائة. انتهى كلام الحافظ عبد القادر.

ولم يذكر الحافظ عبد القادر تاريخ وفاته، ولكن ذكره علم الدين البرزالي بحاشية مكتوبة على حوادث سنة أربع وتسعين وستمئة، نوع استدراك على المصنف، قال: وفي هذه السنة توفي العلامة مظفر الدين أحمد بن علي بن تغلب بن أبي الضياء بن مظفر البغدادي الحنفي، مدرس المستنصرية، وصاحب المصنفات المشهورة في الفقه، وأصوله والأدب، وكان يضرب بفصاحته، وذكائه وحسن كتابته المثل، ويعرف بابن الساعاتي - رحمه الله.

وقد دل الإمام ابن الساعاتي في كتابه (مجمع البحرين) على قول الإمام أبي الحنفية: إذا خالفه صاحبه بالجملة الفعلية الماضية وعلى خلاف زفر بالماضوية، وألحق بها نون الجماعة، وبالجملة الفعلية، وألحق بها واو الجمع؛ ودل بالحروف الستة على الأوضاع الستة ثم شرحه يعني: شرح كتابه (مجمع البحرين) في شرحه.

وقد ألفه لأبي القاسم عبد الله بن يوسف المستنصر بالله، وشرحه أيضاً شمس الدين محمد بن يوسف القونوي، المتوفى سنة ثمان وثمانين وسبعمائة، ثم لخصه، وشرحه كذلك أحمد بن الأجرب الحنفي، وسماه (المغني) وأحمد بن محمد بن شعبان الطرابلسي المغربي، وسماه (تشنيف المسمع في شرح المجمع) وكان من علماء عصر السلطان سليمان بن سليم خان. كما ذكر في خطبته: أنه فرغ من تأليفه في ذي القعدة سنة سبع وستين وتسعمائة، وهو قاض بدمياط.

وذكر في كتاب (ذيل الشقائق): أنه توفي سنة عشرين وألف، وشرحه كذلك بدر الدين محمود بن أحمد العيني لقاضي مصر المتوفى سنة خمس وخمسين وثلثمائة، وسماه: (المستجمع في شرح المجمع) وهو شرح بالقول حافل ذكر فيه شرح المصنف، واستطاله؛ فلخصه مختصراً على ما لا بد منه على الحل

والإيضاح، وزاد الإشارة إلى أقوال الشافعي، ومالك، وأحمد بن حنبل، ولوح إلى الأصح من أقوال العلماء.

وذكر في آخره: أنه صنفه وعمره أربع وعشرون سنة، وفرغ منه في رمضان سنة خمس وثمانين وسبعمائة، وشرحه كذلك شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إبراهيم القاضي بدمشق بشرح سماه (المنبع في شرح المجمع) وتوفي سنة سبع وستين وسبعمائة. وشرحه أحمد بن محمد العمري الحنفي في شرح سماه (تشنيف المسمع على المجمع) وهو مقدم على الأول فرغ عنه في ذي القعدة سنة سبع وستين وتسعمائة بدمياط وهو قاض بها.

وشرحه سليمان بن علي القراماني المتوفى سنة أربع وعشرين وتسعمائة. وأبو البقاء محمد بن أحمد بن الضياء المكي المتوفى سنة أربع وخمسين وثمانمائة في كتاب سماه (المشرع في شرح المجمع).

وعبد اللطيف بن عبد العزيز بن ملك. واختصر الأصل الشيخ برهان الدين إبراهيم بن عبدالله الطرابلسي الأصل الدمشقي، ثم المصري الحنفي المتوفى سنة تسع وتسعين وثمانمائة، ونظمه إبراهيم بن محمد الغزي القاضي.

وشرحه المولى محمد بن قاضي "آية ثلوع" شرحاً مفيداً مشتملاً على فوائد، وفيه مؤاخذات كثيرة على شراح (الهداية) ويذكر في آخر كل كتاب منه ما يشذ عنه من المسائل المتعلقة بذلك الكتاب.

ومن شروحه: (قرة العين بمجمع البحرين) لأبي المواهب أحمد بن أبي الروح عيسى بن خلف من ذرية الشيخ مرزوق الرشيدى، الإمام بجامع السلطان بايزيد بقسطنطينية. وفرغ من تأليفه في ذي الحجة سنة أربع وأربعين وتسعمائة. وعلى شرح ابن ملك حاشية ليست بتامة لقاسم بن قطلوبغا

الحنفي، وعلى شرح المصنف حاشية لجمال الدين محمد بن محمد الأقسري الشافعي الحنفي، كتبها اعتراضاً من طرف الشافعي. ولنظام بن النقيب التوقاتي في مدحه :

مجمع البحرين بحر زاخر ❖ درهزان اللائي أي زين
بسواد العين مجاناً إذا ❖ شربت نسخته عيلاً بعين
أين في مذهب نعمان وفي غيره ❖ مثل ما له في الكتب أين
ضأت الأفاق من أنواره ❖ قد تبدى ملتقى للبرين
فسقى صوب الرضا منشؤه ❖ ما سقى زهر الروابي صوب عين
وحلا في كل سمع لفظه ❖ ما حلا وصل العواني بعد بين
وكانت وفاة ابن الساعاتي على ما حققه البرزالي سنة أربع وتسعين وستمائة.

ومن يشتبه به من الأسماء :

إبراهيم بن مرتفع بن أرسلان أبو إسحاق المصري الذهبي الناسخ، ويعرف بابن الساعاتي، سمع من هبة الله بن سناء الملك بعض شعره. وكان مليح الإذهاب والنسخ، وله شعر كتبوا عنه، وتوفي سنة إحدى وخمسين وستمائة.

ومن يشتبه به كذلك : ابن الساعاتي علي بن محمد بن رستم بن هردوز بهاء الدين أبو الحسن الشاعر ابن الساعاتي صاحب الديوان المشهور. ولد بدمشق سنة ثلاث وخمسين وخمسمائة، وتوفي سنة أربع وستمائة.

وكان أبوه يعمل الساعات بدمشق، فبرع هو في الشعر، ومدح الملوك وتعانى الجندية، وسكن مصر، وروى شعره جماعة منهم القوصي وغيره وهو أخو الطبيب العلامة فخر الدين رضوان، طبيب الملك المعظم. وحكي : أن بهاء الدين المذكور كان مليح الصورة ظريفاً، وأنه كان ممن يحبه أربعون شاعراً، وأنه كان إذا

نظم القصيدة ألقاها بينهم ؛ فينقحها الجميع له ؛ فلذلك جاد شعره ، وديوانه كبير. ومما قاله :

قُمْ يا نديم إلى مباشرة الوغى ❖ فالحرب قائمة ونحن هجودُ
والليل قد أودى وقهقهة عندنا ❖ الإبريق من طرب وناخ العودُ
ولئن زعمت بأن ذلك باطلٌ ❖ فلنا عليه أدلة وشهودُ
القطر نيلٌ والغدير سواعٍ ❖ البرق بيض والغمام بنودُ

وقال ابن الساعاتي :

ولقد نزلت بروضه خزيبة ❖ رتعت نواظرنا بها والأنفسُ
فظللت أعجب حيث يلف صاحبي ❖ والمسك من حافاتها يتنفسُ
ما الجو إلا عنبر والدَّوح إلا ❖ جوهر والأرض إلا سندسُ
سفرت شقائقها فهمم الأقحوا ❖ ن بلثمها فرنا إليه الترجسُ
فكأن ذا خدٌ وذا ثغر يحا ❖ وله وذا أبدأ عيون تحرسُ

وقال أيضاً :

أما ترى البدرَ يجلوه الغدير وقد ❖ حفت به قُضْبُ بالثورِ في لثم
وممن يشبه اسم ابن الساعاتي : ابن الساعاتي الطبيب رضوان بن محمد بن علي بن رستم الخراساني فخر الدين بن الساعاتي ، ولد ونشأ بدمشق ، وكان أبوه من خراسان ، وانتقل إلى الشام ، وأقام بدمشق إلى أن توفي. وقال الزركلي : وهو أخو ابن الساعاتي علي بن محمد الشاعر ، وكان أوحده في علم الساعات والنجوم ، وهو الذي عمل الساعات بباب الجامع الأموي وضعها أيام العادل نور الدين محمود ، وكان له منه الإنعام الكثير ، والجراية لملازمة الساعات. ولما توفي خلفَ ولدين أحدهما : بهاء الدين أبو الحسن علي بن الساعاتي الشاعر ، والآخر فخر الدين رضوان المذكور وكان طبيباً كاملاً في الطب ، والأدب ، وقرأ الطب

على رضي الدين الرحبي ولازمه مدة، وكان فطن ذكياً متقناً لما يعاينه، حريصاً على العلم.

وقرأ أيضاً على فخر الدين المرديني لما ورد إلى دمشق، وكان ابن الساعاتي فخر الدين جيد الكتابة كتب المنسوب، وله معرفة بالمنطق، وعلوم الحكمة، وقرأ الأدب على تاج الدين الكندي بدمشق، وخدم الملك الفائز ابن أبي العادل أبي بكر، ووزر له وخدم المعظم العادل بالطب ووزر له ونادمه، وكان يلعب بالعود، وكان يحب كلام الشيخ ابن سينا في الطب مغرماً به، وتوفي بدمشق، وله من التصانيف تكميل كتاب (القولونج) للرئيس، و(الحواشي على القانون) و(المختارات من الأشعار) وتوفي سنة ثمان عشر وستمائة. ومن شعره:

يحدني قومي على صنعتي ❖ بأني بينهم فارسٌ
سهرت في ليلي فاستنعموا ❖ لا يستوي الناعس والدارسُ
وقال أيضاً من أبيات في وصف الثلج:

السحبُ رايات ومُلُحٌ بروقها ❖ بيض الرُّبَا والأرض ترف أشهبُ
واللَّدُ قسطله وزهر شموعنا ❖ ثم القنا والفحم نبلٌ مذهب

الإمام تقي الدين ابن دقيق العيد، وحياته العلمية، وجهوده الأصولية

التعريف بالإمام العلامة ابن دقيق العيد:

وهو محمد بن علي بن وهب بن مطيع الإمام العلامة، شيخ الإسلام، أستاذ المتأخرين، قاضي القضاة تقي الدين أبو الفتح ابن الشيخ الإمام مجد الدين المعروف بابن دقيق العيد القشيري، المنفلوطي، المصري، المالكي، الشافعي.

ومولده في البحر الملح، وكان والده - رحمه الله تعالى - متوجهاً إلى مكة في البحر؛ فولد له عند ينبع في يوم السبت، الخامس والعشرين من شعبان سنة خمس وعشرين وستمائة، ثم إن والده أخذه على يديه فطاف به، وجعل يدعو الله أن يجعله عالماً عاملاً. وقيل في ذلك شعراً:

ومن عند الطواف بخير بيت ❖ غذا يدعو أبوه له هنالك
بأن يمتاز في عمل وعلم ❖ فقل لي كيف لا يأتي كذلك
وكان الشيخ تقي الدين - رحمه الله تعالى - قد تفقه بأبيه الشيخ مجد الدين بقوص، وبالشيخ عز الدين بن عبد السلام بالقاهرة، وبطائفة.

واشتهر اسمه في حياته، وحياته مشايخه، وتخرج به عددٌ من الأئمة وتفقه على مذهب مالك، ومهر فيه، ودرس بقوص، ثم تذهب للمذهب الشافعي، ورحل قاصداً ابن عبد السلام الإمام العز، ولأزمه، وبرع في علم الحديث، وأصول الفقه حتى فاق الأقران، وصنف التصانيف المشهورة وله النظم الرائقة، والدين المتين، والأحكام المسددة، والنوادر العجيبة.

ومن أعظم ما حكى عنه أنه كان يقول: ما تكلمت بكلمة، ولا فعلت فعلاً إلا أعددت لها جواباً بين يدي الله تعالى، وكان الذي أشار به على المنصور لاجين الضياء العبدى، فقال له: أدلك على محمد بن إدريس الشافعي، وسفيان الثوري، وإبراهيم بن أدهم؛ يعني: بذلك الإمام ابن دقيق العيد.

وكان الشيخ تقي الدين - رحمه الله تعالى - إماماً في فنونه، غماماً فيما يرسله من الفوائد في كلامه وعلومه، مفسراً محدثاً، سبق في هذين من كان عاجلاً أو متلبساً، فقيهاً مدققاً، قام بفروع المذهبين المالكي والشافعي، محققاً أصولياً، حقيقاً بانفراده في ذلك حرياً، نحوياً أدبياً ناظماً ناثرأ أدبياً لا يباريه في كل فنونه مبار، ولا يجاريه في مضماره مجار، وقالوا فيه:

وإذا خطابُ القوم في البحث اعلكى ❖ فصل القضية في ثلاثة أخرف
 وولي القضاء بعد موت التقي عبد الرحمن بن بنت الأعز في سنة خمس وتسعين
 وستمئة ؛ فباشره إلى أن مات في سنة اثنتين وسبعمئة ، وكان قد عزل نفسه يوم
 الأربعاء سادس ربيع الآخر سنة ست وتسعين ثم أعيد في اليوم الثاني.

قال فيه الزركشي في مقدمة (البحر المحيط في أصول الفقه) وهو يبين من رجع
 إليهم ، وإلى كتبهم في كتابه (البحر) فقال : وابن دقيق العيد في العنوان ، و(شرح
 العمدة) و(شرح الإمام) وبه ختم التحقيق في هذا الفن.

وفي موضع من (شرح الإمام) يقول : أصول الفقه هو الذي يقضي ، ولا يقضى
 عليه.

وذكروا أيضاً في الإمام ابن دقيق العيد : أنه كان ذكياً غواصاً على المعاني قناصاً
 لشوارد ما يحاوله من العلوم ويعاني ، وافر العقل سائر الحجب عن وجوه النقل ،
 كثير السكينة ، لازم الوقار ، بخيلاً بالكلام ، قل أن يسمع منه غير رد السلام ،
 شديد الورع ، مديد الباع إذا قام في أمر شرعي وشرع ملازم السهر ، والسهاد ،
 مداوماً لمطالعة الكتب في استخراج ما ينتفع به في عبادة العباد. وكان كفه تتخرق ،
 وتدع الغمام حسداً ؛ لجوده بنار البرق يتحرق ، عديم الدعاوى ، كثير الشكر ،
 قليل الشكاوى ، بصيراً بعلل المنقول خبيراً بغلل المعقول. فيروي كل ذي ظمأ له
 بحمى الحديث تعلق وهيام ببديهة في العلم يقسم من رأى ذاك التسرع أنه السهام.
 وكيف لا يكون كذلك وهو الذي بعثه الله على رأس المائة ليحدد للأمة أمر
 دينها ، ويحدد لها ما اشتبه من قواعد شريعتها عند تبينها ، وهؤلاء الذين أشار
 إليهم رسول الله ﷺ في قوله : ((يبعث الله على رأس كل مائة عام لهذه الأمة
 من يحدد لها أمر دينها)).

طبقات الأصوليين

وكان الأول على رأس المائة الأولى: عمر بن عبد العزيز، وعلى رأس المائة الثانية الشافعي < وعلى رأس المائة الثالثة: ابن سريج، وقيل: أبو الحسن الأشعري، ويمكن الجمع بينهما، وعلى رأس المائة الرابعة: أبو حامد الإسفراييني، وقيل: سهل بن أبي سهل محمد المقول فيه النجيب ابن النجيب، كان أحد عظماء الشافعية الراسخين في الفقه، والأصول، والحديث. وعلى رأس المائة الخامسة: حجة الإسلام أبو حامد الغزالي، وعلى رأس المائة السادسة الإمام فخر الدين الرازي، وعلى رأس المائة السابعة: الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد.

قالوا: ومن سعادة الشافعية أن الجميع شافعيون؛ فإن قلت: فكيف تعمل في عمر بن عبد العزيز؟ قلت: ما كانت المذاهب الأربعة ظهرت ذلك الزمان.

وقد أنشد شيخ من أهل العلم في مجلس ابن سريج:

اثنان قد مضيا فبورك فيهما ❖ عمر الخليفة ثم حلف السؤدد
الشافعي الأملعي محمد ❖ إرث النبوة وابن عم محمد
أبشر أبا العباس إنك ثالث ❖ من بعدهم سقيا بترية أحمد
فصاح ابن سريج وبكى وقال: لقد نعى إلي نفسي، ومات في تلك السنة - رحمه الله - وزاد على ذلك بعض الفقهاء فقال:

والرابع المشهور سهل محمد ❖ أضحى عظيما عند كل موجد
يأوي إليه المسلمون بأسرهم ❖ في العلم إن جاءوا بخطب مؤبد
لا زال فيما بيننا خير الوري ❖ للمذهب المختار خير مجدد
ولم يزل الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد إلى أن توفي - رحمه الله تعالى - في يوم الجمعة حادي عشر من شهر سفر سنة اثنتين وسبعمئة، وكان - رحمه الله - لا

يسلك المراء في بحثه ، بل يتكلم بسكينة كلمات يسيرة ، فلا يراد ، ولا يراجع ، وكان عارفاً بمذهبي مالك والشافعي ، وكان مالكيّاً أولاً ، ثم صار شافعيّاً .

قال : وافق اجتهدادي اجتهد الشافعي إلا في مسألتين : أحدهما : أن الابن لا يزوج أمه ، والأخرى كذا وكذا ، وحسبك ممن يتنزل ذهنه على ذهن الشافعي .

قال الراوي : أما مسألة الابن وعدم تزويجه لأمه فلأنه متفرع عن أصلين أحدهما أبوه ، ولا ولاية له في تزويج أمه ، والثاني أمه ، وما لها أن تزوج ابنها ، فبطل أن يكون للابن ولاية في تزويج أمه ، وامتدحه شيخنا الإمام العلامة المحقق النظار ركن الدين محمد بن محمد بن القوبع بقصيدة طنانة جاء منها في مدحه :

صَبًا لِلْعِلْمِ صَبًا فِي صِيَاةٍ ❖ فَأَعْلِي بِهِمَةَ الصَّبِّ الصَّبِيِّ
وَأَتَقَنَ وَالشَّبَابُ لَهُ لِبَاسٌ ❖ أَدَلَّةَ مَالِكٍ وَالشَّافِعِي

كذا قال الصفدي .

وكان ولايته قضاء القضاة بالديار المصرية في يوم السبت ثامن عشر جماد الأولى سنة خمس وتسعين وستمائة ، وكان الشيخُ تقي الدين لا ينام الليل إلا قليلاً ، ولا يقطعه إلا بمطالعة ، وذكر وتهجد ، أوقاته كلها معمورة ، وله التصانيف البديعة .

ومن تصانيفه : (الإمام) و(الإمام) و(شرح الإمام) ولم يكمله ، ولو كمل لم يكن للإسلام مثله ، وكان يجيء في خمس وعشرين مجلدة ، وله من التصانيف : (علوم الحديث) و(شرح العمدة) وهو (إحكام الأحكام في شرح عمدة الأحكام) الذي أملاه على ابن الأثير قاضي العصر . و(شرح مقدمة المطرز في أصول الفقه) وألف (الأربعين في الرواية عن رب العالمين) و(شرح بعض مختصر ابن الحاجب) وشرح ابن الحاجب في فروع المالكية ، والمقصود به : أنه شرح كتاب (جامع الأمهات) وشرح (مختصر التبريزي في فروع الشافعية) .

وكان - رحمه الله تعالى - قد قهره الوسواس في أمر المياه والنجاسات وله في ذلك وقائع وحكايات عديدة، وله عدة أولاد سماهم بأسماء الصحابة العشرة، ولما طلع إلى السلطان حسام الدين لاجين قام له وخطا عن مرتبته، وعزل نفسه عن القضاء مرات، ثم يسئل ويعاد، وكان شفوفاً على المشتغلين، كثير البر لهم.

قال قطب الدين عبد الكريم: أتيتُ إليه بجزء سمعه من ابن رواد، والطبقة بخطه، فقال: حتى أنظر في هذا، ثم عاد إليه، وقال هو خطي، لكن ما أحقق سماعي له ولا أذكر.

وقد قال العلامة قاضي القضاة تقي الدين السبكي: حكى لي الشيخ قطب الدين السنباطي، قال: بلغني أن الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد قال لكاتب الشمال عشرين سنة، لم يكتب علي شيئاً، قال السنباطي: فاجتمعت به، وقلت له: قال فلان عن مولانا كذا وكذا، قال: أظن ذلك، أو كذلك يكون المسلم، أو كما قال.

وكان يقول: ما تكلمت كلمة ولا فعلت فعلاً إلا وأعددت له جواباً بين يدي الله تعالى، ولما جاءت التتار، ورد مرسوم السلطان إلى مصر بجمع العلماء، وقراءة البخاري، فقرأوا البخاري إلى أن بقي ميعاد أخروه ليختم يوم الجمعة، فلما كان يوم الجمعة روي الشيخ تقي الدين في الجامع فقال: ما فعلتم ببخاريكم؟ فقالوا: بقي ميعاد ليكمل اليوم، فقال: انفصل الحال من أمس العصر، وبات المسلمون على كذا وكذا، وقالوا: نخبر عنك؟ قال: نعم، فجاء الخبر بعد أيام بذلك، وذلك في سنة ثمانين وستمائة على حمص، ومقدم التتار اسمه "منكو منقوتر".

وقال عن بعض الأمراء: وقد خرج من القاهرة: إنه ما يرجع فما رجع، وأساء شخص الأدب عليه، فقال الشيخ نعت لي في المجلس ثلاث مرات، فمات بعد

ثلاثة أيام، واستمع له بعض أصحابه ليلة، وهو يقرأ قال فوصل إلى قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَنْسَاءُ لُؤْلُؤُ﴾ [المؤمنون: ١٠١] قال: فما زال يكررها حتى طلع الفجر.

وعلى الجملة؛ فكان أمراً غريباً؛ قلَّ أن ترى العيون مثله زهداً وورعاً وتصميماً، وتحريماً، واجتهاداً، وعبادة، وتوسعاً في العلوم، فهو الذي يجح الزمان بذكره، وتزنت بحديثه الأشعار.

وأما ما كان يقع في حقه من العلامة أثير الدين؛ فله سبب، قال الصفدي: أخبرني شيخنا الحافظ أبو الفتح اليعمري، قال: كان الشيخ تقي الدين قد نزل عن تدريس مدرسة لولده أنسيت أنا اسم المدرسة واسم ابنه، فلما حضر الشيخ أثير الدين درس قاضي القضاة تقي الدين ابن بنت الأعز، قرأ آية يدرس بها ذلك اليوم، وهي: ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٤٠] الآية. فبرز أبو حيان من الحلقة، وقال: يا مولانا قاضي القضاة؟ قدموا أولادهم يكرر ذلك، فقال قاضي القضاة: ما معنى هذا؟ فقال ابن دقيق: نزل لولده فلان عن تدريس المدرسة الفلانية، فنقل المجلس إلى الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد، فقال: أما أبو حيان ففيه دعاة من أهل الأندلس ومجونة. وأما أنت يا قاضي القضاة تبذل القرآن في حضرتك، وما تنكر هذا الأمر؟ فما كان إلا قليل حتى عزل ابن بنت الأعز عن القضاء بابن دقيق العيد.

وكان إذا خلا شيء من الوظائف التي تليق بالشيخ أثير الدين يقول الناس: هذه لأبي حيان، فتخرج عنه لغيره، فهذا هو السبب الموجب لحطه عليه، وشناعته. والصحيح: أن أهل العصر لا يرجعوا إلى جرح بعضهم بعضاً بهذه الواقعة وأمثالها:

إِنَّ الْعَرَانِينَ تَلَقَّاهَا مُحَسَّدَةً ❖ وَلَا تَرَى لِلنَّاسِ حُسَادًا

وبعد هذا ما خلص ابن بنت الأعز من ضرب العنق إلا ابن دقيق العيد؛ لأن الوزير شمس الدين لما عمل على ابن بنت الأعز وعزله، وعمل محاضر بكفره، وأخذ خط الجماعة على المحاضر، ولم يبق إلا خط ابن دقيق العيد أرسل إليه المحاضر مع النقباء، وقال: يا مولانا الساعة تضع خطك على هذه المحاضر، فأخذها وشرع يتأملها واحداً واحداً، والنقباء من القلعة يتواترون للحث، والطلب، والإزعاج، وأن الوزير والسلطان في طلب ذلك وهو لا ينزعج، فكلما فرغ محضراً دفعه إلى الآخر، وقال: ما أكتب فيها شيئاً، قال الشيخ فتح الدين: فقلت: ألا يا سيدي لأجل السلطان والوزير، فقال: أنا ما أدخل في إراقة دم مسلم، قال: فقلت: فكيف كنت تكتب خطك بذلك، وبما يخلص فيه؟ فقال: يا فقيه ما عقلي عقلك هم يدخلون إلى السلطان، ويقولون: قد كتب فلان بما يخالف خطوط الباقيين، وإنما يقولون قد كتب الجماعة، وهذا خط ابن دقيق العيد، فأكون أنا السبب الأقوى في قتله، قال: فأبطل ذلك عملهم، وسكن ثورتهم، وأطفأ شواظ نارهم.

قال الشيخ أبو الفتح: وما كان الشيخ تقي الدين يعجبه من يقول قاضي القضاة الشافعي، فإذا قلنا قاضي القضاة الشافعي، قال: ما هذا؟ وكان للإمام تقي الدين ابن دقيق العيد شعر حسن جيد مليح ظريف فقد قال الحافظ فتح الدين ابن سيد الناس: أنشدني من لفظه الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد لنفسه:

أَحْبَابَ قَلْبِي وَالَّذِينَ بِذِكْرِهِمْ ❖ وَتَرْدَادِهِ طُولَ الزَّمَانِ تَعْلُقُ
لَنْ غَابَ عَنْ عَيْنِي بُرَيْمُكُمْ ❖ وَجَارَ عَلَى الْأَبْدَانِ حُكْمُ التَّفَرُّقِ
فَمَا ضَرَرْنَا بُعْدُ الْمَسَافَةِ بَيْنَنَا ❖ سَرَائِرُنَا تَسْرِي إِلَيْكُمْ فَتُلْتَقِي

وقال أيضاً يحكي عن الإمام تقي الدين:

قالوا فلان عالم فاضل ❖ فأكرموه مثلما يرتضي
فقلت لما لم يكن ذا ثقى ❖ تعارض المانع والمقتضي

ومن شعر الشيخ تقي الدين - رحمه الله تعالى :

كم ليلة فيك وصلنا الثرى ❖ لا نعرف الغمض ولا نستريح
قد كُلت العيسُ فجَدَّ الهوى ❖ واتسع الكربُ فضاقت الفسيخُ
وكانت الأنفسُ ممَّا بها ❖ تزهقُ والأرواحُ مِنها تطيحُ
فاختلفَ الأصحابُ ماذا الذي ❖ يزيلُ من شكواهمُ أو يريحُ
فَقِيلَ تعريسُهم ساعةً ❖ وقيلَ بل ذُكرَاك وهو الصحيحُ

قال الراوي : لا أعرف لأحد من المتقدمين ، ولا من المتأخرين حسن هذا المخلص
ثم إنه نص على الصحيح بعد ذلك ، ومن شعره :

يا معرضاً عني ولست بمعرض ❖ بل ناقضاً عهدي ولست بناقض
أُتعبني فخلائق لك لم يفد ❖ فيها وقد جمحت رياض طرائدي
أرضيت أن تختار رفضي مذهباً ❖ ويشنع الأعداء أنك رافض

ومن شعره - رحمه الله - :

وقائلة مات الكرام فمن لنا ❖ إذ عضنا الدهر الشديد بنابه
فقلت لها من كان غاية قصده ❖ سوِّكاً مخلوق فليس بنابه
لئن مات من يرجي فمعطيهم الذي ❖ يرجونه باق فلوذي بيباه

وكان الشيخ تقي الدين - رحمه الله تعالى - صحيح حديث القلتين ، واختار ترك
العمل به ، لا لمعارض أرجح ، بل لأنه لم يثبت عنده بطريق يجب الرجوع إليه
شرعاً تعيين لمقدار القلتين ؛ هذا وقد توفي الشيخ تقي الدين سنة اثنتين وسبعمئة.

العلامة علاء الدين عبد العزيز البخاري، والعلامة ابن قيم الجوزية

عناصر الدرس

العنصر الأول : الإمام العلامة علاء الدين عبد العزيز البخاري، ٣٣٧
وحياته، وآثاره

العنصر الثاني : الإمام العلامة ابن قيم الجوزية، وحياته العلمية، ٣٤١
وآثاره، ومصنفاته

الإمام العلامة علاء الدين عبد العزيز البخاري، وحياته، وآثاره

التعريف بالمدرسة الجوزية :

والمدرسة الجوزية مدرسة أنشأها الشيخ العلامة محيي الدين بن الشيخ جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي - رحمه الله. أنشأها بعد الثلاثين وستمائة في أيام الملك الصالح عماد الدين ، وكانت بدمشق بالنشابين. قال عز الدين : "هي بسوق القمح بالقرب من الجامع".

وقال الذهبي - رحمه الله - في (تاريخه) في من مات سنة ست وخمسين وستمائة : "ومحيي الدين بن الجوزي صاحب العلامة سفير الخلافة ، أبو المحاسن يوسف ابن الشيخ أبي الفرج ، عبد الرحمن بن علي بن محمد التيمي البكري الحنبلي البغدادي ، وهو أستاذ دار المستعصم بالله ، ولد سنة ثمانين وخمسمائة ، وسمع من أبيه وذاكر ابن كامل وابن يونس وطائفة ، وقرأ القراءات بواسطة علي بن الباقلاني ، وكان كثير المحفوظ قوي المشاركة في العلوم ، وافر الحرمة ضربت عنقه هو وأولاده : تاج الدين والمحتسب جمال الدين وشرف الدين في صفر".

وقال تلميذه ابن كثير - رحمه الله تعالى : "ثم محيي الدين يوسف وكان أنجب أولاده وأصغرهم. ولد سنة ثمانين ووعظ بعد أبيه واشتغل وحرر وأتقن ، وساد أقرانه ثم باشر حسبة بغداد ، ثم صار رسول الخلفاء إلى الملوك بأطراف البلاد ولا سيما إلى بني أيوب بالشام ، وقد حصل منهم من الأموال والكرامات ما ابتغى من ذلك بناء المدرسة الجوزية ، التي بالنشابين بدمشق ، ثم صار أستاذ دار الخليفة المستعصم في سنة أربعين وستمائة ، واستمر مباشرها إلى أن قتل مع الخليفة عام هولاكو بن جنكيز خان".

قال ابن كثير - رحمه الله : " ثم في سنة ست وخمسين وستمائة ممن قتل مع الخليفة واقف الجوزية بدمشق ، أستاذ دار الخلافة : الصاحب محيي الدين يوسف بن الشيخ جمال الدين أبي الفرج بن الجوزي ، عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي بن عبد الله بن حماد بن أحمد بن يعقوب بن جعفر بن عبد الله بن القاسم بن النصر بن محمد بن أبي بكر الصديق ، المعروف بابن الجوزي القرشي التيمي البكري البغدادي الحنبلي - رحمه الله تعالى .

ولد في ذي القعدة سنة ثمانين وخمسائة ونشأ شاباً حسناً ، وحين توفي والده - رحمهما الله تعالى - وعظ في موضعه فأجاد وأحسن وأفاد ، ثم تقدم وولي حسبة بغداد مع الوعظ الرائق والأشعار الحسنة الرائعة ، وولي تدريس الحنابلة بالمستنصرية سنة اثنتين وثلاثين وستمائة ، وكانت له مدارس أخر .

ولما ولي مؤيد الدين بن العلقمي الوزارة وشغل عنه الأستاذارية وليها عنه محيي الدين هذا ، وانتصب ابنه عبد الرحمن للحسبة والوعظ فأجاد فيها ، وسار سيرة حسنة ، ثم كانت الحسبة تنتقل في بنيه الثلاثة : جمال الدين عبد الرحمن وشرف الدين عبد الله وتاج الدين عبد الكريم ، وقد قتلوا معه في هذه السنة ، ولحمي الدين هذا مصنف في مذهب الإمام أحمد - رحمه الله .

وذكر له ابن الساعي أشعاراً حسنة يهنئ بها الخليفة في المواسم والأعياد ، تدل على فضيلة تامة وفصاحة بالغة ، وقد وقف المدرسة الجوزية بدمشق وهي من أحسن المدارس وأوجهها ، تقبل الله منه وأثابه الرحمة والجنة ، وإيانا وجميع المسلمين أجمعين آمين .

النعرى ببخارى :

أما بخارى بالضم فهي مدينة من أعظم مدن ما وراء النهر وأجلها ، وهي قرية من نهر جيحون ، وكانت قاعدة ملك السامانية ، وأما حديث فتحها فإنه لما مات زياد

بن أبيه في سنة ثلاث وخمسين ، في أيام معاوية وفد عبيد الله بن زياد على معاوية فقال له معاوية : "من استخلف أخي على عمله؟ فقال : استخلف خالد بن أسيد على الكوفة ، وسمرة بن جندب على البصرة ، فقال له معاوية : لو استعملك أبوك لاستعملتك فقال له : أنشدك الله ألا يقولها أحد بعدك ، لو ولاك أبوك أو عمك لوليتك ، فعهد إليه وولاه ثغر خراسان. وقيل : إن الذي ولي خراسان بعد موت زياد من ولده عبد الرحمن".

قال البلاذري : "لما مات زياد استعمل معاوية عبيد الله زياد على خراسان وهو ابن خمس وعشرين سنة ، فقطع النهر في أربعة وعشرين ألفا ، وكان ملك بخارى قد أفضى يومئذ إلى امرأة يسمونها خاتون ، فأتى عبيد الله "بيكا" وكانت خاتون بمدينة بخارى ، فأرسلت إلى الترك تستمدهم فجاءها منهم دهن ، فلقبهم المسلمون فهزموهم وحووا عسكرهم ، فبعثت إليهم خاتون تطلب منهم الصلح والأمان ، فصالحها على ألف ألف ودخل المدينة".

وينسب إلى بخارى خلق كثير من أئمة المسلمين في فنون شتى ؛ منهم إمام أهل الحديث أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه البخاري الجعفي صاحب (الجامع الصحيح) و(التاريخ) وهو الذي رحل في طلب العلم إلى مُحدث الأمصار ، وكتب بخراسان والعراق والشام والحجاز ومصر ، ومولده كان في سنة أربع وتسعين ومائة ، ومات ليلة عيد الفطر سنة ست وخمسين ومائتين ، وامتنح وتُعصب عليه حتى أُخرج من بخارى إلى خَزَنْتْكَ فمات بها.

التعريف بالإمام عبد العزيز البخاري :

والإمام عبد العزيز البخاري هو عبد العزيز بن أحمد بن محمد الفقيه علاء الدين البخاري ، فقيه حنفي من علماء الأصول ، توفي سنة ثلاثين وسبعمائة ، وهو من أهل بخارى.

له تصانيف منها وأشهرها (شرح أصول البزدوي) و(شرح المنتخب) لحسام الدين الأخصيكي واسمه (التحقيق في شرح منتخب الأصول) وصنف أربعين في الحديث، وصنف كتاب (الأفنية) ذكر فيه فناء المسجد وفناء الدار وفناء مصر، وشرح (الهداية) إلى كتاب النكاح ومات، ولم يتمه وتفقه على الإمام محمد المايمرغي. وكان وضعه لشرح هداية المذكورة بسؤال القوام الكاكي.

ومن تلاميذه محمد بن عبد الماجد العجمي، سبط العلامة جمال الدين بن هشام الشيخ شمس الدين، أخذ عن خاله الشيخ محب الدين بن هشام، ومهر في الفقه والأصول والعربية، ولازم الشيخ علاء الدين البخاري لما قدم القاهرة، وكذلك الشيخ بدر الدين الدماميني، وكان كثير الأدب فائقا في معرفة العربية، ملازما للعبادة وقورا ساكنا. مات في العشرين من شعبان وكانت جنازته حافلة، ودفن بالصوفة - رحمه الله.

ومن يشتهر اسمه باسم البخاري علاء الدين عبد العزيز:

الشيخ علاء الدين البخاري علي بن محمد بن محمد الحنفي، علامة الوقت، ولد سنة تسع وسبعين وسبعمائة، وأخذ عن أبيه وعمه والشيخ سعد الدين التفتازاني، ورحل في طلب العلم وأخذ عن علماء عصره، حتى برع في المعقول وصار إمام عصره، قدم القاهرة وتصدر للإقراء بها، وأخذ عنه غالب أهلها، وكان مع ما اشتمل عليه من العلم غاية في الورع والزهد، والتحري وعدم التردد إلى بني الدنيا، ومات في رمضان سنة إحدى وأربعين وثمانمائة.

ومن يشتهر اسمه به أيضا: علاء الدين البخاري محمد بن محمد بن محمد البخاري علاء الدين، فقيه من كبار الحنفية، ولد بإيران سنة تسع وسبعين وسبعمائة، ونشأ ببخارى ورحل إلى الهند ثم إلى مكة فمصر واستوطنها، وانتقل إلى دمشق

فأفاد إلى أن مات فيها سنة إحدى وأربعين وثمانمائة، وله رسالة في الرد على ابن عربي سماها (فاضحة الملحدین وناصحة الموحدين).

الإمام العلامة ابن قيم الجوزية، وحياته العلمية، وآثاره، ومصنفاته

التعريف بالإمام ابن قيم الجوزية:

وهو محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن حريز الزرعي الأصل، ثم الدمشقي الحنبلي المشهور بابن قيم الجوزية، شمس الدين أبو عبد الله. وأما شهرته بابن قيم الجوزية فقد أجمعت على هذه الشهرة كل المصادر التي ترجمت له، وبها عرف بين أهل العلم قديماً وحديثاً. وأما عن سبب هذه الشهرة وأصلها فلأن والده كان قيماً على المدرسة الجوزية؛ أي مسئولاً عن المدرسة وقائماً بتدبير أمورها، وكنيته أبو عبد الله ولقبه شمس الدين، ولقبه السيوطي بالشمس، يجعل آل عوضاً عن المضاف إليه، ومنه قولهم: التقى ابن تيمية، والشهاب ابن حجر؛ أي: تقى الدين، وشهاب الدين. ولد ابن قيم الجوزية في سنة إحدى وتسعين وستمائة.

وقد يُشتبه به من الأسماء:

علي بن عيسى بن سليمان بن رمضان الثعلبي المصري الشافعي، بهاء الدين أبو الحسن، المولود في سنة ثلاث عشرة وستمائة، تفرد بالرواية عن الفخر الفارسي وولي نظر الأوقاف، وكان ديناً خيراً متواضعاً، وتوفي سنة عشر وسبعمائة، وقد وقع في ترجمة محمد بن رافع السُّلامي أنه سمع من ابن القيم هكذا بدون إضافة، ومع ذلك فليس هو ابن قيم الجوزية الذي نترجم له.

وأكثر الناس قولهم: ابن القيم، بحذف المضاف إليه اختصاراً، وجعل "أل" عوضاً عنه، وهذا الاختصار لا مانع منه، فقد صار هو المقصود عند الإطلاق لشهرته، ومع ذلك ينبغي التنبيه من التباسه بعلي بن عيسى.

والمشهور الآن بين أهل العلم أنه إذا أطلق ابن القيم فهو ابن قيم الجوزية وليس كذلك، فليتنبه؛ فقد يُظن أنه إذا قيل: إن ابن رافع سمع من ابن القيم توهم من لم يمعن النظر أنه ابن قيم الجوزية، وبخاصة أن ابن رافع دخل دمشق مراراً، وأخذ عن جماعة هم في طبقة ابن قيم الجوزية، فاحتمال التباسه غير بعيد ولذا أردت التنبيه على ذلك.

ومما ينبغي التنبيه عليه أيضاً ما يسمع على ألسنة البعض من قولهم: ابن القيم الجوزية، بالجمع بين "أل" والإضافة، ومعلوم أنهما لا يجتمعان في التعريف.

ووالد ابن القيم هو الشيخ أبو بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي الحنبلي، قيم المدرسة الجوزية بدمشق كما سبق بيانه، وكان رجلاً صالحاً متعبداً قليل التكلف وكان فاضلاً اشتهر بكثرة عبادته؛ ولذلك ترجمه ابن كثير بقوله: "الشيخ العابد أبو بكر، سمع شيئاً من دلائل النبوة على الرشيد العامري، وكان بارعاً في علم الفرائض، بل كان له فيها اليد الطولى، حتى إن ابنه ابن القيم تلقاها عنه ودرسها عليه.

وتوفي سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة، وذلك بالمدرسة الجوزية مقر عمله، وصُلِّي عليه بعد الظهر من الغد بالجامع -يعني الجامع الأموي- ودفن بباب الصغير". وكان على درجة عالية من الأخلاق الفاضلة والخلال الحميدة. ووصفه بذلك تلميذه ابن كثير فقال: "الغالب عليه الخير والأخلاق الصالحة".

وكان ابن قيم الجوزية شديد المحبة للعلم وكتابته ومطالعتة، كما وصفه بذلك تلميذه ابن رجب وهو القائل: "النُّهْمَةُ في العلم وعدم الشُّبُع منه من لوازم الإيمان

وأوصاف المؤمنين". وكان جرئاً في الحق صلباً في دين الله، فكان لا يخشى في الله لومة لائم، مع ما سببه ذلك له من محن وإيذاء كما سيأتي.

قال الإمام الشوكاني في أوصافه: صادعاً بالحق لا يحابي فيه، وكان أيضاً متواضعاً صبوراً على الأذى والمحن والابتلاء في ذات الله دون جزع أو ضجر، وقد وُصف بطول الصلاة إلى الغاية القصوى قياماً وركوعاً وسجوداً، فكان يطيلها جداً ويمد ركوعها وسجودها، ويلومه كثير من أصحابه في بعض الأحيان، فلا يرجع ولا ينزع عن ذلك، وكان ذا عبادة وتهجد كثير الابتغال والافتقار إلى الله والانكسار له، والاطراح بين يديه على عتبة عبوديته، وكان ذا لهج بالذكر والإنابة والاستغفار.

شيخ ابن القيم:

فقد تلقى ابن قيم الجوزية العلم على شيخه كثر؛ فتلقى الحديث من الشهاب العابر واسمه: أحمد بن عبد الرحمن بن عبد المنعم بن نعمة، المقدسي الحنبلي شهاب الدين أبو العباس عابر الرؤيا.

وكان مولده سنة ثمان وعشرين وستمائة، روى الحديث وتفقه وحصل المذهب - أي مذهب الحنابلة - ثم أقبل على علم الرؤيا فبرع فيه، وكان له فيه اليد الطولى بحيث فاق في ذلك أهل زمانه، وله فيه تصنيف. وتوفي بدمشق في ذي القعدة سنة سبع وتسعين وستمائة.

وقد ذكرت أكثر مصادر ترجمة ابن القيم سماعه منه، وهو من أوائل الشيوخ الذين سمع منهم ابن القيم، وقد حدث عن شيخه التعبير وغيره، وقد حدث ابن القيم - رحمه الله - عنه بتفسير بعض الرؤى في كتابه (زاد المعاد) حديث قال عند

الكلام على تأويل لباس الحلي للرجل ، وأنه يدل على نكد وألم يلحقه قال :
 "وأنبأني به أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن عبد المنعم بن نعمة بن سرور ،
 المقدسي المعروف بالشهاب العابر قال : قال لي رجل : رأيت في رجلي خلخالا ،
 فقلت له : تتخلخل رجلك بألم وكان كذلك".

ومن شيوخ ابن قيم الجوزية : أيوب بن نعمة بن محمد زين الدين أبو العلاء ،
 المقدسي الدمشقي الكحال. ولد سنة أربعين وستمائة وحدث عن الرُّشد العراقي
 وغيره ، وحدث بالكثير وتفرد في زمانه ، وكان حدث بمصر مدة ثم تحول إلى
 دمشق بعد سنة عشرين وسبعمائة ، وأخذ صنعة الكحل عن طاهر الكحال وبرع
 فيه وتكسب بها سبعين سنة ، وتوفي - رحمه الله - في ذي الحجة سنة ثلاثين
 وسبعمائة. وقد ذكر سماع ابن القيم منه الصفدي.

ومن شيوخ ابن القيم أيضا : ابن عبد الدائم وهو أبو بكر بن أحمد بن عبد الدائم
 بن نعمة ، المقدسي المَعْمَر ، مسند الشام في وقته كأبيه. مولده سنة خمس وعشرين
 وستمائة أو ست وعشرين وستمائة ، سمع من الناصح بن الحنبلي والحافظ
 الضياء المقدسي وجماعة ، وحدث في حدود سنة ستين وستمائة.

وكان صحيح الفهم ، انقطع بموته جملة من المرويات ، وكان ذا همة وجلادة
 وذكر وعبادة وسعي في طلب الرزق ، وقد ذهب بصره وثقل سمعه في الآخر
 فضعف ، وتوفي - رحمه الله - في رمضان سنة ثمانى عشرة وسبعمائة ، وعاش
 مثل أبيه ثلاثا وتسعين سنة.

ومن شيوخ ابن قيم : القاضي بدر الدين بن جماعة محمد بن إبراهيم بن سعد الله
 بن جماعة بن حازم بن صخر بن عبد الله ، الكنانى الحموي أبو عبد الله. ولد سنة
 تسع وثلاثين وستمائة بمحماة.

وسمع الحديث واشتغل بالعلم وحصل علوماً متعددة، وتقدم وساد أقرانه وصنف التصانيف الفاتكة النافعة، وقد ولي القضاء مرات في القدس ثم مصر ثم دمشق، مع الديانة والصيانة والورع وكف الأذى، حتى كبر وضعف وأضر فاستقال فأقيل، وتوفي - رحمه الله - سنة ثلاث وثلاثين وسبعمائة بمصر.

وقد نص على سماع ابن القيم منه الصفدي، ومن شيوخ ابن قيم الجوزية أيضاً: الحافظ الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَيْمَاز بن عبد الله الذهبي التركماني الدمشقي، أبو عبد الله الحافظ مؤرخ الإسلام وشيخ المحدثين، المولود في سنة ثلاث وسبعين وستمائة. طلب الحديث وله ثمان عشرة سنة، فسمع الكثير ورحل وعني بهذا الشأن وتعب فيه وخدمه إلى أن رسخت فيه قدمه. وقد شرب الحافظ ابن حجر ماء زمزم ليصل إلى مرتبته في الحفظ، وقد توفي - رحمه الله - سنة ثمان وأربعين وسبعمائة.

ومن أجلّ شيوخ ابن قيم الجوزية: شيخ الإسلام ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلّيم بن عبد السلام بن عبد الله بن محمد بن الخضر بن تيمية، الحاراني ثم الدمشقي، الإمام العالم والفقير الحافظ المفتي شيخ الإسلام، الذي أثنى عليه الموافق والمخالف. ولد سنة إحدى وستين وستمائة، وشهرة الشيخ تغني عن الكلام عنه. وقد توفي - رحمه الله - سنة ثمان وعشرين وسبعمائة، محبوساً بقلعة دمشق، ولقد توطدت العلاقة بين ابن القيم وشيخه، حتى صار من عيون أصحابه، بل كان رئيس أصحاب ابن تيمية، حتى إنه لا يكاد يذكر ابن تيمية إلا ويذكر معه ابن القيم - رحمهما الله.

وقد أخذ ابن القيم أصول الفقه عن جماعة من العلماء؛ منهم: صفى الدين الهندي، وهو الإمام الأصولي البارع محمد بن عبد الرحيم بن محمد أبو عبد الله

الأرموي الشافعي، العلامة الأصولي، المولود في سنة أربع وأربعين وستمائة بالهند. خرج من دهلي سنة سبع وستين وستمائة، فحج وجاور بمكة أشهراً ثم دخل اليمن ثم مصر ثم سافر إلى الروم، ثم قدم دمشق سنة خمس وثمانين وستمائة فاستوطنها.

واشتغل بالتدريس وصنف في الأصول وعلم الكلام، وكان ذا بر وصلة وله حظ من صلاة وتعب، وتوفي - رحمه الله - في صفر سنة خمسة عشرة وسبعمائة وقد استوفى سبعين سنة وأشهرًا.

وقد ذكر أخذ ابن القيم الأصول عنه: الصفدي وابن حجر والسيوطي، وأخذ الأصول أيضاً عن شيخ الإسلام ابن تيمية، فقرأ عليه قطعة من (المحصل) وقطعة من (الإحكام في أصول الإحكام) كما ذكر ذلك الصفدي. وأخذ الأصول أيضاً عن إسماعيل بن محمد الحاراني المتقدم ذكره، وقرأ عليه في التوحيد.

وقرأ في التوحيد كذلك على شيخ الإسلام ابن تيمية قرأ عليه قطعة من (الأربعين) وقطعة من (المحصل) كما أفاد ذلك الصفدي، ولعل المقصود بالأول (الأربعين في أصول الدين) للرازي والمراد بالثاني (محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من الحكماء المتكلمين) للرازي أيضاً. وقرأ أصول الدين أيضاً على الشيخ صفى الدين الأرموي فقرأ عليه أكثر الكتابين (الأربعين) و(المحصل).

ومن شيوخه أيضاً: ابن سيد الناس محمد بن محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد بن يحيى، أبو الفتح فتح الدين بن سيد الناس الأندلسي الأصل، المصري الإمام الحافظ، المولود في سنة إحدى وسبعين وستمائة بالقاهرة، والمتوفى سنة أربع وثلاثين وسبعمائة.

ومن شيوخه أيضا: ابن مفلح، وهو محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج المقدسي الصالح الحنبلي، شمس الدين أبو عبد الله أحد الأئمة. سمع من عيسى المطعم وغيره، وتفقه وبرع ودرس وأفتى وناظر وحدث وأفاد.

وقال ابن القيم لقاضي القضاة موفق الدين الحجاوي سنة إحدى وثلاثين وسبعمائة: "ما تحت قبة الفلك أعلم بمذهب الإمام أحمد من ابن مفلح". وكان أخبر الناس بمسائل ابن تيمية، حتى إن ابن القيم كان يراجعه في مسائله. وتوفي سنة ثلاث وستين وسبعمائة.

تلاميذ ابن القيم:

فإنهم كثير؛ ومن تلاميذه: ولده إبراهيم بن محمد برهان الدين. قال الذهبي - رحمه الله: "قرأ الفقه والنحو على أبيه، وسمع وقرأ وتنبه، وسمعه أبوه من الحجار".

ومن تلاميذه كذلك الصفدي و خليل بن أيك بن عبد الله الصفدي صلاح الدين العلامة الأديب البارع، المولود في سنة ست وتسعين وستمائة. سمع الكثير وقرأ الحديث، وأخذ عن القاضي بدر الدين بن جماعة وابن سيد الناس والمزي وغيرهم، وحصل الفقه والأدب والنحو وكان مليح الخط كتب بخطه الكثير، وولي عدة وظائف وتصدى للإفادة في الجامع الأموي، وصنف المصنفات النافعة التي منها كتاب (الوافي بالوفيات). وتوفي - رحمه الله - في شوال سنة أربع وستين وسبعمائة.

ومن تلاميذ ابن القيم أيضا: ابن رجب الحنبلي، وهو عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن عبد الرحمن البغدادي، ثم الدمشقي الحنبلي، زين الدين أبو الفرج،

المولود في سنة ست وثلاثين وسبعمائة ببغداد، سمع من أبي الفتح الميذومي وغيره، وأكثر الاشتغال حتى مهر وبرع في الحديث والعلل وغيرهما، وصنف التصانيف النافعة التي منها (شرح علل الترمذي) و(ذيل طبقات الحنابلة) وغيرهما، وكان إماما زاهدا ورعا له مجالس التذكير المفيدة، وله كذلك (فتح الباري في شرح صحيح البخاري) لم يتم، وله شرح على الترمذي مفقود، وتوفي - رحمه الله - سنة خمس وتسعين وسبعمائة.

ومن الذين تتلمذوا وسمعوا من ابن القيم: الإمام السبكي، علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن يوسف بن موسى بن تمام، الأنصاري الخزرجي تقي الدين أبو الحسن، المولود في سنة ثلاث وثمانين وستمائة، سمع الحديث من الجهم الغفير ورحل كثيرا، واشتغل وأفتى وصنف ودرّس في أماكن عديدة، وتفقه به جماعة من الأئمة، وتوفي - رحمه الله - سنة ست وخمسين وسبعمائة، وقد نقل الشيخ بكر أبو زيد أن الحافظ ابن حجر ذكر في (الدرر الكامنة) أن السبكي أخذ عن ابن القيم في رحلته إلى دمشق.

ومن تلاميذ ابن القيم كذلك: ابن عبد الهادي، محمد بن أحمد بن عبد الهادي بن يوسف بن محمد بن قدامة، المقدسي الحنبلي، شمس الدين أبو عبد الله، المولود في سنة خمس وسبعمائة، سمع الكثير وتفنن في الحديث والنحو والفقه والتفسير والأصول وغير ذلك، وحصل من العلوم ما لم يحصله الشيوخ الكبار، وكان حافظا جيدا لأسماء الرجال، وطرق الحديث عارفا بالجرح والتعديل بصيرا بعلل الحديث، وتوفي - رحمه الله - في جمادى الأولى سنة أربع وأربعين وسبعمائة.

وقد شهد الأئمة لابن القيم وأثنوا عليه وعلى أخلاقه وعبادته ومصنفاته، وقد شهد له تلاميذه ومعاصروه، بل وبعض شيوخه؛ بطول الباع وعلو الشأن وبلوغ

الغاية ، في شتى العلوم وسائر الفنون. ومن ذلك قال القاضي برهان الدين الزرعي: "ما تحت أديم السماء أوسع علما منه". وقال شيخه المزّي: "هو في هذا الزمان كابن خزيمة في زمانه". وهذا القول من المزّي - على جلالته - يطابق بشارة شيخه ابن تيمية له لما رآه في المنام بأنه في طبقة ابن خزيمة.

وقال الحافظ الذهبي عن الإمام ابن القيم: "الإمام المفتي المتفنن النحوي". وقال أيضا: "عُني بالحديث متونه ورجاله ، فكان يشتغل في الفقه ويجيد تقريره ، وفي النحو ويدريه وفي الأصولين".

وقد كان داعيا إلى الله معلما مريئا ، وقد اتسمت دعوته بسمات منها :

أولاً: الدعوة إلى التمسك بالكتاب والسنة والعمل بهما والتحاكم إليهما عند التنازع ، ونبذ ما يخالف ذلك من الآراء والأقوال ، فتُجعل نصوص الوحي المنزل حكما على ما سواها من آراء الرجال وأقوالهم ، وقد أولى - رحمه الله - هذا الجانب عناية خاصة واجتهد في تقريره والدعوة إليه.

ثانياً: الدعوة إلى اتباع السنة الصحيحة النقية كما جاءت عن النبي ﷺ والتحذير مما خالف ذلك من البدع المحدثات ، التي تدين بها كثير من الناس ، معرضين في الوقت نفسه عن الثابت الصحيح من سنته ﷺ.

ثالثاً: ذم التقليد الأعمى الذي يحمل المقلد على ترك ما جاء به النبي ﷺ لقول مقلده ، فلا يرى الحق إلا مع إمامه ، ولا يقبل من الدين إلا ما جاء من طريقه. ويصف ابن القيم هذا النوع من التقليد المذموم بأنه الإعراض عن القرآن والسنن وآثار الصحابة ، واتخاذ رجل بعينه معيارا على ذلك وترك النصوص لقوله وعرضها عليه ، وقبول كل ما أفتى به ورد كل ما خالفه.

ولا شك أن استيلاء التقليد على القلوب سببه ما تقدم ؛ من الإعراض عن نصوص الكتاب والسنة ، ونبذهما وراء الظهور والالتفات إلى القيل والقال وآراء الرجال ، فإن الغالب على من كانت هذه حاله أن يكون أسيرا لأقوال إمامه حبيسا في سجن آرائه.

وقد بين - رحمه الله - أن التقليد المحرم ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

الأول : الإعراض عما أنزل الله ، وعدم الالتفات إليه اكتفاء بتقليد الآباء.

الثاني : تقليد من لا يعلم المقلد أنه أهل لأن يؤخذ عنه.

الثالث : التقليد بعد قيام الحجة وظهور الدليل على خلاف قول المقلد ، ثم بين حرمة هذه الأنواع كلها وذر الله سبحانه لها في كتابه ، وذلك في بحث له طويل مائع نفيس.

رابعاً : ذم التعصب المذهبي ومحاربتة والتحذير منه ، فبين ابن القيم خطر التعصب وعاقبة أمره فيقول : "تالله إنها فتنة عمت فأعمت ورمت القلوب فأصممت ، ربا عليها الصغير وهرم عليها الكبير وأتخذ لأجلها القرآن مهجورا".

خامساً : محاربة الانحراف في العقيدة ، والدعوة للرجوع إلى ما كان عليه سلف هذه الأمة في باب العقيدة فهما وسلوكا.

سادساً : الحرص على توجيه العلماء والمفتين والمبلغين عن رب العالمين ، وعن رسوله ﷺ إلى أن يكونوا صادقين مخلصين عاملين صادعين بالحق لا يخافون ، وما ذلك إلا لعظم مكانة العلماء وخطورة شأنهم ، فإنه لما كان قيام الإسلام إنما هو بطائفتي العلماء والأمراء ، كان صلاح الدنيا كلها بصلاحيهما وفسادها بفسادهما ، كما قال عبد الله بن المبارك - رحمه الله :

وهل أفسد الدين إلا الملوك ❖ وأحبار سوء ورهبانها
سابعاً: محاربة الفساد والأوضاع الخاطئة في مجتمعه، وإنكار المنكرات السائدة فيه
 والتحذير منها جميعاً. وقد تولى ابن القيم من المناصب الدينية والأعمال ما يلي:
 فقد تولى التدريس والإمامة والخطابة والإفتاء والتأليف والتصنيف.

ومن مؤلفاته:

ومؤلفاته كثيرة جداً أذكر بعضها مجرداً وأعلق على بعضها، فمن مؤلفاته:
 (الاجتهاد والتقليد) ومنها (أسماء مؤلفات ابن تيمية) ومنها (أصول التفسير)
 ومنها (إعلام الموقعين عن رب العالمين) وهو من أشهر كتب ابن القيم وأنفعها،
 وقد ضمنه ذكر جملة من أعلام المفتين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، مع
 بيان أحكام كثيرة تتعلق بالقضاة والمفتين، وما يحتاجه الكثير منهم من إرشادات
 وتوجيهات.

كما ذكر فيه جملة من الأصول والقواعد الفقهية، ثم ختمه بذكر فتاوى إمام
 المفتين رحمهم الله. ولم يسم المؤلف كتابه هذا في مقدمته، ووقع عند الصفدي تسميته
 (معالم الموقعين) ولكن المشهور الأول. وقد اختلف في ضبط همزة إعلام أو
 أعلام هل هي بالكسر أو بالفتح؟ وحاصل الكلام في ذلك أن كلا الأمرين جائز،
 فبالكسر بمعنى الإخبار وبالفتح جمع علم، إلا أن الكسر هو الأكثر والأشهر.

ومن مباحث الكتاب: القياس والاستصحاب والتقليد والزيادة على النص،
 وقول الصحابي والفتوى ودلالة الألفاظ على الظاهر، وسد الذرائع وتحريم
 الحيل، وأنه ليس في الشريعة ما يخالف القياس، وهناك مباحث أخرى نفيسة
 ازدان بها هذا الكتاب، فمن ذلك: ذكر أئمة الفتيا من الصحابة والتابعين ومن

بعدهم، وشرح خطاب عمر < في القضاء إلى أبي موسى الأشعري، وأنواع الرأي المحمود والمذموم، ومسائل في الطلاق والأيمان، وفتاوى النبي ﷺ في العقيدة وفي الأبواب الفقهية، وأمثلة على الحيل المباحة والباطلة، وأمثلة على رد المتشابه إلى المحكم.

وقد امتاز هذا الكتاب بكثرة الأمثلة الفقهية على عدد من المسائل الأصولية، وامتاز أيضا ببيان حكمة التشريع ومقاصد الشريعة، إضافة إلى حسن البيان وجمال الأسلوب، كما أن الكتاب جامع لكثير من الأحاديث النبوية والآثار المروية عن الصحابة والتابعين، ففيه نُقول مطولة مهمة عن بعض الأئمة، فهو بذلك غاية في منهج أهل السنة، وعمدة في بيان طريقة السلف، والكتاب يحتاج إليه كل طالب للعلم وبخاصة طلاب الأصول.

ومن كتبه أيضا: (بدائع الفوائد) و(تهذيب مختصر سنن أبي داود) و(الجامع بين السنن والآثار) و(جلاء الأفهام في الصلاة على خير الأنام) و(حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح) و(روضة المحبين ونزهة المشتاقين) و(الروح) وهو من كتبه المشهورة، وقد ذكر عدد ممن ترجم لابن القيم هذا الكتاب ضمن مؤلفاته، وذكره ابن حجر في (فتح الباري) ناقلا عنه، وقد ثار كلام حول صحة نسبة هذا الكتاب لابن القيم، ولكن الواقع يؤكد صحة هذه النسبة، والأدلة متوافرة على إثبات ذلك، وقد أفاض الشيخ بكر أبو زيد في هذا البحث، وأثبت بأدلة عديدة صحة هذه النسبة.

ومن كتبه (زاد المعاد في هدي خير العباد) و(شرح الأسماء الحسنى) و(طريق الهجرتين وباب السعادتين) و(الطرق الحُكمية في السياسة الشرعية) و(الكافية الشافية في النحو) و(الكبائر) و(مدارج السالكين) و(معاني الأدوات والحروف)

و(مفتاح دار السعادة) و(المنار المنيف في الصحيح والضعيف) و(هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى).

قال الحافظ الذهبي: "وقد حبس مدة وأوذي لإنكاره شد الرحال إلى قبر الخليل". والظاهر أن هذه المرة هي التي حبس فيها مع شيخه ابن تيمية - رحمه الله - ذلك أنه في السادس عشر من شعبان سنة ست وعشرين اعتقل الشيخ ابن تيمية في قلعة دمشق؛ وذلك بسبب ما أفتى به من المنع من شد الرحال إلى قبور الأنبياء.

وبعد ذلك بأيام أمر قاضي القضاة بحبس جماعة من أصحاب الشيخ تقي الدين في سجن الحكم، وعزر جماعة منهم على دواب ونودي عليهم، ثم أطلقوا سوى الشيخ شمس الدين ابن القيم، فإنه حبس معه بالقلعة، وشاطر ابن القيم شيخه محنته هذه، فسجن معه في القلعة ولأجل التهمة نفسها ولكنه كان منفرداً عنه.

وتوفي هذا الإمام العالم العلامة بعد أن كمل له من العمر ستون سنة، وذلك في ليلة الخميس ثالث عشر من شهر شعبان، من سنة إحدى وخمسين وسبعمائة وقت أذان العشاء، ووقع عند ابن رجب: ثالث عشرين رجب، ولعله تصحيف طباعي، وقد شيعه خلق كثير - رحمه الله - وكانت جنازته مشهودة وحافلة جداً.

الإمام تقي الدين السبكي، والإمام جمال الدين عبد الرحيم الأسنوي

عناصر الدرس

العنصر الأول : الإمام تقي الدين السبكي حياته، ومؤلفاته ٣٥٧

العنصر الثاني : الإمام جمال الدين الأسنوي حياته، ومؤلفاته ٣٦٥

الإمام تقي الدين السبكي: حياته، ومؤلفاته

التعريف بقرية سُبُك :

أما قرية سُبُك : قال ياقوت : " سبك بضم أوله وسكون ثانيه وآخره كاف علم مرتجل لاسم موضع ، وهذا الموضع قرية من قرى مصر ذكره السيوطي في (لب الألباب) وتعرف بسبك العبيد من أعمال المنوفية بمصر".

التعريف بمدينة أسنا :

أما مدينة أسنا فهي مدينة أسنا وضبط اسمها بفتح الهمزة وإسكان السين المهمل ونون. وهي مدينة عظيمة متسعة الشوارع تحمة المنافع ، كثيرة الزوايا والمدارس والجوامع ، كما وصفها ابن بطوطة في رحلته ، وفيها جوامع وأسواق حسان وبساتين ذات أفنان. وكان قاضيها أثناء رحلة ابن بطوطة : قاضي القضاة شهاب الدين بن مسكين. قال : "أضافني وأكرمني وكتب إلى نوابه بإكرامي ، وبها من الفضلاء الشيخ صالح نور الدين علي والشيخ الصالح عبد الواحد المكناسي".

التعريف بالإمام تقي الدين السبكي :

وهو الشيخ الإمام الحافظ العلامة قاضي القضاة ، تقي الدين بقية المجتهدين ، أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن يوسف بن موسى ، الخزرجي الأنصاري السبكي المصري ثم الدمشقي الشافعي. ولد سنة ثلاث وثمانين وستمئة.

سمع بمصر من الحافظ شرف الدين الدمياطي وجماعة من أصحاب ابن باقة وغيرهم، وبالإسكندرية سمع من يحيى بن الصواف وغيره، قدم دمشق عام سبع وسبعمائة وسمع ابن الموازين وابن المُشَرَّف وخلقاً، وعني بالحديث أتم عناية، وكتب بخطه المליح الصحيح المتقن شيئاً كثيراً من سائر علوم الإسلام، وصارت بتصانيفه وفتاويه الركبان في أقطار البلدان.

وكان ممن جمع فنون العلم من الفقه والأدب والنحو واللغة والشعر والفصاحة، والزهد والورع والعبادة الكثيرة والتلاوة والشجاعة والشدة في دينه، ولي قضاء الشام سنة تسع وثلاثين وسبعمائة، وخطب في الجامع الأموي في سنة اثنتين وأربعين وسبعمائة أياماً.

وتخرج به طائفة من العلماء وحمل عنه أمم، ثم ضعف وترك القضاء لولده الإمام العلامة تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب، فحكم نيابة عن والده أشهراً، ثم حكم استقلالاً في جمادى الأولى سنة ست وخمسين وسبعمائة، ثم توجه الشيخ قاضي القضاة تقي الدين إلى وطنه، ومات بالقاهرة يوم الاثنين ثالث جمادى الآخرة من سنة ست وخمسين وسبعمائة ودفن هناك - رحمه الله تعالى.

من تصانيفه :

كتاب (التحقيق في مسألة التعليق) وهو الرد الكبير على الشيخ الإمام تقي الدين بن تيمية في مسألة الطلاق، وكتاب (رفع الشقاق في مسألة الطلاق) وكتاب (شفاء السقام في زيارة خير الأنام) وهو الرد على ابن تيمية وقد يسمى (شن الغارة)، و(السيف المسلول على من سب الرسول) وأكمل على (شرح المذهب) للنووي في خمس مجلدات، وله كتاب (الإبهاج في شرح المنهاج) لم يتمه وأتمه ابنه الإمام تاج الدين عبد الوهاب.

وكان جم الفضائل حسن الديانة صادق اللهجة قوي الذكاء من أوعية العلم، وتحدث الصفدي عن أخلاقه فقال: "وأما الأخلاق فقلّ أن رأيتها في غيره مجموعة، لم أره انتقم لنفسه مع القدرة ولا شمت بعدو هُزم بعد النصر، بل يعفو ويصفح عمن أجرم، ويتألم لمن أوقد الدهر نار حربه وأضرّم، وله رعاية لود صاحبه الذي قدم عهده وتذكّر لمحاسنه التي كاد يحوها بعده، طهارة لسان لم يُسمع منه في غيبة بنت شفه". إلى غير ذلك مما مدحه به الصفدي.

وقال: "وهذا ما رآه عيناى وختم عليه جناني، وأما ما وُصف لي من قيام الدجى والوقوف في موقف الخوف والرجا، فأمر أجزم بصدقه وأشهد بحقه، فإن هذا الظاهر لا يكون له باطن غير هذا، ولا يُرى غيره حتى المعاد ملاذاً.

عمل الزمان حساب كل فضيلة ❖ بجماعة كانت لتلك محركة
فراهم متفرقين على الهدى ❖ في كل فن واحدا قد أدركه
فأتى به من بعدهم فأتى بما ❖ جاءوا به جمعا فكان الفذلكه
وتصانيفه تشهد لي بما ادعيت وتؤيد به ما رويت، فدونك وإياها ترشف كئوسا
حُميّاها وتناول نجومها إن وصلت إلى ثريها". هكذا قال الصفدي.
وتوفي التقي السبكي - رحمه الله تعالى - كما ذكرنا في ليلة الاثنين ثالث جمادى
الآخرة سنة ست وخمسين وسبعمائة.

وأما مولده فكان أول يوم من صفر سنة ثلاث وثمانين وستمائة.

شيوخه :

وقد تفقه في صغره على والده - رحمه الله تعالى - ثم على جماعة آخرهم فقيه
العصر نجم الدين بن الرُّفعة، وكان السبكي - رحمه الله - يشني عليه ثناءً كثيرا
ويعظمه تعظيما زائدا.

وقرأ الفرائض على الشيخ عبد الله الغُمّاري المالكي، وقرأ الأصلين وسائر المعقولات على الشيخ الإمام النظار علاء الدين الباجي، وكان يعظمه، وقرأ المنطق والخلاف على الشيخ سيف الدين البغدادي، وقرأ النحو على الشيخ أثير الدين أبي حيان، وقرأ التفسير على الشيخ علم الدين العراقي، وقرأ القراءات على الشيخ تقي الدين بن الصائغ، وتخرج في الحديث على الحافظ شرف الدين الدميّاطي، وصحب في التصوف الشيخ تاج الدين، ورحل في طلب الحديث إلى الإسكندرية والشام.

ومن مشاهير أشياخه في الرواية: ابن الصواف وابن جماعة والدميّاطي وابن القيم وابن عبد المنعم وزينب، وهؤلاء بالإسكندرية وبمصر، والذين بالشام ابن الموازين وابن مشرف والمطعم وغيرهم، والذين بالحجاز رضي الدين إمام المقام وغيره، وخرج له شهاب الدين الدميّاطي معجماً لشيّوخه.

وقد تولى بعد وفاة الشيخ الإمام المزي - رحمه الله تعالى - مشيخة دار الحديث الأشرفية، فقد قالوا: إنه ما دخلها أعلم منه ولا أحفظ في الرجال من المزي، ولا أروع من النووي وابن الصلاح. وتولى تدريس الشامية البرّانية بعد موت مدرّسها قاضي القضاة شمس الدين بن النقيب - رحمه الله - في أوائل سنة ست وأربعين وسبعمائة.

ثم إنه ولي تدريس المسرورية بعد الشيخ تاج الدين المراكشي، وكان قد طُلب في نهار الجمعة بعد الصلاة سادس عشر جمادى الأولى، سنة ثلاث وأربعين وسبعمائة، إلى الديار المصرية، جاء البريد بطلبه ليُجعل قاضي القضاة للديار المصرية فتوجه، ثم إن القضية فترت وأقام بها قليلاً وعاد إلى دمشق على منصبه.

ومن مسموعاته الحديثية : (الكتب الستة) و(السيرة النبوية) ، و(سنن الدارقطني) ، و(معجم الطبراني) ، و(حلية الأولياء) ، و(مسند الطيالسي) ، و(مسند الحارث بن أبي أسامة) ، و(مسند الدارمي) ، و(مسند عبد بن حميد) ، و(مسند العدني) ، و(مسند الشافعي) ، و(سنن الشافعي) ، و(اختلاف الحديث) للشافعي ورسالة الشافعي ومعجم ابن المقرئ و(مختصر مسلم) ، و(مسند أبي) ، و(الشفاء) للقاضي عياض ورسالة القشيري ومعجم الإسماعيلي و(السيرة) للديلمي ، وموطأ يحيى بن يحيى وموطأ القعنبى وموطأ ابن بَقيرو(الناسخ والمنسوخ) للحازمي و(أسباب النزول) للواحدي ، وأكثر مسند أحمد ، ومن الأجزاء شيء كثير.

ولقد كان عمره بالديار المصرية وجيهاً في الدولة الناصرية ، يعرفه السلطان الأعظم الملك الناصر ، ويوليه المناصب الكبار مثل : تدريس المنصورية وجامع الحاكم والكهارية ، والأمير سيف الدين أرغون النائب يعظمه ، والقاضي كريم الدين الكبير يقربه ويقضي أشغاله ، والأمير سيف الدين قجليس ، وأما الأمير سيف الدين الجاي الدوادار فكان لا يفارقه ، وبيت عنده في القلعة غالب الليالي ، ونائب الكرك والأمير بدر الدين جنكلي ابن البابا والجاولي والخطيري وغيرهم ، جميعهم يعظمونه ويحترمونه ويشفع عندهم ويقضي للناس مصالحهم.

وقد صنف بالديار المصرية ودمشق ما يزيد على المائة والخمسين مصنفاً ، وقد ذكرنا بعضاً منها ؛ ومن ذلك : (الدر النظيم في تفسير القرآن العظيم) عمل منه مجلدين كبيرين ونصفاً و(تكملة المجموع في شرح المذهب) ولم يكمل كما ذكرت و(الابتهاج في شرح المنهاج في الفقه) ، و(التحقيق في مسألة التعليق) رداً على الشيخ تقي الدين بن تيمية في مسألة الطلاق. وكان العلماء قد عملوا ردوداً

ووقف عليها، فما أثنى على شيء منها غير هذا، وقال: "ما رد على فقيه غير السبكي". وله كتاب (شفاء الأسقام في زيارة خير الأنام) ردا عليه في إنكاره سفر الزيارة، ومن تصانيفه أيضا (رافع الشقاق في مسألة الطلاق)، و(الرياض الأنيقة في قسمة الحديقة)، و(منية المباحث في حكم دين الوارث)، و(لمعة الإشراق في أمثلة الاشتقاق)، و(إبراز الحكم من حديث: رفع القلم)، و(إحياء النفوس في حكمة وضع الدروس)، و(كشف القناع في إفادة لو الامتناع)، و(ضوء المصباح في صلاة التراويح)، و(مسألة كل وما عليها تدل) يبين ما تدل عليه كلمة كل، وكتب عليها سراج الدين عبد اللطيف بن الكويك ثلاثة أبيات.

وله (الرسالة العلانية)، و(التحجير المذهب في تحرير المذهب)، و(القول الموعب في القول بالموجب)، و(مناسك أولى)، و(مناسك أخرى)، و(بيع المرهون في غيبة المديون)، و(بيان الربط في اعتراض الشرط على الشرط)، و(نور الربيع من كتاب الربيع)، و(الرقم الإبريزي في شرح التبريزي)، و(عقود الجمان في عقود الرهن والضمان)، و(طلیعة الفتح والنصر في صلاة الخوف والقصر)، و(السيف المسلول على من سب الرسول)، و(السهم الصائب في بيع دين الغائب)، و(فصل المقال في هدايا العمال)، و(الدلالة على عموم الرسالة)، و(التهدي إلى معنى التعدي)، و(النقول البديعة في أحكام الوديعة)، و(كشف الغمة في ميراث أهل الذمة)، و(الطوالع المشرقة في الوقوف على طبقة بعد طبقة)، و(حسن الصنيعة في حكم الوديعة)، و(أجوبة أهل طرابلس)، و(تلخيص التلخيص وتاليه)، و(الإبهاج في شرح المنهاج) في الأصول، بدأ فيه وكملة ولده قاضي القضاة تاج الدين.

و(رفع الحاجب في شرح ابن الحاجب) في الأصول، و(القراءة خلف الإمام)، و(الرد على الشيخ زين الدين الكتاني)، و(كشف اللبس في المسائل الخمس)،

و(منتخب طبقات الفقهاء)، و(الغيث المغدق في ميراث المعتق)، و(تسريح الناظر في انعزال الناظر)، و(الملتقط في النظر المشترك)، و(تنزيل السكينة على قناديل المدينة)، و(شَي الحُلا في تأكيد النفي بلا)، و(الاعتبار ببقاء الجنة والنار)، و(ضرورة التقدير في تقويم الخمر والخنزير)، و(الكلام على حديث: **((إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث)))**)، و(الكلام مع ابن الدارسي) في المنطق.

و(جواب سؤال على ابن عبد السلام)، و(رسالة أهل مكة)، و(أجوبة أهل صفد)، و(فتوى كل مولود يولد على الفطرة)، و(مسألة فناء الأرواح)، و(مسألة في التقليد)، و(الفرق في مطلق الماء والماء المطلق)، و(المسائل الحلبية)، و(أمثلة المشتق)، و(القول الصحيح في تعيين الذبيح)، و(القول المحمود في تنزيه داود)، و(حديث نحر الإبل)، و(قطف النور من مسائل الدور)، و(مسألة ما أعظم الله)، و(مسائل في تحرير الكتابة)، و(مسألة هل يقال: العشر الأواخر)، و(مختصر كتاب الصلاة) لمحمد بن نصر المروزي.

و(الإقناع في قوله تعالى: ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حِمٍّ وَلَا شَفِيعٌ يُطَاعُ﴾ [غافر: ١٨])، و(جواب سؤال من القدس)، و(منتخب تعليقة الأستاذ في الأصول)، و(عقود الجمان في عقود الرهن والضمان). و(مختصر عقود الجمان)، و(وقف بني عساكر)، و(النصر الناهل في لا كلمت كل واحد)، و(الكلام في الجمع في الحضر لعذر المطر).

إلى غير ذلك من المؤلفات الكثيرة، وإنما ذكرت هذا القدر الكبير من هذه المصنفات الصغيرة؛ لأن كل واحد منها إنما يعنى بمسألة أو يرد على إمام من الأئمة. ولما وقف الشيخ تقي الدين السكبي على رد الشيخ تقي الدين بن تيمية على ابن المطهر في الرفض قال قصيدة:

- ❖ إن الروافض قوم لا خلاق لهم
- ❖ والناس في غُنية عن رد إفكهم
- ❖ وابن المطهر لم تطهر خلائقه
- ❖ لقد تقول في الصحب الكرام ولم
- ❖ ولابن تيمية رد عليه وفي
- ❖ وبعده لا أرى للرد فائدة
- ❖ والرد يحسن في حالين واحدة
- ❖ وحالة لانتفاع الناس حيث به هدى
- ❖ وليس للناس في علم الكلام هدى
- ❖ ولي يد فيه لولا ضعف سامعه
- ❖ من أجهل الناس في علم وأكذبه
- ❖ هُجنة الرفض واستقبال مذهبه
- ❖ داع إلى الرفض غال في تعصبه
- ❖ يستح مما افتراه غير مُجيبه
- ❖ بمقصد الرد واستيفاء أضربه
- ❖ هذا وجوهه مما أظن به
- ❖ لقطع خصم قوي في تغلبه
- ❖ وربح لديهم في تطلُّبه
- ❖ بل بدعة وضلال في تكسبه
- ❖ جعلت نظم بسيط في مُهذِّبه

ويجدر هنا أن نشير إلى أن أبناء الإمام تقي الدين علماء؛ فمنهم تاج الدين بن السبكي المتوفى سنة إحدى وسبعين وسبعمائة، وهو الإمام عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي أبو نصر، قاضي القضاة المؤرخ الباحث، ولد في القاهرة وانتقل إلى دمشق مع والده فسكنها وتوفي بها، وهو المشهور بابن السبكي، وهو تاج الدين وأبوه تقي الدين وهو صاحب (طبقات الشافعية) وصاحب كتاب (جمع الجوامع في أصول الفقه).

ومن أبناء الشيخ تقي الدين ابنه أحمد بن علي بن عبد الكافي، الشيخ الإمام العلامة الحبر قاضي القضاة، أبو حامد بهاء الدين القاهري الشافعي، له مصنفات شهيرة منها (عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح) وتوفي سنة اثنتين وسبعين وسبعمائة.

الإمام جمال الدين الأسنوي: حياته، ومؤلفاته

وهو الإمام عبد الرحيم بن الحسن بن علي بن عمر بن علي بن إبراهيم الأموي الأسنوي، نزيل القاهرة. كنيته أبو محمد ولقبه جمال الدين. قد ولد في ذي الحجة من سنة أربع وسبعمائة بأسنا من صعيد مصر، وقدم القاهرة سنة إحدى وعشرين وسبعمائة، وقد حفظ (التنبيه) في ستة أشهر.

وبعد أخذه عن العلماء لازم الاشتغال والتصنيف، فكانت أوقاته محفوظة مستوعبة لذلك، وولي وكالة بيت المال والحسبة، ودرّس بالمالكية والأبغوية والفاضلية ودرّس التفسير بالجامع الطولوني.

وقد تتلمذ على عدد من العلماء منهم: عبد القادر بن الملوك والحسن بن أسد بن الأثير، وعبد المحسن الصابوني والقطب السنباطي والقونوي وغيرهم، وأخذ اللغة عن أبي الحسن النحوي وأبي حيان النحوي وغيرهما. قال ابن حجر: "كان فقيها ماهرا ومعلما ناصحا ومفيدا صالحا مع البر والدين والتودد والتواضع".

وقال العراقي: "اشتغل في العلوم حتى صار أوحده زمانه وشيخ الشافعية في أوانه، وصنفه التصانيف النافعة السائرة وتخرج به طلبة الديار المصرية، وكان حسن الشكل والتصنيف لين الجانب كثير الإحسان".

وله العديد من المؤلفات منها:

(جواهر البحرين في تناقض الخبرين)، و(الكوكب الدري في تخريج الفروع الفقهية على القواعد النحوية) وسأحدث عنه بعد ذلك، و(كافي المحتاج إلى شرح المنهاج)، و(الفتاوى)، و(زوائد الأصول)، و(الأشباه والنظائر)، و(البدور

الطوابع في الفروق والجوامع)، و(الجمع والفرق)، و(الجامع)، و(شرح ألفية ابن مالك)، و(شرح تفسير البيضاوي)، و(نهاية السؤل شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول) وسأحدث عنه بعد ذلك أيضا، و(طبقات الشافعية) وغيرها من المؤلفات وله (طراز المحافل في ألباز المسائل الفقهية).

وتوفي الشيخ جمال الدين ليلة الأحد ثامن عشر جمادى الأولى، سنة اثنتين وسبعين وسبعمائة، ودفن قرب مقابر الصوفية بالقاهرة.

قال الشيخ جمال الدين عبد الرحيم الأسنوي في (نهاية الراغب في شرح عروض ابن الحاجب): "إن القصيدة المسماة بـ(المقصد الجليل في علم الخليل) نظم الأستاذ جمال الدين أبي عمرو عثمان بن الحاجب - في علم العروض والقوافي على بحر البسيط - من أصنع التصانيف وأنفع التآليف وأجمعها، فاستخرت الله تعالى في وضع شرح عليه مفصح عن ألفاظه، حاوٍ لما في كثير من المبسوطات، مشتمل على نوعين آخرين مهمين أهملهما الشراح؛ أحدهما: إعراب المشكل، والثاني: ضبط ما يخشى تصحيفه من الأبيات المستشهدات، وذكرت أيضا قبيل الخوض فصلا يتضمن قواعد منها ذكر الزحافات".

وشرحها العلامة بدر الدين محمود بن أحمد العيني، المتوفى سنة خمس وخمسين وثمانمائة. وللإمام الأسنوي كتاب مصنف في الفروق سماه (مطالع الدقائق) ذكر الأسنوي في أوله: الحمد لله العليم بفوارق المشتبهات، وفيه أن المطارحة بالمسائل ذوات المآخذ المؤتلفة المتفقة والأجوبة المختلفة المفترقة، مما تثير أفكار العلماء.

قال: وقد رأيت لأصحابنا في هذا المعنى تصانيف منها ما هو موضوع لهذا المعنى بخصوصه، ومنها ما هو مشتمل على أعم منه، فمن الأول كتاب (الجمع

والفرق) للشيخ أبي محمد الجويني، ومنه كتاب (الوسائل في فروق المسائل) لأبي الخير سلامة بن إسماعيل بن جماعة المقدسي.

ومن الثاني كتاب (المطارحات) لأبي عبد الله محمد بن أحمد القطان، المتوفى سنة سبع وأربعمئة، ظفر به الرافعي ونقل عنه في كتاب (الغصب)، ومنها (المُسَكَّت) بالسين المهملة والتاء المثناة لأبي عبد الله الزبيري، ومنها (المُعَايَاة) لأبي العباس الجرجاني. وهذا الباب - باب الفروق يعني - واسع جدا اشتمل على الغث والسمين.

وفي هذا الفن من الكتب أيضا (الفروق في فروع الشافعية) لابن سريج أبي العباس أحمد بن عمر بن سريج الشافعي، المتوفى سنة ست وثلاثمئة، مشتمل على أجوبة عن أسئلة متعلقة بـ (مختصر المزني).

ولأبي أمامة محمد بن علي بن النقاش المصري المتوفى سنة ثلاث وستين وسبعمئة، ولأبي عبد الله محمد بن علي الحكيم الترمذي المتوفى سنة خمس وخمسين ومائتين كتب في هذا الباب.

وصنف الشيخ جمال الدين عبد الرحيم الأسنوي كتابا سماه (الهداية إلى أوهام الكفاية) وخرج السيوطي أحاديثه وسماه (العناية) لكنه لم يتم ذكره في فهرست مؤلفاته في فن الحديث.

وللأسنوي كتاب (الكوكب الدرّي في تخريج الفروع الفقهية على القواعد النحوية) وهذا ما وعدت بالحديث عنه، وهو كتاب في تخريج الفروع الفقهية على القواعد النحوية، فهو كتاب ممزوج من الفنين الفقهي والنحوي، بيّن فيه كيفية تخريج الفقه على مسائل النحو، وجميع مطلقاته من كتاب شيخه (الارتشاف)، و(شرح التسهيل)، ومن (الشرح الكبير) للرافعي ومن (الروضة).

ورتبته على أربعة أبواب؛ الأول: في الأسماء، والثاني: في الأفعال، والثالث: في الحروف، والرابع: في تراكيب متفرقة.

ومن كتبه التي وعدت بالحديث عنها (نهاية السؤل شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول) للإمام ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي، المتوفى سنة خمس وثمانين وستمائة، وهو مرتب على مقدمة وسبعة كتب، أوله: "تقدس من تمجد بالعظمة والجلال..." إلى آخره.

قال: "إن كتابنا هذا يسمى (منهاج الوصول إلى علم الأصول) الجامع بين المشروع والمعقول والمتوسط بين الفروع والأصول، قال الأسنوي: اعلم أن المصنف أخذ كتابه من (الحاصل) للأرموي، و(الحاصل) أخذه مصنفه من (المحصل) للفخر، و(المحصل) استمداده من كتابين لا يكاد يخرج عنهما غالبا؛ أحدهما: (المستصفى) للغزالي، والثاني: (المعتمد) لأبي الحسين البصري، حتى رأيت أنه ينقل منهما الصفحة أو قريبا منها بلفظها، وسببه على ما قيل أنه كان يحفظهما. أوله: "الحمد لله الذي مهد أصول شريعته..." إلى آخره، وذكر فيه أن أكثر أهل زمانه اقتصروا على (المنهاج) للبيضاوي لكونه صغير الحجم مستعذب اللفظ، قال: فشرحته منبها على أمور أخرى:

الأول: ذكر ما يرد عليه من الأسئلة التي لا جواب عنها.

الثاني: التنبيه على ما وقع فيه من الغلط من النقل.

الثالث: تبين مذهب الشافعي بخصوصه.

الرابع: ذكر فائدة القاعدة من فروع مذهبنا - يعني الشافعية.

الخامس: التنبيه على المواضع التي خالف المصنف فيها كلام الإمام الرازي أو الآمدي أو ابن الحاجب.

السادس: ما ذكره الإمام وابن الحاجب من الفروع الأصلية.

ويقال: إن أخاه محمد شرع في شرح (المنهاج) وجمال الدين أخوه أكمله.

و(المنهاج) كتاب جليل اعتنى العلماء بشأنه، فشرحه الإمام الشيخ فخر الدين أبو المكارم أحمد بن حسن التبريزي الجاربردي، المتوفى سنة ست وأربعين وسبعمائة في كتاب سماه ب(السراج الوهاج). وهو شرح بقوله: أقول، وكتب المتن تماما. وشرحه الإمام شمس الدين أبو الثناء محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني، المتوفى سنة تسع وأربعين وسبعمائة، وشرحه القاضي عبد الله محمد التبريزي الحنفي، المتوفى سنة ثلاث وسبعين وأربعمائة.

وشرحه غياث الدين محمد بن محمد الواسطي، المتوفى سنة ثمان عشرة وسبعمائة، والشيخ شمس الدين محمد بن يوسف الجزري الشافعي، واعتذر في خطبته بكبر السن، وهو المتوفى سنة إحدى عشرة وسبعمائة، والشيخ الإمام تاج الدين عبد الوهاب السبكي، المتوفى سنة إحدى وسبعين وسبعمائة، وهو تكميل لما بدأه والده الشيخ تقي الدين السبكي.

وشرحه الشيخ الإمام سراج الدين عمر بن علي بن الملقن، وله شرح أحاديثه أيضا، وهو المتوفى سنة أربع وثمانمائة.

وشرحه الشيخ نور الدين فرج بن محمد بن أبي فرج الأردبيلي، المتوفى سنة تسع وأربعين وسبعمائة وسماه (نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول).

وشرحه الشيخ شهاب الدين أحمد بن حسين الرملي الشافعي، المتوفى سنة أربع وأربعين وثمانمائة.

وشرحه شهاب الدين أحمد بن عبد الله الغزّي الشافعي، المتوفى سنة اثنتين وعشرين وثمانمائة.

والسيد برهان الدين عبيد الله بن محمد الفرغاني العبري شارح (الطوالع) المتوفى سنة ثلاث وأربعين وسبعمائة، أهداه إلى الوزير شمس الدين صاحب الديوان. وشرحه الشيخ القاضي زكريا بن محمد الأنصاري الشافعي، المتوفى سنة ست وعشرين وتسعمائة.

وشرحه الشيخ محمد بن حسن الأسنوي ولم يكمله، وهو المتوفى سنة أربع وسبعين وثمانمائة، وأتمه أخوه، وعلى شرح محمد الأسنوي حاشية للقاضي محمد بن أبي بكر بن جماعة، المتوفى سنة تسع عشرة وثمانمائة.

وله أيضا حاشية على شرح العبري وعلى شرح الجاربردي، ونظمه الشيخ شمس الدين عبد الرحيم العراقي وخرج أحاديثه أيضا، وهو الإمام العراقي المتوفى سنة ست وثمانمائة، ونظمه أيضا محمد بن عثمان بن فرمود الزرعي، المتوفى سنة تسع وسبعين وسبعمائة.

وشرحه يوسف بن حسن السرائي التبريزي المتوفى سنة أربع وثمانمائة. وشرحه الإمام محمد بن طاهر القزويني وسماه (سراج العقول إلى منهاج الأصول).

وشرحه الشيخ الإمام زين الدين الخنجي وسماه أيضا (الأسرار) وأهداه لشمس الدين الوزير، وعليه نكت لأبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي، المتوفى سنة ست وعشرين وثمانمائة سماها (التحرير لما في منهاج الأصول).

ومن شروحه شرح للعلامة مجد الدين الأيكي سماه (معراج الوصول في شرح منهاج الأصول) وهو مختصر بالقول أوله: "سبحانك اللهم يا واجب الوجود" ألفه للقاضي قطب الدين أحمد بن فضل الله القزويني، ومدحه في خطبته وشرط فيه ألا يتجاوز عن حل الألفاظ.

وكذلك شرحه عبد الغني الأردبيلي.

وشرحه شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمود الأصبهاني.

وشرحه كمال الدين محمد بن عبد الرحمن الشافعي، ومختصراً وتداوله الناس وقرظ له من شيوخه الفاياتي وابن الهمام.

وأما عن كتاب (الكوكب الدرّي) لإمامنا الذي نترجم له، وهو الشيخ جمال الدين عبد الرحيم الأسنوي - رحمه الله - فكتاب (الكوكب الدرّي) هو كتاب في تخرّيج الفروع الفقهيّة على القواعد النحويّة، فهو في الفقه والنحو معاً، وهو كتاب فرد في بابه لم يُر مثله، وهو من مبتكرات الإمام الأسنوي حيث ربط النحو بالفقه، وخرج الكثير من الفروع الفقهيّة على القواعد النحويّة.

وهذا في الحقيقة لا يستطيعه إلا من اختلط النحو والفقه والأصول وكثير من العلوم - وبخاصة علوم الآلة - بلحمه ودمه، وقد اجتهد الإمام في تسهيل عبارته ووضوح جملة، وبَيّن فيه وجه الربط بين الفرع وقاعدته من النحو.

وفي الكتاب كثير من أسرار اللغة وقواعد العربية، وفي الكتاب بيان صلة العلوم بعضها ببعض، وبخاصة علوم الآلة، وأنه لا يستغنى بعلم منها عن علم، وأن كل علم يأخذ من العلم الآخر بقدر ما يحتاج إليه، وأن العلماء وهم ينتفعون بالعلوم في العلوم لهم اختياراتهم وترجيحاتهم، فيما يصلح في علمهم.

وأود الإشارة إلى أن الأصوليين في استفادتهم من علوم أخرى - غير علم الأصول - لهم إضافات ومباحث جديدة في العلوم الأخرى التي استفادوا منها، لم يتعرض لها أصحابها، وقد مثل لذلك الإمام ابن السبكي في مقدمة (الإبهاج) وهو يرد على شبهة تقول: ما علم الأصول إلا قطعة من علم النحو، وقطعة من

علم البلاغة وقطعة من علوم القرآن، وقطعة من علوم كذا، ولم يبق إلا مثل القياس والاجتهاد.

فبيّن - رحمه الله - أن علم الأصول وهو يستفيد من العلوم الأخرى، شأنه شأن جميع العلوم، يستفيد استفادة موجهة، فللأصوليين إضافات ولهم اختيارات من بين أقوال أهل العلوم، ولهم مباحث تفردوا بها في هذه العلوم.

ومثل لذلك ابن السبكي بدخول الغاية في المغية، هل الغاية تدخل في المغية أو لا؟ قال: "لم يبحثها أهل اللغة إلا تبعاً لأهل الأصول بعد ذلك، وهناك تفرقة بين معانٍ وتدقيقات في مثل التواتر ومدارك العقول وغيرها، تميزوا بها عن أصحاب الفنون التي أفادوا منها".

والكتاب الذي نتحدث عنه وهو كتاب (الكوكب الدري) كتاب مفيد، يحسن لطلاب الشريعة وطلاب الأصول وطلاب الفقه أن يتدارسوه وأن يقرءوه وأن يستفيدوا منه، وهو مطبوع محقق لمن أراد الانتفاع به.

الإمام أبو إسحاق الشاطبي، والإمام بدر الدين الزركشي

عناصر الدرس

العنصر الأول : الإمام أبو إسحاق الشاطبي، ونشأته، وتجديده في أصول الفقه ٣٧٥

العنصر الثاني : التعريف بالإمام بدر الدين الزركشي ٣٨٧

الإمام أبو إسحاق الشاطبي، ونشأته، وتجديده في أصول الفقه

التعريف بالإمام أبي إسحاق الشاطبي :

وهو الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي ، المعروف بالشاطبي من علماء المالكية في الأندلس ، واشتهر بالشاطبي نسبة إلى شاطبة موطن آبائه ، وقد لجأت أسرته إلى غرناطة بعد سقوط شاطبة بيد النصارى ، وعاش الإمام الشاطبي حياته كلها في غرناطة في القرن الثامن الهجري.

وقد اختلف في مولده وفي وفاته والمعتمد في وفاته أنها كانت سنة تسعين وسبعمائة ، وذلك أن أحد تلاميذه أبا يحيى بن محمد بن عاصم نظم كتاب (الموافقات) للإمام للشاطبي في ستة آلاف بيت ، ذكر فيها تاريخ وفاته فقال من بحر الرجز :

حتى غدت حياته منقضية ❖ في عام تسعين إلى سبعمائة
وقال أحمد بابا التنينقي : "توفي يوم الثلاثاء من شعبان سنة تسعين وسبعمائة ، قال : ولم أقف على مولده - رحمه الله ."

أما مولده فقد اختلف فيه أيضاً ، فالتنبكتي - الذي يعد كتابه أحد أدق المراجع في ترجمته - يصرح بأنه لم يقف على تاريخ مولده ، وقد رجح الأستاذ محمد أبو الأجفان في مقدمته لكتاب (فتاوى الشاطبي) أن تكون ولادة الشاطبي قبل سنة عشرين وسبعمائة ؛ بناءً على أن وفاة أسبق شيوخه أبي جعفر أحمد بن الزيات كانت سنة ثمان وعشرين وسبعمائة ، فلا بد على أقل تقدير أن يكون الشاطبي في هذا التاريخ يافعا. وقد أشار إلى هذا الأمر في مقدمته على كتاب (الإفادات والإنشادات).

شيوخه :

وقد استفاد الإمام الشاطبي من أعلام كانوا من خيرة العلماء ببلاد المغرب العربي في عصره ، وكان من هؤلاء الأعلام المستقرون بغرناطة باعتبارهم من أهلها ، ومنهم من وفد عليها من المغرب ليستوطنها أو ليؤدي بها بعض المهام .

ومن شيوخه الغرناطين : أبو عبد الله محمد بن الفخّار البيري ، المتوفى سنة أربعة وخمسين وسبعمائة . يقول عنه تلميذه ابن الخطيب : "الإمام المجمع على إمامته في فن العربية ، المفتوح عليه من الله تعالى فيها حفظا واطلاعا واضطلاعا ونقلًا وتوجيها ، بما لا مطمع فيه لسواه ، وكان من أحسن قراء الأندلس تلاوة وأداء ، وكان الشاطبي يحلي شيخه هذا بشيخنا الأستاذ الكبير العلم الخطير" .

ومن شيوخه الغرناطين : أبو جعفر أحمد الشقّوري الفقيه النحوي الفرضي ، الذي كان يدرس بغرناطة كتاب سيويه ، وقوانين ابن أبي الربيع ، وتلخيص ابن البناء ، وألفية ابن مالك ، وفرائض التلقين والمدونة الكبرى .

ومنهم أبو سعيد فرج بن قاسم بن أحمد بن لبّ التغلبي ، المتوفى سنة اثنتين وثمانين وسبعمائة ، وهو مفتي غرناطة وخطيب جامعها والمدرس بمدرستها النصرية . عرض عليه الشاطبي مختصر أبي عمرو بن الحاجب في مجلس واحد ، وأجاز له أن يرويّه عنه ، وقد كانت له خصومة كبيرة مع الشاطبي لا داعي لذكرها في هذا المقام اختصارا .

ومن شيوخه كذلك : أبو عبد الله محمد بن علي البنسي الأوسي ، المتوفى سنة اثنتين وثمانين وسبعمائة وله تفسير وكتاب في مبهمات القرآن .

ومن شيوخه : أبو عبد الله محمد بن أبي الحجاج يوسف بن عبد الله بن محمد اليحصبي ، المعروف باللوشي ، وقد أجاز الشاطبي إجازة عامة بشرطها .

هؤلاء كلهم من شيوخ غرناطة.

ومن شيوخه الوافدين : أبو القاسم محمد بن أحمد الشريف الحسيني السبتي ، قاضي الجماعة ، المتوفى بغرناطة سنة ستين وسبعمائة. قالوا عنه : إنه رئيس العلوم اللسانية وشارح مقصورة حازم القرطاجني.

ومن شيوخه كذلك : أبو عبد الله محمد بن أحمد الشريف التلمساني أعلم أهل وقته.

ومن شيوخه كذلك : أبو علي منصور بن علي بن عبد الله الزواوي ، وهو فقيه نَظَّار. قرأ عليه الشاطبي (مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل) للإمام أبي عمرو بن الحاجب ، وكل ذلك قراءة تفقه ونظر وأجازه إجازة عامة بشرطها.

ومن شيوخه شمس الأئمة أبو عبد الله محمد بن أحمد بن مرزوق الخطيب التلمساني ، المتوفى بالقاهرة سنة إحدى وثمانين وسبعمائة من الهجرة ، سمع عليه الشاطبي في مجالس بالمدرسة النصرية والجامع الأعظم كتابي (الجامع الصحيح) للإمام البخاري وموطأ الإمام مالك بن أنس برواية يحيى بن يحيى ، وأجازه بهذين الكتابين وبجميع ما يحمل إجازة عامة بشرطها.

ومن شيوخه كذلك أبو جعفر بن الزيات وهو من شيوخ الصوفية ، وغيرهم من الذين اجتمع بهم واستفاد منهم.

تلاميذ الإمام أبي إسحاق الشاطبي :

تلاميذه كثر ؛ ومن أهمهم ثلاثة أعلام هم : أبو يحيى محمد بن عاصم وأخوه أبو بكر القاضي ، أبو عبد الله محمد البياني ، والأخوان المذكوران من أسرة علمية

شهيرة بغرناطة ، وقد كان أبو يحيى محمد بن عاصم عالما خطيبا كاتباً أديباً وارثاً لخطه شيخه الشاطبي ، وكان من أبطال الجهاد ، وفي ساحاته الشريفة استشهد سنة ثلاثة عشرة وثمانمائة.

وكان القاضي أبو بكر أخوه فقيهاً أصولياً محدثاً ، يُرجع إليه في الفتوى ومن تأليفه (تحفة الحكام) التي وقع الإقبال عليها شرحاً وتعليقاً ودراسة ، وله أراجيز في أصول الفقه والنحو والفرائض والقراءات ، وقد اختصر كتاب (الموافقات) لشيخه الشاطبي وسمى مختصره بـ (نيل المنى في اختصار الموافقات) وكانت وفاته سنة تسع وعشرين وثمانمائة.

ومن تلاميذه أيضاً أبو جعفر أحمد القصار الأندلسي الغرناطي ، وقد كان الشاطبي يطالع تلميذه هذا ببعض المسائل عند تصنيفه لكتاب (الموافقات) ويباحثه فيها ثم يدونها.

ومن تلاميذه أبو عبد الله محمد بن محمد بن علي بن عبد الواحد المجاري الأندلسي ، المتوفى سنة اثنتين وستين وثمانمائة صاحب كتاب (البرنامج) وقد ذكر في برنامج الشاطبي من شيوخه ، وقال : " عرضت عليه ألفيه ابن مالك عن ظهر قلب ، وحدثني بها عن شيخه الإمام العلامة أبي عبد الله البيهقي ، وذكر أنه أخذ عنه كتاب سيوييه ، ومختصر ابن الحاجب ، وموطأ الإمام مالك مع سرد أسانيده إلى مؤلفيها ، وسمع عليه بعض الموافقات ".

وقد كان الإمام الشاطبي أحد العلماء المبرزين في عصره ، ويتميز باستقلاله ورفضه للتعصب والجمود والتقليد ، كما أنه مستمسك برأيه ذكي ورع واسع العلم ، وهذا مما يدل على استقلالية شخصيته وعلى عمقه الفكري ، وهذا أيضاً ما جلب له عدااء الجامدين ، وأثار عليه حفيظة المقلدين في عصره.

ولقد ذاع صيت الشاطبي في حياته وتجاوز حدود الأندلس ، وتشير كتبه إلى سعة علمه في كل فرع من فروع العلوم ، سواء في الفلسفة وأصول الدين أو في المنطق وأصول الفقه ، أو في علوم اللغة وعلوم الشريعة وشتى فروعها ، وقد أشار هو إلى هذا فقال : "لم أزل منذ أن فُتق للفهم عقلي ووجه شطر العلم طلبني أنظر في عقلياته وشرعياته وأصوله وفروعه لم أقتصر منه على علم دون علم ولا أفردت عن أنواعه نوعا دون آخر..." إلى أن قال : "بل خضت في لججه خوض المحسن للسباحة ، وأقدمت في ميادينه إقدام الجريء ، غائبا عن مقال القائل ، وعذل العاذل ، ومعرضا عن صد الصاد ولوم اللائم إلى أن منّ علي الرب الكريم الرؤوف الرحيم ، فشرح لي من معاني الشريعة ما لم يكن في حسابي ، فمن هناك قويت نفسي على المشي في طريقه بمقدار ما يسر الله فيه ، فابتدأت بأصول الدين عملا واعتقادا ثم بفروعه المبنية على تلك الأصول".

وقال عنه تلميذه المجاري : "الشيخ الإمام العلامة الشهير نسيح وحده وفريد عصره". وقال عنه الإمام ابن مرزوق الحفيد : "الشيخ الأستاذ الفقيه الإمام المحقق العلامة الصالح". وترجم له أحمد بابا التنبیقي في (نيل الابتهاج) فحلاه بالإمام العلامة المحقق القدوة الحافظ الجليل المجتهد.

وقال : "كان أصولياً مفسراً فقيهاً محدثاً لغوياً بيانياً نظاراً ثبتاً ورعاً صالحاً زاهداً سنياً ، إماماً مطلقاً بحتاً مدققاً جدلياً بارعاً في العلوم ، من أفراد العلماء المحققين الأثبات وأكابر الأئمة المتفنين الثقات ، له القدم الراسخ والإمامة العظمية في الفنون فقها وأصولاً وتفسيراً وحديثاً وعربية وغيرها ، مع التحري والتحقيق على قدم راسخ من الصلاح والفقه والتحري والورع".

مؤلفات الشاطبي :

فالشاطبي مؤلفاته جليلة ونفيسة وقيمتها العلمية عالية ، ومستواها راق وأهمها اثنان : (الموافقات) و(الاعتصام) ، وبعض مؤلفاته لم تصلنا ، وتدل مؤلفاته جميعا على سعة علم وإحاطة وعلى دقة ونباهة ، وعلى ثقة بالنفس واستقلالية ، وعلى قدرة على الاستقصاء والتحري ، وعلى تعقب النوادر والشوارد ، وعلى نزاهة في التماس الحق والصواب ، وفي النأي عن التعصب والجمود ، وعلى محاولة تجديد وإحياء للفكر الإسلامي وإطراح ما علق فيه من شوائب ، وتقويم ما طرأ عليه من انحراف وقد فعل - رحمه الله .

مؤلفات الشاطبي نذكر منها ما يلي :

الكتاب الأول : (الموافقات) : وهو أشهر كتبه وأكثرها عمقا ، وقد سماه (عنوان التعريف بأسرار التكليف) ، ثم دُرج على الإشارة إليه باسم (الموافقات). حاول من خلاله وضع منهج لتقرير الأصول واستنباط الفروع ، لذلك فهو كتاب في الأصول ، وإذا اعتمد مقصود الشاطبي بلفظ الأصل أو الأصول فالأصح أن يقال : إن الكتاب هو في أصول الأصول.

وقد عني بالمقاصد ، وبنى المقاصد على أصول الفقه ، وعلى استقراء نصوص الشريعة بطريقة فذة فريدة من نوعها ، بل إنه ليقال : إن (الموافقات) هو إمام المقاصد ، ولقد قيل في (الموافقات) الكثير ، وقد جعله الشاطبي خمسة أقسام :

الأول : في المقدمات العلمية المحتاج إليها تمهيدا لسائر الأقسام.

والثاني : في الأحكام وما يتعلق بها سواء أكانت من خطاب التكليف أو خطاب الوضع.

والثالث: في مقاصد الشارع ومقاصد المكلف.

والرابع: في الأدلة الشرعية ؛ وهي القرآن والسنة والإجماع والقياس.

والخامس: في أحكام الاجتهاد والتقليد والفتوى وفي أحوال المفتي والمستفتي.

وقد كتبت كتابات كثيرة ورسائل عديدة في (الموافقات) وفي منهج الإمام في (الموافقات) ، ولكنها تحتاج إلى المزيد من الدقة والبحث والغوص عن مقصود الإمام به ، ومنهجه وتجليه هذا المنهج بصورة أكبر وأعمق.

وقد سمعته منه جماعة من الطلاب تتلمذوا على يد الشاطبي وسمعوا منه هذا الكتاب وغيره ، وقد لخص أحد تلاميذ الشاطبي - وهو القاضي أبو بكر بن عاصم - هذا الكتاب وسمى ملخصه كما ذكرنا من قبل (نيل المنى في اختصار الموافقات) ونظمه أخوه أبو يحيى بن عاصم في ستة آلاف بيت وسمى نظمه (نيل المنى من الموافقات).

والتلخيص لم يعثر عليه حتى اليوم ، أما النظم فتوجد منه نسخة خطية بمكتبة الأسكوريال ، وقد صدر نظمه هذا بقوله :

الحمد لله الذي من نعمته ❖ أن بث في المشروع سر حكمته
وهيأ العقول للتصريف ❖ بمقتضى الخطاب والتكليف
ثم قال :

فالعلم أولى ما اقتضى به الزمن ❖ وكُتبه هي الجليس المؤمن
والهورد المستعذب الفرات ❖ ومن أجلكها الموافقات
لشيخنا العلامة المراقب ❖ ذاك أبو إسحاق نجل الشاطبي
فهو كتاب حسن المقاصد ❖ ما بعده من غاية لقاصد

وكان قد سماه بالعنوان ❖ واختار من رؤيا ذاك الاسم الثاني
وقد سمعت بعضه لديه ❖ ومنه في ترددي عليه
لكن لم يكن له اختلافي ❖ إلا يسير القدر غير كاف
إلى أن قال:

وجاعلا له من السمات ❖ نيل المني من الموافقات
فعده لم يعد في المسطور ❖ ستة آلاف من المشطور
وها أنا بما قصدت آتي ❖ مقدما حكم المقدمات
وأسأل التوفيق والإعانة ❖ في شأنه من ربنا سبحانه
وقد كان هذا النظم سنة عشرين وثمانائة، ولم يذكر الناظم اسمه، وقد بحث
بعض الباحثين حتى نسبته إليه وحرر نسبته إليه، ولكن نسبته إلى أبي يحيى غير
أكيدة.

أما عناية المعاصرين بكتاب (الموافقات) فقد ذكر بعض المحققين للموافقات في
مقدمته على تحقيقه أنه وقف له على ثلاثة اختصارات:

الأول: اسمه (الموافق على الموافق) لمصطفى بن محمد فاضل بن مامين، المتوفى
سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة بعد الألف، يعني سنة عشر وتسعمائة بعد الألف من
الميلاد، وهو نظم مع شرح باختصار شديد، وقد طبع هذا النظم مع شرحه في
تونس.

والثاني: هو (اختصار الموافقات) لإبراهيم بن طاهر بن أسعد العظم، المتوفى
سنة سبع وسبعين وثلاثمائة بعد الألف، يعني سنة سبع وخمسين وتسعمائة بعد
الألف من الميلاد، ولم يطبع حتى الآن.

والثالث: هو (توضيح المشكلات في اختصار الموافقات) لمحمد يحيى بن عمر المختار بن الطالب بن عبد الله الولّائي الشنقيطي، المتوفى سنة ثلاثين وثلاثمائة بعد الألف، يعني في سنة اثنتين وعشر وتسعمائة بعد الألف من الميلاد.

وقد اعتنى بكتاب (الموافقات) عناية كبيرة من الطلاب ومن المطابع والمحققين، فطبع طبعات متعددة بأكثر من تحقيق، وأشهرها وأبرزها الطبعة التي علق فيها الشيخ عبد الله دراز - عليه رحمة الله - وأخرى بتحقيق وتعليق الشيخ الدكتور محمد محيي الدين عبد الحميد، وأخرى بتعليق الشيخين محمد الخضر حسين ومحمد حسنين مخلوف.

هذا بالإضافة إلى ظهور كتب ومقالات تتحدث عن كتاب (الموافقات) وعن المقاصد وعن الشاطبي، وكثير منها رسائل علمية لنيل درجات الدكتوراه والمجستير.

الكتاب الثاني: كتاب (الاعتصام) وقد ألفه الشاطبي بعد (الموافقات) ولم ينهه ويقع في مجلدين، وموضوعه البدع، وقد ذكروا أنه لم يكتب مثله فيها، والناس في هذا الموضوع عيال عليه حتى يومنا هذا.

وتأتي أهميه هذا الكتاب من عده جهات منها شموليته لأنواع البدع. ومنها القدرة الهائلة عند الشاطبي على النفاذ إلى أعماق النفس وفهم دوافعها، ومنها العمق والتدقيق الذي يمكن من التمييز بين الأشياء المتشابهة أو المتداخلة، كالتمييز بين المصالح المرسله والاستحسان وكتمييز كل منها عن البدع.

وتظهر جدية الشاطبي في الكتابين المذكورين (الموافقات) و(الاعتصام) في دقته وفي توضيحه للمعنى المراد بأي لفظ يستعمله، وفي استقصائه وتفصيله لهذا المعنى.

ومن ذلك المراد بالبدعة وتتبعه للفرق والمراد بالمباح، ووضعه الضوابط والحدود لما هو ضروري أو حاجي أو تحسيني أو من المكملات، وتوسعه في بيان ما هو رخصة وما هو ليس كذلك، ويظهر في كتاب (الاعتصام) في كثير من المواضع تطبيقه لما سبق وقرره من قواعد في (الموافقات).

الكتاب الثالث: كتاب (المجالس) وهو شرح لكتاب البيوع من (صحيح البخاري)، يقول عنه التنبیقي: "إن فيه من الفوائد والتحقيقات ما لا يعلمه إلا الله سبحانه".

الكتاب الرابع: (شرح الخلاصة) وهو كتاب في النحو شرح فيه ألفيه ابن مالك، في أربعة أجزاء كبيرة الحجم، قال فيه التنبیقي: "لم يؤلف عليها -يعني على الألفية- مثله بحثا وتحقيقا فيما أعلم". وقد طبع حديثا ونشر.

الكتاب الخامس: (عنوان الاتفاق في علم الاشتقاق) قال عنه الدكتور حمادي العبيدي: "هو كتاب كما يدل عنوانه في علم الصرف وفقه اللغة، ولعله شبيه بكتاب (الخصائص) لابن جني، وقد اتخذ من مراجعه في شرحه لألفية ابن مالك، وتذكر بعض المراجع أن هذا الكتاب ضاع والمؤلف ما يزال على قيد الحياة".

الكتاب السادس: (أصول النحو) وهو كتاب في قواعد اللغة من نحو وصرف، اقتصر فيه على القواعد الأصلية التي لا غنى عنها، وجعله لطلاب هذا العلم ويقال: إنه ضاع أيضا.

الكتاب السابع: (الإفادات والإنشادات) وهو كتاب يذكر فيه مؤلفه بعض الأخبار والأحداث التي حصلت معه، أو عرفها مما قد يكون في ذكره فائدة، ويذكر فيه أيضا بعض الأحداث التي يحصل فيها إنشاد الشعر. هذا والكتاب مطبوع بتحقيق الأستاذ محمد أبو الأجفان.

وقد ظهر أيضا كتاب اسمه (فتاوى الشاطبي) وهو ليس من مؤلفاته، وإنما هو من إعداد بعض المحققين جمعوا فيه جملة من فتاوى وآراء الشاطبي الموثقة في كتابي (الموافقات) و(الاعتصام).

والشاطبي يرى أن المقصد الأساسي للشارع هو تحقيق مصالح الخلق، وأن الواجبات الشرعية إنما تعنى بحفظ المقاصد الشرعية، التي تهدف من جهتها إلى حماية مصالح الناس، وقد قسم الشاطبي المصالح إلى ثلاث مراتب: ضرورة وحاجية وتحسينية، ثم خلص من خلال تحليله للعلاقة بين هذه المراتب الثلاث إلى خمس قواعد تحكمها، هي:

الأولى: أن المصالح الضرورية أصل لما سواها من الحاجيات والتكميليات.

الثانية: أن اختلال المصالح الضرورية يلزم منه اختلال الحاجيات والتحسينيات بإطلاق.

الثالثة: أنه لا يلزم من اختلال الحاجيات والتحسينيات اختلال الضروريات.

الرابعة: أنه يلزم من اختلال التحسيني بإطلاق أو الحاجي بإطلاق اختلال الضروري بوجه ما.

الخامسة: أنه من أجل المحافظة على الضروري يلزم المحافظة على الحاجي والتحسيني.

ثم بين الشاطبي أن المصالح الدنيوية ينظر فيها من جهتين:

الأولى: جهة مواقع الوجود.

والثانية: جهة تعلق الخطاب الشرعي بها.

فمن جهة مواقع الوجود لا توجد مصالح ومفاسد محضة ، فالعادة الجارية تدل على أنه ما من مصلحة إلا ويشوبها تكليف ومشقة قلّت أو كثرت ، وما من مفسدة إلا ويصحبها لطف أو لذة قل ذلك أو كثر ، والاعتبار هنا يكون بالغالب من الجهتين ، فما غلبت فيه المصلحة عد مصلحة مقصود جلبها شرعا ، وما غلبت فيه المفسدة اعتبر مفسدة مقصود دفعها شرعا .

وقد حدد الشاطبي ضوابط المصلحة الشرعية في خاصتين :

الأولى : أن تكون مطلقة ؛ أي لا تكون نسبية ولا ذاتية ، ذلك أن خضوعها للنسبية والذاتية يجعلها خاضعة لأهواء النفوس وحظوظها ، وهذا ما جاءت الشريعة بنفيه .

والثانية : أن تكون كلية ولا يُطعن في كليتها تخلف بعض الجزئيات .

وتكلم الشاطبي على تغير الأحكام بتغير العادات ، وتكلم على قصد المكلف وقصد الشارع ، وقد بنى الشاطبي نظريته العامة للشريعة الإسلامية على أساس التوافق والتناسق ، توافق وتناسق داخلي بين نصوص الشريعة وأحكامها ، وتوافق وتناسق بين مقاصد الشارع ومقاصد المكلفين .

فالشريعة جاءت لتحقيق المقاصد العامة والمقاصد الخاصة ، وتحقيق هذه المقاصد له صلة بالمكلفين ؛ إذ هو في الغالب ثمة أفعالهم ، ولما كانت ثمة أفعال المكلفين تتأثر بمقاصدهم ونياتهم سلبا وإيجابا ، كان من الواجب الربط بين مقاصد الشارع ومقاصد المكلفين ، فمن أجل تحقق مقاصد الشارع على الوجه الأكمل يجب أن تكون مقاصد المكلفين تابعة وموافقة لها .

ومن هنا جاء تأكيد الإمام الشاطبي على مبدأ النية أو قصد المكلف ، فأكد الشاطبي أن قصد الشارع من المكلف أن يكون قصده في العمل موافقا لقصده في

التشريع ، وأن الفعل لا يكون صحيحا مشروعاً إلا إذا كان العمل في ظاهره وباطنه على أصل المشروعية ، ذلك أن الأحكام ليست مقصودة لأنفسها وإنما قُصد بها معانيها ، وهي المصالح التي شرعت من أجلها.

فإذا كان العمل في ظاهره على أصل المشروعية لكنه في باطنه على غير ذلك ، كان غير صحيح وغير مشروع ، وكل من ابتغى في تكاليف الشريعة غير ما شرعت له كان مناقضاً للشريعة ، ومن ناقضها كان عمله في المناقضة باطلاً.

هذا وقد سبق أن ذكرنا أن الإمام الشاطبي كانت وفاته على الراجح سنة تسعين وسبعمائة.

التعريف بالإمام بدر الدين الزركشي

وهو الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي ، أحد العلماء الأثبات الذين نجموا بمصر في القرن الثامن ، وجهبذ من جهابذة أهل النظر وأرباب الاجتهاد ، وهو أيضاً علم من أعلام الفقه والحديث والتفسير وأصول الدين.

ولد بالقاهرة سنة خمس وأربعين وسبعمائة ، حينما كانت معمورة بالمدارس غاصة بالفضلاء وحملة العلم ، زاخرة بدور الكتب الخاصة والعامة ، والمساجد الحافلة بطلاب المعرفة والوافدين من شتى الجهات.

ولم يكد يجاوز الإمام بدر الدين الزركشي سن الحداثة حتى انتظم في حلقات الدروس وتفقه بمذهب الشافعي ، وحفظ كتاب (المنهاج في الفروع) للإمام النووي وصار يُعرف بالمنهاجي نسبة إلى هذا الكتاب.

وكان الشيخ جمال الدين عبد الرحيم الأسنوي -رئيس الشافعية بالديار المصرية- كان بدر العلماء الزاهر وكوكبهم المتألق وإمام أهل الحديث بالمدرسة

الكاملية غير مدافع، فلزمه الزركشي وتلمذ له، ونهل من علمه ما شاء الله له أن ينهل، فكان من أنجب تلاميذه وأوعاهم وأفضلهم وأذكاهم.

كما تخرج على الشيخ سراج الدين البلقيني والحافظ مغلطاي، وغيرهم من شيوخ مصر وعلمائها. ثم ترامت إليه شهرة الشيخ شهاب الدين الأذرعي بحلب، والحافظ ابن كثير بدمشق، فشد إليهما الرحال، حيث أخذ عن الأذرعي الفقه والأصول.

ثم عمد إلى دمشق حيث تلقى على ابن كثير الحديث، ثم عاد إلى القاهرة وقد جمع أشتات العلوم وأحاط بالأصول والفروع، وعرف الغامض والواضح ووعى الغريب والنادر، واستقصى الشاذ والمقيس، إلى ذكاء وفطنة وثقافة وألمعية، فأهله كل ذلك للفتيا والتدريس والتوفر على الجمع والتصنيف، واجتمع له من المؤلفات في عمره القصير ما لم يجتمع لغيره من أفذاذ الرجال، وإن كان هذا الفضل لم يعرفه الناس إلا بعد وفاته.

وكان رضي الخلق محمود الخصال عذب الشمائل متواضعا رقيقا، يلبس الخلق من الثياب ويرضى بالقليل من الزاد، لا يشغله عن العلم شيء من مطالب الدنيا أو شئون الحياة.

قال ابن حجر: "وكان منقطعا في منزله لا يتردد إلى أحد إلا إلى سوق الكتب، وإذا حضر إليها لا يشتري شيئا وإنما يطالع في حانوت الكُتبي طول نهاره، ومعه ظهور أوراق يعلق فيها ما يعجبه ثم يرجع فينقله إلى تصانيفه".

وحكى تلميذه شمس الدين البرماوي أنه كان منقطعا إلى الاشتغال بالعلم لا يشتغل عنه بشيء، وله أقارب يكفونه أمر دنياه، وكان يكتب مصنفاته بنفسه، وذكروا عنه أن خطه كان رديئا جدا قل من يحسن استخراجها، كما أخبر بذلك

ابن العماد، ولقد شاع في الكتب المنقولة عن خطه الغموض والإبهام والتحريف والتصحيف، ولقي منها القراء والدارسون العناء الكثير.

وتولى من المناصب حنقاه كريم الدين بالقرافة الصغرى، وتوفي بمصر في رجب سنة أربع وتسعين وسبعمائة ودفن بالقرافة.

مؤلفاته:

فمؤلفاته كثيرة جدا، أذكر منها (الإجابة على إيراد ما استدركته عائشة على الصحابة)، ومنها (إعلام الساجد بأحكام المساجد)، ومنها (البرهان في علوم القرآن)، ومنها (تخريج أحاديث الشرح الكبير) للرافعي المسمى بكتاب (فتح العزيز على كتاب الوجيز).

ومنها (تشنيف المسامع بجمع الجوامع) وهو كتاب في أصول الفقه، شرح فيه (جمع الجوامع) للإمام تاج الدين بن السبكي شرحا ماتعا مختصرا دقيقا جيدا، وكان أصلا لكثير من الكتب التي كتبت بعده، ولخصه الإمام العراقي في كتاب (الغيث الهامع بشرح جمع الجوامع) وهو ملخص لـ (تشنيف المسامع)، ومن كتبه كذلك (تفسير القرآن) ذكره السيوطي وقال: "إنه وصل فيه إلى سورة مريم". وكذا أورده صاحب (كشف الظنون).

ومن كتبه (تكملة شرح المنهاج) للإمام النووي، ومن كتبه كذلك (التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح)، ومن كتبه كذلك (خادم الرافعي) و(الروضة في الفروع)، ذكر في (بُغية المستفيد) أنه أربعة عشر مجلدا كل منها خمس وعشرون كراسة، وقد افتتحه بقوله: "الحمد لله الذي أمدنا بنعمائه". وذكر أنه شرح فيه (مشكلات الروضة) وفتح مغلفات (فتح العزيز) وهو على أسلوب كتاب (التوسط)

للأذرعى ، وأخذ جلال الدين السيوطى واختصره من الزكاة إلى آخر الحج ولم يتمه وسماه (تخصين الخادم). وقال ابن حجر: "جمع (الخادم) على طريق (المهمات) فاستمد من (التوسط) للأذرعى لكن شحنه بالفوائد الزوائد من (المطلب) وغيره".

ومن كتب الإمام الزركشى كتاب (خبيا الزوايا فى الفروع) ذكره صاحب (كشف الظنون) وقال: "ذكر فيه ما ذكره الرافعى والنووى فى غير مظنته من الأبواب ، فرد كل شكل إلى شكله وكل فرع إلى أصله ، واستدرك عليه عز الدين حمزة بن أحمد الحسينى الدمشقى ، المتوفى سنة أربع وسبعين وثمانمائة وسماه (بقايا الخبايا) ولبدر الدين بن السعادات محمد بن محمد البلقينى ، المتوفى سنة تسعين وثمانمائة حاشية عليه".

ومن كتب الزركشى كذلك (خلاصة الفنون الأربعة) ، ومن أجل كتبه فى علوم القرآن (البرهان فى علوم القرآن).

ومن أجل كتبه كذلك فى الأصول (البحر المحيط) فى أصول الفقه ، وفى مقدمة (البحر المحيط) قال الزركشى: "وقد اجتمع عندي بحمد الله من مصنفات الأقدمين فى هذا الفن ما يربو على المئين ، وما برحت لى همة فى جمع أشتات كلماتهم وتحويل ومن دونها عوائق الحال تحول ، إلى أن من الله سبحانه بنيل المراد وأمد بلطفه بكثير من المواد ، فمخضت زبد كتب الأقدمين ووردت شرائع المتأخرين من العلماء ، وجمعت ما انتهى إلى من أقوالهم ونسجت على منوالهم ، وفتحت منه ما كان مقفلا وفصلت ما كان مجملا ، بعبارة تستعذب وإشارة لا تستصعب ، وزدت فى هذا الفن من المسائل ما يزيد على الألوف ، وولدت من الغرائب غير المألوف ورددت كل فرع إلى أصله ، وشكل قد حيل بينه

وبين شكله، وأتيت فيه بما لم أُسبق إليه، وجمعت شوارده المتفرقات عليه بما يُقضى منه العجب، وإن الله يهب لعباده ما يشاء أن يهب، وأنظم فيه بحمد الله ما لم ينتظم قبله في سلك ولا حصل لملك في مُلك، وكان من المهم تحرير مذهب الشافعي وخلاف أصحابه، وكذلك سائر المخالفين من أرباب المذاهب المتبوعة".

قال: "ولقد رأيت في كتب المتأخرين الخلل في ذلك والزلل في كثير من التقارير والمسالك، فأتيت البيوت من أبوابها وشافهت كل مسألة من كتابها، وربما أسوقها بعباراتهم لاشتغالها على فوائد وتنبيهها على خلل ناقل، وما تضمنته من المآخذ والمقاصد".

ثم ذكر الإمام الزركشي بُتًا طويلاً إلى الكتب التي رجع إليها من كتب الشافعية ومن كتب المالكية ومن كتب الحنابلة ومن كتب الحنفية، ومن كتب الظاهرية ومن كتب الشيعة، ذكر ذلك كله في مقدمة كتابه تنبيهها على المراجع التي رجع إليها، وأنه رجع إليها أنفسها دون أن ينقل منها بالواسطة.

ابن اللحام، والكمال بن الهمام، وجلال الدين المحلي، وابن النجار، والشوكاني

عناصر الدرس

- العنصر الأول : التعريف بالعلامة ابن اللحام، ونشأته، وآثاره العلمية والأصولية ٣٩٥
- العنصر الثاني : الإمام العلامة الكمال بن الهمام ٤٠٠
- العنصر الثالث : الشيخ جلال الدين المحلي ٤٠٤
- العنصر الرابع : الإمام ابن النجار ٤٠٦
- العنصر الخامس : الإمام الشوكاني ٤٠٨

التعريف بالعلامة ابن اللحام، ونشأته، وأثاره العلمية والأصولية

التعريف بالعلامة ابن اللحام:

وهو العلامة علي بن محمد بن علي بن عباس بن فتيان العللاء البعلبي، ثم الدمشقي الحنبلي، ويُعرف بابن اللحام، واللحام هو من يبيع اللحم، وهي حرفة أبيه، ولذلك يقال: ابن اللحام، ولد ابن اللحام بعد الخمسين وسبعمئة بمدينة بعلبك، ونشأ بها في كفالة خاله؛ لكون أبيه مات وهو رضيع فعلمه صنعه الكتابة ثم حبيب إليه الطلب بنفسه.

قال ابن مفلح في (طبقاته): وبلغني أنه أذن له في الإفتاء، وكذا في شذرات الذهب، وأخذ ابن اللحام علم أصول الفقه عن الإمام الشهاب الزهري، ودرس وناظر، وتفقه على الشمس ابن اليونانية، وهو الإمام محمد بن اليونانية بن علي بن أحمد بن محمد اليونيني البعلبي الحنبلي، المعروف: بابن اليونانية شمس الدين، وهو مفسرٌ فقيه من أهل بعلبك، وُلِدَ في سنة سبع وسبعمئة وولي قضاء بعلبك.

ومن آثاره: كتاب (تلخيصُ تفسير ابن كثير) لخصه في نحو نصف حجمه، وتوفي في سنة ثلاث وتسعين وسبعمئة.

ثم انتقل ابنُ اللحام إلى دمشق، وتلمذ لابن رجب وغيره، وابن رجب هو الإمام عبد الرحمن بن أحمد بن رجب البغدادي الدمشقي الحنبلي، الحافظ زين الدين بن رجب، ولد ببغداد سنة ست وثلاثين وسبعمئة، وسمع بمصر من الميدومي وبالقاهرة من ابن الملوک، وبدمشق من ابن الخباز وجمع جمًّا، ورافق الشيخ الإمام زين الدين العراقي في السماء كثيرًا.

طبقات الأصوليين

ومهر في فنون الحديث أسماء ورجالاً، وعلماً وطرقاً، واطلاعاً على معانيه، وصنف: (شرح الترمذي) فأجاد، وهو مفقود، قالوا: لو كان موجوداً؛ لكان أعجوبةً في بابهِ، وشرح قطعةً كبيرةً من البخاري، وكتابه شرح البخاري اسمه (فتح الباري) و(شرح الأربعين النووية) وعمل وظائف الأيام سماه (اللطف) وعمل (طبقات الحنابلة) ذيلًا على (طبقات أبي يعلى) وكان صاحبَ عبادةٍ، وتهجد، وتُقيم عليه إفتاء بمقالات ابن تيمية، ثم أظهر الرجوع عن ذلك؛ فنافره التيميون، فلم يكن مع هؤلاء، ولا مع هؤلاء، وكان قد ترك الإفتاء بآخره، وقال ابن حجي: أتقن الفن، وصار أعرف أهل عصره بالعلل، وتتبع الطرق، وكان لا يخالط أحدًا، ولا يتردد إلى أحد. مات في رمضان - رحمه الله.

قال ابن حجر: تخرّج به غالب أصحابنا الحنابلة بدمشق، وابن اللحام الذي نترجم له تلميذ الإمام ابن رجب، وقد وصفوه بأنه برع في مذهبه، أي: مذهب الحنابلة ودرّس وأفتى، وشارك في الفنون، وناب في الحكم، ووعظ بالجامع الأموي في حلقات ابن رجب بعده، وكانت مواعيده حافلة ينقل فيها مذاهب المخالفين محررةً من كتبهم مع حسن المجالسة، وكثرة التواضع، ثم الحكم بآخرة، وانجمع على الاشتغال بالعلم.

ويقال: إنه عُرض عليه قضاء دمشق استقلالاً فأبى، وصار شيخ الحنابلة بالشام مع ابن مفلح فانتفع الناس به، وقد قدم القاهرة بعد الكائنة العظمى بدمشق فسكنها، وولي تدريس المنصورية، ثم نزل عنها، وعُين للقضاء بعد موت الموفق ابن نصر الله؛ فامتنع فيما قيل، وقصة امتناعه في كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك.

ذكر: أنّه استقر مجد الدين سالم الحنبلي في قضاء القضاة الحنابلة عوضاً عن موفق الدين أحمد بن نصر الله بعد وفاته، بعد أن طُلب هو، والشيخ علاء الدين علي

بن محمد بن علي بن عباس بن فتيان البعلي، المعروف بابن اللحام الحنبلي، الوارد من دمشق عند الأمير يشبك الدويدار، وعرض عليهما ولاية القضاء فامتنعا، وصار كل منهما يقول: لا أصلح، وإنما يصلح هذا؛ لدينه، وعلمه؛ فكثر العجب من ذلك، واستقر الأمر لسالم، وخُلِعَ عليه، وركب إلى الصالحية في موكب كبير.

ويجدر في هذا المقام أن نترجم للقاضي مجد الدين، الذي عرض عليه القضاء مع الشيخ علاء الدين بن اللحام، وهو الإمام أحمد بن نصر الله بن محمد بن عمر بن أحمد قاضي الحنابلة، محب الدين أبو يوسف التُّسْتَرِي الأُصْل، ثم البغدادي نزيل القاهرة، ولد في السابع عشر من شهر رجب سنة خمس وستين وسبعمئة، وقرأ على أبيه وغيره، وأخذ عن الكرمانى والسخاوي.

قال ابن حجر في (إنباء الغمر): ورأيت إجازة الشيخ شمس الدين محمد بن يوسف بن علي الكرمانى له سئل فيه أن يحيز له ولغيره، وقد وصفه بالفضيلة مع صغر السن، وتمثل فيه بقول الشاعر:

إنَّ الهلال إذا رأيتُ نموّه ❖ أيقنتُ أن سيصيرُ بدرًا كاملاً
ولقبه شهاب الدين، وأجاز له أن يروي عنه شرح البخاري، والكتب الخمسة والمشيخة إجازة معينة، وذلك في جماد الآخرة سنة اثنتين وثمانين وسبعمئة وسمع بدمشق من ابن رجب، وابن المحب، وبحلب من ابن المرحل، ثم رحل إلى القاهرة، وذلك سنة ثمان وثمانين؛ فسمع بحلب ودمشق، ثم قطن القاهرة.

وقرر في درس الحنابلة بالمدرسة الظاهرية البرقونية، أول ما فتحت بعد أن كان درس قبله فيها لأهل الحديث الشيخ زاده العجمي، وكان يحفظ قطعة كبيرة من البخاري، ويسردها مع فنون كثيرة، كان صهر الأقصري، وأنجب ولده الشيخ

محب الدين إمام السلطان، ولأزم الشيخ محب الدين الشيخين سراج الدين بن الملن، وسراج الدين البلقيني، وسمع من عز الدين بن الكويت وغيره.

قال أصحاب التراجم، ومنهم ابن حجر: والعجب أنه لم يلازم حافظ الدنيا في وقته شيخنا العراقي، وهو المشار إليه في علم الحديث مع دعواه أنه محدث، وكان بعد يُدرّس منظومة الألفية ثم ناب في الحكم مدة، ثم وليه استقلالاً مرتين، الأولى بعد موت علاء الدين الحموي - وقد تقدم بيان ذلك في الحوادث مفصلاً.

وكانت وفاته بعلة القولنج، وكان يعتريه أحياناً ويرتفع، وفي هذه العلة استمر أكثر من ستين يوماً إلى أن مات بعد طلوع الفجر صبيحة يوم الأربعاء النصف من جماد الأولى، وقد أقام في الولاية الثانية ثلاثة عشرة سنة.

قال ابن حجر: ومن الاتفاقيات أنني كنت أنظر ليلة الأحد ثاني عشر جماد الأولى في دمية القصر؛ فمررت في ترجمة المظفر بن علي أن له أبياتاً يُرثى بها منها:

بلاني الزمان ولا ذنب لي ❖ بلأء بلاه للأبل

وناب ابن اللحام الذي نترجم له في الحكم بدمشق، ثم توجه إلى مصر، واستقر مدرساً في المنصورية إلى أن توفي عن نيف وخمسين عاماً، ومات في يوم عيد الأضحى. وقال المقرئ: عيد الفطر سنة ثلاث وثمانمائة، وقد جاز الخمسين.

ومن تلاميذ ابن اللحام:

القاضي عز الدين الحنبلي. قال ابن مفلح في (طبقاته): عبد العزيز بن علي بن عبد العزيز بن عبد الحمود، الشيخ الإمام العالم، المفسر قاضي القضاة، عز الدين البغدادي الأصل، ثم الدمشقي منشأً، أخذ الفقه عن الشيخ علاء الدين

علي بن اللحام وعرض عليه الخرقى، يعني: (مختصر الخرقى) في مذهب الحنابلة، واعتنى بالوعظ، وكان يستحضر كثيراً من (تفسير البغوي)، واعتنى بعلم الحديث، وله مشاركة في الفقه والأصول، واشتغل ودرس، وكتب على الفتوى يسيراً.

وله مصنفات منها:

أنه اختصر (المغني) وشرح (الشاطبية) وصنف في المعاني والبيان وجمع كتاباً سماه: (القمر المنير في أحاديث البشير النذير) وولي قضاء بيت المقدس، وجرى له فصول، ثم ولي قضاء دمشق مدة مديدة، ثم صُرف عنه فولي تدريس المؤيدية، ثم ولي قضاء دمشق في دفعات يكون مجموعها ثماني سنين، توفي ليلة الأحد مستهل ذا القعدة سنة ست وأربعين، وصلي عليه من الغد بالجامع الأموي، وحضر جنازته القضاة، وبعض أركان الدولة، ودفن عند والده بمقابر كيسان إلى جانب الطريق انتهى.

وصنف ابن اللحام كتباً منها: (القواعد الأصلية) و(الأخبار العلمية في اختيارات الشيخ تقي الدين ابن تيمية) وله مختصر في أصول الفقه يسمى بـ(مختصر ابن اللحام) وهو مختصر جيد، سهل العبارة محرر، وله: (القواعد والفوائد الأصولية)، وهو كتاب في تخريج الفروع على الأصول على مذهب الحنابلة، ضمنه عدداً كبيراً من القواعد يربو على الستين، وبين ما يتفرع عليها من الفروع الفقهية، وبه الكثير من الفوائد، والنكت الأصولية، واللغوية، والعلمية؛ مما يدل على تمكن صاحبه، وهو الإمام ابن اللحام فقهياً وأصولاً.

الإمام العلامة الكمال بن الهمام

وهو العلامة محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود السيواسي، ثم الإسكندري كمال الدين المعروف بابن الهمام، إمام من علماء الحنفية، عارف بأصول الديانات، والتفسير والفرائض، والفقه من سيواس، ولد بالإسكندرية، ونبغ في القاهرة، وجاور بالحرمين.

ثم كان شيخ الشيوخ بالخانقاه بالشيخونية بمصر، وتوفي الكمال بن الهمام سنة إحدى وستين وثمانمائة من الهجرة، ووالده الشيخ همام الدين عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود السيواسي الرومي الحنفي شيخ الجمالية كان فاضلاً خيراً، ولي قضاء الإسكندرية، ومات بها، ذكره الإمام ابن حجر في (إنباء الغمر).

ومن شيوخ الكمال بن الهمام:

الشيخ الإمام حسين بن أحمد بن محمد بن أحمد البدر بن الخواجي الشهاب الكيلاني المكي الشافعي، ويعرف بابن قاوان

ولد في أواخر رجب سنة اثنتين وأربعين وثمانمائة بكيلان، ونشأ بها في كنف والده، فأقرأه (الحاوي) ووعدته على إنهاء حفظه بألف دينار، وأمر أخاه بدفعها له من تركته ففعل، وقرأه حفظاً، ومباحثةً على جماعة منهم: العالم محمد بن خضر بن محمد النيسابوري بقراءته له على العز طاهر بن محمد بن علي الرونيري الإسفراييني، نزيل نيسابور بقراءته له على الشمس السابوري، بقراءته له على العلاء الطاووسي بروايته له عن مؤلفه، وعن ابن خضر هذا أخذ الصرف والنحو والحديث والتفسير أيضاً.

وأخذ الكلام والعربية والمعاني والبيان، وعن ابن خضرم هذا أخذ في الصرف والنحو، والحديث التفسير أيضاً، وأخذ الكلام والعربية والمعاني والبيان عن الشيخ محمد حاجي الفرحي السجستاني الحنفي، والفرائض والمنطق والمعاني عن الهمام الكرمانى أحد أصحاب الخوافي، وأخذ الكلام عن المعين بن السيد صفى الدين الإيجي، بل أخذ عنه في تفسيره والنحو، والمنطق، وعلم الخلاف، وأدب البحث، والمناظرة، وأخذ عن مظفر الكازاروني.

وممن أخذ عنه بمكة الكمال بن الهمام، ولازمه في (مختصر ابن الحاجب في علم الأصول) وزوجه والده ابنة الكمال بن الهمام، وكذا لازم إمام الكاملية في الأصول والفقه والحديث.

ومما قرأ عليه (المنهاج في أصول الفقه) ومواضع من شرحه، وسمع عليه أكثر المنهاج الفرعي، أي: المنهاج في الفقه الشافعي للإمام النووي، وأخذ عن الفضل المغربي في الأصول، والمنطق، والعروض، والكلام، وعن ابن يونس في الأصول، والجبر، والمقابلة، والحساب، والعروض كل ذلك بمكة.

وارتحل إلى الشام في سنة إحدى وسبعين؛ فأخذ بدمشق عن البدر بن قاضي شعبة في الفقه، وعن الزين خطاب في الفقه وأصوله، والقراءات والحديث، وسمع على عبد الرحمن بن خليل القابوني، وبحلب عن الشهاب المرعشي التفسير، والتصوف، والكثير من نظمه، ورجع إلى القاهرة؛ فأخذ عن الكافي في المعاني والبيان، بل قرأ عليه في (الكشاف) وغيره.

رحل إلى المدينة النبوية فقرأ بها على الشهاب الأبشيبي شرحه لخطبة (المنهاج) وسمع فيها على أبي الفرج المراغي، وبمكة على أخيه الشرف أبي الفتح قرأ على الزين عبد الرحيم الأميوطي البخاري. وأخذ عن السيد إبراهيم بن محمد بن عبد

طبقات الأصوليين

الكافي الطباطبي، وتلقى من كل من الهمام الكرمانى، وإمام الكاملية الماضيين، وعبد الكريم وإدريس الحضرميين في آخرين في هذه العلوم وغيرها.

وبرع في الفضائل، وأقرأ الطلبة، بل شرح (الورقات) لإمام الحرمين و(رسالة العضد في أصول الدين) و(القواعد الصغرى في النحو والتصريف) و(أربعين النووي) وهو في مجلدين، ولكنه أودع فيه تصرفاً كثيراً، وكتب حاشية على خطبة (تفسير البيضاوي) وجزء في القزويني صاحب (الحاوي) وله نظم في الجملة قرض له بعضها الشهاب الأبشيبي، ووصفه بزين الملة والدين الملا الإمام العلامة. وقال: أنه اطلع فيه على فوائد جمّة، كل منها رحلة فاق فيها من كان قبله.

قال: وأجزت له إقراء تلك التصانيف النفيسة، وكذا ما يجوز لي، وعني روايته وقراءته، والسيد السمهودي، وقال: إنه أبدع في تحقيقه لما أودع من تدقيقه مع التلخيص والإيضاح، وحسن السبك، وجودة الإفصاح، قال: فاقتطفت من غصنه معترفاً بحسنه وكنت له إكراماً وقعدت عن تقرّضه احتراماً والله در القائل:

وليس يزيد الشمس نور وبهجة ❖ إطالة في رصف وإكثار مادح
ومن شيوخه محمد القط الأبرقوهي: أحد الفضلاء ممن قدم القاهرة في رمضان سنة ثمانى عشرة فأقرأ (الكشاف) و(العضد) وانتفع به الطلبة، ومات في أواخر صفر سنة تسعة عشر مطعوناً. ذكره ابن حجر في (إنباء الغمر).

وممن أخذ عنه (شرح المواقف) الكمال بن الهمام، وقال: إنه لم يكن في شيوخه أذكى منه - رحمه الله - ومن شيوخ الكمال بن الهمام السكندري الحنفى أحد من حضر عند أكمل الدين، وجار الله وغيرهما، قرأ عليه في (الهداية) الكمال بن الهمام، ونبه على ذلك في أول شرحه لها. وقال: شيخنا في آخر ترجمة أبي بكر التاجر من أنبائه أنه ناب في الحكم.

ومن تلاميذ الكمال بن الهمام:

عبد الوهاب بن أبي بكر بن عمر تاج الدين القاهري الحنفي، ويعرف بالهمام؛ ملازمته خدمة الكمال بن الهمام، والأخذ عنه؛ بحيث شارك في الفقه، وأصوله، والعربية، وغيرها، وأخذ أيضاً عن غيره وأقرأ قليلاً، وحج وجاور في الحرمين، وكان خيراً متقللاً، قانعاً متواضعاً، مات بعد توعكه أياماً في ذي القعدة سنة ست وثمانين، وصُلِّيَ عليه بجامع الأزهر في جمع حافل، ودفن بالقرب من التاج بن عطاء الله من القرافة.

ومن تلاميذ الكمال بن الهمام: محمد بن عمر بن محمد بن علي بن محمد بن إدريس بن غانم بن مُفَرِّد بن الجمال بن السراج أبي حفص بن الجمال أبي راجح العبدي الشيبني الحنفي المكي الشافعي شيخ الحنابلة، وأخوه عبد الله، وعبد الرحمن، ولد في ثالث عشر ذي القعدة سنة ثلاث وأربعين وثمانمائة بمكة ونشأ بها، فحفظ بعد القرآن (الشاطبية)، و(أربعين النووي) و(منهاجه) و(جمع الجوامع) و(ألفية النحو) وعرض على الكمال بن الهمام، وأبي السعادات بن ظهيرة وأبي البركات بن الزين، والقاضي عبد القادر المالكي، وأخذ في الفقه عن النور الفاكهي، وأخذ (المنهاج) عن الكمال إمام الكاملية تقسيماً هو القارئ في بعضهما، ولازم الجوجري، وابن يونس المغربي وتميز في حفظ أشعار وكلمات، وسمع على أبي الفتح المراغي، والبلاطنسي، وخطاب في مجاورتهم، وأجاز له جماعة، واستقر في المشيخة بعد ابن عمه بركات بن يوسف.

ولموفق الدين الإسكندري عيسى كتاب (الاهتمام بترجمة الكمال بن الهمام) وقد شرح الكمال بن الهمام كتاب (بديع النظام الجامع بين كتابي البزدوي والإحكام) للشيخ الإمام الجامع بين كتابي البزدوي والإحكام، وتوفي ابن الساعاتي - كما

طبقات الأصوليين

قلنا - سنة أربع وتسعين وستمائة، وقد صرح به في (شرح الهداية) حيث قال :
وقد أوضحنا فيما كتبناه على البديع.

ومن مصنفاته :

شرح حديث ((كلمتان خفيفتان)) إلى آخره افتتحه بقوله : "دخلت عليّ امرأة بورقة ذكرت : أن رجلاً رفعها إليها يسأله الجواب عما فيها فنظرت فإذا هو سؤال عن إعرابه" فذكر الجواب.

الشيخ جلال الدين المحلي

وهو الشيخ العلامة محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أحمد جلال الدين المحلي. وهو أصولي مفسر فقيه، ولد بمصر سنة إحدى وتسعين وسبعمائة، واشتغل، وبرع في الفنون فقهاً وكلاماً، وأصولاً، ونحواً، ومنطقاً وغيرها، مولده ووفاته بالقاهرة وأخذ العلم عن البدر محمود الأقصري، والبرهان، والبيزوري، والشمس البساطي، والعلاء البخاري، وغيرهم، عرفه ابن العماد بتفتازاني العرب، وكان علامة، آية في الذكاء والفهم، كان بعض أهل عصره يقول فيه : إن ذهنه يثقب الماس، وكان يقول عن نفسه : أنا فهمي لا يقبل الخطأ، ولكنه لم يكن يقدر على الحفظ، وحفظ كراساً من بعض الكتب فامتلاً بدنه حرارة.

قالوا: وكان غرة هذا العصر في سلوك طريق السلف على قدم من الصلاح والورع والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، يواجه بذلك أكابر الظلمة والحكام، ويأتون إليه فلا يلتفت إليهم، ولا يأذن لهم بالدخول عليه، وكان

عظيم الحدة جدًّا، لا يراعي أحدًا في القول، يوصي في عقود المجالس على قضاة القضاة وغيرهم وهم يخضعون له ويهابونه، ويرجعون إليه.

قالوا: ودُكرت له كراماتٌ كثيرة، وعُرض عليه القضاء الأكبر فامتنع، وولي تدريس الفقه للمؤيدية والبرقونية، وقرأ عليه جماعة، وكان قليل الإقراء يغلب عليه المَلَلُ والسَّامَة، وكان سمع الحديث من الشرف بن الكويك، وكان متقشفًا في ملبوسه، ومركوبه، ويتكسب بالتجارة، وألف كتبًا تشد إليها الرحال في غاية الاختصار، والتحرير، والتنقيح، وسلامة العبارة، وحسن المزج. والحل بدفع الإيراد وقبل أقبل عليها الناس، وتلقوها بالقبول، وتداولوها.

من مؤلفاته:

(شرح جمع الجوامع في أصول الفقه) والكتاب اسمه (البدر الطالع في حل جمع الجوامع) وللبناني حاشية على شرح جلال الدين المحلي على (جمع الجوامع في أصول الفقه). والبناني هو: عبد الرحمن بن جاد الله البناني، المغربي، المالكي نزيل مصر والمتوفى سنة ثمان وتسعين ومائة بعد الألف. وهو فقيه أصولي، والبناني نسبة إلى بَنَانَه من قرى منستير بأفريقيا.

ومن مؤلفات الجلال المحلي أيضًا: (شرح الورقات) وعليه حواشي منها (حاشية الدمياطي) ومن مؤلفات الجلال المحلي أيضًا: (الأنوار المضئية شرح مختصر للبردة) و(القول المفيد في النيل السعيد) و(الطب النبوي) و(كنز الراغبين في شرح منهاج النووي) في فقه الشافعية، وعليه حواش كثيرة منها: (حاشية قليوبي) و(حاشية الشيخ عميرة). وله كتاب في المناسك، وكتاب في الجهاد وله مؤلفات لم تكتمل في كـ(شرح القواعد لابن هشام) و(شرح التسهيل) كتب منه قليل جدًّا، وله حاشية على شرح (جامع المختصرات) و(حاشية على جواهر الإسنوي) و(شرح الشمسية في المنطق) و(مختصر التنبيه) كتب منه ورقة، وأجل كتبه التي لم تكتمل

طبقات الأصوليين

(تفسير القرآن) كتب منه من أول الكهف إلى آخر القرآن، وهو ممزوج محرر في غاية الحسن، وكتب على الفاتحة، وآيات يسيرة من البقرة. قال السيوطي: "لقد أكملته بتكملة على نطه من أول البقرة إلى آخر الإسراء وسمي (تفسير الجلالين)" توفي في أول يوم من سنة أربع وستين وثمانمائة - رحمه الله.

ومن تلاميذ الجلال المحلي:

إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن علي مسعود بن رضوان المري القدسي الشافعي قاضي القضاة برهان الدين بن أبي شريف المولود في ذي القعدة سنة ست وثلاثين وثمانمائة، دأب في العلم، وأخذ عن الأشياخ كالشيخ جلال الدين المحلي، والعلم البلقيني، والزين البوتيحي والسعد الديري، وأبي الفضل المغربي وغيرهم. وبرع في الفنون، وتصدى للإقراء، والإفتاء وصنف كتباً منها: (شرح قواعد الإعراب) لابن هشام ومنظومة في القراءات، ونظم النُّخبة، وولي قضاء الديار المصرية في ذي القعدة سنة ست وتسعين.

الإمام ابن النجار

وهو العلامة محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحي تقي الدين أبو البقاء الشهير بابن النجار الفتوحي؛ فقيه حنبلي أصولي مصري من القضاة، ولد ابن النجار سنة ثمان وتسعين وثمانمائة.

قال الشعرائي: صحبته أربعين سنة، فما رأيت عليه شيئاً يشينه، وما رأيت أحداً أحلى منطقاً منه، ولا أكثر أدباً مع جلسائه له: كتاب (منتهى الإرادات في جمع المقنع) مع التنقيح، و(الزيادات في فقه الحنابلة) وتوفي الشيخ ابن النجار سنة اثنتين وسبعين وتسعمائة.

ومن كُتبه في الأصول :

كتاب : (شرح الكوكب المنير) شرح به (مختصر التحرير) و(كتاب الكوكب المنير) جعله مؤلفه شرحاً على (مختصر التحرير) له ، وكتاب مختصر التحرير اختصر فيه المؤلف ، كتاب التحرير للمرداوي الحنبلي المتوفى سنة خمس وثمانين وثمانمائة ، ثم إن المرداوي شرحه في كتاب (التحبير) ومن ميزات الكتاب بمنهج المؤلف فيه : أنه أثبت في الكتاب الكثير من أقوال العلماء وأرجع كل قول إلى مصدره ، ونسب القول إلى قائله ، وهو بذلك يفصل ما أجمله في المختصر ، ويوضح ما أبهمه فيه ، والناظر في هذا الكتاب يلاحظ الدقة في النقل ، والأمانة في التوثيق ، والاعتراف بالفضل لأهله.

وقد أضاف المؤلف في هذا الكتاب عدداً من الفوائد والتنايه ، والتذانيب كل ذلك بعبارة سلسلة ، وأسلوب سهل واضح ، وهو بذلك يبعثُ رُوح المتعة ، والفائدة في ثنايا الكتاب ، وقد أكثر المؤلف من الاستشهاد بالآيات القرآنية الكريمة ، والأحاديث النبوية الشريفة في معرض الاحتجاج ، والاستدلال ، وكذلك في سياق التمثيل والتوضيح.

قد اعتنى المؤلف بتقرير مذهب السلف في مواضع عدة ، وأكثر من النقل عن أئمة أهل السنة والجماعة ، كالإمام الشافعي ، وأحمد ، وابن قدامه ، وابن تيمية وغيرهم ، وقد تابع ابن النجار في ترتيب الكتاب ابن الحاجب في مختصره ، وذلك تبعاً أيضاً لترتيب المرداوي في تحريره.

أما ترتيب ابن الحاجب : فإنه قد اتبع فيه الأمدي ، وهو على النحو الآتي : المقدمة وفيها تعريف أصول الفقه ومبادئه ، والكلام على المبادئ اللغوية ، والكلام على مسائل الأحكام الحاكم ، والحكم الشرعي ، وأقسامه ، والتكليف ، وفيها الأدلة ،

طبقات الأصوليين

وما يتعلق بها الكتاب والسنة، وفي السنة تكلم عن أفعال الرسول ﷺ ثم الإجماع، والأخبار المتواتر، والآحاد، والأمر، والنهي، والعام، والخاص والمطلق، والمقيد، والمجمل، والمبين، والظاهر والمؤول، والمنطوق، والمفهوم والنسخ، والقياس، والأدلة المختلف فيها، ثم بعد ذلك الاجتهاد، والتقليد، والفتوى، والتعارض والترجيح.

قد امتاز هذا الكتاب كما يقول محققه في الدراسة: امتاز بكثرة مصادره، قد رجع المؤلف في هذا الكتاب إلى أشهر الكتب الأصولية؛ فبذلك يكون مرجعاً لمعرفة أقوال الأصوليين في جميع المذاهب، وهو في الوقت ذاته مرجعاً لمذهب الحنابلة في المسائل الأصولية، فقد اعتمد المؤلف على أهم كتب الحنابلة، ونهل منها.

وقد طبع هذا الكتاب في أربعة مجلدات جيدة مع فهرسة دقيقة قام بذلك الدكتور محمد الزحيلي، والدكتور نزيه حماد، وهو من مطبوعات جامعة أم القرى بمكة المكرمة، وقد استفدتُ الكلام عن منهجي المؤلف من دراستهم له قبل التحقيق.

الإمام الشوكاني

وهو الإمام العلامة محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني، الخولاني الصنعاني، مفسر ومحدث وفقه أصولي، ومؤرخ، وأديب، ونحوي، ومنقطعي، ومتكلم، وحكيم.

من كبار علماء اليمن ولد بهجرة شوكان من بلاد خولان في يوم الاثنين الثامن والعشرين من ذي القعدة، عام ثلاث وسبعين ومائة بعد الألف، ونشأ في صنعاء حيث كان والده يعمل قاضياً بها، وبوطنه الأصلي خولان، وتلقى العلم على يد كبار علماء صنعاء، أمثال: السيد العلامة عبد الرحمن المداني، والحسن

المغربي، والعلامة عبد القادر بن أحمد، ولازم إمام الفروع في زمانه القاضي أحمد بن محمد الحرازي، وانتفع به في الفقه، وأخذ النحو والصرف عن السيد العلامة إسماعيل بن حسن، والعلامة عبد الله بن إسماعيل النهمي، والعلامة القاسم بن محمد الخولاني.

وأخذ علم البيان والمنطق والأصول عن العلامة الحسن بن محمد المغربي والعلامة علي بن هادي هرهب، ولازم في كثير من العلوم مجدد زمانه السيد عبد القادر بن محمد الحسني الكوكباني، وأخذ في علم الحديث عن الحافظ علي بن إبراهيم بن عامر، وغير ذلك من المشائخ في جميع العلوم العقلية والنقلية حتى أحرز جميع المعارف، واتفق على تحقيقه المخالف والموافق، وصار مشاراً إليه في علوم الاجتهاد بالبنان.

ظهر نبوغه بعد أن هضم ثقافة عصره، وموسوعات الثقافة والتراث العربي الإسلامي، وقد حفظ كذلك القرآن، وجوده، وحفظ بالإضافة إلى ذلك عدداً كبيراً من المتون قبل أن يبدأ عهد الطلب، ولم تتعدَّ سنه العاشرة، ثم اتصل بالمشايخ الكبار، وفي سن العشرين تصدر الإفتاء؛ إذ كان يفتي لأهل صنعاء، ومختلف المناطق اليمنية؛ لذلك لم يسمح له أبوه بالاشتغال بغير العلم كذلك لم يسمح له بالانتقال من صنعاء.

أما دروسه: فكانت تبلغ في اليوم واللييلة نحو ثلاثة عشر درساً منها: ما يأخذها عن مشايخه، ومنها ما يأخذه عنه تلاميذه، وذلك في مختلف الفنون، والعلوم كالحديث، والتفسير والأصول، والعروض، والمعاني، والبيان، والمنطق، والفقه والجدل، وغيرهم.

مؤلفات الشوكاني :

أما مؤلفات الشوكاني المخطوطة : فقد بلغت نحو مائتين وأربعين مؤلفاً ، إضافة إلى نحو ثلاثين مؤلفاً مطبوعاً منها على سبيل المثال : (فتح القدير في التفسير) و(نيل الأوطار في شرح أحاديث الأحكام) ، و(البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع) و(إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول) و(الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة) و(الدر النضيد في إخلاص التوحيد).

هذا بالإضافة إلى أجوبة وبحوث قصيرة مطبوعة ، وكذلك له بعض الشعر ، وتوفي - رحمه الله - بصنعاء في عام خمسين ومائتين بعد الألف ، وله : (السييل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار) كان تأليفه في آخر مدته ، ولم يألّف بعده شيئاً فيما علم.

وقد تكلم فيه على عيون من المسائل ، وصحح من المشروع ما هو مقيد بالدلائل ، وزيف لم يكن عليه دليل ، وهو كتاب حسن العبارة في الرد والتعليل ، وقد أفرد ترجمته تلميذه الأديب محمد بن حسن الذفاري ، بمؤلف قصره على ذكر مشايخه ، وتلاميذه ، وسيرته ، ومن انطوت عليه شمائله ، وما قاله من شعر ، وما قيل فيه جاء في مجلد ضخّم.

العلامة محمد الخضري بك، والشيخ محمد الأمين الشنقيطي،
والشيخ الإمام محمد أبي زهرة، والشيخ الأستاذ علي حسب
الله، والشيخ العلامة محمد أبي النور زهير

عناصر الدرس

- العنصر الأول :** التعريف بالأستاذ محمد الخضري بك، والشيخ
محمد الأمين الشنقيطي ٤١٣
- العنصر الثاني :** التعريف بالشيخ الإمام أبي زهرة، وحياته، وآثاره
العلمية والأصولية ٤١٧
- العنصر الثالث :** الشيخ الأستاذ علي حسب الله، وآثاره العلمية
والأصولية، وبعض أقواله ٤٢٣
- العنصر الرابع :** التعريف بالشيخ أبو النور زهير، وحياته، وآثاره
العلمية، والأصولية ٤٢٨

التعريف بالأستاذ محمد الخضري بك، والشيخ محمد الأمين الشنقيطي

أولاً: التعريف بالشيخ الأستاذ محمد الخضري:

وهو: الشيخ محمد الخضري بك - رحمه الله - درس بدار العلوم، والجامعة الأهلية، وترك مؤلفات تاريخية مهمة، منها: (الدولة الأيوبية) و(الدولة العباسية) و(نور اليقين) و(تاريخ التشريع الإسلامي) و(كتاب تاريخ الأمم الإسلامية) و(كتاب إتمام الوفاء في سيرة الخلفاء) و(كتاب أصول الفقه) وهو كتاب جيد نافع، يعتبر تجديداً لعلم أصول الفقه، كما سيأتي في كلام الدكتور عبد العظيم الديب.

وله (نور اليقين في سيرة سيد المرسلين ﷺ) وكانت وفاة الشيخ محمد الخضري في الثامن من شوال سنة خمس وأربعين وثلاثمائة بعد الألف، الموافق أحد عشر من شهر أبريل سنة سبع وعشرين وتسعمائة بعد الألف.

قد عدّه الدكتور عبد العظيم الديب - عليه رحمة الله - في كتابه (العقل عند الأصوليين) مجدداً في علم أصول الفقه، بكتابه الذي ألفه فيه، وهو (أصول الفقه) وكان خلاصة تدريسه لهذا العلم مدة، وقد أفاد كثيراً من (موافقات الشاطبي) كما نبه هو على ذلك في مقدمة الكتاب، بتوجيه من الشيخ محمد عبده.

ثانياً: التعريف بالشيخ العلامة محمد الأمين الشنقيطي وحياته، وآثاره العلمية والأصولية:

وهو الشيخ محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر بن محمد بن أحمد نوح ينتهي نسبه إلى قبيلة "تشانكند" ولد - رحمه الله - سنة خمس وعشرين وثلاثمائة

طبقات الأصوليين

بعد الألف من الهجرة، بمديرية "كيفاً" من بلاد موريتانية من أبوين أبناء عمومته في بيت علم، رجالاً ونساءً، ويرجع نسبه تلك القبلية إلى حمير، نزحت إلى تلك البلاد، وحافظت على نسبها وعروبته.

أما عن طلبه للعلم ومشايخه: فقد حفظ القرآن وعمره عشر سنوات، ونشأ في بيت أخواله؛ حيث توفي والده وهو صغير، وكان بيتهم بيت علم؛ فاعتنوا به عنايةً فائقة، وحفظ الكثير من المتون في شتى الفنون حتى فاق أقرانه، وبرز في العلم والفقه، والفهم، وتصدر للتعليم مبكراً، واشتهر بفراسسته، وذكائه، وأصبح مقصد الناس في القضاء، يأتون إليه من أماكن بعيدة ليقتضي بينهم. وقد اجتهد في طلب العلم؛ فأصبح من علماء موريتانيا، وتولى القضاء في بلده؛ فكان موضع ثقة حكامها ومحكميها.

وقد خرج سنة سبع وستين وثلاثمائة بعد الألف للحج، وكانت رحلة علمية صحبه فيها بعض تلاميذه، فقدر الله له أن يستقر في المملكة السعودية، بعدما حصل له لقاء ببعض العلماء فيها، وتدارس معهم بعض مسائل العلم، وكان ممن تدارس معه الشيخ عبد العزيز بن صالح إمام المسجد النبوي؛ فبين للشيخ الشنقيطي ما يتمسك به أهل هذه البلاد من عقيدة، وأطلعه على بعض الكتب السلفية ككتب شيخ الإسلام ابن تيمية، وغيرها من كتب الفقه الحنبلي كـ(المغني) فبعد ما تعرف عليها الشيخ الشنقيطي أعجب بها، وقرأها، وتغير ما في نفسه من نظرة هذه الدعوة - دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب.

واستقر مدرساً في المسجد النبوي؛ فبلغ صيته جميع أنحاء المملكة السعودية فاختر للتدريس في المعهد العلمي بالرياض سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة بعد الألف، وأصبح عضواً بارزاً في معهد القضاء العالي بالرياض، سنة ست وثمانين

وثلاثمائة بعد الألف، وامتد نشاطه خارج المملكة؛ ففي سنة خمس وثمانين بعد الألف سافر إلى عدد من الدول العربية للدعوة إلى الله.

وكان من أوائل المدرسين في الجامعة الإسلامية سنة إحدى وثمانين وثمانمائة بعد الألف من الهجرة، ثم عُين عضواً في مجلس الجامعة، كما عين عضواً في مجلس التأسيس برابطة العالم الإسلامي، وعضواً بهيئة كبار العلماء سنة إحدى وتسعين وثمانمائة بعد الألف، وله تلاميذ كثيرون في بلاده، وفي المسجد النبوي والرياض، ولا يمكن إحصاؤهم منهم على سبيل المثال: الشيخ عبد العزيز بن باز والشيخ عطية محمد سالم، والشيخ محمد صالح العثيمين، والشيخ حماد الأنصاري - رحمه الله - عليهم جميعاً.

ودرس الكثير من العلماء أيضاً منهم الشيخ صالح الحيدان، والشيخ عبد الله الغديان، والشيخ عبد المحسن العباد، وغيرهم.

يقول عنه أحد طلابه، وهو الشيخ عبد الله أحمد قادري: كان - رحمه الله - قوي العاطفة، يتفاعل مع الآيات، ويظهر لمن يراه ويسمعه أنه يفسر، ويتفكر، ويتعجب ويخاف، ويحزن، ويُسر بحسب ما في الآيات من المعاني كان يحرك يديه، ويتحرك وهو على مقعده بدون شعور من شدة تفاعله مع معاني الآيات؛ فكان مقعده يزحف حتى يصل إلى المقعد الذي يقابله من مقاعد الطلاب.

وكان يدخل قاعة الدرس، وهو مريض لا يكاد يستطيع الكلام من وجع حلقه، ولكنه بعد قليل من بدء المحاضرة ينطلق بصوته، وينسى أنه مريض لشدة تفاعله مع المعاني التي يُلقيه.

وقد أثنى عليه العلماء قال فيه الشيخ محمد بن إبراهيم: مُلء علماً من رأسه إلى أخمص قدميه. وقال أيضاً: هو آية في العلم والقرآن واللغة وأشعار العرب.

وقال عنه الشيخ ابن باز - رحمه الله - : من سمع حديثه حين يتكلم في التفسير يعجب كثيراً من سعة علمه وإطلاعه ، وفصاحته وبلاغته ، ولا ميل سماع حديثه .
وقال عنه الشيخ الألباني - رحمه الله - من حيث جمعه لكثير من العلوم ما رأيت مثله ، وشبهه بشيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله .
قال الشيخ بكر أبو زيد : " لو كان في هذا الزمان أحد يستحق أن يسمى شيخ الإسلام لكان هو " . وقال الشيخ حماد الأنصاري - رحمه الله - : له حافظة نادرة قوية ، ويعتبر في وقته نادراً ،

مؤلفاته :

وله مؤلفات عدة منها : (أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن) وهو كتاب يعتبر من أنفس كتب التفسير وأجلها . وفيه تطبيق للقواعد الأصولية ، فما من موطن يُحتاج فيه أن ينبه على تطبيق قاعدة أصولية في تفسير آية إلا ويذكرها ، بل قد يطيل النفس في ذلك حتى يكون ذلك الموضع باباً من أصول الفقه .
وله كتاب (منع جواز المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز) وله : (منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات) وله (ألفية في المنطق) وله كتاب (آداب البحث والمناظرة) وهو كتاب جيد سلسل العبارة في علم العبارة والمنطق ، وهو مقرر على الطلاب في كثير من الجامعات ، وله كتاب (خالص الجمان في أنساب العرب) وله نظم في الفرائض ، ومذكرة في أصول الفقه اسمها (مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر) كتبها عنه الشيخ عطية سالم ، وهو الذي نشرها ، وأخرجها - رحمه الله - وفي هذه المذكرة من الفوائد ، والتنبيهات ، والتدقيقات الأصولية ما يندر وجوده في كتب الأصول .

وله رحلة خروجه من بلاده إلى المدينة، وله كتبٌ أخرى كثيرة؛ بالإضافة إلى المحاضرات التي ألقاها، ونشرت في رسائلٍ مستقلة، وتوفي - رحمه الله - بمكة بعد أدائه لفريضة الحج في السابع عشر من شهر ذي الحجة سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة وألف من الهجرة، وصلي عليه بالمسجد الحرام، ودفن بمقبرة "المعلّى" بمكة، وصلي عليه صلاة الغائب بالمسجد النبوي الشريف - رحمه الله رحمة واسعة - ونفعنا الله بعلومه وجميع المسلمين.

التعريف بالشيخ الإمام أبي زهرة، وحياته، وأثاره العلمية والأصولية

وهو الشيخ الإمام محمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد المعروف بأبي زهرة، وُلد في المحلة الكبرى التابعة لمحافظة الغربية بمصر في السادس من ذي القعدة سنة خمسة عشر، وثلاثمائة بعد الألف يوافق التاسع والعشرين من شهر مارس سنة ثمان وتسعين وثلاثمائة بعد الألف، ونشأ في أسرة دفعت به إلى أحد الكتاتيب التي كانت منتشرة في أنحاء مصر تعلم الأطفال، وتحفظهم القرآن الكريم، وقد حفظ القرآن الكريم، وأجاد تعلم مبادئ القراءة والكتابة.

ثم انتقل إلى الجامع الأحمدى بمدينة طنطا، وكان إحدى منارات العلم في مصر تمتلئ ساحاته بحلقات العلم التي يتصدرها العلماء، وكان يطلق عليه الأزهري الثاني لمكانته الرفيعة، وقد سيطرت على الشيخ أبي زهرة روح الاعتزاز بالنفس واحترام الحرية، والتفكير، وكره السيطرة والاستبداد، وقد عبر أبو زهرة عن هذا الشعور المبكر في حياته بقوله: ولما أخذت أشدو في طلب العلم، وأنا في سن المراهقة كنت أفكر لماذا يوجد الملوك، وبأي حق يستعبد الملوك الناس؛ فكان كبير العلماء عندي بمقدار عدم خضوعهم لسيطرة الخديوي الذي كان أمير مصر في ذلك الوقت.

طبقات الأصوليين

وبعد ثلاث سنوات من الدراسة بالجامع الأحمدي. انتقل لمدرسة القضاء الشرعي سنة خمس وثلاثين وثلاثمائة بعد الألف، يعني: سنة ست عشرة وتسعمائة بعد الألف من الميلاد، بعد اجتيازه اختباراً دقيقاً كان هو أول المتقدمين فيه على الرغم من صغر سنه عنهم، وقصر المدة التي قضاها في الدراسة والتعليم، وكانت المدرسة التي أنشأها محمد عاطف بركات تعد خريجياً لتولي مناصب القضاء الشرعي في المحاكم المصرية.

ومكث أبو زهرة في المدرسة ثماني سنوات يواصل حياته الدراسية في جد واجتهاد حتى تخرج فيها سنة ثلاث وأربعين وثلاثمائة بعد الألف من الهجرة، يعني: سنة أربع وعشرين وتسعمائة بعد الألف من الميلاد، حاصلاً على عالمية القضاء الشرعي، ثم اتجه إلى دار العلوم؛ لينال معادلتها سنة ست وأربعين وثلاثمائة بعد الألف من الهجرة، يعني: سبع وعشرين وتسعمائة بعد الألف من الميلاد؛ فاجتمع له تخصصان قويان لا بد منهما لمن يريد التمكن من علوم الإسلام.

وبعد تخرجه عمل في ميدان التعليم، ودرس العربية في المدارس الثانوية، ثم اختير سنة اثنتين وخمسين وثلاثمائة بعد الألف من الهجرة، يعني: سنة ثلاث وثلاثين وتسعمائة بعد الألف من الميلاد للتدريس في كلية أصول الدين، وكلف بتدريس مادة الخطابة والجدل؛ فألقى محاضرات ممتازة في أصول الخطابة تتحدث عن الخطباء في الجاهلية والإسلام، ثم كتب مؤلفاً عد الأول من نوعه في اللغة العربية حيث لم تفرد الخطابة من قبله بكتاب مستقل، ولما ذاع فضله وبراعته في مادته اختارته كلية الحقوق المصرية لتدريس مادة الخطابة بها، وكانت تعنى بها عناية فائقة، وتُمرن طالبها على المرافعة البليغة الدقيقة، وهذا ما يفسر كثرة الخطباء البلغاء من خريجي هذه المدرسة، وبعد مدة وجيزة عهدت إليه الكلية

لتدريس مادة الشريعة الإسلامية؛ فزامن في قسم الشريعة عددًا من أساطين العلماء منهم: الشيخ أحمد إبراهيم، وأحمد أبو الفتوح، وعلي قراعة، وفرج السنهوري.

وكان وجود مثل هؤلاء العلماء معه يزيده دُبًّا وجدة في الدرس والبحث حتى يرتقي إلى صفوفهم، ومكانتهم الرفيعة، وكانت فيه عزيمة، وإصرار، وميل إلى حياة الجد التي لا هزل فيها، وقد تدرج أبو زهرة في كلية الحقوق التي شهدت أخصب حياته الفكرية حتى ترأس قسم الشريعة، وشغل منصب الوكالة فيها وأحيل إلى التقاعد سنة ثمان وسبعين وثلاثمائة بعد الألف من الهجرة توافق سنة ثمان وخمسين وتسعمائة بعد الألف من الميلاد.

وبعد صدور قانون تطوير الأزهر اختير الشيخ أبو زهرة عضوًا في مجمع البحوث الإسلامية سنة اثنتين وثمانين وثلاثمائة بعد الألف من الهجرة يوافق سنة اثنتين وستين وتسعمائة بعد الألف من الميلاد، وهو المجمع الذي أنشئ بديلًا عن هيئة كبار العلماء وإلى جانب هذا كان الشيخ أبو زهرة من مؤسسي معهد الدراسات الإسلامية بالقاهرة، وكان يلقي فيه محاضراته في الشريعة الإسلامية احتسابًا لله - دون أجر - وكان هذا المعهد قد أنشئ لمن فاته الدراسة في الكليات التي تعنى بالدراسات العربية، والشرعية؛ فالتحق به عدد كبير من خريجي الجامعات الراغبين في مثل هذه الدراسات.

قد كتب الشيخ أبو زهرة مؤلفات كثيرة تمثل ثروة فكرية ضخمة؛ عالج فيها جوانب مختلفة في الفقه الإسلامي، وجل بقلمه فيها موضوعات دقيقة فتناول الملكية و(نظرية العقد) و(الوقف وأحكامه) و(الوصية وقوانينها) و(التركات والتزاماتها) والأحوال الشخصية في مؤلفات مستقلة.

وتناول ثمانية من أئمة الإسلام، وأعلامه الكبار بالترجمة المفصلة التي تظهر جهودهم في الفقه الإسلامي في وضوح وجلاء، وهم: أبو حنيفة ومالك والشافعي، وأحمد بن حنبل، وزيد بن علي، وجعفر الصادق، وابن حزم، وابن تيمية كل في كتاب مستقل؛ الإمام حياته وعصره آرائه وفقهه، كل إمام من هؤلاء الأئمة يكتب أبو حنيفة حياته وعصره آرائه وفقهه إلى آخره؛ قد أفرد لكل واحد منهم كتاب مستقلاً في محاولة رائدة ترسم حياته العلمية وتبرز أفكارهم، واجتهاداتهم الفقهية، وتعرض لآثارهم العلمية التي أثرت في مسيرة الفقه الإسلامي.

وقد وفق الشيخ فيما كتب، وتناول فهو فقيه متخصص عرف الأصول والفروع، وأمعن النظر في مؤلفات الفقه، ودانت له أسرارها؛ فمؤرخ الفقهاء المتمكن لا بد أن يكون فقيهاً لا مؤرخاً فحسب، يقص علينا حياة المترجم له، وإنسانيته، وصلته بالعلوم المختلفة.

وإلى جانب الفقه وقضاياه كان لأبي زهرة جهود طيبة في التفسير والسيرة فكان يفسر القرآن في أعداد مجلة لواء الإسلام الغراء وأصدر كتاباً جامعاً بعنوان (المعجزة الكبرى) تناول فيها قضايا نزول القرآن، وجمعه، وتدوينه، وقراءته، ورسم حروفه، وترجمته إلى اللغات الأخرى، ختم حياته بكتاب (خاتم النبيين) تناول فيه سيرة النبي ﷺ معتمداً فيه على أوثق المصادر التاريخية وكتب السنة المعتمدة وقد طبعت هذه السيرة في ثلاث مجلدات.

جهاده الفكري:

فلم يكن الإمام محمد أبو زهرة من الذين ينشغلون بالتأليف عن متابعة الواقع، والدعوة إلى الإصلاح والتغيير، بل قرن الكلمة المكتوبة بالقول المسموع، والعلم

الغزير بالعمل الواضح، وكان هذا سرَّ قوته، وتلّهب الناس إلى سماع كلمته فهو العالم الجريء الذي يجهر بالحق، ويندد بالباطل، ويكشف عوراته غير هيب، أو وجل، وكانت صراحته في مواجهة الظالمين واضحة لا لبس فيها، ولا غموض؛ فقد حورب من أجلها، فما تخاذل، أو استكان قاطعته الصحف، ووسائل الإعلام الأخرى وأذته بالقول، وشهرت به؛ فما زاده ذلك إلا تمسكاً بالحق وإصراراً عليه.

وكان أبو زهرة من أعلى الأصوات التي تنادي بتطبيق الشريعة الإسلامية في الحياة، وقرر: أن القرآن أمر بالشورى؛ ولذلك أن يختار الحاكم المسلم اختياراً حراً فلا يتولّى أي: سلطان حكماً إلا بعد أن يختار بطريقة عادلة، وأن اختيار الحكام الصالحين هو السبيل الأمثل لوقاية الشريعة من عبث الحاكمين، وكل تهاون في ذلك هو تهاون في أصل من أصول الإسلام.

ووقف أبو زهرة أمام قضية الربا موقفاً حاسماً، وأعلن عن رفضه له، ومحاربتة بكل قوة، وكشف بأدلة علمية فساد نظرية الربا، وعدم الحاجة إليه، وأن الإسلام حرم الربا حماية للمسلمين وللمجتمعهم، وانتهى إلى أن الربا لا مصلحة فيه، ولا ضرورة تدعو إليه، ورأى بعض من لا علم لهم بالشريعة يكتبون في الصحف بأن من الصحابة من كان يترك بالعمل بالنص إلى رأيه الخاص الذي اجتهد فيه إذا اقتضت المصلحة ذلك، واستشهدوا على ذلك بوقائع لعمر بن الخطاب حين أبطل العمل في حد السرقة في عام الرمادة؛ فقام الشيخ بجلاء هذا الموقف.

وبين أن المصلحة تعتمد على النص، وترجع إليه، وأن القول دونما نص، أو قاعدة كلية إنما هو قول بالهوى؛ فأصول الفقه تستند إلى أدلة قطعية، وأنه لا

طبقات الأصوليين

يجوز أن يعتمد على العقل في إثبات حكم شرعي ، وأن المعول عليه في إثبات الأحكام الشرعية هو النصوص النقلية ، وأن العقل مبين لهم وأبان الشيخ أن عمر بن الخطاب وأمثاله من مجتهدي الصحابة لم يتركوا العمل بالنصح ، وإنما فهموه فهمًا دقيقًا دون أن يتعدوا عنه .

واشتهر الإمام العلامة بين علماء عصره باعتزازه بعلمه وعمله ، وحرصه على كرامته ، وإقدامه على بيان ما يراه حقًا في وقت سكنت فيه الأصوات التماسًا للأمن ، والسلامة من بطش ما كانت بيده مقاليد الأمور في البلاد ، ولم يكن يردعهم خلق أو دين أو تحكم تصرفاتهم نخوة أو مروءة ؛ فابتليت بهم البلاد ، وانكفأ الناس حول أنفسهم ؛ خوفًا من هول ما يسمعون ، ولكن الشيخ الفقيه لم يكن من هؤلاء ، وإنما كان من طراز العلماء كالعز بن عبد السلام ، وغيره من العلماء ويروى له في ذلك مواقف محموددة تدل على أخلاق الرجل ، وشجاعته .

دعي الشيخ أبو زهرة إلى مؤتمر إسلامي مع جماعة من كبار العلماء في العالم الإسلامي ، وكان رئيس الدولة الداعية حاضرًا الافتتاح ؛ فافتتح المؤتمر بكلمة يعلن فيها ما يسميه اشتراكية الإسلام ، ودعا الحاضرين من العلماء إلى تأييد ما يراه والدعوة له ، وبعد انتهاء الكلمة ساد قاعة الاحتفال صمت رهيب قطعه صوت الشيخ أبو زهرة طالبًا الكلمة ؛ فلما اعتلى المنبر قال في شجاعة : إننا نحن علماء الإسلام الذين نعرف حكم الله في قضايا الدولة ، ومشكلات الناس ، وقد جئنا إلى هنا لنصنع بما نعرف ، وأن على رؤساء الدولة أن يعرفوا قدرهم ، ويتركوا الحديث في العلم لأهله ، ثم اتجه إلى رئيس الدولة الداعية قائلاً : إنك تفضلت بدعوة العلماء لتسمع أقوالهم لا لتعلن رأيًا لا يجدونه صوابًا مهما هتف به رئيس فلتتق الله في شرع الله ، فبهت رئيس الدولة وغادر القاعة .

وقد بارك الله تعالى في وقت الشيخ ؛ فألف ما يزيد عن ثلاثين كتاباً غير مجوته ومقالاته ، وقد رزقت القبول فذاغت بين الناس ، وتهافت الناس على اقتنائها والاستفادة منها ، فورائها عقلٌ كبيرٌ ، وقدرة على الجدل والمناظرة وذاكرة حافظة واعية ، وقد ضرب بها المثل في قدرتها على الحفظ والاستيعاب.

ومن أشهر مؤلفاته غير ما ذكرناه : (تاريخ المذاهب الإسلامية) و(العقوبة في الفقه الإسلامي) و(الجريمة في الفقه الإسلامي) و(علم أصول الفقه) وله فيه اختيارات ، وتدقيقات ، ومناقشات جيدة تعرب عن استيعابه ، وتمكنه من فهم أصول الشريعة ومقاصده.

وله محاضرات في النصرانية وله : (زهرة التفاسير) وقد نشر بعد وفاته ، وله مقارنات الأديان ، وتوفي الشيخ أبو زهرة سنة أربع وتسعين وثلاثمائة بعد الألف من الهجرة الموافق سنة أربع وسبعين وتسعمائة بعد الألف من الميلاد تاركاً تراثاً خالداً ، وذكرى عطرة ومواقف مشرفة.

الشيخ الأستاذ علي حسب الله، وأثاره العلمية والأصولية، وبعض أقواله

وهو الشيخ علي حسب الله أستاذ العلوم الشرعية بكلية دار العلوم ، وقد قام بالتدريس في معاهد العلم المتعددة ، وقد تتلمذ على يديه بسبب ذلك عدد كبير من الطلاب والدارسين والباحثين.

وله من المؤلفات الأصولية : (أصول التشريع الإسلامي) وهو كتاب محرر سهل في علم أصول الفقه ، وهو من أجود الكتب التي يسرت علم أصول الفقه في العصر الحديث ، وقد طُبع بدار المعارف المصرية سنة خمس وثمانين وتسعمائة بعد الألف من الميلاد في مجلدٍ واحدٍ في أربعمائة وإحدى وثلاثين صفحة.

طبقات الأصوليين

وقد طبع هذا الكتاب طبعته الأولى سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة بعد الألف من الهجرة يعني سنة اثنتين وخمسين وتسعمائة بعد الألف من الميلاد بمطبعة العلوم، وله من الكتب (الزواج في الشريعة الإسلامية)، طبع سنة ست عشرة وأربعمائة بعد الألف من الهجرة يعني: ست وتسعين وتسعمائة بعد الألف من الميلاد، وللشيخ علي حسب الله آراء قيمة في الأصول وجهود كبيرة في تجلية الأحكام الشرعية.

وله مؤلفات عاجلت واقع الناس في الزواج، وفي كثير من المعاملات، ومن ذلك كلامه في موقف أهل الاجتهاد من النصوص الشرعية، فقد قال: من الواجب علينا شرعاً اتباع القرآن والحديث النبوي المطهر، وما اجمع عليه أهل الاجتهاد وتلقيه بالسمع والطاعة. وصدق الله تعالى إذ يقول: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٥١].

وقد ثبت في السنة الشريفة عصمة هذه الأمة من الخطأ والضلال؛ كقوله ﷺ: ((لا تجتمع أمتي على الخطأ))، ((لا تجتمع أمتي على ضلالة)) كذا ذكر. وقوله: ((من سره بحبوة الجنة؛ فليلزم الجماعة)) وقوله أيضاً: ((من فارق الجماعة قيد شبر؛ فقد خلع ربة الإسلام من عنقه))، وغير هذا كثير مما تواتر نقله عن الثقات، وإذا لم يكن متواتر باللفظ فهو متواتر بالمعنى.

وإذا كانت العادة تفيد استحالة أن يجتمع كل أهل الاجتهاد في عصر من العصور على حكم معين ويجزم به جزمًا قاطعًا، ولا يكون لهم من القرآن الكريم، أو السنة النبوية الصحيحة مستند قاطع بنوا عليه إجماعهم، كما أنه من المحال أن يكونوا مخطئين في إجماعهم، ولا يتنبه واحد منهم إلى الخطأ، فما اتفقوا عليه إذا صواب مستند إلى دليل من الكتاب والسنة؛ فيكون العمل به واجباً علينا.

وفي الكلام على فقه الواقع، وبخاصة في سنة الراشدين، والعناية به في توجيهاتهم، وسياستهم كثيراً ما تذكر اجتهادات عمر بن الخطاب < لما أثير حولها من كلام وجدال، وأفكار بعيدة عما قصد إليه < وقد جل ذلك الشيخ علي حسب الله، ويبيّن أن فقه الواقع هو الذي أعان الصحابة { على معرفة مسؤولياتهم، وواجباتهم، وحددوا أمانتهم على أساس من إيمانهم، وعلمهم بمنهاج الله، وهم يعدون لهذه الواجبات في مدرسة النبوة.

فقد كانوا يعلمون أسباب التنزيل، ومقاصد الشريعة العامة، وعادات العرب في أقوالها وأفعالها وأحوالها، ودخائل العدو التي كانوا يجاهدونه، ومراتب التكليف من واجب الفعل، أو الترك فما دونه؛ فعن وبرة الكلبي قال: "أرسلني خالد بن الوليد إلى عمر < فأتيته وهو في المسجد معه عثمان بن عفان، وعلي وعبد الرحمن بن عوف، وطلحة بن الزبير متكئاً معهم في المسجد، فقلت: إن خالد بن الوليد أرسلني إليك وهو يقرأ عليك السلام ويقول: إنّ الناس انهمكوا في الخمر، وتحاقروا العقوبة". فقال عمر: "هم هؤلاء عندك فسلهم، فقال علي < نراه إذا سكر هذي، وإذا هذى افترى، وعلى المفترى ثمانون، فقال عمر: أبلغ صاحبك ما قال، فجلد خالد ثمانين، وجلد عمر ثمانين، وكان عمر إذا أوتي بالرجل القوي المنهمك في الشراب جلده ثمانين، وإذا أوتي بالرجل الضعيف الذي كانت منه الزلة جلد أربعين، ثم جلد عثمان ثمانين وأربعين".

فالعقوبة التي كانت محده لشارب الخمر لم تردع هؤلاء عن شربهم؛ فرأى عمر مضاعفة العقوبة بناء على رأي علي، ولعله من المناسب القول هنا: إن تقدير الواقع ليس معناه تخفيف التكاليف أو إسقاط العقوبة فقط بل مضاعفاتها أيضاً، ولست أدري لماذا لا يورد الباحثون، يعني بهم العلمانيين مثل هذه الوقائع، أو ليست من اجتهادات عمر، أو ليست متكيفة مع الواقع.

طبقات الأصوليين

وقال الشيخ علي حسب الله - رحمه الله - : إنّ التدهور الروحي أو الانحدار الخلقي لا يصحّ أن يُعدّ تطوراً توضع القوانين على أساس الاعتراف به أو حمايته بل ينبغي أن توضع لحماية الإنسان وتوجيهه إلى الكمال الذي أعده الله له.

وفي حدود العلاقة بين المخطوبين : يقول الشيخ علي حسب الله : "لا يترتب على الخطبة أي حق من حقوق الزواج ، ولكن يجوز نظر الخاطب لمخطوبته في حدود ما أحله الله تعالى ، وللفقهاء فيها آراء منها : أنه يجوز النظر إلى الوجه والكفين والقدمين وقال آخرون الوجه ما ظهر منها عادة". وقال آخرون : ما ظهر منها عادة كالوجه ، والرقبة ، والكفين ، والقدمين ، والسبب في الخلاف أن الأحاديث الشريفة لم تحدد ، ثم قال : "لا يجوز أن يخلو كل منهما بالآخر" قال الشيخ علي حسب الله : لا يخلو الخاطبان لسببين :

الأول : أن كل خاطب كاذب ، وكل منهما يحاول إظهار ما ليس فيه.

ثانياً : أنهما يخلوان ، وفيهما غريزة جنسية.

وللشيخ جهود طيبة في تفنيد الآراء الخاطئة ، وبيان وجه الصواب فيه. ومن ذلك تفنيده لمزاعم القائلين بحل زواج المتعة التي يروج له ، ويبرر باسم الشريعة قد فند الشيخ علي حسب الله أسانيد الشيعة في تحليل هذا الزواج تفنيده عليمًا دقيقًا معتمداً على الأدلة الشرعية.

ومن تلاميذ الشيخ علي حسب الله - وهو أيضاً من تلاميذ الشيخ محمد أبي زهرة ، وغيره ممن ذكرنا - :

الأستاذ الدكتور العالم محمد بلتاجي حسن ، وهو الشيخ العلامة ، أحد أعلام الفقه بمصر ، والعالم العربي ، ولد سنة ثمان وثلاثين وتسعمائة بعد الألف ، وشغل عدة مناصب منها : رئاسة قسم الشريعة ، وعمادة كلية دار العلوم ،

وعضوية مجمع البحوث الإسلامية، ومجمع اللغة العربية بالقاهرة، ومجمع اللغة العربية بدمشق وله عدة مؤلفات منها: (أحكام الأسرة) و(مكانة المرأة في القرآن والسنة). وغيرها قد ألف ستة عشر كتاباً، وتوفي - رحمه الله - في السادس والعشرين من شهر أبريل سنة أربع وألفين.

وقد ولد الشيخ العلامة الأستاذ الدكتور محمد بلتاجي حسن في بيت علم وشرف، فأبوه هو الشيخ بلتاجي حسن أحد العلماء المعروفين، تربى في محافظة كفر الشيخ شمال دلتا النيل بمصر، وكان مقامه بمدينة طنطا.

يقول الأستاذ الدكتور طاهر أحمد مكي وهو يُلقب كلمة في مجمع اللغة العربية في حفل استقبال الأستاذ الدكتور محمد بلتاجي حسن عضواً جديداً. قال: حين عدت من الخارج عام أربع وستين وتسعمائة بعد الألف من الميلاد؛ لأتسلم عملي مدرساً في دار العلوم بعد اغتراب دام ثمانية أعوام، عرفت محمد بلتاجي معيداً شاباً واثقاً من نفسه بغير زهو، معتدّاً بشخصه دون غرور، وعرفت منه أن موضوع رسالته للماجستير "منهج ابن الخطاب في التشريع". وأشهد أن الموضوع راقتني، وأحسست معه أن هذا الباحث لن يكون فقيهاً غطياً في هذه الدراسة.

استوعب فقه عمر < دراسة وتأصيلاً، وتحليلاً ومقارنةً، وقد تربى الشيخ، وتعلم على أساطين العلم، والفقه، والأصول في عصره؛ حيث تتلمذ على عالم عصره الشيخ محمد أبي زهرة، والفقيه الشيخ علي حسب الله، والعالم الجليل علي الخفيف، والأستاذ الدكتور عبد العظيم المطعني، والأستاذ الدكتور مصطفى زيد الذي أشرف عليه في الماجستير والدكتوراه، والداعية الكبير الشيخ محمد الغزالي وغيرهم.

طبقات الأصوليين

وإنتاجه العلمي كثير وغزير منها: (مناهج التشريع الإسلامي في القرن الثاني الهجري) وكانت رسالته للدكتوراه عن (مناهج التشريع الإسلامي في القرن الثاني الهجري). و(منهج ابن الخطاب في التشريع) وهو موضوع رسالته للماجستير - كما قلت آنفاً - و(دراسات في أحكام الأسرة) (مقارنة بين الشريعة الإسلامية وغيرها) و(قضية الاختلاف الفقهي بين المذاهب)، و(مناهج البحث في الفقه الإسلامي)، وفي العام التالي لنشر هذا الكتاب (مناهج البحث في الفقه الإسلامي).

ألقي على طلاب الدراسات العليا محاضرات عن مناهج البحث في الفقه الإسلامي استخلص فيها منهجاً متميزاً للبحث في الفقه، واستعان في تأسيس هذا المنهج بعلوم الحديث من حيث توثيق النصوص، وأصول الفقه من حيث قواعد الاستنباط الفقهي الصحيح، والفقه المقارن من حيث الاستفادة من نماذج الاجتهاد السابقة.

وله كتاب: (نحو وجهة إسلامية في التنظيمات الاقتصادية المعاصرة) وله كتاب (عقول التأمين من وجه الفقه الإسلامي) و(الملكية الفردية في النظام الاقتصادي الإسلامي) وله: (دراسات في الأحوال الشخصية) وله (مكانة المرأة في القرآن الكريم والسنة الصحيحة). وتوفي - كما قلت - من ذي قبل الشيخ يوم الاثنين السابع من ربيع الأول سنة خمس وعشرين وأربعمائة بعد الألف الموافق السادس والعشرين من أبريل سنة أربع وألفين - فرحمه الله رحمة واسعة.

التعريف بالشيخ أبو النور زهير، وحياته، وأثاره العلمية، والأصولية

وهو: الشيخ الأستاذ محمد أبو النور زهير وكيل جامعة الأزهر وأستاذ أصول الفقه بكلية الشريعة، وعضو لجنة الفتوى، وهو من كبار العلماء له كتاب (أصول الفقه) في أربع مجلدات، حصل به على درجة الأستاذية، ودُرس في كليات الدراسات الإسلامية بالأزهر لسنوات عديدة، وكان الشيخ زهير عالماً

بالمنطق، والمعقول، وصفه بعض أهل الأصول ممن يعرفه أنه كان يحفظ (التحرير في أصول الفقه) للكمال بن الهمام.

وكتابه (أصول الفقه) عرض لكتاب (نهاية السؤل) للأسنوي مرتباً مهذباً منظماً، وهو مرتب للأقوال والأدلة والمناقشات، والأجوبة. وفيه إضافات من (شرح العضد على مختصر ابن الحاجب) وهو دقيق العبارة مفيد للغاية لا يحسن بطالب الأصول ودارسه، بل ومدرسه أن يتجاهله في طلبه أو تدريسه.

ومن تلاميذ الشيخ زهير:

الأستاذ الدكتور محمد بن أحمد الصالح عضو مجمع البحوث الإسلامية، والذي كان قال عنه تلميذه الشيخ عبد الوهاب بن ناصر الطريحي تحت عنوان: "قليل من العرفان" بجريدة الرياض، قال: كان أول مرة أسمع فيها كلمة الشرط الجزائي. وأسمع الإحالة إلى كتب الدكتور عبد الرزاق السنهوري، والشيخ مصطفى الزرقا، والاستشهاد بفقهاء العصر كالشيخ عبد الرحمن تاج، والشيخ أبي زهرة، وغيرهم.

كان ذلك عندما دخل علينا، ونحن طلبة في السنة الثالثة من كلية الشريعة شيخ منور البصيرة، كيف البصر، جاد ووقور، ولكن بحوية، وكان يسيطر على القاعة من غير أن يسمعنا تهديداً أو وعيداً، ولكن بما يشغلنا به من علم، أو يشوقنا به من طرائف أو ملح، ثم كانت رحلته إلى مصر ليدرك هناك بقايا العظماء من شيوخ الأزهر الذين طلبوا العلم على السنن الأول يوم كان العلم يدرس على النهج العتيق في أروقة الأزهر.

فأخذ عن أكابر الكبار في ذلك الوقت أمثال: الدكتور عبد العال عطوة. والأستاذ الدكتور مصطفى عبد الخالق، والأستاذ الدكتور: أبو النور زهير، وغيرهم من هذه الطبقة المباركة كما كان على تواصل علمي مع الشيخ عبد الله بن حميد والشيخ عبد العزيز بن صالح وغيرهم من علماء العصر، كل ذلك كون لدى الشيخ يعني به الشيخ محمد أحمد الصالح خارطة علمية واسعة، أحسن التفاعل معها والإفادة منها؛ ولذا نال درجة الدكتوراه في الفقه المقارن بدرجة ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى، وأوصت لجنة المناقشة بطبع الرسالة على حساب جامعة الأزهر، وتبادلها مع الجامعات.

هذا، والله ولي التوفيق. وصل الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

قائمة المراجع العامة

١. (طبقات الشافعية الكبرى)

تاج الدين السبكي ، تحقيق : عبد الفتاح الحلو ومحمود الطناحي ، القاهرة ،
طبعة البابي الحلبي ، ١٣٨٣ هـ.

٢. (أصول الفقه)

محمد الخضري ، المكتبة التجارية ، ١٣٨٩ هـ.

٣. (أصول الفقه تاريخه ورجاله)

شعبان إسماعيل ، دار السلام ، ١٤١٩ هـ.

٤. (الأعلام)

خير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين ، ١٩٨٠ م.

٥. (البداية والنهاية)

أبو الفداء إسماعيل بن كثير ، دار الكتب العلمية ، ١٩٩٤ م.

٦. (الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية)

عبد القادر بن محمد القرشي ، هجر للطباعة والتوزيع ، ١٩٩٣ م.

٧. (الديباج المذهب في أعيان المذهب)

إبراهيم بن نور الدين بن فرحون ، تحقيق : الأحمدي أبو النور ، مصر ،
دار التراث للطبع والنشر ، ١٩٧٦ م.

٨. (شجرة النور الزكية)

محمد بن محمد مخلوف ، المكتبة السلفية ، ١٩٣٠ م.

٩. (شذرات الذهب في أخبار من ذهب)

عبد الحي بن أحمد محمد بن العماد الحنبلي، دار المسيرة، ١٩٧٩ م.

١٠. (طبقات الحنابلة)

القاضي أبي الحسن محمد بن أبي يعلى، مصر، السنة المحمدية، ١٣٤٩ هـ.

١١. (طبقات الفقهاء)

أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، تحقيق: إحسان عباس، دار الرائد، ١٩٩٧ م.

١٢. (مناقب الإمام الشافعي)

فخر الدين الرازي، تحقيق: أحمد حجازي السقا، طبعة مكتبة الكليات الأزهرية، ١٤٠٦ هـ.

١٣. (وفيات الأعيان)

أبو العباس أحمد بن محمد المعروف بابن خلكان، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى، ١٣٦٧ هـ.

